

حديث جابر بن عبد الله { في الشفعة تخريجاً ودراسة

تركي بن فهد بن عبد الله الغميز

الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها

بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم

(قدم للنشر في ١١/٥/١٤٣٢ هـ.؛ وقبل للنشر في ٢/٥/١٤٣٣ هـ.)

ملخص البحث. جمعت في هذا البحث طرق حديث جابر بن عبد الله في الشفعة، وقد وجدتها أربعة طرق، طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن، وطريق أبي الزبير المكي، وطريق عطاء بن أبي رباح، وطريق سليمان بن قيس اليشكري، وقد درست جميع هذه الطرق، وبينت ما وقع فيها من اختلاف سواء في الإسناد أو المتن، وذكرت درجة كل طريق، والحكم عليه، معتمداً على أقوال الأئمة النقاد، وذاكراً ما يتبين لي من خلال النظر في هذه الطرق. وبالله التوفيق.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد :

فإن البحث في علوم الشريعة من أعظم ما يعود على طالب العلم بالنفع العاجل والآجل ، وإن أنفع العلوم ما كان اشتغالاً بكتاب الله - تعالى - وسنة رسوله ﷺ. ولا شك أن مجالات البحث والنظر والتأمل والتدبر في ذلك واسعة جداً ، فهو علم لا ينفد ، ولا يمكن أن يُحدَّ يحدُّ ، ذلك أن الكتاب والسنة كلاهما وحي من الله - تعالى - وعليهما قوام الشريعة.

ولما كان من توفيق الله وتيسيره أن قمت بشرح شيء من كتب السنة ، والتعليق عليها ، كانت تستوقفني بعض الأحاديث المهمة في بابها ، خاصة تلك الأبواب التي يكون الاعتماد فيها على ما جاء في السنة فقط ، بحيث لا يكون في خصوصها آيات كريمة ، وقد يزيد الأمر بأن لا تكون مما يدخله النظر والقياس ، بل قد تكون على خلاف بعض الأصول ، فكان يظهر لي جداً أن هذه الأحاديث بحاجة ماسة إلى عناية موسعة ، تشمل تخريج هذه الأحاديث تخريجاً موسعاً ، مع جمع شواهداها ، وتحرير النظر في أسانيدها ومتونها ، ليتحرر ما يصح منها مما لا يصح ، ثم يتحرر المتن الأصح ، فرب حديث في أصله ثابت لا شك فيه ، لكن فيه زيادة في جملة أو كلمة لا تصح ، وهي محل استدلال ونظر ، فيكون تحرير ذلك والتدقيق فيه في غاية الأهمية ، ثم بعد التخريج والدراسة الموسعة متناً وإسناداً يأتي النظر في المسائل والفوائد المستنبطة من هذه الأحاديث ، فيكون الترجيح في مسائل الاختلاف مبنياً على ما سبق تحريره في أثناء الدراسة.

ومن الأحاديث التي استوقفتني أحاديث الشفعة في البيوع، فإنه لم ينص عليها في كتاب الله تعالى، ثم إن الأصل أن البيع قد لزم بالإيجاب والقبول، فجاءت الشفعة لتنقل البيع من شخص لآخر، ولولا ثبوت النص في ذلك لم يقل به قائل، غير أن النص فيصل في ذلك.

فتعريف الشفعة عند الفقهاء: استحقاق الشريك انتزاع حصة شريكه المنتقلة عنه من يد من انتقلت إليه^(١). وبعضهم يقول: هي حق تملك قهري يثبت للشريك القديم على الحادث فيما ملك بعوض. أو يقول: تملك البقعة جبراً على المشتري بما قام عليه^(٢).

وقد قويت عزيمتي على جمع الأحاديث الواردة في الشفعة، فجمعتها، فبلغت بضعة عشر حديثاً في مختلف المصادر، ثم أردت دراستها والنظر فيها، لأدرس بعد ذلك جميع مسائل الشفعة، فابتدأت بحديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - لأنه أهم أحاديث الباب، وجمعت طرقه ودرست أسانيده ومتونه، فدخل معه حديث أبي هريرة، لأنه وجه في الاختلاف على الزهري، فاستوفى ذلك المقدار المتاح لي لتحكيم البحث ونشره، فرأيت أن أقصر على دراسته ليكون خطوة في هذا الطريق، آملاً أن ييسر لي - بإذن الله تعالى - دراسة بقية الأحاديث، والنظر في مسائل الشفعة في بحوث لاحقة، وقد جعلت عنوان هذا البحث:

(١) انظر: المغني ٤٣٥/٧.

(٢) انظر: الموسوعة الفقهية ١٣٦/٢٦. والاختلاف في صياغة التعريف راجع إلى اختلافهم في بعض مسائل الشفعة.

" حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - في الشفعة، تخريجاً ودراسة ".

وقد اجتهدت وسعي في جمع الطرق، ومقارنة الأسانيد والمتون، ونقل ما وقفت عليه من أحكام الأئمة عليها، مع تحرير الاختلاف، ودراسة العلل، وقد استدعى ذلك تقسيم التخريج والدراسة على وفق الطرق، وما وقع فيها من اختلاف، فجعلته كما يلي:

١ - طريق أبي سلمة، عن جابر، وهنا تداخل مع حديث أبي هريرة، فلزم منه التوسع في دراسة الاختلاف وجمع النقول عن الأئمة فيه.

٢ - طريق أبي الزبير، عن جابر.

٣ - طريق عطاء بن أبي رباح، عن جابر.

٤ - طريق سليمان الشكري، عن جابر.

فهذه أربعة طرق لهذا الحديث، كل طريق منها مستقل في تخريجه ودراسته، فهو كالمبحث المستقل.

ولست أشك في أن هذا العمل يعتريه النقص والخلل، وإنما عذري أنني بذلت جهدي، حسب ما فتح الله علي به، فما كان من صواب فمن الله وحده، وما كان من خطأ فمن نفسي والشيطان، وأستغفر الله وأتوب إليه.

حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما

حديث جابر بن عبد الله الأنصاري - رضي الله عنهما - في الشفعة جاء

عنه من أربعة طرق، وهي:

١ - طريق أبي سلمة، عن جابر.

٢ - طريق أبي الزبير المكي، عن جابر.

٣ - طريق عطاء بن أبي رباح، عن جابر.

٤- طريق سليمان الشكري، عن جابر.

وحيث إن في بعض هذه الطرق شيء من الاختلاف في متونها، كما لا يخلو كل طريق منها من كلامٍ يخصه، فقد رأيت أن أفرد كل طريق وحده في تحريجه ودراسته، لأتمكن من استيعاب الكلام عليه بوضوح، وذلك كما يلي:

الطريق الأول: طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن جابر

رُوي هذا الحديث عن أبي سلمة من طريق راويين: أحدهما الزهري، والثاني يحيى بن أبي كثير، وأشهرهما طريق الزهري، وهذا بيان ذلك:

الأول: محمد بن شهاب الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن

وقد روى هذا الحديث عن الزهري عدد من الرواة، وقفت على سبعة منهم، وقد وقع فيه اختلاف على الزهري، كما وقع فيه اختلاف على بعض من دونه، وحيث إن بعض الاختلاف على بعض من دون الزهري متشعب وطويل، فقد رأيت أن أفرد بالتخريج كل واحد من الرواة عن الزهري، مبيناً ما وقع عليه من اختلاف أو اتفاق، ثم ألخص بعد ذلك الأوجه عن الزهري عند الحكم على الحديث، وهذا بيان ذلك:

١- معمر بن راشد، عن الزهري

قال البخاري - رحمه الله - في كتاب الشفعة: باب الشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة:

٢٢٥٧- حدثنا مسدد، حدثنا عبد الواحد، حدثنا معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال: "قضى النبي ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود، وصرفت الطرق فلا شفعة".

التخريج

أخرجه البخاري بهذا الإسناد واللفظ في موضعين آخرين، وهما (٢٢٤١) و(٢٤٩٦)

- وأخرجه البغوي في شرح السنة (٢١٧١) من طريق البخاري به.
- وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٥٩٩٣) عن أحمد بن داود، والبيهقي ١٠٢/٦ من طريق عثمان بن سعيد، كلاهما (أحمد، وعثمان) عن مسدد به بلفظه.
- وأخرجه البخاري (٢٢١٤) عن محمد بن محبوب، وأحمد (١٥٢٨٩) عن عفان بن مسلم، وابن حبان (٥١٩٨) من طريق بشر بن معاذ العقدي، وأبو أحمد العسكري في تصحيقات المحدثين ٣٧٩/١ - ٣٨٠ من طريق معلى ابن أسد^(٣)،

والعسكري في تصحيقات المحدثين أيضاً ٣٨٠/١ من طريق أبي كامل الجحدري^(٤). خمستهم (محمد، وعفان، وبشر، ومعلى، وأبو كامل) عن عبد الواحد بن زياد به بلفظه، إلا أن محمد بن محبوب قال: "في كل مال لم يقسم".

- وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٤٣٩١) - ومن طريقه: البخاري (٢٢١٣)، وأبو داود (٣٥١٤)، والترمذي (١٤٢٢)، وابن ماجه (٢٤٩٩)، وأحمد (١٤١٥٧)، وعبد بن حميد (١٠٨٠)، وأبو زرعة الدمشقي في الفوائد المعللة (١٩١)، وابن الجارود (٦٤٣)، وابن المنذر في الإقناع (٩٦)، والطحاوي في شرح

(٣) تصحف في المطبوع معلى بن أسد إلى يعلى بن أسد.

(٤) تصحف في المطبوع اسم شيخ أبي كامل إلى عبد الرحمن بن زياد، والصواب عبد الواحد بن زياد.

المعاني (٥٩٩٤)، وابن حبان (٥١٨٤) و (٥١٨٦)، والدارقطني ٢٣٢/٤ ح (٩٩)،
والخليلي في الإرشاد ٥٢٣/٢، والبيهقي في السنن الكبرى ١٠٢/٦ و ١٠٣، وفي
الصغرى (٢٢٣٤)، وفي المعرفة (٣٦٨٨ و ٣٦٨٩) - ،

والبخاري (٢٤٩٥)، و (٦٩٧٦) من طريق هشام بن يوسف،
والنسائي في المجتبى ٣٢١/٧، وفي الكبرى (٦٢٦٢) من طريق صفوان بن
عيسى،

والنسائي في الكبرى (١١٧٣٤) من طريق عبد الله بن المبارك،
والشافعي في اختلاف الحديث ص ٦٠٧، وفي المسند ١٦٥/٢ - ومن طريقه
البيهقي في المعرفة (٣٦٨٧) - قال: أخبرنا الثقة،

والدارقطني في العلل ٢٧٦/٤ - معلقاً - عن خارجة بن مصعب، ويزيد
ابن زريع،

والبيهقي في المعرفة (٣٦٩٠) من طريق محمد بن عبد الرحمن الجندي،
وابن عبد البر في التمهيد ٤٥/٧ - معلقاً - عن محمد بن ثور،
تسعتهم (عبد الرزاق، وهشام، وصفوان، وابن المبارك، وشيخ الشافعي،
وخارجة ابن مصعب، ويزيد بن زريع، والجندي، ومحمد بن ثور) عن معمر بن راشد
به، ولفظ رواية هشام - وهي عند البخاري - : "إنما جعل النبي ﷺ الشفعة في
كل ما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة" ونحوه رواية محمد بن
ثور، ولفظ صفوان: "الشفعة في كل ما لم يقسم..." واقتصر ابن المبارك على أوله،
وأحال الشافعي على سابقه، وهو بمعناه مختصراً. وكذا ذكره الدارقطني مختصراً في
رواية خارجة ويزيد، وكذا رواية الجندي مختصرة.

وأما عبد الرزاق فلفظه في المصنف نحو رواية هشام، وعند البخاري بلفظ "جعل رسول الله ﷺ الشفعة في كل مال لم يقسم..."^(٥). وكذا وقع عند أحمد، ومن طريقه البيهقي، أما البقية فبنحو رواية هشام، إلا الترمذي فلفظه مختصر بلفظ: قال رسول الله ﷺ: "إذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة". وإلا أبا زرعة فلفظه: "أن رسول الله ﷺ قضى في الشفعة أنه إذا صرفت الطريق والأبواب فلا شفعة". ولم يذكر البيهقي في الموضع الأول من المعرفة قوله: "وصرفت الطرق". وفي لفظ عند البيهقي: "في الأموال ما لم يقسم، فإذا قسمت الحدود، وعرف الناس حقوقهم، فلا شفعة".

وقد جعله صفوان عن الزهري عن أبي سلمة مرسلًا، لم يذكر فيه جابرًا، وجعله ابن المبارك عن الزهري مرسلًا، لم يذكر جابرًا ولا أبا سلمة، وجعله خارجة: عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبيه، وأما الآخرون فجعلوه عن جابر مسندًا، وقرن ابن المبارك مع معمر: مالك بن أنس.

٢- عبد الملك بن جريج، عن الزهري

• أخرجه أبو داود (٣٥١٥) - ومن طريقه ابن عبد البر في التمهيد ٤٧/٧ - والدارقطني في العلل ٣٤١/٩، والبيهقي ١٠٤/٦ من طريق الحسن بن الربيع، عن عبد الله بن إدريس، والطحاوي في شرح المعاني (٥٩٩٥) من طريق يعقوب بن حميد، عن ابن أبي رواد^(٦)،

(٥) عني البخاري باختلاف في هذا الحرف حيث بينه في اختلاف مسدد ومحمد بن محبوب على عبد الواحد، وفي اختلاف هشام وعبد الرزاق على معمر، لكن وقع شيء من الاختلاف بين نسخ البخاري نفسها، وقد ذكر الحافظ في الفتح ٤٧٦/٤، والعيني في العمدة ٢٢/١٢ بعض ذلك، لكن ما سبق ذكره هو الذي عليه أغلب النسخ، والله أعلم.

(٦) تصحف في المطبوع من شرح المعاني إلى "داود"، والتصحيح من إتخاف المهرة (٧٦٠/١٤).

والدارقطني في العلل ٣٣٧/٩ - معلقاً - عن أحمد بن مالك البالسي، عن جعفر بن عون،

ثلاثتهم (ابن إدريس، وابن أبي رواد، وجعفر بن عون) عن ابن جريج، عن الزهري به مختصراً، ولفظه في رواية ابن إدريس: "إذا قسمت الأرض وحدث فلا شفعة"، ولفظه في رواية ابن أبي رواد: "إذا حدث الطرق فلا شفعة". وقد جعله ابن إدريس: عن ابن جريج، عن الزهري، عن أبي سلمة أو عن سعيد بن المسيب، أو عنهما جميعاً، عن أبي هريرة. وكذا جعله جعفر بن عون إلا أنه لم يذكر أبا سلمة، بل عن سعيد وحده. وأما ابن أبي رواد فجعله: عن ابن جريج، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب مرسلًا.

٣- مالك بن أنس، عن الزهري

• أخرجه في الموطأ رواية يحيى الليثي (٢٠٧٩)، ورواية محمد بن الحسن (٨٥٥)، ورواية أبي مصعب الزهري (٢٣٧١)، ورواية ابن بكير (لوحة ١٧٩/أ) نسخة الظاهرية، ورواية ابن وهب وابن القاسم كما في الجمع بين روايتيهما (لوحة ٥٨/أ)^(٧) عن مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف: "أن رسول الله ﷺ قضى بالشفعة فيما لم يقسم بين الشركاء، فإذا وقعت الحدود بينهم فلا شفعة فيه" هذا لفظ الليثي ونحوه لفظ محمد بن الحسن، ولفظ أبي مصعب أن رسول الله ﷺ قال: "الشفعة فيما لم يقسم..." وهكذا هو مرسل عندهم جميعاً، غير أن محمد بن الحسن لم يذكر سعيد بن المسيب.

(٧) انظر حاشية محققي كتاب الإماماء إلى أطراف كتاب الموطأ ١٨٨/٥-١٨٩، ولم يتيسر لي الوقوف على المخطوطتين، ولذا لم أقف على ألفاظ هؤلاء الثلاثة في الموطأ، غير أن رواية الأخيرين ستأتي قريباً.

- وأخرجه النسائي في الكبرى (٦٢٦١) و (١١٧٣٢)، والبزار (٧٦٨٦)، والطحاوي في شرح المعاني (٥٩٩٠)، وابن حبان (٥١٨٥)، والدارقطني في العلل ٩/ ٣٤٢، والخليلي في الإرشاد ٥٣٢/٢، والبيهقي ١٠٣/٦، وابن عبد البر في التمهيد ٣٧/ ٣٩ - من طرق عن عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون، والنسائي في الكبرى (١١٧٣٣)، وأبو القاسم الحنائي في فوائده (لوحة ٣٢/ب) من طريق ابن القاسم، والنسائي أيضاً في الكبرى (١١٧٣٤) من طريق عبد الله بن المبارك، وابن ماجه (٢٤٩٧) و (٢٤٩٨)، والبزار (٧٦٨٧)، والطحاوي في شرح المعاني (٥٩٨٧) و (٥٩٨٨)، وابن الأعرابي في المعجم (٢١٢٧)، والدارقطني في العلل ٩/ ٣٤٢، والخليلي في الإرشاد (١٥٣)، والبيهقي ١٠٣/٦ - ١٠٤، وأبو القاسم الحنائي في فوائده (لوحة ٣٢ / ب)، والسهمي في تاريخ جرجان ص ٣٨١، وابن عبد البر في التمهيد ٤١/٧ - ٤٢ من طرق متعددة عن أبي عاصم الضحاك بن مخلد النبيل، والشافعي في اختلاف الحديث ص ٦٠٧، وفي المسند ١٦٤/٢ - ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى ١٠٣/٦، وفي المعرفة (٣٦٨٦) - ، وابن أبي شيبه (٢٣١٩٠) عن وكيع بن الجراح، وعبد الله بن صالح كاتب الليث في نسخته (١٦٢٩)، والطحاوي في شرح المعاني (٥٩٨٩)، والدارقطني في العلل ٩/ ٣٤٢، وتام في فوائده ٢/ ٢٤٢، والخليلي في الإرشاد ٥٢٣/٢، والبيهقي ١٠٣/٦، وابن عبد البر في التمهيد ٤٢/٧ - ٤٣، وقاضي المارستان في المشيخة الكبرى (٦٤١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ١١٢/٧٣ من طريق يحيى بن إبراهيم بن أبي قتيلة المدني،

والطحاوي في شرح المعاني (٥٩٩١) عن إبراهيم بن مرزوق، والبيهقي ١٠٣/٦ من طريق إسماعيل القاضي، كلاهما (إبراهيم، وإسماعيل) عن القعنبی، وقد علقه الدارقطني عنه في العلل ٣٣٩/٩،

والطحاوي أيضاً (٥٩٩٢)، وأبو القاسم الحنائي في فوائده (لوحه ٣٢/ب) من طريق أبي الحسن أحمد بن جوصا، وابن عبد البر في التمهيد ٤٣/٧ من طريق أبي محمد عبد الرحمن بن إسماعيل الكوفي، ثلاثتهم (الطحاوي، وابن جوصا، وعبد الرحمن بن إسماعيل) عن يونس بن عبد الأعلى، عن عبد الله بن وهب،

والطحاوي (٥٩٩١) من طريق أبي عامر - وهو العقدي - ،

والطحاوي (كما في التمهيد ٤٤/٧) - معلقاً - عن قتيبة المهری،

وابن حبان - معلقاً - ٥٩١/١١ عن أشهب بن عبد العزيز،

والدارقطني في غرائب مالك (لسان الميزان ٥٥٩/٤)، والخطيب في المتفق

والمفترق (٨٢١) من طريق عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامي،

والدارقطني في العلل ٣٣٨/٩ - ٣٤٠ - معلقاً - عن أبي يوسف

القاضي، وسعيد بن داود الزنبري، ومطرف بن عبد الله المدني^(٨)، ومعن بن عيسى،

وعبد الله الحجبي، وعبد الله ابن محمد النفيلي، وسعيد بن منصور، وأحمد بن

يونس، ومنجاب بن الحارث، وعمرو بن مرزوق، وروح بن عبادة، وأبي أحمد

الزبيري.

(٨) انظر التمهيد ٤٤/٧ فقد ذكر هؤلاء الثلاثة وذكر أن الدارقطني ذكره بالأسانيد عنهم. ولم أقف على

إسناد الدارقطني لذلك، فلعله في غرائب مالك، أو يكون نداءً عن بصري، وقد ذكر ابن عبد البر قبل

ذلك ٣٦/٧ أن مطرفاً قد اختلف عليه عن مالك - يعني في وصله وإرساله -.

والخطيب البغدادي في الرواة عن مالك (كما في مجردة للرشيد العطار ٨٧١) من طريق هشيم بن بشير،

جميعهم (٢٦) راوياً، وهم: (الماجشون، وابن القاسم، وابن المبارك، وأبو عاصم، والشافعي، ووكيع، وابن أبي قتيلة، والقعنبي، وابن وهب، وأبو عامر، وقتيبة، وأشهب، والقداامي، وأبو يوسف، والزنبري، ومطرف، ومعن بن عيسى، والحجبي، والنفيلي، وسعيد بن منصور، وأحمد بن يونس، ومنجاب، وعمرو بن مرزوق، وروح، وأبو أحمد، وهشيم) عن مالك بهذا الحديث بنحو رواية يحيى الليثي في الموطأ، وربما وقع مختصراً في بعض هذه المواضع.

وقد اختلفوا على مالك في إسناده: فجعله ابن القاسم، والشافعي ووكيع، ومعن، والحجبي، والنفيلي، وسعيد بن منصور، وهشيم، وابن وهب - فيما رواه الطحاوي، وابن جوصا عن يونس، عنه - وكذا القعنبي - فيما رواه عنه إسماعيل القاضي، وهو الذي علقه عنه الدارقطني - كلهم جعلوه كما في الموطأ - في عامة رواياته - : عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة مرسلًا. وكذلك جعله القعنبي - فيما رواه عنه إبراهيم بن مرزوق - ، وأبو عامر، وأبو عاصم النبيل - في رواية عنه - وأحمد ابن يونس، ومنجاب، وعمرو بن مرزوق، وروح، وأبو أحمد الزبيري، غير أنهم لم يذكروا أبا سلمة، وإنما جعلوه من مرسل سعيد بن المسيب وحده، وجعله ابن المبارك من مرسل الزهري، غير أن روايته قرن فيها بين معمر ومالك، وقد سبق ذكرها.

وأما بقية الرواة عن مالك، وهم: عبد الملك الماجشون، وأبو عاصم النبيل - في رواية الجماعة عنه - ويحيى بن أبي قتيلة، وقتيبة المهري، وأشهب بن عبد العزيز، والقداامي، وأبو يوسف القاضي، والزنبري، ومطرف بن عبد الله، وابن

وهب - فيما رواه عبد الرحمن بن إسماعيل الكوفي عن يونس بن عبد الأعلى عنه - ، فهؤلاء كلهم وصلوا الحديث عن مالك بذكر أبي هريرة ، غير أن عبد الله بن محمد القدامي لم يذكر أبا سلمة بن عبد الرحمن فيه ، واكتفى بذكر سعيد بن المسيب ، ولم يذكر الطحاوي في روايته رقم (٥٩٨٨) عن أبي عاصم النبيل سعيداً فيه ، واكتفى بذكر أبي سلمة ، ووقع في رواية للبيهقي من طريق علي بن المديني ، عن أبي عاصم على الشك بين سعيد وأبي سلمة.

وقال أبو عاصم في روايته عند ابن ماجه : سعيد بن المسيب مرسل ، وأبو سلمة ، عن أبي هريرة متصل. ونحوه ذكر عند الخليلي في الإرشاد ٥٢٣/٢ والبيهقي في السنن الكبرى ١٠٤/٦ ، وابن عبد البر في التمهيد ٤١/٧ - ٤٢ .
ولأبي عاصم بقية كلام يأتي ذكره في الدراسة.

٤- صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري

• أخرجه أحمد (١٤٩٩٩) ، والطيالسي (١٧٩٧) ، والدولابي في الكنى والأسماء ١٥٠/١ ، وابن عدي في الكامل ٦٥/٤ ، والبيهقي ١٠٣/٦ ، والخطيب في الكفاية ص ٢٥٦ من طرقٍ عن صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن جابر بن عبد الله به ، ولفظه : " أن رسول الله ﷺ قضى بالشفعة ما لم تقسم أو يوقف حدودها " هذا لفظ أحمد ، والبقية بمعناه إلا ابن عدي فروايته مختصرة.

٥- عبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري

• أخرجه مسدد في مسنده الكبير (تغليق التعليق ٢٦٤/٣) ^(٩) ، عن بشر بن المفضل ، عن عبد الرحمن بن إسحاق ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن جابر به . ولم يسق ابن حجر لفظه.

(٩) وانظر: هدي الساري ص ٤٤ ، والفتح ٤٧٦/٤ ، وعمدة القاري ٢٢/١٢ .

وقد علقه البخاري بعد حديث (٢٢١٤) عن عبد الرحمن بن إسحاق به.

٦- محمد بن إسحاق، عن الزهري

• أخرجه الدارقطني (كما في التمهيد ٤١/٧)، والبيهقي ١٠٤/٦ من طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي، عن علي بن المديني، عن يحيى بن آدم، عن عبد الله ابن إدريس، عن محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة به، ولفظه: "الشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة". هذا لفظه وسياقه في التمهيد، وأما عند البيهقي فلفظه: "قضى رسول الله ﷺ بالشفعة فيما لم يقسم، وأما مالٍ قسم عليه فلا شفعة فيه" وقد شك فيه عند البيهقي: عن سعيد بن المسيب أو عن أبي سلمة.

٧- يونس بن يزيد الأيلي، عن الزهري

• أخرجه البيهقي ١٠٣/٦ من طريق عثمان بن عمر، وابن عبد البر في التمهيد ٤٤/٧ - معلقاً - عن ابن وهب، كلاهما (عثمان، وابن وهب) عن يونس، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب به مرسلًا، ولفظه: "أن رسول الله ﷺ قضى بالشفعة في الدور والأرضين، مالم تقسم، فإذا قسمت وافتترقت فيها الحدود فلا شفعة فيها". هذا لفظ البيهقي، ولم يذكر ابن عبد البر لفظه.

الثاني: يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن

• أخرجه الخليلي في الإرشاد (٢٠٤) والبيهقي ١٠٣/٦ من طريق سلم^(١٠) بن إبراهيم الوراق، عن عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن جابر بن عبد الله به، ولفظه: "إذا وقعت الحدود فلا شفعة".

(١٠) وقع في المطبوع من الإرشاد للخليلي: سالم. وهو تصحيف.

دراسته والحكم عليه:

تبين من التخريج السابق أن حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن، قد روي عنه من طريقين، طريق الزهري، وطريق يحيى بن أبي كثير، وسأقدم طريق يحيى لوضوح الحكم عليه، وبيان ذلك كالتالي:

الطريق الأول: طريق يحيى بن أبي كثير عنه، وقد تفرد به سلم بن إبراهيم الوراق، عن عكرمة بن عمار، عنه.

وهذا إسناد لا يشتغل به، فإن سلماً الوراق ضعيف^(١١)، وعكرمة بن عمار مع توثيق بعض الأئمة له فإن حديثه عن يحيى بن أبي كثير مضطرب عندهم، قاله أحمد، وقال ابن المديني: أحاديث عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير ليست بذاك، مناكير، كان يحيى ابن سعيد يضعفها. وكذا ذكر اضطرابه في حديث يحيى: البخاري، وأبو داود، وأبو حاتم وغيرهم. ولذا قال الذهبي: ثقة إلا في يحيى بن أبي كثير فمضطرب. وقال ابن حجر: صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، لم يكن له كتاب^(١٢)، وهو متفرد بهذا الحديث، كما نص عليه الخليلي بعد سياقه.

الطريق الثاني: طريق الزهري، عن أبي سلمة، وهو المهم هنا، وعليه المعول في حديث أبي سلمة، ولكن وقع فيه اختلاف شديد على الزهري، حيث جاء عنه على تسعة أوجه، هذا بيانها:

(١١) التقريب (٢٤٦٢).

(١٢) انظر: العلل ومعرفة الرجال ٣٨٠/١ و ٤٩٤/٢، والجرح والتعديل ١٠/٧، والكامل لابن عدي ٢٧٢/٥، وتاريخ بغداد ١٨٥/١٤، وتهذيب الكمال ٢٥٦/٢٠، والكاشف ٢٧٦/٢، والميزان ٩٠/٣، والتقريب (٤٦٧٢).

الوجه الأول: الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر بن عبد الله. وهذه رواية معمر بن راشد - فيما رواه عنه الجماعة، وهم: عبد الواحد بن زياد، وعبد الرزاق، وهشام بن يوسف، وشيخ الشافعي الثقة عنده، ويزيد بن زريع، ومحمد بن عبد الرحمن الجندي، ومحمد بن ثور - وكذلك هي رواية صالح بن أبي الأخضر، وعبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري.

الوجه الثاني: الزهري، عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب مرسلًا. وهذه رواية مالك - فيما رواه عنه أصحاب الموطأ وغيرهم، وسيأتي تفصيله - .

الوجه الثالث: الزهري، عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب، عن أبي هريرة. وهذه رواية مالك - فيما رواه عنه جماعة يأتي تفصيلهم - .

الوجه الرابع: الزهري، عن سعيد بن المسيب وحده، عن أبي هريرة. وهذه رواية ابن جريج - فيما رواه عنه جعفر بن عون - وكذا هي رواية محمد بن إسحاق، كما جاءت في التمهيد لابن عبد البر، وأما عند البيهقي فجاءت على الشك؛ عن سعيد أو أبي سلمة.

الوجه الخامس: عن الزهري، عن أبي سلمة، أو عن سعيد بن المسيب، أو عنهما جميعاً - هكذا على الشك - عن أبي هريرة. وهذه رواية ابن جريج - فيما رواه عنه عبد الله ابن إدريس - . وسبق أنها رواية لابن إسحاق، كما وقع الشك في رواية عن أبي عاصم النبيل، عن مالك.

الوجه السادس: عن الزهري، عن سعيد بن المسيب مرسلًا. وهذه رواية يونس ابن يزيد، وابن جريج - فيما رواه عنه ابن أبي رواد - وكذا رواية مالك - فيما رواه عنه بعض أصحابه - .

الوجه السابع: عن الزهري، عن أبي سلمة مرسلاً. وهذا رواية معمر بن راشد - فيما رواه عنه صفوان بن عيسى - وكذا رواية مالك - فيما رواه عنه محمد بن الحسن - .

الوجه الثامن: عن الزهري مرسلاً. وهذه رواية عبد الله بن المبارك، عن معمر، ومالك عن الزهري.

الوجه التاسع: عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبيه. وهذه رواية معمر - فيما رواه عنه خارجة بن مصعب - .

فهذا حصل الاختلاف في هذا الحديث على ابن شهاب الزهري، وقد تبين منه أنه قد رواه عن الزهري سبعة رواة، وهم معمر، وابن جريج، ومالك، وصالح بن أبي الأخضر، وعبد الرحمن بن إسحاق، ومحمد بن إسحاق، ويونس بن يزيد. ولم يختلف على صالح، وعبد الرحمن، ويونس، حيث رواه صالح بن أبي الأخضر، وعبد الرحمن بن إسحاق على الوجه الأول: الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر.

وصالح بن أبي الأخضر اليامي ضعيف، ضعفه جمهور الأئمة، كالقطنان، وابن معين، وأبي زرعة، والبخاري، والنسائي وغيرهم. وقيل لأحمد: يحتج به؟ قال: يستدل به. وذكر يحيى بن القطن عنه أنه قال: حديثي عن الزهري منه ما قرأت على الزهري، ومنه ما سمعت، ومنه ما وجدت في كتاب. فلست أفصل ذا من ذا. وقد قال فيه ابن حجر: ضعيف يعتبر به^(١٣).

(١٣) انظر: الجرح والتعديل ٣٩٤/٤، وتهذيب الكمال ٨/١٣، وتهذيب التمهيد ١٨٨/٢، والتقرير ب (٢٨٤٤).

وأما عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله المدني ، ثم البصري ، فقد وثقه ابن معين ، وقال : صالح الحديث. وقال أيضاً : صويلح. وقدمه في الزهري على صالح بن أبي الأخضر ، ووثقه البخاري مرة. وكذا وثقه أبو داود. وذكره ابن حبان في الثقات. وفيه كلام غير ذلك. وقد أخرج له البخاري تعليقاً وأخرج له بقية السبعة. وقال فيه ابن حجر : صدوق رمي بالقدر^(١٤).

وأما يونس بن يزيد الأيلي فهو ثقة ، إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً ، وفي غير الزهري خطأ^(١٥). وقد رواه عن الزهري عن الوجه السادس : عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب مرسلاً.

وبقية الرواة عن الزهري قد اختلف عليهم ، وهم : معمر ، وابن جريج ، ومالك ، ومحمد بن إسحاق ، وهذا تفصيل الاختلاف على كل منهم :
الأول : معمر بن راشد : وقد روي عنه على أربعة أوجه :

الوجه الأول : معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن جابر. وهذه رواية الجماعة عن معمر ، وهم : عبد الواحد بن زياد ، وعبد الرزاق ، وهشام بن يوسف ، وشيخ الشافعي الثقة عنده ، ويزيد بن زريع ، ومحمد بن عبد الرحمن الجندي ، ومحمد بن ثور.

الوجه الثاني : معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة مرسلاً. وهذه رواية صفوان ابن عيسى الزهري ، وهو ثقة^(١٦).

(١٤) انظر: العلل الكبير للترمذي ص ١٧٩ ، وتاريخ الدوري ٣٤٤/٢ ، والجرح والتعديل ٢١٢/٥ ، وتهذيب الكمال ٥١٩/١٦ ، والميزان ٥٤٦/٢ ، والتقريب (٣٨٠٠).

(١٥) انظر: التقريب (٧٩١٩).

(١٦) انظر: التقريب (٢٩٤٠).

الوجه الثالث: معمر، عن الزهري مرسلاً. وهذه رواية عبد الله بن المبارك، وهو ثقة ثبت^(١٧)، وقد قرن في هذه الرواية بين معمر ومالك.

الوجه الرابع: معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبيه عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه. وهذه رواية خارجة بن مصعب أبي الحجاج السرخسي، وهو متروك^(١٨). ولا شك أن هذا الأخير وجه ساقط، وقد قال الدارقطني بعد ذكره: وأما حديث أبي سلمة، عن أبيه فوهم من راويه.

أما الأوجه الثلاثة الأولى فأصحها الوجه الأول لأنه رواية الجماعة، وقد أخرجه البخاري من طريق الثلاثة الأولين. وهم: عبد الواحد، وعبد الرزاق، وهشام ابن يوسف. والأخيران من أثبت الناس في معمر، وهما من أخص أصحابه، ولم يختلف الأئمة في تقديمهما إذا اتفقا، وإنما اختلفوا في الترجيح بينهما إذا اختلفا^(١٩)، وهما هنا قد اتفقا وتابعهما عدد من الرواة.

وأما رواية صفوان بن عيسى، وعبد الله بن المبارك على الوجهين، الثاني والثالث فلعلها تقصير منهما أو من معمر، مع أن عبد الله بن المبارك من الأثبات من أصحاب معمر، ومنهم من يقدمه على غيره^(٢٠)، ولكن روايته هنا قرن فيها بين مالك ومعمر، وقد قصر به جداً حيث جعله من مرسل الزهري، ولم يرد ذلك في غير روايته، فلعل ابن المبارك تعمد ذلك لما رأى من الاختلاف على مالك، فالله أعلم.

(١٧) انظر: التقريب (٣٥٧٠).

(١٨) انظر: التقريب (١٦١٢).

(١٩) انظر: سؤالات ابن بكير للدارقطني ص ١٧٦، وشرح علل الترمذي لابن رجب ٧٠٦/٢.

(٢٠) انظر: المصدرين السابقين.

والحاصل أن الوجه الأول عن معمر ثابت، يجعله من مسند جابر بن عبد الله، وقد صححه البخاري، حيث أودعه في صحيحه كما سبق، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، ثم ذكر الاختلاف في وصله وإرساله.

الثاني: عبد الملك بن جريج: وقد روي عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: ابن جريج، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، وهذه رواية جعفر بن عون.

الوجه الثاني: ابن جريج، عن الزهري، عن أبي سلمة، أو عن سعيد بن المسيب أو عنهما جميعاً - هكذا على الشك - عن أبي هريرة، وهذه رواية عبد الله بن إدريس.

الوجه الثالث: ابن جريج، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب مرسلاً، وهذه رواية ابن أبي رواد.

ويظهر لي أن أصح هذه الأوجه الثلاثة الوجه الثالث، فأما الأول، فإن جعفر بن عون الخزامي صدوق^(٢١)، لكن الراوي عنه وهو أحمد بن مالك البالسي لم أقف عليه، وإنما وقفت على ترجمة أحمد بن بكير البالسي، وهو في طبقته فعل تصحيحاً وقع في اسمه، وأحمد بن بكير له ترجمة في الميزان ولسانه وغيرهما وأحسن أحواله أن يكون ضعيفاً^(٢٢). ثم إنه طريق معلق عند الدارقطني في علله لم أقف على من وصله.

(٢١) التقريب (٩٤٨)، وانظر: تهذيب الكمال ٧٠/٥.

(٢٢) انظر: الميزان ٨٦/١، واللسان ٤١١/١، وانظر رأي ضاً: الأنساب ٣٦٧/١، والإكمال لابن ماكولا ٤٧٦/١.

وأما الوجه الثاني فهو من رواية عبد الله بن إدريس الأودي ، وهو ثقة فقيه عابد^(٢٣) . والراوي عنه الحسن بن الربيع البجلي وهو ثقة^(٢٤) . غير أنه خولف فيه ، فرواه يحيى بن آدم الكوفي ، وهو ثقة حافظ فاضل^(٢٥) . عن عبد الله بن إدريس ، عن ابن إسحاق بدل ابن جريج - وسيأتي الكلام عليه - .

وقد ذكر الدارقطني هذا الاختلاف^(٢٦) ، ولم يفصل فيه بشيء . ويظهر لي أن أصح من هذين الوجهين جميعاً جعله عن عبد الله بن إدريس ، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر - وسيأتي تخريجه - إذ هو رواية الجماعة عن عبد الله بن إدريس .

فيبقى الوجه الثالث : وهو من رواية يعقوب بن حميد بن كاسب ، عن ابن أبي رواد ، عن ابن جريج . وابن أبي رواد هو عبد المجيد بن عبد العزيز : صدوق يخطئ ، وكان مرجئاً أفرط ابن حبان فقال : متروك^(٢٧) . ولكن له خاصية بابن جريج فكان أعلم الناس بحديثه^(٢٨) .

وأما يعقوب بن حميد فمختلف فيه ، وقد اختلف فيه كلام ابن معين ، وخلاصة حاله كما قال ابن حجر : صدوق ربما وهم^(٢٩) .

(٢٣) التقريب (٣٢٠٧) .

(٢٤) التقريب (١٢٤١) .

(٢٥) التقريب (٧٤٩٦) .

(٢٦) انظر : العلل ٣٣٧/٩ .

(٢٧) انظر : التقريب (٤١٦٠) والكلام كله لابن حجر .

(٢٨) انظر : تهذيب الكمال ٣٤٥/١٨ .

(٢٩) انظر : تهذيب الكمال ٣١٨/٣٢ ، والتقريب (٧٨١٥) ، ومغاني الأخبار ١١٠٨/٣ .

فهذا الوجه أحسن الأوجه الثلاثة عن ابن جريج، وهو: عنه، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب وحده مرسلًا. فهذا الأصح في رواية ابن جريج لهذا الحديث مع ما فيه، والله أعلم.

الثالث: مالك بن أنس: وقد روى عنه على خمسة أوجه:

الوجه الأول: مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة، وسعيد بن المسيب مرسلًا، وهذه رواية أصحاب الموطأ وغيرهم، وهم: يحيى الليثي، وأبو مصعب الزهري، وابن بكير، وابن القاسم، والشافعي، ووکیع، ومعن، والحجبي، والنفيلي، وسعيد ابن منصور، وهشيم، وكذا ابن وهب في الموطأ وفيما رواه الطحاوي وابن جوصا، عن يونس بن عبد الأعلى عنه - وكذا القعنبي أيضًا - فيما رواه عنه إسماعيل القاضي وهو الذي علقه عنه الدارقطني .

الوجه الثاني: مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة مرسلًا، وهذه رواية محمد بن الحسن.

الوجه الثالث: مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب مرسلًا، وهذه رواية أبي عامر العقدي، والقعنبي - فيما رواه عنه إبراهيم بن مرزوق وهي رواية مقرونة مع رواية أبي عامر السابقة - وكذا هي رواية أحمد بن يونس، ومنجاب، وعمرو ابن مرزوق، وروح، وأبي أحمد الزبيري، وأبي عاصم النبيل - في رواية عنه يأتي بيانها - .

الوجه الرابع: مالك، عن الزهري مرسلًا، وهذه رواية عبد الله بن المبارك وحده، وقد قرن فيها بين مالك ومعم - كما سبق - .

الوجه الخامس: مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة، وسعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، وهذه رواية عبد الملك الماجشون، ويحيى بن أبي قتيلة، وقتيبة، وأشهب،

وأبي يوسف القاضي ، والزنبري ، ومطرف بن عبد الله ، وكذا هي رواية أبي عاصم النبيل - فيما رواه عنه الجماعة وسيأتي بيانه - ووقع في رواية أبي عاصم - فيما رواه الطحاوي عن أبي بكرة ، عنه : ذكر أبي سلمة وحده ، كما وقع في رواية علي بن المدني عن أبي عاصم جعله على الشك بين أبي سلمة وسعيد - وروايته عند البيهقي - . وهي أيضاً رواية ابن وهب - فيما رواه عبد الرحمن بن إسماعيل الكوفي عن يونس ، عنه - . ورواية عبد الله بن محمد القدامي إلا أنه لم يذكر أبا سلمة فيه .

فهذه جملة الأوجه المروية عن مالك في هذا الحديث ، ولا شك أن هذا اختلاف شديد ، غير أن أهم شيء فيه هل يصح وصله بذكر حديث أبي هريرة أم لا يصح ؟ وقد تبين أن الذين وصلوه بذكر أبي هريرة هم : عبد الملك الماجشون وهو صدوق له أغلاط في الحديث ^(٣٠) .

ويحيى بن أبي قتيلة ، وهو صدوق ربما وهم ^(٣١) .

وقتيبة المهري ، وأظنه : ابن سعيد البلخي المشهور ، وهو ثقة ثبت ^(٣٢) ؛ لكن روايته معلقة عند ابن عبد البر ، ولم أقف على من وصلها .

وأشهب بن عبد العزيز وهو ثقة فقيه ^(٣٣) . وروايته معلقة عند ابن حبان .

وأبو يوسف القاضي ، وهو الفقيه المشهور ، وقد تكلم فيه مع جلالته في الفقه ^(٣٤) ، وروايته معلقة عند الدارقطني ولم أقف على من وصلها .

(٣٠) التقريب (٤١٩٥) .

(٣١) التقريب (٧٤٩٤) .

(٣٢) التقريب (٥٥٢٢) .

(٣٣) التقريب (٥٣٣) .

(٣٤) انظر : الميزان ٤/٤٤٧ .

وعبد الله بن محمد القدامي ، وهو أحد الضعفاء ، وقد أتى عن مالك بمصائب^(٣٥) ، وهذا الحديث من منكراته ، وقد ذكر الخطيب البغدادي أنه حدث عن مالك بمناكير ، ثم ذكر هذا الحديث.

وسعيد بن داود الزنبري ، وهو صدوق له مناكير عن مالك ، ويقال : اختلط عليه بعض حديثه ، وكذبه عبد الله بن نافع في دعواه أنه سمع من لفظ مالك^(٣٦) ، ثم روايته معلقة عند الدارقطني ، لم أقف على من وصلها.

ومطرف بن عبد الله أبو مصعب المدني ابن أخت مالك ، وهو ثقة ، لم يصب ابن عدي في تضعيفه^(٣٧) وروايته أيضاً معلقة ، ولم أقف على من وصلها. وقد نقل ابن عبد البر في التمهيد^(٣٨) أن الدارقطني ذكر رواية أبي يوسف ، ومطرف ، والزنبري بالأسانيد عنهم ، ولم أقف على ذلك ، وإنما هي في العلل^(٣٩) معلقة ، فلعله أسندها في غرائب مالك.

ولم يبق ممن روي عنه الوصل سوى ابن وهب ، وأبي عاصم النبيل ، فأما ابن وهب فلا يصح عنه الوصل ، وإنما المحفوظ عنه المرسل ، كما هو في روايته للموطأ ، وهو رواية أبي جعفر الطحاوي ، وأبي الحسن بن جوصا عن يونس بن عبد الأعلى ، عنه ، وإنما روى المرفوع عبد الرحمن بن إسماعيل الكوفي ، عن يونس ، عن ابن وهب ، ولا شك أن الإرسال عن ابن وهب هو المحفوظ. نعم نقل ابن عبد البر في التمهيد في الموضع السابق أن الدارقطني رواه بإسناده من طريق ابن وهب وغيره

(٣٥) انظر: الميزان ٤٨٨/٢ ، واللسان ٥٥٧/٤ .

(٣٦) انظر: التقريب (٢٢٩٨) والكلام كله لابن حجر .

(٣٧) انظر: التقريب (٦٧٠٧) والكلام كله لابن حجر .

(٣٨) ٤٤/٧ .

(٣٩) العلل ٣٣٩/٩ - ٣٣٩ .

موصولاً، ولكن لم أقف على ذلك وقد ذكر الدارقطني في العلل رواية ابن وهب مرسلة فאלله أعلم.

وأما أبو عاصم الضحاك بن مخلد النبيل فهو ثقة ثبت^(٤٠). والوصل ثابت عنه من رواية جماعة من أصحابه، فلا شك فيه، غير أنه جاء عنه كلام آخر في روايته لهذا الحديث، فقد سبق قوله له في روايته عند ابن ماجه، والخليلي، والبيهقي، وهي من رواية محمد بن حماد الطهراني عنه: قال أبو عاصم: سعيد بن المسيب مرسل، وأبو سلمة عن أبي هريرة متصل.

وروى الخليلي بإسناده عن ابن الجهمي قال: قالوا لأبي عاصم في حديثه عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة، عن أبي هريرة "أن النبي ﷺ قضى بالشفعة فيما لم يقسم": إن الناس يخالفونك عن مالك، لا يقولون: عن أبي هريرة؟ فقال: سمعته من مالك حين قدم علينا مكة، فسألوا أبا جعفر المنصور أن يسأل مالكا يحدثهم فأمره أن يحدثنا هاتوا من سمع معي في ذلك الوقت^(٤١).

كما روى حديث علي بن نصر الجهمي عن أبي عاصم: الدارقطني في غرائب مالك، وزاد فيه: قال علي بن نصر: وهذا في حياة ابن جريج، لأن أبا عاصم خرج من مكة إلى البصرة حين مات ابن جريج ولم يعد، وقد كان أبو عاصم يتهيب إسناده هذا الحديث حتى بلغت رواية ابن إسحاق له عن الزهري فرجع إلى الحديث به^(٤٢).

(٤٠) التقريب (٢٩٧٧).

(٤١) انظر: الإرشاد للخليلي ٥٢١/٢. وروى هذه القصة أيضاً البيهقي ١٠٤/٦ من طريق الجهمي.

(٤٢) انظر: التمهيد ١٤٠/٧، ولم ينص ابن عبد البر على أنها في غرائب مالك، وإنما ذكر رواية الدارقطني لذلك، ولكن نص على ذلك الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ٢٢٦/٢.

وقال أبو عاصم في رواية يزيد بن سنان عنه - وهي في التمهيد^(٤٣) - : ثم لقيت مالكا بعد ثلاث سنين ، فحدثناه فلم يذكر أبا سلمة ولم يذكر أبا هريرة ، وجعله عن سعيد : أن رسول الله ﷺ .

وفي التمهيد أيضاً من رواية أبي جعفر أحمد بن سعيد الدارمي قال : قال أبو عاصم : هكذا حدثنا به مالك سنة ست وأربعين ، كأنه يقول : عن سعيد مرسل ، وعن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وفي التمهيد أيضاً : قال علي بن المديني : قلت لأبي عاصم : من أين سمعت هذا من مالك ؟ - يعني حديث الشفعة مسنداً - فقال : سمعت منه بمنى أيام أبي جعفر .

وقد ظهر من هذا أن جميع طرقه الموصولة عن مالك إما أن يكون في رواتها كلام ، أو في ثبوتها عنهم نظر ، إلا رواية أبي عاصم النبل ، وقد تبين من النقول السابقة أنه كان يستنكر ذلك على أبي عاصم ، وأنه كان مثبته من روايته في الأصل إلا أن في كلامه السابق ما يدل على أن مالكا أرسل حديث سعيد بن المسيب بعد ذلك . وفي بعضه ما يدل على أنه سكت عن حديث أبي سلمة .

وقد قال الدارقطني بعد سياقه الاختلاف : والصواب في حديث مالك - رحمه الله - المتصل عن أبي هريرة^(٤٤) .

والذي يظهر لي أن مالكا - رحمه الله - قد حدث مرة بالمتصل ، ولعله حدث به عن أبي سلمة وسعيد جميعاً فحمل على أنه موصول عنهما ، وهذا ما رواه أبو عاصم أولاً ، وقد يكون غيره ممن روى ذلك عن مالك سمع ذلك المجلس أيضاً ،

(٤٣) التمهيد ٤١/٧ .

(٤٤) العلل ٣٤١/٩ . وانظر : ٢٧٨/٢ حيث قال : وحديث جابر ، وأبي هريرة محفوظان .

غير أن الأكثر عن مالك ، والذي عليه عامة أصحابه أنه مرسل من الطريقين جميعاً طريق أبي سلمة وطريق سعيد بن المسيب ، كما هو في الموطآت وغيرها .
أما أي الوجهين أرجح - وإن كان مالك قد حدث بهما - فالذي يظهر أن المرسل أرجح للقرائن التالية :

١ - أنه رواية الأكثر والأثبت عن مالك ، وهو المعتمد في الموطأ . ورواته هم أثبت الناس في حديث مالك ، وقد مر ذكرهم .

٢ - أن جعله عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، أو عن أبي سعيد ، عن أبي هريرة ، جادة مسلوكة معروفة ، فمن خالف الجادة ووقف دونها فهو أولى بالضبط والإتقان ممن سلكها .

٣ - أن هذا الحديث لا يعرف عن أبي هريرة من طريق ثابت ، وإنما عامة طرقه عن أبي هريرة فيها نظر ، وإنما هو معروف مشهور من حديث جابر بن عبد الله . ومالك لم يذكر جابراً فيكون قد أرسله .

وجعل حديث مالك مرسلأ على كل حال هو ظاهر كلام عدد من الأئمة ، فقد قال ابن معين : رواية مالك أحب إلي وأصح في نفسي مرسلأ ، عن سعيد ، وأبي سلمة^(٤٥) . فلم يذكر رواية مالك إلا على جهة الإرسال . وقال الترمذي في العلل : وسألت محمداً عن حديث الزهري ، عن أبي سلمة ، عن جابر ، والزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن النبي ﷺ مرسل . وحديث مالك ، عن الزهري : الصحيح فيه مرسل^(٤٦) . وقال البزار : وهذا الحديث رواه مالك في الموطأ عن الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة

(٤٥) انظر : التمهيد ٤٥/٧ .

(٤٦) العلل الكبير ص ٢١٦-٢١٧ .

مرسلاً...^(٤٧). فاعتمد الإرسال في رواية مالك. وذكر الطحاوي في معرض كلامه على حديث مالك أنه لا يجب به حجة قال: لأن الأثبات من أصحاب مالك - رحمة الله عليهم - إنما رويوه عن مالك منقطعاً، لم يرفعوه إلى أبي هريرة رضي الله عنه^(٤٨).

هذا ما ظهر لي في حديث مالك، وقد ذهب بعض الأئمة إلى صحة حديث مالك موصولاً عن أبي هريرة، وقد سبق نقل ذلك عن الدارقطني، وقال ابن حبان بعد أن أخرجه في صحيحه: رفع هذا الخبر عن مالك أربعة أنفس: الماجشون، وأبو عاصم، ويحيى بن أبي قتيلة، وأشهب بن عبد العزيز، وأرسله عن مالك سائر أصحابه، وهذه كانت عادة لمالك، يرفع في الأحايين الأخبار، ويوقفها مراراً، ويرسلها مرة، ويسندوها مرة أخرى، على حسب نشاطه. فالحكم أبداً لمن رفعه أو أسنده، بعد أن يكون ثقة حافظاً متقناً على السبيل الذي وصفناه في أول الكتاب.

هكذا قال ابن حبان، وعليه في هذا الكلام مناقشات، فليس يلزم أن يكون ذلك على النشاط، بل منه ما هو وهم عليه، ولذا يعمد الأئمة إلى الترجيح كثيراً بين الأوجه المختلفة، كما رجحوا هنا في الاختلاف على مالك.

وجعل الخليلي حديث مالك الموصول مثلاً للصحيح المعلول فقال: فأما الحديث الصحيح المعلول: فالعلة تقع للأحاديث من أنحاء شتى لا يمكن حصرها، فمنها أن يروي الثقات حديثاً مسنداً وينفرد به ثقة مسنداً، فالمسند صحيح وحجة ولا تضره علة الإرسال. ثم مثل الخليلي بحديثين كلاهما لمالك هذا الحديث الثاني منهما، وقال: وكان مالك - رحمه الله - يرسل أحاديث لا يبين إسنادها، وإذا استقصى عليه من يتجاسر أن يسأله، ربما أجابه إلى الإسناد. ثم ذكر هذا الحديث من طريق أبي

(٤٧) انظر: البحر الزخار المعروف بمسند البزار ١٤/١٥٥-١٥٦.

(٤٨) انظر: شرح معاني الآثار ٤/١٢١.

عاصم - قال: وهو ثقة إمام - عن مالك. ثم قال: هذا مما يتفرد به أبو عاصم مسنداً مجوداً، والناقلون روه عن مالك، عن الزهري، عن سعيد، وأبي سلمة مرسلًا، عن النبي ﷺ. ليس فيه أبو هريرة، وتابع على ذلك أبا عاصم: عبد الملك بن الماجشون، ويحيى بن أبي قتيلة من أهل مصر، وليساً بذاك. وقال أهل البصرة لأبي عاصم: خالفك أصحاب مالك في هذا؟! فقال: حدثنا به مالك وأبو جعفر المنصور بها، هاتوا من سمع معي. قال الخليلي: ورواه معمر بن راشد، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر، عن النبي ﷺ وهو المحفوظ المخرج في صحيح البخاري وغيره^(٤٩). اهـ

هذا كلام الخليلي، ومعناه بمعنى كلام ابن حبان السابق، ويتعقب عليه بمثل ما تعقب على ابن حبان. والحاصل أن جعل حديث مالك مرسلًا أقوى. والله أعلم.

الرابع: محمد بن إسحاق: وقد روي عنه على وجهين، وهما:

الوجه الأول: ابن إسحاق، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة.

الوجه الثاني: ابن إسحاق، عن الزهري، عن سعيد أو أبي سلمة، عن أبي

هريرة.

والوجهان من رواية إسماعيل بن إسحاق القاضي، عن علي بن المديني عن يحيى بن آدم، عن عبد الله بن إدريس، عن محمد بن إسحاق به، وبين اللفظين اختلاف يسير سبق ذكره، وقد روى الوجه الأول عن إسماعيل: عثمان بن أحمد، وأبو سهل بن زياد، وأبو بكر الشافعي، وهم شيوخ الدارقطني في هذا الحديث.

وروى الوجه الثاني عن إسماعيل: أحمد بن عبيد. وهو شيخ البيهقي فيه. ومقتضى النظر أن تكون رواية الجماعة أولى، ثم هي خالية من الشك. غير أن الأمر لا ينتهي عند هذا، فإن حديث ابن إسحاق لم أقف عليه إلا من طريق عبد الله

ابن إدريس هذا، وقد سبق أنه اختلف على عبد الله بن إدريس في هذا الحديث، وسبق ذكر ثلاثة أوجه في الاختلاف على ابن جريج، وبقي وجه رابع، والأوجه الأربعة كالتالي:

الوجه الأول: هو ما جاء في هذين الوجهين: عبد الله بن إدريس، عن ابن إسحاق، عن الزهري... الخ، وهو رواية يحيى بن آدم الكوفي، وهو ثقة حافظ فاضل - كما سبق - .

الوجه الثاني: عبد الله بن إدريس، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أبي سلمة، أو عن سعيد بن المسيب، أو عنهما جميعاً، عن أبي هريرة، وهذه رواية الحسن بن الربيع البجلي، وهو ثقة - كما سبق - .

الوجه الثالث: عبد الله بن إدريس، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، وهو رواية الجماعة عنه، وهم: أبو بكر بن أبي شيبة، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن نمير، ومحمد بن العلاء، وعلي بن خشرم، وعلي بن حرب، وتابع عبد الله بن إدريس على هذا الوجه جماعة من الرواة، وسيأتي تخريج ذلك كله في حديث أبي الزبير، عن جابر.

الوجه الرابع: عبد الله بن إدريس، عن ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر بن عبد الله، وهذه رواية يوسف بن عدي، وسيأتي تخريجها في حديث عطاء، عن جابر.

فهذه أربعة أوجه عن عبد الله بن إدريس في هذا الحديث، ولم أقف على من جمعها في الاختلاف عليه، غير أن الدارقطني ذكر الوجهين الأولين ولم يفصل بينهما بشيء - كما سبق ذكره - .

فإن كانت هذه الأوجه اختلافاً على عبد الله بن إدريس ، سواء كان منه أو ممن دونه فلا شك أن أصوبها الوجه الثالث فهو رواية الجماعة عنه ، وهو الذي قد توبع عليه.

وهذا هو الظاهر لي ، وإن كان في ألفاظ رواياته لهذا الحديث شيء من الاختلاف ، غير أن هذا لا يلزم منه الاستدلال على صحة الأوجه كلها ، لأن ألفاظ الوجه الواحد قد تختلف كما في الوجه الأول.

وبناءً عليه فإن الرواية عن ابن إسحاق لهذا الحديث فيها نظر ، لأنها لم تأت إلا من حديث عبد الله بن إدريس ، وهو وجه غير محفوظ عنه.

غير أنه يشكل على هذا ما سبق نقله عن علي بن نصر الجهضمي ، وهو قوله : كان أبو عاصم يتهيب إسناد هذا الحديث حتى بلغته رواية ابن إسحاق له عن الزهري فرجع إلى الحديث به. ١ هـ

فإن ظاهره أن رواية ابن إسحاق اشتهرت حتى بلغت أبا عاصم النبيل ، وقبلها واعتمدها في دفع الإشكال عما رواه هو عن مالك ، عن الزهري بجعله من حديث أبي هريرة.

وقد يجاب عن هذا الإشكال بأنه ربما يكون الذي بلغه إنما هو رواية يحيى بن آدم ، عن عبد الله بن إدريس ، ولم يقع له الاختلاف على عبد الله بن إدريس . وعلى كل حال فإن رواية ابن إسحاق لهذا الحديث محل نظر في ثبوتها عنه ، فإن ثبتت عنه فإن حاله مشهورة. والله أعلم.

وبعد : فقد تبين أن أقوى الأوجه عن الزهري ثلاثة أوجه :

الوجه الأول: الزهري ، عن أبي سلمة ، عن جابر بن عبد الله ، وهذه رواية معمر بن راشد ، وصالح بن أبي الأخضر ، وعبد الرحمن بن إسحاق.

الوجه الثاني: الزهري، عن أبي سلمة، وسعيد بن المسيب مرسلًا، وهذه رواية مالك.

الوجه الثالث: الزهري، عن سعيد بن المسيب مرسلًا، وهذه رواية ابن جريج، ويونس بن يزيد.

وليس بين الوجهين الأخيرين اختلاف فكلاهما مرسل، غير أن مالكاً ذكر رواية الزهري عن شيخه أبي سلمة وسعيد، واقتصر يونس، وابن جريج على ذكره عن الزهري عن سعيد.

ويبقى النظر بين الوجهين الأولين في حديث الزهري، عن أبي سلمة وحده، هل يصح وصله بذكر جابر أو لا يصح ؟

وقد سبق عند ذكر الاختلاف على معمر ذكر تصحيح البخاري والترمذي لحديث جابر، كما صححه الدارقطني وغيره - كما سبق عند ذكر الاختلاف على مالك - .

وقال البيهقي بعد سياق الاختلاف على الزهري: فالذي يعرف بالاستدلال من هذه الروايات أن ابن شهاب الزهري ما كان يشك في روايته عن أبي سلمة، عن جابر، عن النبي ﷺ كما رواه معمر، وصالح بن أبي الأخضر، وعبد الرحمن بن إسحاق، ولا روايته عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ مرسلًا، كما رواه عنه يونس بن يزيد الأيلي، وكأنه كان يشك في روايته عنهما، عن أبي هريرة، فمرة أرسله عنهما، ومرة وصله عنهما، ومرة ذكره بالشك في ذلك، والله أعلم. ورواية عكرمة ابن عمار، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن جابر تؤكد رواية من رواه عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر، وكذلك رواية أبي الزبير، عن جابر^(٥٠).

(٥٠) السنن الكبرى للبيهقي ٦/١٠٤.

هذا كلام البيهقي وقد جعل الشك فيه من الزهري ، والظاهر لي أنه ممن دونه ، وعلى كل حال فالبيهقي يرجح في حديث أبي سلمة الموصول بذكر جابر ، وقد آيد ذلك بالروايتين اللتين ذكرهما. وهو ظاهر ، وإن كان قد سبق بيان ضعف حديث يحيى ابن أبي كثير ، ولكن ليس عليه الاعتماد.

وقريب من كلام البيهقي كلام ابن عبد البر في جعله الاختلاف من الزهري نفسه ، فإنه قال : كان ابن شهاب - رحمه الله - أكثر الناس بحثاً على هذا الشأن ، فكان ربما اجتمع له في الحديث جماعة ، فحدث به مرة عنهم ، ومرة عن أحدهم ، ومرة عن بعضهم على قدر نشاطه في حين حديثه ، وربما أدخل حديث بعضهم في حديث بعض ، كما صنع في حديث الإفك وغيره ، وربما لحقه الكسل فلم يسنده ، وربما انشرح فوصل وأسند على حسب ما تأتي به المذاكرة ، فلهذا اختلف أصحابه عليه اختلافاً كثيراً في أحاديثه ، ويبين لك ما قلنا روايته لحديث ذي اليمين ، رواه عنه جماعة فمرة يذكر فيه واحداً ، ومرة اثنين ، ومرة جماعة ، ومرة جماعة غيرها ، ومرة يصل ، ومرة يقطع ، وحديثه هذا في الشفعة حديث صحيح معروف عند أهل العلم ، مستعمل عند جميعهم ، لا أعلم بينهم في ذلك اختلافاً ، كل فرقة من علماء الأمة يوجبون الشفعة للشريك في المشاع من الأحوال الثابتة التي يمكن فيها صرف الحدود وتطريق الطرق^(٥١).

وقد اختلف في الموازنة بين الوجهين المذكورين إمامان مشهوران ، فروى أبو زرعة قال : قال لي أحمد بن حنبل : رواية معمر ، عن الزهري في حديث الشفعة

حسنة، قال: وقال يحيى بن معين: رواية مالك أحب إلي وأصح في نفسي مرسلًا، عن سعيد، وأبي سلمة^(٥٢).

والذي يظهر لي - والله أعلم - صحة حديث الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر، كما صححه من سبق ذكره من الأئمة، ومنهم أبو حاتم الرازي، وسيأتي نقل كلامه كاملاً، وذلك لأن معمرًا من أثبت أصحاب الزهري، فمن الأئمة من يقدم مالكا أو ابن عيينة عليه، ومنهم من يقدمه عليهما^(٥٣)، ولم يختلف عليه كثيراً في هذا الحديث، بخلاف مالك فقد اختلف عليه كثيراً، وقد توبع معمر عليه متابعة تامة وقاصرة، فتابعه صالح بن أبي الأخضر، وعبد الرحمن بن إسحاق في الرواية عن الزهري، وروي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة، عن جابر، كما رواه عن جابر أبو الزبير وغيره - كما سيأتي تحريره - وهذا كله يؤكد صحة ذكر جابر في هذا الحديث، والله أعلم.

وقد بقي مما ينبه عليه في هذا الحديث النظر في متنه، فقد أعل أبو حاتم الرازي آخره بأنه مدرج. ففي العلل لابنه^(٥٤): سألت أبي عن حديث رواه معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر قال: "إنما جعل رسول الله ﷺ الشفعة فيما لم يقسم، فإذا قسم، ووقعت الحدود فلا شفعة"؟ قال أبي: الذي عندي أن كلام النبي ﷺ هذا القدر: "إنما جعل النبي ﷺ الشفعة فيما لم يقسم" قط، ويشبه أن يكون بقية الكلام هو كلام جابر: "فإذا قسم، ووقعت الحدود فلا شفعة". والله أعلم. قلت له: وبم استدلت على ما تقول؟ قال: لأننا وجدنا في الحديث: "إنما جعل النبي ﷺ الشفعة

(٥٢) انظر: التمهيد ٤٥/٧.

(٥٣) انظر: شرح العلل لابن رجب ٦٧١/٢-٦٧٦.

(٥٤) رقم (١٤٣١).

فيما لم يقسم " تم المعنى ، " فإذا وقعت الحدود... " فهو كلام مستقبل ، ولو كان الكلام الأخير عن النبي ﷺ كان يقول : " إنما جعل النبي ﷺ الشفعة فيما لم يقسم ، وقال : إذا وقعت الحدود... " فلما لم نجد ذكر الحكاية عن النبي ﷺ في الكلام الأخير استدللنا أن استقبال الكلام الأخير من جابر ، لأنه هو الراوي عن رسول الله ﷺ هذا الحديث . وكذلك بعض حديث مالك ، عن ابن شهاب ، عن سعيد ، وأبي سلمة : " أن النبي ﷺ قضى بالشفعة فيما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة " فيحتمل في هذا أن يكون الكلام الأخير كلام سعيد ، وأبي سلمة ، ويحتمل أن يكون كلام ابن شهاب ، وقد ثبت في الجملة قضاء النبي ﷺ بالشفعة فيما لم يقسم في حديث ابن شهاب ، وعليه العمل عندنا . ١٥ هـ

هذا كله كلام أبي حاتم الرازي وابنه ، وقد أبرز حجته في ذلك وأوضحها للغاية ، وقد سبق في التخريج تحرير ألفاظ روايات هذا الحديث بجميع طرقه عن الزهري ، وتبين أن عامة ألفاظه بمعنى ما ذكره أبو حاتم ، يعني ليس فيها التصريح بأن قوله : " إذا وقعت الحدود ، وصرفت الطرق فلا شفعة " من كلام النبي ﷺ ، غير أنه وقع في بعض ألفاظه المختصرة ما يجعل ذلك من قول النبي ﷺ مثل رواية عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري عند الترمذي فهي بلفظ : قال رسول الله ﷺ : " إذا وقعت الحدود ، وصرفت الطرق فلا شفعة " ولكن هذا لفظ مختصر لعله ممن دون عبد الرزاق ، وقد سبق تخريج رواية عبد الرزاق من المصنف ومن مصادر كثيرة ، وليس فيها هذا التصريح .

ومثل رواية ابن جريج ، عن الزهري فهي بلفظ : قال رسول الله ﷺ : " إذا قسمت الأرض وحدت فلا شفعة " . وفي لفظ آخر : " إذا حدت الطرق فلا شفعة " وقد سبق الكلام في رواية ابن جريج ، والظاهر أن هذا من اختصار الراوي .

ومثل رواية أبي مصعب الزهري ، عن مالك في الموطأ بلفظ : قال رسول الله ﷺ : " الشفعة فيما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة فيه " . والظاهر أن هذا من تصرف أبي مصعب فإن رواية مالك في الموطأ وغيره بغير هذا اللفظ .

ومثل رواية محمد بن إسحاق ، عن الزهري في التمهيد لابن عبد البر بلفظ : قال رسول الله ﷺ : " الشفعة فيما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة " . ولكنها عند البيهقي بلفظ : " قضى رسول الله ﷺ بالشفعة فيما لم يقسم ، وأما مالٍ قسم عليه فلا شفعة فيه " . فدل على أن اللفظ الأول من تصرف الراوي ممن دون ابن إسحاق ، وقد سبق القول في رواية ابن إسحاق برمتها .

ومثل رواية يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، بلفظ : قال رسول الله ﷺ : " إذا وقعت الحدود فلا شفعة " وقد سبق بيان ضعف هذا الطريق ، ثم هو لفظ مختصر من تصرف الراوي .

وبعد هذا فقد تبين أن النظر في جميع ألفاظ الحديث التي وقفت عليها لا يمنع التعليل الذي ذكره أبو حاتم الرازي ، فإن عامة ألفاظ الحديث متفقة على ما ذكره أبو حاتم ، وهو الذي يتطرق إليه احتمال الإدراج الذي ذكره أبو حاتم . ولكن قد خولف أبو حاتم في رأيه هذا فخالفه البخاري حيث أخرج الحديث في صحيحه دون أي إشارة إلى احتمال الإدراج مما يدل على أنه يرى أن الحديث بكامله مرفوع إلى النبي ﷺ .

كما أن صحة الحديث بكامله هو المفهوم من كلام أحمد ، ففي مسائل صالح : قلت : حديث الزهري ، عن أبي سلمة ، عن جابر : " إنما قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة " قوله " فإذا وقعت الحدود فلا شفعة " في الحديث عن جابر ، عن النبي ﷺ أو هو من كلام أبي سلمة ؟ قال : معمر يقول :

عن أبي سلمة، عن جابر، عن النبي ﷺ، وصالح بن أبي الأخضر كذا يقول أيضاً. ورواه مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة مرسل، قالوا: "قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة" (٥٥).

وقد قوى ذلك ابن حجر بقوله بعد أن حكى كلام أبي حاتم: وفيه نظر، لأن الأصل أن كل ما ذكر في الحديث فهو منه، حتى يثبت الإدراج بدليل، وقد نقل صالح بن أحمد عن أبيه أنه رجح رفعها (٥٦). ١٠ هـ

وبالغ ابن حزم في إنكار القول بإدراج آخر الحديث فقال: ومن عظيم إقدام المتأخرين في زمانهم وأديانهم وعند الله تعالى قول بعضهم في الثابت عن رسول الله ﷺ من قوله: "فإذا وقعت الحدود، وصرفت الطرق فلا شفعة" إن هذا اللفظ ليس من كلام النبي ﷺ، فليت شعري أين وجدوا هذا؟ ومن أخبرهم به؟... الخ (٥٧).

والظاهر أن ابن حزم لم يطلع على كلام أبي حاتم، وإنما يقصد غيره، ولعله يقصد الطحاوي فسيأتي كلامه في هذا، وفي كلام ابن حزم ما فيه، ولكن هذا كلامه، وقد حذفت آخره، والله المستعان.

وتصحیح رفع الحديث بكامله يعتبر قول كل من سبق ذكره من الأئمة الذين صححوا الحديث دون تفصيل فيه، كالترمذي، والدارقطني، وابن حبان، والخليلي، والبيهقي، وابن عبد البر وغيرهم كثير ممن صحح هذا الحديث ولم يتعقبه بشيء. ولم أقف على أحد من الأئمة أيد ما ذهب إليه أبو حاتم في ذلك غير الطحاوي، فإنه بعد أن رجح عدم اتصال حديث مالك عن الزهري، قال: ثم لو ثبت

(٥٥) انظر: مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح ص ٢٠٣.

(٥٦) انظر: فتح الباري ٤/٥١٠.

(٥٧) انظر: المحلى ٩/١٠٤.

هذا الحديث واتصل إسناده لم يكن فيه عندنا ما يخالف الحديث الذي ذكرناه عن عطاء، عن جابر رضي الله عنه؛ لأن الذي في هذا الحديث إنما هو قول أبي هريرة رضي الله عنه: "قضى رسول الله ﷺ بالشفعة فيما لم يقسم" فكان بذلك مخبراً عما قضى به رسول الله ﷺ. ثم قال بعد ذلك: "فإذا وقعت الحدود فلا شفعة" وكان ذلك قولاً من رأيه لم يحكه عن رسول الله ﷺ... (٥٨).

لكن الطحاوي وقع بعد ذلك في كلامه ما يفيد تصحيح حديث جابر بكامل لفظه وفيه حد الحدود وصرف الطرق. وفي تصرف الطحاوي ما فيه. ويبقى كلام أبي حاتم في نظري في غاية القوة، وقد أبدى فيه حجة ظاهرة جداً، خاصة الاحتمال الثاني الذي ذكره، وهو أن يكون ذلك من كلام ابن شهاب الزهري، بدلالة وجوده في الروايات المرسلة، التي ليس فيها ذكر جابر، وربما يكون أصله عن أبي سلمة، أو سعيد، كما أشار إليه أبو حاتم أيضاً، والعلم عند الله تعالى.

الطريق الثاني: طريق أبي الزبير المكي، عن جابر

قال الإمام مسلم في صحيحه (١٦٠٨): حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا زهير، حدثنا أبو الزبير، عن جابر، ح وحدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا أبو خيثمة، عن أبي الزبير، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: "من كان له شريك في ربة أو نخل فليس له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن رضي أخذ، وإن كره ترك".

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وإسحاق بن إبراهيم - واللفظ لابن نمير - قال إسحاق: أخبرنا، وقال الآخرون: حدثنا عبد الله بن

(٥٨) انظر: شرح معاني الآثار ٤/١٢١، وانظر: عمدة القاري ١٢/٢١ للبعني فقد حكى القول بالإدراج أيضاً.

إدريس، حدثنا ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر قال: "قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شركة لم تقسم، ربعة أو حائط، لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن شاء أخذ، وإن شاء ترك، فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به".

وحدثني أبو الطاهر، أخبرنا ابن وهب، عن ابن جريج، أن أبا الزبير أخبره، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: قال رسول الله ﷺ: "الشفعة في كل شرك في أرض أو ربع أو حائط، لا يصلح أن يبيع حتى يعرض على شريكه فيأخذ أو يدع، فإن أبي فشريكه أحق به حتى يؤذنه".

التخريج

- أخرجه أبو يعلى (٢١٧١) عن مجاهد بن موسى، عن أحمد بن عبد الله - وهو ابن يونس - به بنحو لفظه عند مسلم.
- وأخرجه أحمد (١٤٣٣٩) عن هاشم - وهو ابن القاسم - وحسن بن موسى،
- وأحمد أيضاً (١٥٢٧٩)، وأبو عوانة (٥٥٢٥) من طريق يحيى بن أبي بكير،
- وأبو عوانة (٥٥٢٦) من طريق يحيى بن آدم،
- وأبو القاسم البغوي في حديث علي بن الجعد (٢٦٠٧) - ومن طريقه البغوي في شرح السنة (٢١٧٣) - عن علي بن الجعد،
- وابن حبان (٥١٧٩) من طريق أبي الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي،
- سنتهم (هاشم، وحسن، ويحيى بن أبي بكير، ويحيى بن آدم، وعلي، وأبو الوليد) عن أبي خيثمة زهير بن معاوية به بنحو لفظه عند مسلم.
- وهو في مصنف ابن أبي شيبة (٢٩٦٥١) بنحو لفظ ابن نمير الذي ذكره مسلم.
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٠٤/٦ من طريق ابن أبي عاصم،

- والبيهقي في المعرفة (٣٦٩١) من طريق الحسن بن سفيان،
 كلاهما (ابن أبي عاصم، والحسن) عن أبي بكر بن أبي شيبة به بنحو لفظ ابن
 نمير الذي ذكره مسلم.
- وأخرجه البيهقي ١٠٤/٦ من طريق الحسن بن سفيان، عن محمد بن عبد الله
 ابن نمير به بنحو لفظه عند مسلم.
- وأخرجه البيهقي ١٠٤/٦ من طريق عبد الله بن محمد الأزدي، عن إسحاق
 بن إبراهيم به بنحو لفظ ابن نمير عند مسلم.
- وأخرجه النسائي في المجتبى ٣٢٠/٧، وفي الكبرى (٦٢٥٤)، والدارمي
 (٢٦٢٨) عن أبي كريب محمد ابن العلاء،
 وابن الجارود (٦٤٢) عن علي بن خشرم،
 وأبو عوانة (٥٥٢٩)، والدارقطني ٢٢٤/٤ ح ٧٦ من طريق علي بن حرب،
 ثلاثتهم (ابن العلاء، وعلي بن خشرم، وعلي بن حرب) عن عبد الله بن
 إدريس به بلفظ ابن نمير في رواية علي بن خشرم، وبنحوه للآخرين.
- وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٥٩٨٣) عن يونس - وهو ابن
 عبد الأعلى - عن عبد الله بن وهب به بنحو لفظه الذي عند مسلم، لكنه لم يذكر
 آخره وهو قوله: "فإن أبي...". وقد صرح أبو الزبير بسماعه من جابر.
- وأخرجه أحمد (١٤٤٠٣) - وعنه أبو داود (٣٥١٣) ومن طريق أبي داود
 البيهقي في الكبرى ١٠٩/٦ وابن عبد البر في التمهيد ٤٦/٧ - والنسائي في المجتبى
 ٣٠١/٧، وفي الكبرى (٦١٩٧)، والبيهقي في السنن الكبرى ١٠٤/٦، وفي المعرفة
 (٣٦٩٢)، وقاضي المارستان في المشيخة الكبرى (٥٣٦) من طريق إسماعيل ابن
 علي،

والنسائي في الكبرى (٦٢٥٥) و(١١٧١٦)، وأبو عوانة (٥٥٢٩ م) من طريق
حجاج بن محمد،

وعبد الرزاق في مصنفه (١٤٤٠٣)،

والشافعي في مختلف الحديث ص ٦٠٧، وفي المسند ١٦٥/٢ - ومن طريقه أبو
نعيم في الحلية ١٥٨/٩، والبيهقي في السنن الكبرى ١٠٤/٦، وفي السنن الصغير
(٢٣٣٧)، وفي المعرفة (٣٦٩٣)، والبغوي في شرح السنة (٢١٧٠)، والسمعاني في
المنتخب من معجم شيوخه ص ٥٧٧ - عن سعيد بن سالم القداح،

والبزار (نصب الراية ١٧٨/٤) من طريق أبي عاصم النبيل،

وابن حبان (٥١٧٨) من طريق الوليد بن مسلم،

والخليلي في الإرشاد (٥) - معلقاً - عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي

رواد المكي،

سبعتهم (ابن عليّة، وحجاج، وعبد الرزاق، وسعيد، وأبو عاصم، والوليد،
وعبد المجيد) عن ابن جريج به بنحو لفظ زهير في رواية عبد الرزاق غير أنه لم يذكر
آخره، وبنحو لفظ ابن نمير في رواية حجاج، وبنحو لفظ ابن وهب في رواية ابن عليّة،
وأبي عاصم، والوليد، غير أن أبا عاصم، والوليد لم يذكرا آخره، ووقع في رواية
إسماعيل عند البيهقي في الكبرى ١٠٤/٦: "فإن باع فهو أحق بالثمن". ولفظ سعيد
القداح: "الشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة"، ونحوه لفظ ابن أبي
رواد، وقرن عبد الرزاق في روايته الثوري بابن جريج.

• وأخرجه النسائي في المجتبى ٣١٩/٧، وفي الكبرى (٦٢٥٣)، وابن ماجه

(٢٤٩٢)، وأحمد (١٤٢٩٢)، والحميدي (١٢٧٢)، وابن الجارود (٦٤١)، وأبو

يعلى (١٨٣٥)، وأبو عوانة (٥٥٢٤) من طرقٍ عن سفيان بن عيينة،

والنسائي في المجتبى ٣٢١/٧، وفي الكبرى (٦٢٦٣) و(١١٧١٥) عن محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة، عن الفضل بن موسى، عن حسين بن واقد^(٥٩)، وأحمد (١٤٣٢٦) عن زياد بن عبد الله البكائي، وأحمد (١٥٠٩٥) عن يزيد ابن هارون، كلاهما (زياد، ويزيد) عن الحجاج بن أرطاة، وعبد الرزاق (١٤٤٠٣)، وابن أبي شيبة (٢٣١٧٧)، وأبو عوانة (٥٥٢٧) و(٥٥٢٨) من طريق سفيان الثوري، والطبراني في المعجم الأوسط (٢٢٢٠)، وفي المعجم الصغير (٢٥)، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان ٢٢/٢، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٤٠٥/٥ من طريق عمرو ابن هاشم البيروني، عن الأوزاعي، والطبراني في المعجم الأوسط (١٢٧٧) من طريق بقية بن الوليد قال: حدثني إبراهيم بن ذي حماسة، عن ابن أبي ليلى،

ستتهم (ابن عينة، وحسين، والحجاج، والثوري، والأوزاعي، وابن أبي ليلى) عن أبي الزبير، ولفظه في رواية ابن عينة: "أيكم كانت له أرض أو نخل فلا يبيعها حتى يعرضها على شريكه"، ولفظ حسين: "قضى رسول الله ﷺ بالشفعة والحوار" ولفظ الحجاج في رواية زياد: "أيا قوم كانت بينهم ربيعة أو دار، فأراد أحدهم أن يبيع نصيبه، فليعرضه على شركائه، فإن أخذوه فهم أحق به بالثمن". ولفظ الحجاج في رواية يزيد: "من كانت بينه وبين أخيه مزارعة، فأراد أن يبيعها،

(٥٩) ذكره ابن الترمذي في الجوهر النقي ١٠٦/٧-١٠٧ نقلاً عن النسائي، لكنه جعله من حديث ابن أبي العالية عن أبي الزبير، بدل حسين واقد. وهو وهم مخالف لما في السنن، وحديث حرب بن أبي العالية في تحفة الأشراف ٣٩٣/٢ قبل حديث حسين وهو حديث آخر، فلعله نقله منه ولم يتأمل فوهم فيه. والله أعلم.

فليعرضها على صاحبه ، فهو أحق بها بالثمن ". ولفظ الثوري بنحو لفظ زهير السابق غير أنه لم يذكر آخره. ولفظ الأوزاعي : " الشفعة في كل شرك ، في ربع أو حائط ، لا يصلح له أن يبيعه حتى يؤذن شريكه ، فيأخذ أو يدع " ، زاد في رواية أبي نعيم الأصبهاني : " فإن باع فشريكه أحق به ". ولفظ ابن أبي ليلى : " الشفعة للشريك والجار ، حتى يتركهاها " .

دراسته والحكم عليه

تبين من التخريج السابق أن مدار هذا الحديث على أبي الزبير المكي ، عن جابر ابن عبد الله ، وقد رواه عن أبي الزبير عدد من أصحابه ، ولم أقف على اختلاف عليه في إسناده ، وإن كان قد وقع فيه اختلاف على ابن جريج ، وهو أحد الرواة عن أبي الزبير ، لكن سبق عند الكلام على طريق أبي سلمة ذكر أن رواية ابن جريج ، عن أبي الزبير هي المحفوظة ، وقد أخرجه مسلم ، وابن حبان في صحيحيهما .

وإنما أعرض البخاري عن هذا الطريق لأجل أبي الزبير ، فإنه لا يخرج له في الأصول ، وهو مختلف فيه ، وهذه ترجمته :

هو محمد بن مسلم بن تدرس المكي ، مات سنة ١٢٦ هـ ، قال ابن المديني : ثقة ثبت . ووثقه ابن معين - في رواية - والعجلي ، وابن سعد ، والنسائي وغيرهم . وقال أحمد : قد احتمله الناس ، وهو أحب إليّ من أبي سفيان ، وأبو الزبير لا بأس به . وقال يعقوب بن شيبه : ثقة صدوق ، إلى الضعف ما هو . وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به ، وهو أحب إليّ من أبي سفيان . وقال أبو زرعة : روى عنه الناس ، قيل : يحتج به ؟ قال : إنما يحتج بحديث الثقات . وقال الشافعي : أبو الزبير يحتاج إلى دعامة .

وقد تكلم فيه شعبة، فعن ورقاء قال: قلت لشعبة: مالك تركت حديث أبي الزبير؟ قال: رأيته يزن ويسترجح في الميزان. ولذا قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، إلا أن شعبة تركه لشيء زعم أنه رآه فعله في معاملة، وقد روى عنه الناس. وقال عبد الله بن أحمد، عن أبيه: كان أيوب السخيتاني يقول: حدثنا أبو الزبير وأبو الزبير أبو الزبير. قلت لأبي: كأنه يضعفه؟ قال: نعم. وقال نعيم بن حماد: سمعت ابن عيينة يقول: حدثنا أبو الزبير، وهو أبو الزبير، كأنه يضعفه. وفيه كلام غير ذلك.

وقد ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: وكان من الحفاظ، وكان عطاء يقدمه إلى جابر ليحفظ له، روى عنه مالك، والثوري، وعبيد الله بن عمر، والناس... ولم ينصف من قدح فيه، لأن من استرجح في الوزن لنفسه لم يستحق الترك من أجله. وقال ابن عدي - بعد أن ذكر أنه روى عنه: شعبة، والثوري، وزهير، ومالك، وحماد بن سلمة، وابن عيينة، وابن جريج، وكل قد انفرد عنه بشيء - : وكفى بأبي الزبير صدقاً أن حدث عنه مالك، فإن مالكا لا يروي إلا عن ثقة، ولا أعلم أحداً من الثقات تخلف عن أبي الزبير، إلا وقد كتب عنه، وهو في نفسه ثقة، إلا أن يروي عنه بعض الضعفاء، فيكون ذلك من جهة الضعيف، ولا يكون من قبله، وأبو الزبير يروي أحاديث صالحة، ولم يتخلف عنه أحد، وهو صدوق، وثقة لا بأس به.

وقال الذهبي: وهو من أئمة العلم، اعتمده مسلم، وروى له البخاري متابعة، وقد تكلم فيه شعبة لكونه استرجح في الميزان، وجاء عن شعبة أنه تركه لكونه يسيء صلاته، وقيل: لأنه رآه مرة يخاصم ففجر. وقال أيضاً: ثقة، تكلم فيه شعبة، وقيل: يدلّس.

وقال ابن حجر: صدوق، إلا أنه يدلّس.

وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين، وقال: قد وصفه النسائي وغيره بالتدليس^(٦٠).

فهذه حال أبي الزبير، وقد أطلت فيه لأن مدار هذا الطريق عليه، وقد علم بذلك قوة هذا الطريق، وعموم ألفاظ هذا الطريق تدور على معنى واحد، وأحب التنبيه على أربعة أمور في ألفاظ هذا الحديث:

الأمر الأول: قال الدارقطني بعد أن أخرجه من طريق عبد الله بن إدريس، عن ابن جريج، عن أبي الزبير: لم يقل: "يقسم" في هذا الحديث إلا ابن إدريس، وهو من الثقات الحفاظ.

كذا قال الدارقطني، وقد وقفت على هذه الكلمة في غير رواية ابن إدريس، فهي رواية سعيد بن سالم القداح، كما رواه عنه الشافعي، ولكن سعيداً لا يعتمد عليه، ففي حفظه كلام، وقال في التقريب: صدوق يهمل، ورُمي بالإرجاء، وكان فقيهاً^(٦١).

وكذا جاء هذا اللفظ في رواية عبد المجيد بن أبي رواد، إلا أن الخليلي نص على أنه خطأ من عبد المجيد، حيث جعله مثلاً لما يخطئ فيه الثقة، واستدل بأن الثقات رَوَوْه عن أبي الزبير: "إذا باع أحدكم أرضاً فليستأذن شريكه..." الخ.

(٦٠) انظر: طبقات ابن سعد ٤٨١/٥، وثقات العجلي ص ٤١٣، وسؤالات ابن أبي شعبة لابن المديني ص ٨٧، وضعفاء العقيلي ١٣٠/٤، والجرح والتعديل ٧٤/٨، وثقات ابن حبان ٣٥١/٥، والكامل ١٢١/٦، وتهذيب الكمال ٤٠٢/٢٦، والميزان ٣٧/٤، وتهذيب التهم ٦٩٤/٣، والتقريب (٦٢٩١)، وطبقات المدلسين ص ٧٠.

(٦١) التقريب (٢٣١٥).

والمقصود أن ذكر التقسيم ليس في رواية أبي الزبير، وإنما في رواية أبي سلمة، فلعله من هنا جاء الخطأ.

وكما وقعت هذه اللفظة في السنن الكبرى للنسائي (١١٧١٦) من رواية حجاج ابن محمد، عن ابن جريج، غير أن اللفظ مما زاده المحقق أخذاً من رواية عبد الله بن إدريس، فإن النسائي لم يسق لفظ حجاج، وقد ساق أبو عوانة لفظ حجاج بن محمد، وليس فيه هذه اللفظة. وبالله التوفيق.

الأمر الثاني: أعل أبو محمد بن حزم لفظ عبد الله بن إدريس، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر، وفيه: "لا يحل له أن يبيع..." بقوله: قلنا: لم يذكر فيه أبو الزبير سماعاً من جابر، وهو قد اعترف على نفسه بأن ما لم يذكر فيه سماعاً فإنه حدثه به من لم يسمعه عن جابر... الخ^(٦٢).

وابن حزم أراد الحكم على هذا اللفظ الذي فيه منع البيع حتى يعرض على شركاءه بقوله: لا يحل. ولم يرد ابن حزم لتعليل أصل الحديث، فهو صحيح عنده.

وهذا الذي ذكره ابن حزم غير سديد، فإن معنى هذه اللفظة قد جاء في روايات الحديث الأخرى، ففي رواية أبي خيثمة، عن أبي الزبير: "فليس له أن يبيع". وفي رواية ابن وهب، عن ابن جريج، عن أبي الزبير: "لا يصلح له أن يبيع" وهذان اللفظان بمعنى قوله في رواية عبد الله بن إدريس: "لا يحل" وهما عند مسلم وغيره - كما سبق - ورواية ابن وهب فيها التصريح بالتحديث. فلم يبق لتعليل ابن حزم وجه، غير تمسكه الحرفي باللفظ، ومن نظر في ألفاظ الحديث السابقة أيقن أن الرواة رَوَوْه بالمعنى، فترد ألفاظه إلى معنى واحد، وسماع أبي الزبير لهذا الحديث من جابر ثابت، والله أعلم.

الأمر الثالث: سبق في لفظ الحسين بن واقد، عن أبي الزبير: "قضى رسول الله ﷺ بالشفعة والجوار" وهو عند النسائي، ولم أقف على ذكر الجوار في حديث أبي الزبير إلا في طريقين، هذا أحدهما، والحسين بن واقد المروزي ثقة له أوهام^(٦٣)، فلعل هذا من وهمه أو وهم من دونه، وهو الفضل بن موسى السيناني، وهو ثقة ثبت، وربما أغرب^(٦٤) أو من غيرهما، المهم أن ذكر الجوار لا يصح في هذا الطريق، والله أعلم.

والطريق الثاني: طريق ابن أبي ليلى، عن أبي الزبير، وهو بلفظ "الشفعة للشريك، والجار، حتى يتركها"، وابن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن الأنصاري، وفيه كلام كثير للنقاد، فقد ضعفه يحيى القطان، وأحمد، وابن معين، وغيرهم، وقال شعبة: ما رأيت أحداً أسوأ حفظاً من ابن أبي ليلى، وفيه غير ذلك من الكلام، وهو في نفسه صدوق، كما قال ذلك غير واحد، ولذا قال الذهبي: صدوق إمام، سيء الحفظ، وقد وثق. وقال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ جداً^(٦٥). وقد تفرد عنه في هذا الحديث إبراهيم بن ذي حمية، كما نص عليه الطبراني بعد سياقه، وإبراهيم لم أقف على ترجمته، والراوي عنه بقية بن الوليد، وهو معروف بالرواية عن المجهولين، وقد نص على ذلك عدد من الأئمة^(٦٦)، فالظاهر أنه من شيوخ بقية المجهولين.

والحاصل أن هذا الطريق لا يصح أيضاً، والله أعلم.

(٦٣) انظر: التقريب (١٣٥٨).

(٦٤) انظر: التقريب (٥٤١٩).

(٦٥) انظر: الجرح والتعديل ٣٢٢/٧، وتهذيب الكمال ٦٢٢/٢٥، والميزان ٦١٣/٣، والتقريب (٦٠٨١).

(٦٦) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ١٩٢/٤.

الأمر الرابع: بعض ألفاظه يجعله صريحاً من قول النبي ﷺ كما هو لفظ أبي خيثمة، ولفظ ابن وهب، عن ابن جريج اللذين ساقهما مسلم، وكذلك من وافقهما من الرواة، وهو أكثر الروايات كما سبق بيانه في التخريج، وهذا لا إشكال فيه. ولكن جاء في بعض ألفاظه، كلفظ عبد الله بن إدريس، عن ابن جريج الذي ساقه مسلم، بلفظ: "قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شركة لم تقسم، ربعة أو حائط،... الحديث" فهل يرد على هذا اللفظ احتمال الإدراج الذي ذكره أبو حاتم في لفظ أبي سلمة، فيكون أصل الحديث: "قضى رسول الله ﷺ بالشفعة" فقط، وما بعده من كلام الراوي؟ أو يقال: إن هذا غير وارد في هذا الطريق؟ الذي يظهر لي أن هذا غير وارد، لأن الأكثر من ألفاظ الحديث يجعله صريحاً من قول النبي ﷺ فيكون التعبير بقوله: "قضى... من الراوي، ومما يدل على ذلك أن اللفظين مرويان عن ابن جريج، فكأنه تجوز بالتعبير هو، أو من دونه، فالمقصود باللفظين واحد.

فإن قيل: ما الفرق بين هذا وبين لفظ أبي سلمة في نقد أبي حاتم الرازي؟ ولماذا قوي نقده هناك، ولم يرد هنا؟ فالجواب هو ما سبقت الإشارة إليه، وهو أن لفظ أبي سلمة عامة طرقه بلفظ "قضى رسول الله ﷺ... وما تصرف عنها. والقليل هو المصرح برفع كامل الحديث، فعلم أن الأصل هو الأول، وأما لفظ أبي الزبير فهو بعكسه تماماً.

الطريق الثالث: طريق عطاء بن أبي رباح، عن جابر

قال الإمام أحمد في المسند (١٤٢٥٣): حدثنا هشيم، أخبرنا عبد الملك، عن عطاء، عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: "الجار أحق بشفعة جاره، ينتظر بها، وإن كان غائباً، إذا كان طريقهما واحداً".

التخريج

- أخرجه أحمد أيضاً في العلل ومعرفة الرجال (٢٢٥٦)، ولم يسق لفظه، بل قال بعد أن ذكر شيئاً عن هشيم: حدثنا بحديث الشفعة حديث عبد الملك، عن عطاء، عن جابر، عن النبي ﷺ.
- وأخرجه أبو داود (٣٥١٨) - ومن طريقه ابن عبد البر في التمهيد ٤٧/٧ - عن أحمد بن حنبل به بلفظه.
- وأخرجه ابن ماجه (٢٤٩٤) عن عثمان بن أبي شيبة، والطيايلى (١٧٨٢)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٥٩٨٥) من طريق سعيد بن منصور، والطحاوي أيضاً (٥٩٨٦) من طريق إسماعيل بن سالم، أربعتهم (عثمان، والطيايلى، وسعيد، وإسماعيل) عن هشيم به بلفظه للأولين، ولم يسق الطحاوي لفظ الأخيرين، لكن أحال على سابقه، وهو بنحوه.
- وأخرجه الترمذي في الجامع (١٤٢١)، وفي العلل الكبير (٣٨٥)، ومحمد بن الحسن الشيباني في الحجة على أهل المدينة ٧٥/٣، وأبو العباس السراج في حديثه (١٢٦٥) من طريق خالد الواسطي، والنسائي في الكبرى (٦٢٦٤) و(١١٧١٤) من طريق يحيى بن سعيد، وعبد الرزاق في المصنف (١٤٣٩٦)، وابن أبي شيبة (٢٣١٦٨) - ومن طريقه الرامهرمزي في المحدث الفاصل ص ٣٣٩ - عن عبدة بن سليمان، وابن أبي شيبة في المصنف (٢١٧١١)، وفي المسند (كما في إتحاف الخيرة المهرة ٢٩١٠) عن علي بن مسهر،

وابن أبي شيبة في مسنده (كما في إتحاف الخيرة المهرة ٢٩١٠)، والدارمي (٢٦٢٧) والعقيلي ٣١/٣ من طريق يعلى بن عبيد،
وابن أبي شيبة في مسنده (كما في إتحاف الخيرة المهرة ٢٩١٠)، وابن عساكر في معجم الشيوخ (١٥٥٣) من طريق يزيد بن هارون،
وابن أبي شيبة في مسنده (كما في إتحاف الخيرة المهرة ٢٩١٠) عن عبيدة بن حميد،

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٥٩٨٢) من طريق شجاع بن الوليد،
والطبراني في الأوسط (٦١٤٠)، والبيهقي أيضاً ١٠٨/٦ من طريق عبد الله بن رشيد، عن عبد الله بن بزيغ، عن صدقة بن أبي عمران،
والطبراني أيضاً (٨٣٩٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٣٦/١٢ من طريق حجوة بن مدرك،

والطبراني في الأوسط (٥٤٦٠) من طريق القاسم بن معن،
وابن عدي في الكامل ٣٠٣/٥ من طريق شعبة، ومن طريق عمر بن عبيد،
ومن طريق عبد الله بن إدريس،

والبيهقي ١٠٦/٦ من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق،
جميعهم ١٦ راوياً، وهم: (خالد، ويحيى، وعبد الرزاق، وعبد، وعلي بن مسهر، ويعلى، ويزيد بن هارون، وعبيدة، وشجاع، وصدقة، وحجوة، والقاسم، وشعبة، وعمر بن عبيد، وعبد الله بن إدريس، وإسحاق) عن عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي به بنحوه، إلا صدقة بن أبي عمران فهو بلفظ: "الصبي على شفيعته حتى يدرك، فإذا أدرك، فإذا شاء أخذ، وإن شاء ترك".

• وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني (٦٠١٥) - ومن طريقه ابن حزم في المحلى ٨٣/٩ - من طريق يوسف بن عدي، عن عبد الله بن إدريس، عن ابن جريج،

والبيهقي ١٠٩/٦ من طريق أبي حنيفة النعمان،

كلاهما (ابن جريج، وأبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح به، ولفظه في رواية ابن جريج: "قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شيء". ولفظه في رواية أبي حنيفة: "لا شفعة إلا في دار أو عقار". وقد جعله أبو حنيفة: عن عطاء، عن أبي هريرة. دراسته والحكم عليه

طريق عطاء بن أبي رباح هذا يروى عنه من طريق ثلاثة رواة، وهم: عبد الملك بن أبي سليمان، وابن جريج، وأبو حنيفة.

فأما أبو حنيفة فجعله: عن عطاء، عن أبي هريرة، بلفظ: "لا شفعة إلا في دار أو عقار" وقد وقع في إسناده اختلاف دون أبي حنيفة، ذكره البيهقي، ثم ذكر أن الصواب فيه: عن عبد الله بن واقد، عن أبي حنيفة، وقال: والإسناد ضعيف.

وعبد الله بن واقد هو أبو قتادة الحراني، متروك^(٦٧)، والراوي عنه: الضحاك ابن حجوة المنبجي، وهو متهم بالوضع^(٦٨)، فالإسناد في غاية السقوط.

وأما رواية ابن جريج فهي: عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر، بلفظ: "قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شيء" وهذا لفظ عام في الشفعة، غير أن إسناده إلى ابن جريج فيه تفرد ومخالفة، فهو من رواية يوسف بن عدي، عن عبد الله بن إدريس، عنه، وقد سبق ذكر الاختلاف على عبد الله بن إدريس، وعلى ابن جريج في هذا

(٦٧) انظر: التقريب (٣٦٨٧).

(٦٨) انظر: الميزان ٣٢٣/٢، واللسان ٣٣٦/٤.

الحديث، عند ذكر رواية ابن جريج، عن الزهري، ورواية عبد الله بن إدريس، عن ابن إسحاق، وبيان أن هذا الوجه المذكور هنا غير محفوظة عن ابن جريج، وإنما المحفوظ روايته عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر.

وعلى كل احتمال فهو إسناد فرد، لم يأت بهذا العموم في شيء من روايات هذا الحديث الصحيحة، فلا يصح الاعتماد عليه.

وبناءً عليه لم تبق إلا رواية عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي، عن عطاء، عن جابر، وهو أهم طريق عن عطاء في هذا الحديث، وقد روي عن عبد الملك بن أبي سليمان بلفظين، أحدهما: لفظ صدقة بن أبي عمران، وهو بلفظ: "الصبي على شفعتة حتى يدرك، فإذا أدرك فإن شاء أخذ، وإن شاء ترك" وهذا لفظ غير محفوظ عن عبد الملك، وقد قال البيهقي بعد سياقه: تفرد به عبد الله بن بزيع، وهو ضعيف، ومن دونه إلى شيخ شيخنا لا يحتج بهما. يعني بهما: السري بن سهل، وعبد الله بن رشيد^(٦٩).

وقد كفانا البيهقي مؤنة الكلام عليه، مع أن سقوطه ظاهر.

والثاني: لفظ رواية الجماعة عن عبد الملك بن أبي سليمان، وهو بلفظ: "الجار أحق بشفعة جاره، ينتظر بها، وإن كان غائباً، إذا كان طريقهما واحداً" وهو أهم ما يستدل به من قال بشفعة الجار.

(٦٩) انظر ترجمة عبد الله بن بزيع الأنصاري في الميزان ٣٩٦/٢، وضعفه ظاهر. وانظر ترجمة السري بن عاصم بن سهل الهمداني، وينسب إلى جده أيضاً في الميزان ١١٧/٢ وهو واه متهم. أما عبد الله بن رشيد الجنديسابوري فترجمته في المغنى في الضعفاء ٥٣٦/١ وقال: ليس بقوي، وفيه جهالة. وترجمته في اللسان ٤٧٧/٤ ونقل فيه قول البيهقي: لا يحتج به. ونقل ذكر ابن حبان له في الثقات، وقوله: مستقيم الحديث. وانظر الثقات لابن حبان ٣٤٣/٨.

وقد تابعت نصوص النقد على استنكار هذا الحديث على عبد الملك، بل هو أشهر حديث استنكر عليه، وأحب أن أترجم له أولاً ترجمة توضح حاله، ثم أسوق ما زاد من نصوص النقد في خصوص هذا الحديث.

فهو عبد الملك بن أبي سليمان - واسمه ميسرة - العرزمي، أبو محمد، وقيل: أبو سليمان، وقيل: أبو عبد الله الكوفي، مات سنة ١٤٥. أخرج له البخاري في الصحيح تعليقا. وروى له في "رفع اليدين" وفي "الأدب" وروى له الباقر.

وثقه الجمهور، وكان من الحفاظ، قال ابن مهدي: كان شعبة يعجب من حفظ عبد الملك. وذكره سفيان الثوري في حفاظ الناس. وقال الثوري أيضاً: حدثني الميزان، وقال بيده هكذا كأنه يزن، حدثني عبد الملك بن أبي سليمان. ووصفه بذلك ابن المبارك. ووثقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وقال ابن سعد: كان ثقة مأموناً ثباتاً. وقال محمد ابن عبد الله بن عمار: ثقة حجة. وقال العجلي: ثقة ثبت في الحديث. وقال يعقوب بن سفيان: حدثنا أبو نعيم قال حدثني سفيان، عن عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي ثقة متقن فقيه. ووثقه النسائي والدارقطني وغيرهما. وقال أبو زرعة: لا بأس به.

وقد تكلم فيه شعبة من أجل هذا الحديث. قال أمية بن خالد قلت - أو قيل لشعبة: لم تركت الرواية عن عبد الملك بن أبي سليمان، وهو حسن الحديث؟ قال: من حسن حديثه أفرّ، روى عن عطاء عن جابر عن النبي ﷺ في الشفعة للغائب. وقال وكيع: سمعت شعبة يقول: لو روى عبد الملك بن أبي سليمان حديثاً آخر مثل حديث الشفعة لطرحت حديثه. ونحو هذا القول قال يحيى القطان أيضاً. وقال شعبة في حديثه هذا: مثل هذا وهم. وقال أيضاً: لو كان شيء يقويه. ونقل أحمد بن حنبل عن شعبة أنه قال في حديثه هذا: آخر مثل هذا ودمر.

كما تكلم فيه آخرون لهذا الحديث وغيره. قال يحيى بن سعيد : كان صفة حديث عبد الملك بن أبي سليمان فيها شيء منقطع يوصله ، وموصل يقطعه. وذكر الإمام أحمد أن له منكرات ، وأنه يوصل أحاديث يرسلها غيره. وقال أبو داود : قلت لأحمد : عبد الملك بن أبي سليمان ؟ قال : ثقة. قلت : يخطئ ؟ قال : نعم ، وكان من أحفظ أهل الكوفة إلا أنه رفع أحاديث عن عطاء. وقال أحمد أيضاً في حديثه هذا : هذا حديث منكر.

وضعه ابن معين في رواية عنه. وسئل عن هذا الحديث فقال : هو حديث لم يحدث به أحد إلا عبد الملك بن أبي سليمان ، عن عطاء ، وقد أنكره الناس ، ولكن عبد الملك ثقة صدوق لا يرد على مثله. قيل له : تكلم فيه ؟ قال : نعم ، قال شعبة : لو جاء عبد الملك بآخر مثل هذا لرميت بحديثه.

وقال الترمذي بعد سياق هذا الحديث : وعبد الملك هو ثقة مأمون عند أهل الحديث ، لا نعلم أحداً تكلم فيه غير شعبة من أجل هذا الحديث ، وقد روى وكيع ، عن شعبة ، عن عبد الملك هذا الحديث.

وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : ربما أخطأ ، ثم ذكر توثيق أحمد ، وابن معين له ، ثم قال : كان عبد الملك من خيار أهل الكوفة وحفاظهم ، والغالب على من يحفظ ويحدث من حفظه أن يهتم ، وليس من الإنصاف ترك حديث شيخ ثبت ، صحت عدالته بأوهام يهتم في روايته ، ولو سلطنا هذا المسلك للزمنا ترك حديث الزهري ، وابن جريج ، والثوري ، وشعبة لأنهم أهل حفظ وإتقان ، وكانوا يحدثون من حفظهم ، ولم يكونوا معصومين ، حتى لا يهتموا في الروايات ، بل الاحتياط والأولى في مثل هذا قبول ما يروي الثبت من الروايات ، وترك ما صح أنه وهم فيه ، ما لم يفحش ذلك منه ، حتى يغلب على صوابه ، فإن كان كذلك استحق الترك حينئذٍ.

وقال الخطيب البغدادي - بعد ذكر حكاية لشعبة في تركه عبد الملك، وتحديثه عن محمد بن عبيد الله العرزمي - : قلت : قد أساء شعبة في اختياره، حيث حدث عن محمد ابن عبيد الله العرزمي، وترك التحديث عن عبد الملك بن أبي سليمان، لأن محمد بن عبيد الله لم تختلف الأئمة من أهل الأثر في ذهاب حديثه، وسقوط روايته، وأما عبد الملك فثناؤهم عليه مستفيض، وحسن ذكرهم له مشهور.

ثم ساق الخطيب بعض أقوال الأئمة في توثيقه والثناء عليه.

وقال ابن رجب: وإنما ترك شعبة حديثه لرواية حديث الشفعة، لأن شعبة من مذهبه أن من روى حديثاً غلطاً مجتمعاً عليه، ولم يتهم نفسه فيتركه، ترك حديثه. ثم تكلم ابن رجب على هذه المسألة.

واكتفى الذهبي في الكاشف بقوله: قال أحمد: ثقة يخطئ، من أحفظ أهل الكوفة، رفع أحاديث عن عطاء.

وقال في المغني: ثقة مشهور، تكلم فيه شعبة للتفرد بخبر الشفعة.

ونحوه قال في ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، إلا أنه لم يقل مشهور.

وقال في الديوان: تكلم فيه شعبة لتفرد به حديث الشفعة، وقد وثقه أحمد والنسائي والناس.

ولخص الحافظ ابن حجر حاله بقوله: صدوق له أوهام^(٧٠).

(٧٠) انظر: طبقات ابن سعد ٦/٣٥٠، والعلل ومعرفة الرجال ١/٥٤٥ و ٢/٢٨١، والجرح والتعديل ٥/٣٦٦، والضعفاء الكبير للعقيلي ٣/٣١، والثقات لابن حبان ٧/٩٧، والكامل لابن عدي ٥/٣٠٢، وتاريخ بغداد ١٢/١٣٢، وتهذيب الكمال ١٨/٣٢٢، والميزان ٢/٦٥٦، والمغني في الضعفاء ٢/١١، وديوان الضعفاء والمتروكين ٢/١٢٥، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص ١٢٥، والكاشف ٢/٢٠٩، وشرح العلل لابن رجب ٢/٥٦٧، وتهذيب التهذيب ٢/٦١٣، والتقريب ٤١٨٤.

ومما سبق يتبين أن الجمهور على أنه ثقة حافظ، غير أنه ليس من المتقين، بل له أخطاء ومناكير، وهذا الحديث قد توارد أكثرهم على استنكاره عليه، كشعبة، والقطان، وأحمد، وذكر ابن معين أن الناس قد أنكروه عليه، وهذا يدل على أن إنكاره مستفيض عندهم.

وللأئمة بقية كلام على هذا الحديث أيضاً:

قال الشافعي جواباً على من استدل بهذا الحديث: سمعنا بعض أهل العلم بالحديث يقول: نخاف أن لا يكون هذا الحديث محفوظاً، قال: ومن أين قلت؟ إنما رواه عن جابر ابن عبد الله، وقد روى أبو سلمة عن جابر مفسراً، أن رسول الله ﷺ قال: "الشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة" وأبو سلمة من الحفاظ، وروى أبو الزبير، وهو من الحفاظ ما يوافق قول أبي سلمة، ويخالف ما روى عبد الملك^(٧١).

وقال الترمذي بعد إخراجه: هذا حديث حسن غريب، ولا نعلم أحداً روى هذا الحديث غير عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن جابر. وقد تكلم شعبة في عبد الملك بن أبي سليمان من أجل هذا الحديث. وعبد الملك هو ثقة مأمون عند أهل الحديث، لا نعلم أحداً تكلم فيه غير شعبة، من أجل هذا الحديث. وقد روى وكيع، عن شعبة، عن عبد الملك هذا الحديث. وروي عن ابن المبارك، عن سفيان الثوري قال: عبد الملك بن أبي سليمان ميزان - يعني في العلم - .

(٧١) انظر: اختلاف الحديث في نهاية الأم ٦٠٨/٩، وانظر: السنن الكبرى للبيهقي ١٠٦/٦، وشرح السنة للبغوي ٢٤٣/٨.

وقال في العلل الكبير بعد أن أخرجه: سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: لا أعلم أحداً رواه عن عطاء غير عبد الملك بن أبي سليمان، وهو حديثه الذي تفرد به، ويروى عن جابر، عن النبي ﷺ خلاف هذا.

قال أبو عيسى: إنما ترك شعبة عبد الملك لهذا الحديث لم يجد أحداً رواه غيره، وعبد الملك ثقة عند أهل العلم. ويروى عن ابن المبارك، عن سفيان الثوري أنه قال: عبد الملك بن أبي سليمان ميزان - يعني في العلم - .

وليس في كلام الترمذي تصحيح لهذا الحديث، وإنما هو حسن غريب على رسمه، وهو يعني الضعف، وإنما في كلام الترمذي بيان أن عبد الملك في أصله ثقة^(٧٢). وأما قوله إن وكيعاً رواه عن شعبة، عن عبد الملك فقد ذكر ذلك الإمام أحمد، ثم قال: ليس هذا في كتاب غندر^(٧٣).

وقول أحمد هذا كأنه تضعيف لروايته عن شعبة، فإن كتاب غندر حكم في حديث شعبة. كما قاله ابن المبارك. وكان أصحاب شعبة يرجعون إلى كتاب غندر إذا اختلفوا^(٧٤). وقد سبق تخريج ابن عدي لحديث شعبة، وهو من طريق وكيع، وقد قال ابن عدي بعد سياقه: وهذا يرويه عن شعبة وكيع، وعبدان المروزي رواه عن أبيه، عن شعبة، ويعرف بوكيع، وحديث الشفعة الذي أنكر على عبد الملك هو هذا الحديث، وقد رواه شعبة، عن عبد الملك جماعة.

وقال ابن عبد البر - بعد أن ذكر هذا الحديث، وذكر توجيهاً فقهياً له - : على أنني أقول: إن حديث عبد الملك هذا في ذكر الطريق قد أنكره يحيى القطان

(٧٢) العلل الكبير ص ٢١٦.

(٧٣) العلل ومعرفة الرجال (٥٩٩).

(٧٤) انظر شرح العلل لابن رجب ٧٠٣/٢.

وغيره، وقالوا: لو جاء بآخر مثله ترك حديثه، وليس عبد الملك هذا مما يعارض به أبو سلمة، وأبو الزبير، وفيما ذكرنا من روايتهما عن جابر ما يدفع رواية عبد الملك هذه...^(٧٥).

وقال ابن حزم: ثم نظرنا في حديث عطاء، عن جابر فوجدناه من طريق عبد الملك بن أبي سليمان، وهو متكلم فيه، ضعفه شعبة وغيره...، ثم ذكر ابن حزم طريقاً آخر، وقال: فوجدناه من رواية عبد الملك بن أبي سليمان، وهو ضعيف...^(٧٦). ونقل ابن القيم كلام الشافعي، وقول شعبة وغيره في عبد الملك، ثم قال: وقال بعض الناس: هذا رأي لعطاء أدرجه عبد الملك في الحديث إدراجاً، فهذا ما رمى به الناس عبد الملك وحديثه...^(٧٧). ولابن القيم بقية كلام يأتي قريباً.

وقد تحصل من جميع النقول السابقة أن هذا الحديث منكر عند أئمة الحديث ونقاده، وأن هذا شيء مشتهر بينهم، ولم أقف على نص لأي أحد من الأئمة المتقدمين ينص فيه على صحة الحديث، وإن كان فيهم من نص على ثقة عبد الملك وأثنى عليه ودافع عنه، لكن دون التزام لصحة هذا الحديث، كما سبق في النقول.

ويمكن تلخيص سبب إنكار هذا الحديث وردّه بما يلي:

- ١ - أنه تفرد به عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، ولم يتابع عليه.
- ٢ - أنه مخالف للمشهور عن جابر، وهو رواية أبي الزبير، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، إذ ليس في روايتهما ذكر للجار، بل في رواية أبي سلمة النص على أن الجار لا شفعة له، لقوله: " فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ".

(٧٥) التمهيد ٤٨/٧.

(٧٦) المحلى ١٠٢/٩ - ١٠٣.

(٧٧) انظر: تهذيب السنن في حاشية عون المعبود ٣٠٨/٩.

٣- أن أصل هذا الحديث إنما هو قول عطاء، أخطأ عبد الملك في جعله من حديث جابر، وهذا ذكره ابن القيم عن بعضهم، وكذا ذكره ابن عبد الهادي، كما سيأتي. أما نصوص النقاد ففيها ذكر الأمرين الأولين فقط.

وقد ظهر بعد هذا ضعف هذا الحديث ونكارتة. غير أنه قد صححه غير واحد من المتأخرين نظراً لثقة عبد الملك وحفظه.

وأحب أن أقف مع كلام لإمامين مشهورين في تصحيح هذا الحديث كثر نقله بعدهما، أولهما: الحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي، حيث قال في التنقيح بعد ذكر نصوص الأئمة في تعليل هذا الحديث: واعلم أن حديث عبد الملك حديث صحيح، ولا منافاة بينه وبين رواية جابر المشهورة، فإن في حديث عبد الملك: "إذا كان طريقهما واحداً" وحديث جابر المشهور لم ينف فيه استحقاق الشفعة إلا بشرط تصرف الطرق، قاله الحنابلة. فنقول: إذا اشترك الجاران في المنافع كالبر أو السطح أو الطريق، فالجار أحق بصفقة جاره كحديث عبد الملك. وإذا لم يشتركا في شيء من المنافع فلا شفعة، لحديث جابر المشهور، وهو أحد الأوجه الثلاثة في مذهب أحمد وغيره، وطعن شعبة في عبد الملك بسبب هذا الحديث لا يقدح في عبد الملك، فإن عبد الملك ثقة مأمون، وشعبة لم يكن من الحذاق في الفقه، ليجمع بين الأحاديث إذا ظهر تعارضها، وإنما كان إماماً في الحفظ، وطعن من طعن فيه إنما هو اتباع لشعبة^(٧٨). ثم ذكر احتجاج مسلم بعبد الملك وبعض ما قيل فيه من التوثيق، وقول شعبة وكلام الخطيب في ذلك مما قد سبق نقله في ترجمته.

(٧٨) انظر: تنقيح التحقيق ٥٨/٣.

وقد نقل هذا النص عن ابن عبد الهادي غير واحد، ومن أول من وقفت عليه نقله الزيلعي في نصب الراية^(٧٩).
كما نقله غير واحدٍ من محققي الكتب المعاصرين، خاصة من ينتسب للمذهب الحنفي.

وكلامه - رحمه الله - عليه مؤاخذات من عدة جهات:

١- أن محاولته الجمع بين اللفظين لا معنى له، فاختلاف اللفظين ظاهر، وهو الذي من أجله تكلم النقاد في هذا الحديث، وهما عن صحابي واحد، فمن هنا جاءت النكارة.

٢- أن كون عبد الملك ثقة لا يلزم منه قبول ما تفرد به على الإطلاق، ثم إنه مع ثقته قد تكلم فيه قليلاً لغير هذا الحديث، كما سبق في كلام أحمد. فهو قد يخطئ ويصل المرسل. فلما تفرد بهذا وخالف غلب على الظن خطؤه.

٣- أن وصفه لشعبة بأنه ليس من الحذاق في الفقه فيه ما فيه، ثم إن الجمع المذكور لا يحتاج إلى حذق، فهو قريب من الذهن يدركه غير الحاذق، كما أن وصفه لمن أعله بأنه تبع شعبة فيه، يدخل فيه يحيى القطان، وأحمد، وابن معين، والبخاري وغيرهم، فأين حذقهم في الفقه؟ أم لزموا التقليد؟.

ولا شك أن كلامه هذا غير محرر، مع أنه إمام حاذق - رحمه الله - ولكن لكل جواد كبوة، ولكل قلم نبوة. ولولا كثرة احتجاج الباحثين بكلامه هنا لم أكلف نفسي نقل كلامه، ولا التعليق عليه. وبالله التوفيق.

(٧٩) نصب الراية ١٧٤/٤، وفي النص بعض الاختلاف والزيادة عما في التنقيح المطبوع، فلعله من اختلاف النسخ، أو يكون في مطبوعة التنقيح خلل فهي سيئة التحقيق، ومن الزيادة في نصب الراية قوله: وجعله بعضهم رأياً لعطاء أدرجه عبد الملك في الحديث....

ثانيهما: الإمام ابن القيم، فقد نقل كلام بعض الأئمة في نكارة الحديث، ثم ذكر القول بالإدراج الذي سبق نقله، ثم قال: وقال آخرون: عبد الملك أجل وأوثق من أن يتكلم فيه، وكان يسمى الميزان لإتقانه وضبطه وحفظه، ولم يتكلم فيه أحد قط إلا شعبة، وتكلم فيه من أجل هذا الحديث، وهو كلام باطل. فإنه إذا لم يضعفه إلا من أجل هذا الحديث كان ذلك دوراً باطلاً، فإنه لا يثبت ضعف الحديث حتى يثبت ضعف عبد الملك، فلا يجوز أن يستفاد ضعفه من ضعف الحديث الذي لم يعلم ضعفه إلا من جهة عبد الملك، ولم يعلم ضعف عبد الملك إلا بالحديث، وهذا محال من الكلام، فإن الرجل من الثقات الأثبات الحفاظ الذين لا مطمح للطعن فيهم.

وقد احتج به مسلم في صحيحه، وخرج له عدة أحاديث، ولم يذكر لصحيح حديثه والاحتجاج به أحد من أهل العلم، واستشهد به البخاري، ولم يرو ما يخالف الثقات.

بل روايته موافقة لحديث أبي رافع الذي أخرجه البخاري، ولحديث سمرة الذي صححه الترمذي، فجابر ثالث ثلاثة في هذا الحديث: أبي رافع، وسمرة، وجابر، فأبي مطعن على عبد الملك في رواية حديث قد رواه عن النبي ﷺ جماعة من الصحابة، والذين ردوا حديثه ظنوا أنه معارض لحديث جابر الذي رواه أبو سلمة: "الشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود، وصرفت الطرق فلا شفعة".

وفي الحقيقة لا تعارض بينهما، فإن منطوق حديث أبي سلمة انتفاء الشفعة عند تميز الحدود، وتصريف الطرق، واختصاص كل ذي ملك بطريق، ومنطوق حديث عبد الملك إثبات الشفعة بالجوار عند الاشتراك في الطريق، ومفهومه انتفاء الشفعة عند

تصريف الطرق، فمفهومه موافق لمنطوق حديث أبي سلمة، وأبي الزبير، ومنطوقه غير معارض له، وهذا أعدل الأقوال في المسألة.

ثم ذكر أقوال الناس في الشفعة، وذكر القول الثالث، وهو إثباتها عند الاشتراك في حق من حقوق الملك، وقال: وعلى هذا القول تدل أحاديث جابر، منطوقها ومفهومها، ويزول عنها التضاد والاختلاف، ويعلم أن عبد الملك لم يرو خلاف رواية غيره... الخ.

فهذا كلام ابن القيم - رحمه الله - وبعضه مرّ الجواب عنه في الجواب على كلام ابن عبد الهادي، مثل محاولة الجمع بين اللفظين، والظن أن سبب إنكار رواية عبد الملك هو عدم القدرة على توجيهها، لكي لا تتعارض مع رواية أبي سلمة، وأبي الزبير.

ولكن في كلام ابن القيم قضية لا بد من الوقوف معها، وهي في الكلام على عبد الملك، فقله: إنه لم يتكلم فيه غير شعبة، لا يسلم فقد مرّ في ترجمته كلام النقاد فيه.

وقوله: إن سبب الكلام فيه هو هذا الحديث فقط أيضاً غير مسلم، فقد مرّ كلام القطان، وأحمد في أنه يصل بعض المرسلات، وقول أحمد: أنه يخطئ، وتضعيف ابن معين له في رواية عنه، وكلام ابن حبان فيه أيضاً. نعم هذا الحديث من أشهر ما أخذ عليه، وكلام شعبة كان بسببه، والظاهر أنه خطأ مجمع عليه، كما يدل له كلام ابن رجب في أن هذا سبب كلام شعبة. وكثير ممن يوثقه يسلم خطأه في هذا الحديث، فكيف إذن يعود الحديث صحيحاً.

وأما ما ذكره ابن القيم من الدور، فإنما يكون لو سلم أنه لم يخطئ في حرف واحد سوى هذا الحديث، وهذا ما لم يسلم، ثم على فرض تسليم ذلك، فإنه لا يلزم

منه الدور فالخطأ في الحديث لا يعرف بضعف الراوي فقط، بل يعرف بأمور أخرى، من أهمها المخالفة لما رواه الثقات، كما هنا، فإذا أضيف إليه التفرد به من حديث عطاء عن جابر، قوي الجزم بالخطأ.

وقضية الدور هنا لا حاجة لها، فإنه مما لا شك فيه أن الراوي الثقة قد يخطئ، فإذا اتفق النقاد على رواية لراوي ثقة أنها خطأ، كان قبول ذلك والتسليم به متعيناً، وابن القيم نفسه ممن ينص على أن الصواب تجنب ما أخطأ فيه الثقة، وقبول ما أصاب فيه سيء الحفظ، ويرى أن هذا من منهج النقاد، فما الذي يجعله هنا لا يمضي هذه القاعدة ويسلمها.

وعلى كل حال فقد ظهر مما تقدم أن رواية عبد الملك لهذا الحديث رواية منكرة لا تصح، والله أعلم، وبالله التوفيق.

الطريق الرابع: طريق سليمان بن قيس الإشكري، عن جابر

قال الإمام الترمذي - رحمه الله - في أبواب البيوع، باب ما جاء في أرض المشترك يريد بعضهم بيع نصيبه.

١٣٥٩ - حدثنا علي بن خشرم، قال: حدثنا عيسى بن يونس، عن سعيد، عن قتادة، عن سليمان الإشكري، عن جابر بن عبد الله أن نبي الله ﷺ قال: "من كان له شريك في حائط، فلا يبيع نصيبه من ذلك حتى يعرضه على شريكه".

هذا حديث إسناد له ليس بمتصل، سمعت محمداً يقول: سليمان الإشكري يقال: إنه مات في حياة جابر بن عبد الله. قال: ولم يسمع منه قتادة ولا أبو بشر.

قال محمد: ولا نعرف لأحدٍ منهم سماعاً من سليمان الإشكري إلا أن يكون عمرو بن دينار، فلعله سمع منه في حياة جابر بن عبد الله. قال: إنما يحدث قتادة عن صحيفة سليمان الإشكري، وكان له كتاب عن جابر بن عبد الله.

فقال علي بن المديني: قال يحيى بن سعيد: قال سليمان التيمي: ذهبوا بصحيفة جابر بن عبد الله إلى الحسن البصري فأخذها، أو قال: فرواها، وذهبوا بها إلى قتادة فرواها، وأتوني بها فلم أردّها^(٨٠). حدثنا بذلك أبو بكر العطار عن علي بن المديني.

التخريج

• أخرجه الحاكم ٥٦/٢ من طريق معلى بن منصور، عن عيسى بن يونس به بلفظه.

• وأخرجه أحمد (١٤٨٥٤) عن عبد الوهاب بن عطاء،
والخراطي في مكارم الأخلاق (٢٣٠ - ١٧٨) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة،

كلاهما (عبد الوهاب، وأبو أسامة) عن سعيد بن أبي عروبة به بنحوه.

دراسته والحكم عليه

ذكر الترمذي أن إسناد هذا الحديث غير متصل، لأن قتادة لم يسمع من سليمان بن قيس الإشكري، نقل الترمذي ذلك عن الإمام البخاري، وعن علي بن المديني. وهذا الذي قاله الترمذي لا إشكال فيه، وممن قاله: الإمام أحمد، فقد سئل عن سليمان الإشكري من روى عنه؟ قال: قتادة، وما سمع منه شيئاً^(٨١). وكذا قال ابن معين: قتادة لم يسمع من سليمان الإشكري، ولم يسمع منه عمرو بن دينار، وذاك أنه قتل في فتنه ابن الزبير^(٨٢).

(٨٠) في نسخة: " فلم أروها " وهكذا هو في طبعة الدكتور بشار عواد، والطبعة التي حقق أولها أحمد شاكر.

(٨١) انظر: جامع التحصيل ص ٢٥٥، وتحفة التحصيل ص ٢٦٤.

(٨٢) انظر: تاريخ الدوري ٢٣٣/٢ و ٤٨٤/٢ أيضاً.

وقال أبو حاتم الرازي: جالس سليمان الإشكري جابراً فسمع منه، وكتب عنه صحيفة، فتوفي وبقيت الصحيفة عند امرأته، فروى أبو الزبير، وأبو سفيان، والشعبي عن جابر، وهم قد سمعوا من جابر، وأكثره من الصحيفة، وكذلك قتادة^(٨٣).

وسليمان الإشكري ثقة، قد وثقه العجلي، وأبو زرعة، والنسائي. وذكره ابن حبان في الثقات. وهو قديم الموت كما نقل الترمذي عن البخاري أنه مات في حياة جابر، وكذا ذكر أبو داود، وابن حبان^(٨٤).

وقد تبين مما سبق اتفاق الأئمة على أن قتادة لم يسمع من سليمان بن قيس، وإنما يروي من الصحيفة المذكورة.

وكان قتادة قد حفظ هذه الصحيفة وأتقنها، ولكنه لم يسمعها، وكان يحدث بها، قال معمر: قال قتادة لسعيد بن أبي عروبة: يا أبا النضر خذ المصحف. قال: فعرض عليه سورة البقرة فلم يخطئ فيها حرفاً واحداً. قال: يا أبا النضر أحكمت؟ قال: نعم. قال: لأننا لصحيفة جابر بن عبد الله أحفظ مني لسورة البقرة. قال: وكانت قرئت عليه^(٨٥).

وقال سليمان بن حرب: كان سليمان الإشكري جاور بمكة سنة جاور جابر بن عبد الله، وكتب عنه صحيفة، ومات قديماً، وبقيت الصحيفة عند أمه، فطلب أهل البصرة إلى أمه أن تعيرهم فلم تفعل، فقالوا: فأمكنينا منها حتى نقرأه، فقالت: أما

(٨٣) الجرح والتعديل ١٣٦/٤.

(٨٤) انظر: تاريخ الثقات للعجلي ص ٢٠٣، والجرح والتعديل ١٣٦/٤، والثقات لابن حبان ٣٠٩/٤، وتهذيب الكمال ٥٥/١٢، وتهذيب التهذيب ١٠٥/٢، والتقريب (٢٦٠١).

(٨٥) انظر: طبقات ابن سعد ٢٢٩/٧، والتاريخ الكبير ١٨٦/٧، والمعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان ٢٧٨/٢، وتهذيب الكمال ٥٠٨/٢٣.

هذا فنعم. قال: فحضر قتادة وغيره فقرؤوه، فهو هذا الذي يقول أصحابنا حدث سليمان الشكري، أو نحو هذا من الكلام^(٨٦).

وقال ابن عيينة: كان قتادة يقص بصحيفة جابر، وكان كتبها عن سليمان الشكري^(٨٧).

وقال أحمد: كان قتادة أحفظ أهل البصرة، لا يسمع شيئاً إلا حفظه، وقرأ عليه صحيفة جابر مرة واحدة فحفظها...^(٨٨).

فهذا حال صحيفة جابر، وفتادة لم يسمعها، فالإسناد غير متصل، كما قال الترمذي، فعلم أن هذا الطريق منقطع لا يصح، والله أعلم.

الخاتمة

أحمد الله الذي منَّ عليَّ بتمام هذا البحث، وأصلي وأسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فهذا جهد المقل، ولا أشك فهو لا يخلو من خلل، وأملني أن لا أعدم نصيحة وتسديداً من قارئ ومتفحص، والناقد بصير، وأهم ما خرجت به بعد دراسة هذا الحديث يتلخص بالأمور التالية:

١ - انحصرت طرق هذا الحديث التي وقفت عليها عن جابر بن عبد الله بأربعة طرق، وهي: طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن، وطريق أبي الزبير، وطريق عطاء بن أبي رباح، وطريق سليمان بن قيس الشكري.

(٨٦) انظر: المعرفة والتاريخ ٢/٢٧٩.

(٨٧) انظر: تهذيب الكمال ٨/٢٣٠٨.

(٨٨) انظر: الجرح والتعديل ٧/١٣٥.

٢- تداخل حديث أبي هريرة في الشفعة مع حديث جابر، فهما وجهان من أوجه الاختلاف في حديث أبي سلمة، وهذا من أهم ما يبين فوائد الدراسات الحديثية المعللة الموسعة، وبغض النظر عن المحفوظ وغير المحفوظ، فإن ذلك لا يتبين إلا بعد التوسع في التخريج والدراسة.

٣- تحصل من الدراسة أن حديث أبي سلمة محفوظ عن جابر بن عبد الله، أما عن أبي هريرة فلا يصح كما هو قول الجمهور من النقاد، وهو الذي تحرر لي، وإن كان هناك من الأئمة من صحح الحديثين جميعاً عن أبي هريرة، وعن جابر.

٤- دخل في دراسة حديث أبي سلمة دراسة حديث سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، وليست رواية سعيد، عن جابر، غير أن توسيع الدراسة استلزم ذلك، لأن ابن شهاب روى حديث أبي سلمة، وسعيد بن المسيب مقرونين، وتبين لي أن المحفوظ في حديث سعيد بن المسيب أنه مرسل.

٥- تبين من الدراسة أن حديث أبي سلمة، عن جابر محفوظ بلفظه تاماً، كما أخرجه البخاري وغيره، وإن كان أبو حاتم قد أعلّ آخره بأنه مدرج، وحجته في ذلك قوية جداً.

٦- أما حديث أبي الزبير، عن جابر فهو حديث محفوظ أيضاً.

٧- وقد بقي طريق عطاء بن أبي رباح، وطريق سليمان بن قيس الإشكري، عن جابر، وقد تبين أنهما لا يصحان.

٨- وفي ختام هذا البحث أحب أن أنوه إلى ضرورة توسيع البحث في الأحاديث، ليشمل النظر الموسع في الإسناد والمتن، مع المقارنة الدقيقة للألفاظ، خاصة عند الاستدلال والاستنباط، ولا يكفي في هذا أن يكون أصل الحديث صحيحاً.

واليوم - بحمد الله - قد توفرت أسباب كثيرة تعين الباحثين على التوسع والتدقيق ، فلم يبق للتخريج المختصر كبير فائدة ، إذ هو متوفر في عموم الأحاديث بأدنى نظر ، فيبقى دور المتخصص في التوسع والمقارنة قدر المستطاع. وبالله التوفيق ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

- [١] إتخاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة ، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ ، تحقيق : نخبة من الأساتذة في مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولى.
- [٢] أحاديث الشيوخ الثقات ، المشهور بـ : المشيخة الكبرى ، رواية : القاضي أبي بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري قاضي المارستان المتوفى سنة ٥٣٥هـ ، تحقيق : الشريف حاتم العوني ، دار عالم الفوائد ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ.
- [٣] اختلاف الحديث ، للإمام محمد بن إدريس الشافعي ، المتوفى سنة ٢٠٤هـ ، تحقيق : محمود مطرجي ، وهي طبعة في نهاية الأم المجلد التاسع ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- [٤] الإرشاد في معرفة علماء الحديث ، للحافظ أبي يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي القزويني ، تحقيق : محمد سعيد بن عمر إدريس ، مكتبة الرشد بالرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ.
- [٥] إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

- [٦] الإقناع، للإمام أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري المتوفى سنة ٣١٨هـ، تحقيق: د/ عبد العزيز بن عبد الله الجبرين، مطابع الفرزدق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- [٧] الإكمال في رفع الارتياح عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، للأمير الحافظ علي بن هبة الله أبي نصر بن مأكولا، تحقيق: العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الكتب العلمية.
- [٨] الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني المتوفى سنة ٥٦٢هـ، تعليق: عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- [٩] الإيماء إلى أطراف أحاديث الموطأ، للشيخ أبي العباس أحمد بن طاهر الداني الأندلسي، المتوفى سنة ٥٣٢هـ، تحقيق: رضا بوشامة الجزائري، وعبد الباري عبد الحميد، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- [١٠] البحر الزخار المعروف بمسند البزار، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو العتكي البزار المتوفى سنة ٢٩٢هـ، تحقيق: الدكتور محفوظ الرحمن زين الله، وتتمته بتحقيق: مؤسسة علوم القرآن ببيروت ومكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- [١١] البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، للعلامة سراج الدين أبي حفص عمر بن علي الأنصاري الشافعي، المعروف بـ"ابن الملقن" المتوفى سنة ٨٠٤هـ، تحقيق: أسامة بن أحمد وآخرين، دار الهجرة، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

- [١٢] تاريخ الثقات، للحافظ أحمد بن عبد الله العجلي المتوفى سنة ٢٦١هـ، بترتيب الحافظ نور الدين الهيثمي، تحقيق: د/ عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- [١٣] تاريخ جرجان، للسهمي، تحقيق: العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، تصوير عالم الكتب، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ.
- [١٤] التاريخ الكبير، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٥٦هـ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، توزيع دار الباز.
- [١٥] تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قاطناتها العلماء من غير أهلها ووارديها (تاريخ بغداد)، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، تحقيق: د/ بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- [١٦] تاريخ يحيى بن معين، رواية: عباس بن محمد الدوري، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
- [١٧] تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزني المتوفى سنة ٧٤٢هـ، ومعه النكت الظراف على الأطراف، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، الدار القيمة بالهند والمكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- [١٨] تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للحافظ ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي المتوفى سنة ٨٢٦هـ، تحقيق: عبد الله نؤارة، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

- [١٩] تصحيقات المحدثين، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري المتوفى سنة ٣٨٢هـ، تحقيق: محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.
- [٢٠] تغليق التعليق، للحافظ ابن حجر، تحقيق سعيد عبد الرحمن موسى القزفي، المكتب الإسلامي ودار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- [٢١] تقريب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد بحلب، الطبعة الثالثة، ١٤١١هـ.
- [٢٢] التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، للحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، تحقيق: د/ شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٩هـ.
- [٢٣] التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، القرطبي المتوفى سنة ٤٦٣هـ، حققه مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد ابن عبد الكبير البكري، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.
- [٢٤] تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق: أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- [٢٥] تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: إبراهيم الزبيق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- [٢٦] تهذيب السنن، شرح سنن أبي داود، للعلامة شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، المتوفى سنة ٧٥١هـ، وهي بحاشية عون المعبود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

- [٢٧] تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، للحافظ جمال الدين المزي المتوفى سنة ٧٤٢هـ ، تحقيق : بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ .
- [٢٨] الثقات ، لابن حبان البستي ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند ، تصوير : مؤسسة الكتب الثقافية .
- [٢٩] جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، للحافظ صلاح الدين العلائي المتوفى سنة ٧٦١هـ ، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ .
- [٣٠] الجرح والتعديل ، للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة ٣٢٧هـ ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند ، تصوير دار الكتب العلمية .
- [٣١] الجوهر النقي ، للعلامة علاء الدين بن علي المارديني الشهير بابن التركماني ، المتوفى سنة ٧٤٥هـ ، وهي في ذيل سنن البيهقي الكبرى ، دار المعرفة ، ١٤١٣هـ .
- [٣٢] الحجة على أهل المدينة ، للإمام محمد بن الحسن الشيباني المتوفى سنة ١٨٩هـ ، تعليق وترتيب : السيد مهدي حسن الكبلاني ، عالم الكتب ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ .
- [٣٣] حديث ابن الجعد ، رواية وجمع الحافظ أبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي ، تحقيق : الشيخ عامر أحمد حيدر ، مؤسسة ثادر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ . وقد سماه المحقق : مسند ابن الجعد .
- [٣٤] حديث السراج ، أبي العباس محمد بن إسحاق الثقفي المتوفى سنة ٣١٣هـ ، تخريج زاهر بن طاهر الشحامي ، المتوفى سنة ٥٣٣هـ ، تحقيق أبي عبد الله حسين بن عكاشة ابن رمضان . الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ .

- [٣٥] حلية الأولياء، وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، دار الكتب العربي، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ.
- [٣٦] ديوان الضعفاء والمتروكين، للحافظ شمس الدين الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ، تحقيق: لجنة من العلماء، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- [٣٧] ذكر أخبار أصفهان، وهو تاريخ أصفهان، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني المتوفى سنة ٤٣٠هـ، دار الكتاب الإسلامي.
- [٣٨] ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: محمد شكور الميادين، مكتبة المنار، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- [٣٩] سؤالات أبي عبد الله بن بكير وغيره، لأبي الحسن الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ، تحقيق: محمد بن علي الأزهرى، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.
- [٤٠] سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- [٤١] السنن، لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني المتوفى سنة ٢٧٣هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخرين، الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- [٤٢] سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، المتوفى سنة ٢٧٥هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد كامل قره بللي، الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

- [٤٣] *الجامع الكبير (سنن الترمذي)* لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، المتوفى سنة ٢٧٩ هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعبد اللطيف حرز الله، الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ.
- [٤٤] *سنن الدارقطني*، الحافظ علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥ هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٣ هـ.
- [٤٥] *سنن الدارمي*، الحافظ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي المتوفى سنة ٢٥٥ هـ، تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، دار الريان للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ.
- [٤٦] *السنن الصغير*، للإمام أبي بكر البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي وأحمد قباني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.
- [٤٧] *السنن الكبرى*، للبيهقي، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند، تصوير دار المعرفة بيروت، ١٤١٣ هـ.
- [٤٨] *السنن الكبرى للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي* المتوفى سنة ٣٠٣ هـ، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، ومؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.
- [٤٩] *سنن النسائي أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب المتوفى سنة ٣٠٣ هـ*، وهي *السنن الصغير*، دار الكتاب العربي.
- [٥٠] *شرح السنة*، للإمام الحسين بن مسعود البغوي المتوفى سنة ٥١٦ هـ، تحقيق: زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ.

- [٥١] شرح علل الترمذي، للحافظ ابن رجب الحنبلي المتوفى سنة ٧٩٥هـ، تحقيق: د/ همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار بالأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- [٥٢] صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- [٥٣] صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب، وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ، وإلى هذه النسخة الإحالة برقم الحديث.
- [٥٤] صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية، استانبول، تركيا.
- [٥٥] الضعفاء الكبير، للحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق: د/ عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
- [٥٦] الطبقات الكبرى، للحافظ محمد بن سعد البصري المتوفى سنة ٢٣٠هـ، طبعة دار صادر، بيروت، تصوير دار الفكر.
- [٥٧] العلل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، المتوفى سنة ٣٢٧هـ، تحقيق فريق من الباحثين بإشراف د/ سعد بن عبد الله الحميد، وخالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- [٥٨] علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي وأبي المعاطي النووي ومحمود الصعيدي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- [٥٩] العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ، تحقيق وتخريج: الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، والبقية تحقيق: محمد بن صالح الدباسي.

- [٦٠] *العلل ومعرفة الرجال* ، للإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١هـ ، رواية ابنه عبد الله ، تحقيق وتخريج : الدكتور وصي الله بن محمد عباس ، المكتب الإسلامي ودار الخاني بالرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ .
- [٦١] *العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١هـ* ، رواية المروزي وغيره ، تحقيق : الدكتور وصي الله بن محمد عباس ، الدار السلفية بالهند ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ .
- [٦٢] *عمدة القاري شرح صحيح البخاري* ، لبدر الدين العيني المتوفى سنة ٨٥٨هـ ، توزيع : دار الباز .
- [٦٣] *فتح الباري بشرح صحيح البخاري* ، للحافظ ابن حجر العسقلاني ، طبعة دار الريان للتراث بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ .
- [٦٤] *فوائد أبي القاسم الحسين بن محمد الحنائي* ، المتوفى سنة ٤٥٩هـ ، تخريج : الحافظ عبد العزيز بن محمد النخشي ، إعداد : محمود الحداد . (مخطوط) دار تيسير السنة ، ١٤١١هـ .
- [٦٥] *الفوائد المعللة / الجزء الأول والثاني من حديث* ، لأبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو النصري الدمشقي ، المتوفى سنة ٢٨١هـ ، تحقيق رجب بن عبد المقصود ، توزيع مكتبة الإمام الذهبي ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ .
- [٦٦] *الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة* ، للحافظ شمس الدين الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ ، تحقيق : عزت علي عبيد عطية وموسى علي الموشى ، دار الكتب الحديثة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٢هـ .

- [٦٧] *الكامل في ضعفاء الرجال*، للحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني المتوفى سنة ٣٦٥هـ، تحقيق: سهيل زكار، وتدقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ.
- [٦٨] *الكفاية في علم الرواية* للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣هـ، طبعة دائرة المعارف العثمانية بتصحيح عبد الرحمن المعلمي وآخرين، تصوير دار الكتب العلمية ١٤٠٩هـ.
- [٦٩] *لسان الميزان للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني* المتوفى سنة ٨٥٢هـ، اعتنى به الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
- [٧٠] *المتفق والمفترق*، للحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣هـ، تحقيق: د/ محمد صادق الحامدي، دار القادري، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- [٧١] *المحلى*، للإمام أبي محمد بن حزم الظاهري المتوفى سنة ٤٥٦هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار التراث.
- [٧٢] *مسائل الإمام أحمد بن حنبل*، رواية ابنه أبي الفضل صالح، المتوفى سنة ٢٦٦هـ، بإشراف: طارق بن عوض الله بن محمد، دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- [٧٣] *المستدرک على الصحيحين*، للحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- [٧٤] *المسند*، للإمام الحافظ أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي، المتوفى سنة ٢١٩هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

- [٧٥] مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود المتوفى سنة ٢٠٤هـ، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، والأصل أن جميع الإحالات إلى هذه النسخة، وهي الطبعة المحققة.
- [٧٦] مسند أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الأسفراييني المتوفى سنة ٣١٦هـ، وهو مستخرجه على صحيح مسلم، تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- [٧٧] مسند أبي يعلى الموصلي الحافظ أحمد بن علي بن المثنى المتوفى سنة ٣٠٧هـ، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- [٧٨] مسند الإمام أحمد، تحقيق: جماعة من المحققين، بإشراف: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى مختلفة التاريخ، وإلى هذه النسخة الإحالة برقم الحديث، وهي الطبعة المحققة.
- [٧٩] المسند الجامع، لمجموعة من المؤلفين، دار الجيل والشركة المتحدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- [٨٠] مسند الإمام الشافعي، دار الريان للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- [٨١] مسند الموطأ للحافظ عبد الرحمن بن عبد الله الجوهري المتوفى سنة ٣٨١هـ، تحقيق: لطفي بن محمد الصغير وطه بن علي بوسريح، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- [٨٢] المصنف، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبه العبسي، المتوفى سنة ٢٣٥هـ، تحقيق: محمد عوامة، شركة دار القبلة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

[٨٣] المصنف، للحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني المتوفى سنة ٢١١هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

[٨٤] المعجم الأوسط، للطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

[٨٥] المعجم الصغير، للطبراني، ومعه "الروض الداني"، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

[٨٦] معرفة السنن والآثار، للبيهقي أحمد بن الحسين المتوفى سنة ٤٥٨هـ، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

[٨٧] معرفة السنن والآثار، للبيهقي أحمد بن الحسين المتوفى سنة ٤٥٨هـ، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

[٨٨] مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، لبدر الدين العيني، المتوفى سنة ٨٥٥هـ، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

[٨٩] المغني، لأبي محمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٢٠هـ، تحقيق: د/ عبد الله التركي ود/ عبد الفتاح الحلو، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

[٩٠] المغني في الضعفاء، للحافظ شمس الدين الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ، تحقيق: نور الدين عتر.

[٩١] مكارم الأخلاق ومعاليها، لأبي بكر محمد بن جعفر الخرائطي المتوفى سنة ٣٢٧هـ، تحقيق: سعاد سليمان الخندقاوي، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

- [٩٢] المنتخب من مسند عبد بن حميد الإمام الحافظ المتوفى سنة ٢٤٩هـ، تحقيق: صبحي السامرائي ومحمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- [٩٣] الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- [٩٤] الموطأ، للإمام مالك، برواية: أبي مصعب الزهري، المدني المتوفى سنة ٢٤٢هـ، تحقيق: د/ بشار عواد معروف ومحمود محمد خليل، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- [٩٥] الموطأ، للإمام مالك، برواية: يحيى بن بكير، صورة من النسخة الخطية في مجلدين في مكتبة الجامعة الإسلامية برقم ٥٦٧ و٥٦٨.
- [٩٦] الموطأ، للإمام مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، الطبعة الثانية.
- [٩٧] الموطأ لإمام دار الهجرة مالك بن أنس، المتوفى سنة ١٧٩هـ رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي، المتوفى سنة ٢٤٤هـ، تحقيق: د/ بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- [٩٨] نصب الراية لأحاديث الهداية للحافظ جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي المتوفى سنة ٧٦٢، دار الحديث.
- [٩٩] هدي الساري مقدمة فتح الباري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

Jabir bin Abdullah's Hadith in Al-Shofa'a**Turki Fahd A. Al-Ghomiz***Assistant professor in Al-Sunnah Dept.
Al-Shareah college – Qassim University*

(Received 5/11/1432H; accepted for publication 5/2/1433H)

Abstract. I collected in this research the methods of. The grandmother of four ways, by Abu Salamah ibn 'Abd al-Rahman, via Abu Zubair al-Makki, and by Ata ibn Abi Rabah, and by Solomon ibn Qays Alishchri. Having examined all these methods, and showed what happened where the differences both in the reference or text, and according to the degree of each road, and sentence, depending on the sayings of the imams critics, saying what I found by looking at these methods. May Allaah.

تفسير ثمان آيات مهمات من سورة النساء

د. علي بن عمر السحيباني

أستاذ مشارك في قسم القرآن وعلومه في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة القصيم

(قدم للنشر في ١٤٣٢/٥/٢٨ هـ.؛ وقبل للنشر في ١٤٣٣/٣/١٣ هـ.)

ملخص البحث. هذا ملخص لبحث: (ثمان آيات مهمات من سورة النساء)

يتألف هذا البحث من مقدمة، وتمهيد وستة مباحث، وخاتمة.

المقدمة وفيها أهمية الموضوع وسبب اختياره، والتمهيد فيه نص الآثار عن ابن عباس وابن مسعود - رضي الله عنهما - وعزوها إلى من خرجها من علماء السنة والحكم عليها، والمبحث الأول: الحديث عن الآيات الثلاث الأولى: وفيها إرادة الله لنا البيان لهذا الدين، والهداية إليه، والتوبة من الذنوب والخطايا، والتخفيف من التكاليف، وإرادة متبعي الشهوات لنا الميل العظيم إلى الشهوات المحرمة. والمبحث الثاني: فيه الضمان من الله لمن اجتنب الكبائر أن تكفر عنه الصغائر، ويدخل المدخل الكبريم. والمبحث الثالث: فيه تتره الله سبحانه عن الظلم بجميع صوره فلا نقص في الحسنات ولا زيادة في السيئات، بل مضاعفة الحسنات مع إتياء الأجر العظيم. والمبحث الرابع: وفيه أن المشرك مفتر على الله، وأن الشرك لا يغفر إلا بالتوبة، وما عداه من الذنوب فتحت المشيئة. والمبحث الخامس: فيه ضمان المغفرة والرحمة لمن أتبع الظلم والسوء بالاستغفار. والمبحث السادس: فيه ثبوت الأجر للمؤمنين بالله ورسوله، والبشارة لهم بالمغفرة والرحمة.

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، بلغ البلاغ المبين، وبين لنا الصراط المستقيم، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليما كثيرا.

أما بعد: فقد أنزل الله كتابه هدى ونورا ومنهجاً للحياة الدنيا والآخرة، فقد أوضح فيه سبحانه كل ما يحتاج إليه البشر في أمور دينهم ودنياهم ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ وفضل بعض سوره وآياته على بعض في الأجر والثواب، فقد أخبر صلى الله عليه وسلم، وهو المبلغ عن ربه عز وجل، بما للزهرائين من الفضل^(١)، وأن سورة الإخلاص تعدل ثلث القرآن^(٢)، وأن آية الكرسي: أعظم آية في كتاب الله^(٣)، وهناك آيات ورد فيها آثار عن بعض السلف أن لها مزايا وتختص بخائص قد لا تجتمع في غيرها، فمن ذلك ما ورد عن ابن عباس، وابن مسعود، في ثمان آيات من سورة النساء، أنهن خير لهذه الأمة من الدنيا جميعا، وفي لفظ: خير مما طلعت عليه الشمس وغربت، وهذان الصحابييان ممن شهد لهما النبي صلى الله عليه وسلم، فقد دعا لابن

(١) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل قراءة القرآن وسورة البقرة ٨٠٤/١ ح ٥٥٣.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب فضائل القرآن باب فضل (قل هو الله أحد) ١٠٤/٦ ح ٥٠١٣، وأخرجه مسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب فضل قراءة (قل هو الله أحد) ٨١١/١ ح ٥٥٦.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب فضائل القرآن باب فضل البقرة ١٠٤/٦ ح ٥٠١٠، وأخرجه مسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي ٨١٠/١ ح ٥٥٥.

عباس بقوله: (اللهم علمه الكتاب، وفي رواية: اللهم علمه الحكمة)^(٤)، وفي رواية (اللهم فقهه)^(٥)، وقال في عبد الله ابن مسعود: (استقرئوا القرآن من أربعة: من عبد الله ابن مسعود، وسالم مولى أبي حذيفة، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل)^(٦)، وفي رواية: (من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل، فليقرأه على قراءة ابن أم عبد)^(٧) ولا شك أن المؤمن الحريص على الأجر والثواب الجزيل، يسعى لما يرفع درجاته ويحط عنه سيئاته، ولذا يرغب في الوقوف على ما ورد من المزايا والخصائص التي توفرت في تلك الآيات، والذي لا يعدله كل ما على وجه الأرض من كنوز وخيرات، ولذلك أحببت أن أقف على ما كتبه علماء المسلمين قديما وحديثا في تفسير هذه الآيات، وأن أسجل ما أراه جديرا بأن يطلع عليه المرء المسلم، ليدرك ما يترتب على ذلك من الفضل والأجر العظيم من الله، محاولا الاختصار والاقتصار على ما يفني بالغرض في أوجز عبارة، مع الاستيعاب لكل فقرة من فقرات هذا الموضوع، وذلك ليسهل فهمه وتعم الفائدة منه، مع العلم بأن طرق تلك الآثار المروية كلها فيها مقال، لكن يؤخذ بها من باب الاستئناس، فقد قرر العلماء أنه قد يكون السند ضعيفا ومعنى المتن صحيحا، لكونه تشهد له آثار أخرى، أو الأصول العامة من الكتاب والسنة^(٨)، وهذا

(٤) أخرجهما البخاري في صحيحه كتاب فضائل الصحابة باب ذكر ابن عباس رضي الله عنهما ٢١٧/٤

ح ٣٧٥٦.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب فضائل الصحابة باب فضائل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما

١٩٢٧/٢ ح ٢٤٧٧.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب فضائل الأصحاب باب مناقب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

٣١٨/٤.

(٧) أخرجه ابن ماجه في المقدمة فضل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ٤٩/١ ح ١٣٨، وصححه الألباني في

صحيح سنن ابن ماجه ٢٩/١ ح ١٣٨.

(٨) ذكر ابن تيمية عن الإمام أحمد: إذا جاء الحلال والحرام شددنا في الأسانيد، وإذا جاء الترغيب والترهيب

ما أراه في هذه الآثار التي معنا، فإن الناظر في تلك الآيات يلحظ مالها من المنزلة العالية والتميزة، ولذا سقت الآثار المروية فيها وأشارت إلى حكم العلماء عليها، ليكون القارئ على بينة من طرق تلك الآثار، ويقف على حكم العلماء عليها، سائلا الله العليّ القدير أن ينفع به كاتبه وقارئه، وأن يجعل ذلك العمل خالصا لوجهه إنه جواد كريم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أهمية الموضوع وسبب اختياره :

تأتي أهمية هذا الموضوع، لكونه يبحث في آيات من كتاب الله العزيز، ولعظم الأجر المترتب على قراءة تلك الآيات ومعرفة تفسيرها، والحرص على الوقوف على تلك المزايا التي انفردت بها هذه الآيات، والرغبة في خدمة كتاب الله، والإسهام في نشر العلم الشرعي، وإبراز جهود السلف قديما وحديثا في خدمة كتاب الله.

خطة البحث

يتكون هذا البحث من: مقدمة، وتمهيد، وستة مباحث، وخاتمة، ثم الفهارس.

المقدمة: وفيها أهمية الموضوع، وسبب اختياره.

تمهيد: في ذكر نص الآثار عن ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما، وعزوه إلى من خرجه من علماء السنة، والحكم عليها.

=تساهلنا في الأسانيد؛ وكذلك ما عليه العلماء من العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، مجموع الفتاوى ٦٥/١٨، وقال ابن القيم: فكل حديث يشتمل على فساد أو ظلم أو عبث أو مدح باطل أو ذم حق أو نحو ذلك: فرسول الله صلى الله عليه وسلم منه بريء: المنار المنيف ص ٥٧، وقال ابن عثيمين في حديث: (كل قرض جر منفعة فهو ربا) حديث ضعيف أما معناه فصحيح، الشرح الممتع ١٠٩/٩، وقال في ٤١٧/١٢: وأما الحديث الذي ذكره فهو ضعيف، ولكنه من حيث النظر صحيح.

المبحث الأول: إرادة الله لنا: البيان، والهداية، والتوبة، والتخفيف، وإرادة متبعي الشهوات لنا الميل العظيم الآيات رقم ٢٦، ٢٧، ٢٨.

المبحث الثاني: ضمان الله لمن اجتنب الكبائر بتكفير الصغائر وإدخاله المدخل الكريم، الآية رقم ٣١.

المبحث الثالث: تنزه الله سبحانه عن الظلم مع تضعيفه للحسنات وإيتائه الأجر العظيم، الآية رقم ٤٠.

المبحث الرابع: أن الشرك هو الذنب الذي لا يغفر إلا بالتوبة، وما عداه فتحت المشيئة، والمشرک مفتر على الله، الآية رقم ٤٨.

المبحث الخامس: ضمان المغفرة، والرحمة، لمن أتبع السوء والظلم بالاستغفار، الآية رقم ١١٠.

المبحث السادس: ثبوت الأجر للمؤمنين بالله ورسله، والبشارة لهم بالمغفرة والرحمة، الآية رقم ١٥٢.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.

قائمة المصادر والمراجع.

منهجي في البحث

أثبت نص الأثر الوارد عن ابن عباس، وابن مسعود رضي الله عنهما، كما ورد في كتب السنة وكتب التفسير، وذكرت حكم العلماء عليه، حسب ما توصلت إليه.

أثبت الآيات الواردة في النص بالرسم العثماني، ورتبتها على حسب ترتيبها في سورة النساء مع ذكر أرقامها، وكذلك الآيات المستشهد بها أثبتها بالرسم العثماني مع عزوها إلى سورها وذكر أرقامها.

خرجت الأحاديث الواردة في البحث ، وإذا كانت في غير الصحيحين حاولت ذكر حكم العلماء عليها حسب ما توصلت إليه.

سلكت منهج التفسير التحليلي للآيات ، مع الإشارة أحيانا إلى ما يخدم تلك الجزئية من التفسير الموضوعي ، مراعىا الاختصار على ما يحقق الغرض.

اعتمدت على أهم المصادر من كتب السنة والتفسير واللغة.

ختمت كل مبحث بذكر ما يستنبط من الآيات.

لم أترجم للأعلام ، لعدم أهمية ذلك في مثل هذه البحوث.

وضعت خاتمة للبحث دونت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

وقد بذلت جهدي في تحري الصواب ، فإن وفقت فمن الله ، وله الحمد على ما يسر ، وإن كانت الأخرى فمن نفسي وأستغفر الله.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تمهيد

قال أبو جعفر الطبري : حدثنا الحسن بن يحيى ، قال : أخبرنا عبد الرزاق ، قال : أخبرنا معمر ، عن رجل ، عن ابن مسعود . قال : في خمس آيات من سورة (النساء) :
 لهن أحب إلي من الدنيا جميعا : قَالَ تَعَالَى : ﴿ إِن تَحْتَبِئُوا كِبَارَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا ﴾ الن : ساء : ٣١ وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضْعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ الن : ساء : ٤٠ وقوله :
 ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا ﴾ الن : ساء : ٤٨ ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهُ يَجِدِ اللَّهُ غَفُورًا

رَحِيمًا ﴿الد ساء: ١١٠ وقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ النساء: ١٥٢، ^(٩)

وقال أيضا ابن جرير: حدثنا القاسم، قال: ثنا الحسين، قال: ثنى أبو النضر، عن صالح المري، عن قتادة عن ابن عباس، قال: ثمان آيات نزلت في سورة (النساء) هي خير لهذه الأمة مما طلعت عليه الشمس وغربت، أولاهن: قَالَ تَعَالَى:

﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ النساء: ٢٦. والثانية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا﴾ الد ساء: ٢٧. والثالثة: قَالَ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ النساء: ٢٨.

ثم ذكر مثل قول ابن مسعود سواء، وزاد فيه: ثم أقبل يفسرها في آخر الآية:

﴿وَكَانَ اللَّهُ﴾ للذين عملوا الذنوب ﴿غَفُورًا رَحِيمًا﴾ ^(١٠)

وأخرجه سعيد بن منصور في سننه، عن معن بن عبد الرحمن عن أبيه قال:

قال عبد الله: إن في النساء لخمس آيات ما يسرني بهن الدنيا وما فيها، وقد علمت أن

(٩) جامع البيان ٦/٦٦٠، وأخرجه ابن المنذر ص ٦٧٤، وأخرجه عبد الرزاق في التفسير ١/١٥٤ رقم ٥٦٠، وأبو عبيد في فضائل القرآن ص ١٥٠، وسعيد بن منصور في فضائل القرآن من سننه ١٢٩٧/٤ رقم ٦٥٩، والطبراني في المعجم الكبير ٩/٢٥٠ رقم ٩٠٦٩، والحاكم ٢/٣٠٥ وقال صحيح إن كان عبد الرحمن سمع من أبيه فقد اختلف في ذلك، وقال الذهبي مثل ذلك. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح ١١/٧-١٢.

(١٠) جامع البيان ٨/٢٥٧ وقال أحمد شاكر: (وصالح المري) هو: صالح بن بشير بن وداع المري القاص روى عن الحسن وابن سيرين وقتادة وغيرهم، كان رجلا صالحا، ولكنه يروي أحاديث منكرها الأئمة عليه، وهو متروك الحديث مات سنة ١٧٢ أو سنة ١٧٦.، وتفسير عبد الرزاق ١/١٥٥-١٥٦،

العلماء إذا مروا بها يعرفونها: قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَجْتَبِئُوا كِبَارَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ تُكْفِرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ النساء: ٣١،
وقوله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظِلُّمُ مَثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكْ حَسَنَةً يَضْعَفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾،

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾،
﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ أُولَٰئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ^(١١) وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ النساء: ١٥٢

﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظِلِّمْ نَفْسَهُ، ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾^(١٢).
وذكره السيوطي في الدر المنثور، وعزاه لأبي عبيد في (فضائله) وسعيد بن منصور، وعبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر، والطبراني، والحاكم، والبيهقي في الشعب عن ابن مسعود، ثم ذكر بقية حديثه.^(١٣)
وأخرجه هناد في الزهد، فقال: حدثنا أبو معاوية، عن الشيباني، عن عطاء البزار، عن بشير الأودي قال: قال عبد الله بن مسعود:

(١١) سنن سعيد بن منصور ١٢٩٧/٤ ح ٦٥٩، وعبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي الكوفي، روى عن أبيه ولم يسمع منه إلا شيئا يسيرا، وقد تكلموا في روايته عن أبيه، وكان صغيرا، ينظر الجرح والتعديل للرازي ٢٤٨/٥ رقم ١١٨٥، وتهذيب التهذيب ٦/٢١٥-٢١٦ رقم ٤٣٣.

(١٢) الدر المنثور ٣٥٥/٤، وفضائل القرآن لأبي عبيد ص ٢١٠ رقم ٥٣٢، وتفسير ابن المنذر ٦٧٤ رقم ١٦٧٣، والمعجم الكبير للطبراني ٩/٢٥٠ رقم ٩٠٦٩، والمستدرك للحاكم ٢/٣٠٥، وقال: هذا إسناد صحيح إن كان عبد الرحمن سمع من أبيه، فقد اختلف في ذلك، وأقره الذهبي، وشعب الإيمان للبيهقي ٥/٣٦٠-٣٦١ رقم ٢٢٠٢، وذكره الشيخ هود الهواري في تفسير كتاب الله العزيز بدون سند ٣٨٢/١، وكذلك ذكره ابن عطية بدون سند المحرر الوجيز ٩٨/٤.

أربع آيات من كتاب الله عز وجل أحب إلي من حمر النعم وسودها، قالوا:
أين هن؟

قال: إذا مر بهن العلماء عرفوهن، قالوا له: في أي سورة؟ قال: في سورة
النساء...، ثم ذكر الآيات السابقة، عدا قوله تعالى:

﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلًا
كَرِيمًا﴾ (١٣).

المبحث الأول: إرادة الله لنا: البيان، والهداية، والتوبة، والتخفيف،

وإرادة متبعي الشهوات لنا، الميل العظمي

قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّيسَ الَّتِي كُنْتُمْ تُكِنُّوْنَ فِيهَا أَنْفُسَكُمْ وَلِيُكَمِّلَ فِيكُمْ مَتْلُوهُنَّ وَمَا يَكُمُ عَلَيْهَا شَيْءٌ وَإِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُ وَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَرْيَدُ أَنْ يَنْصِفَ لَكُمْ إِنَّ اللَّهَ يَرْيَدُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ النساء: ٢٦-٢٨.

مناسبة الآيات لما قبلها

هذا تذييل يقصد منه استئناس المؤمنين واستئزال نفوسهم إلى امتثال الأحكام
المتقدمة من أول السورة إلى هنا، فإنها أحكام جملة وأوامر ونواهي تفضي إلى خلع عوائد
ألفوها، وصرفهم عن شهوات استباحوها، كما يفيد ذلك قوله بعد هذا

(١٣) كتاب الزهد لهناد بن السري ٢/٤٥٤-٤٥٥ رقم ٩٠٣، وبشير الأودي كوفي مجهول يروي عن ابن
مسعود، روى عنه عطاء البزاز، ذكره البخاري في تاريخه ٢/٩٦ رقم ١٨١٦ وسكت عنه، وبيض له ابن
أبي حاتم في الجرح والتعديل ٢/٣٨٠ رقم ١٤٨٠، والراوي عنه هو عطاء بن عطاء البزاز مولى أبي عوانه
اليشكري، وهو مجهول الحال، ذكره البخاري في تاريخه ٦/٤٦٧ رقم ٣٠٠٦ وسكت عنه، وابن أبي
حاتم في الجرح والتعديل ٦/٣٣٩ رقم ١٨٧٦. وعليه فالأثر بهذا الطريق يكون ضعيفا، والله أعلم.

﴿وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ﴾ أي الاسترسال على ما كانوا عليه في الجاهلية، فأعقب ذلك بيان أن في ذلك بيانا وهدى، حتى لا تكون شريعة هذه الأمة دون شرائع الأمم التي قبلها، بل تفوقها في انتظام أحوالها، فكان هذا كالاعتذار على ما ذكر من المحرمات، فقله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ تعليل لتفصيل الأحكام في مواقع الشبهات كي لا يضلوا كما ضل من قبلهم، ففيه أن هذه الشريعة أهدى مما قبلها^(١٤).
 وقيل: هو استئناف بياني كأن قائلًا يقول ما هي حكمة هذه الأحكام وفائدتها لنا وهل كلف الله تعالى أمم الأنبياء السابقين إياها أو مثلها فلم يبيح لهم أن يتزوجوا كل امرأة وهل كان ما أمرنا به ونهانا عنه تشديدا علينا أم تخفيفا عنا؟ فجاءت هذه الآيات مبينة أجوبة هذه الأسئلة التي من شأنها أن تخطر بالبال بعد العلم بتلك الأحكام، وحذف مفعول ليبين لتتوجه العقول السليمة إلى استخراجها من ثنايا الفطرة القويمة^(١٥).

وقال ابن القيم: (ولما كان العبد له في هذا الباب (أي باب النكاح) ثلاثة أحوال: حالة جهل بما يحل له ويحرم عليه، وحالة تقصير وتفريط، وحالة ضعف وقلة صبر، قابل سبحانه جهل عبده بالبيان والهدى، وتقصيره وتفريطه بالتوبة، وضعفه وقلة صبره بالتخفيف)^(١٦).

قوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ الإرادة تنقسم إلى قسمين: إرادة كونية، وإرادة شرعية، والفرق بينهما: أن الإرادة الشرعية: تتعلق بما يحبه الله ويرضاه فقط، وقد يقع فيها المراد وقد لا يقع.

(١٤) التحرير والتنوير ١٨/٥.

(١٥) تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار ٢٨/٥،

(١٦) الضوء المنير على التفسير ١٩٨/٢.

وأما الإرادة الكونية: فتتعلق بكل ما شاء الله سبحانه، وقد يكون محبوباً لله وقد يكون مكروهاً له، ولا بد أن يقع فيها المراد؛ لأنها بمعنى المشيئة^(١٧).

والله سبحانه يحب أن يبين لنا، وقد فعل ذلك سبحانه وبين لنا غاية البيان، بلسان عربي مبين. واللام في ﴿لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ زائدة مؤكدة لإرادة التبيين^(١٨).

قوله: ﴿وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ يعني: طرائقهم الحميدة واتباع شرائعهم التي يحبها ويرضاها، والسنن: الطرق، فالمعنى: يدلكم على طاعته، كما دل الأنبياء وتابعيهم، وقيل: معنى الكلام: يريد الله ليبين لكم سنن من قبلكم من أهل الحق والباطل، لتجتنبوا الباطل وتجيئوا الحق، ويهديكم إلى الحق.

والهداية تنقسم إلى قسمين: هداية توفيق وإلهام، وهذه خاصة بالله سبحانه وتعالى، مثالها: قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ القصص: ٥٦.

وهداية دلالة وإرشاد: ومثالها: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى فَأَخَذَتْهُمْ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ فصلت: ١٧. وهذه عامة للدعاة والمصلحين^(١٩).

قوله: ﴿سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ جمع سنة وهي الطريقة، والمراد بسننهم ما كانوا عليه من الشرائع، لكن الشرائع تختلف باختلاف الأمم واختلاف الأزمنة والأمكنة: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ

(١٧) مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٥٩/٨-١٦٠، وتفسير سورة النساء للعثيمين ٢٣٧/١.

(١٨) الكشف للزمخشري ٢٦٣/١، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ١٧٦/١، والمحرم الوجيز ٨٨/٤، وذكر السمين الحلبي في الدر المصون ٦٥٩/٣ أن فيها أربعة مذاهب للعلماء.

(١٩) ينظر زاد المسير ٥٩/٢، وتفسير القرآن العظيم ٦٩/٣، وتفسير سورة النساء للعثيمين ٢٣٨/١.

وَمُهَمِّمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَيْنَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٤٨﴾ المائدة: ٤٨.

وفي قوله: ﴿وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ بيان لقصد إلحاق هذه الأمة بمزايا الأمم التي قبلها، والامتنان بما شرعه الله للمسلمين من توضيح الأحكام قد حصلت إرادته فيما مضى، وإنما عبر بصيغة المضارع هنا للدلالة على تجدد البيان واستمراره، فإن هذه التشريعات دائمة مستمرة تكون بياناً للمخاطبين ولمن جاء بعدهم، وللدلالة على أن الله يبقى بعدها بياناً متعاقباً^(٢٠).

قوله: ﴿وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ أي: ويريد ليتوب عليكم، أي: يوفقكم للتوبة. وتوبة الله على العبد نوعان: توبة توفيق للتوبة، وتوبة قبول للتوبة. فمن الأول قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ التوبة: ١١٧. أي وفقهم للتوبة ليتوبوا. ومن الثاني: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ الشورى: ٢٥.

والتوبة في قوله: ﴿وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ تشمل المعنيين^(٢١).

(٢٠) التحرير والتنوير ١٨/٦.

(٢١) ينظر تهذيب اللغة (١٤/٣٣٢)، ومعجم مقاييس اللغة (توب) ١/٣٥٧، والمحرر الوجيز ٤/٨٩، والجامع لأحكام القرآن ٥/١٤٨، البحر المحيط ٣/٢٢٦.

قال العلماء : والتوبة واجبة من كل الذنوب ، فإن كانت المعصية بين العبد وربّه تعالى لا تتعلق بحق آدمي فلها أربعة شروط :

الأول : الإقلاع عن المعصية فوراً ، أي : مع عدم التسويف .

الثاني : الندم على فعلها .

الثالث : العزم على عدم العودة إليها أبداً .

الرابع : أن تكون في الوقت ، فهناك وقت عام وهو : طلوع الشمس من مغربها ، ووقت خاص لكل إنسان وهو : بلوغ الروح الحلقوم .

وإن كانت المعصية تتعلق بآدمي فيضاف شرط خامس وهو : أن يتحلل من صاحب الحق ، فإن كانت المعصية في مال ونحوه رده إليه ، وإن كانت حد قذف ونحوه مكنه منه أو طلب عفوّه ، وإن كانت غيبة استحله منها .

ويجب على المرء المسلم أن يتوب من جميع الذنوب ، فإن تاب من بعضها صحت توبته عند أهل الحق من ذلك الذنب ، وبقي عليه الباقي ^(٢٢) .

قوله : ﴿ وَاللَّهُ عَلِيمٌ ﴾ يقول : والله ذو علم بما يصلح عباده في دينهم ودنياهم ، وغير ذلك من أمورهم ، وبما يأتون ويذرون مما أحل أو حرم عليهم حافظ ذلك كله عليهم ، ﴿ حَكِيمٌ ﴾ بتدبيره فيهم في تصريفهم فيما صرفهم فيه ، ومصيب بالأشياء مواضعها بحسب الحكمة والإتقان ^(٢٣) .

(٢٢) ينظر رياض الصالحين للنووي ص ١٠-١١ .

(٢٣) ينظر جامع البيان ٢٧/٤ ، والمحزر الوجيز ٨٩/٤ .

والمراد بالعلم: هو إدراك الشيء على ما هو عليه، فخرج بقولنا (إدراك) الجهل، لأنه ليس بإدراك، وخرج بقولنا (على ما هو عليه): الجهل المركب، لأن الجاهل جهلاً مركباً يدرك الشيء على خلاف ما هو عليه^(٢٤).
والحكمة: المنع، تقول العرب: حَكَمْتُ وَأَحْكَمْتُ وَحَكَمْتُ بِمَعْنَى مَنَعْتُ وَرَدَدْتُ، ومن هذا قيل للحاكم بين الناس حاكم؛ لأنه يمنع الظالم من الظلم، قال الأصمعي: أصل الحكومة رد الرجل عن الظلم، ومنه سميت حكمة اللجام؛ لأنها ترد الدابة، قال الليث: الحكم: الله تبارك وتعالى وهو أحكم الحاكمين، وهو الحكيم وله الحكم، قال: والحكم: العلم والفقه قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَتَيْنَهُ الْحُكْمَ صَبِيحًا﴾ مريم: ١٢ أي: علماً وفقهاً^(٢٥).

قوله: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ كرره ليرتب عليه قوله: ﴿وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا﴾ فليس بتأكيد لفظي، وهذا كما يعاد اللفظ في الجزاء والصفة ونحوها، والمقصد من التعرض لإرادة الذين يتبعون الشهوات تنبيه المسلمين إلى دخائل أعدائهم، ليعلموا الفرق بين مراد الله من الخلق، ومراد أعوان الشياطين، وهم الذين يتبعون الشهوات، ولذلك قدم المسند إليه على الخبر الفعلي في قوله:

﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ ليدل على التخصيص الإضافي، أي الله وحده هو الذي يريد أن يتوب عليكم، أي يحرضكم على التوبة والإقلاع عن المعاصي، وأما الذين يتبعون الشهوات فيريدون انصرافكم عن الحق وميلكم عنه إلى المعاصي^(٢٦).

(٢٤) ينظر جمهرة اللغة (علم) ١٣٨/٣، وتهذيب اللغة (علم) ٤١٥/٢، وتفسير سورة النساء للعثيمين ٢٣٩/١.

(٢٥) تهذيب اللغة (حكم) ١١١/٤، ومعجم مقاييس اللغة (حكم) ٩١/٢.

(٢٦) ينظر التحرير والتنوير ٢١/٦.

وقيل : إنه تكرير لأجل التأكيد ، وقيل : إن التوبة فيه غير التوبة في الآية السابقة ، بأن يراد بالأولى القبول ، وبالثانية العمل الذي يكون سبب القبول ، وهو تكلف غير مقبول ، والصواب : أن التوبة الأولى ذكرت في تعليل أحكام محرمات النكاح ، فكان معناها أن العمل بتلك الأحكام يكون توبة ورجوعا عما كان قبلها من أنكحتهم الباطلة الضارة ، وأن الله شرعها لأجل ذلك ، ثم أسند إرادة التوبة إلى الله تعالى في جملة مستأنفة ليبين لنا أن ذلك ما يريده الله تعالى أن نكون عليه دائما في مستقبل أيامنا بعد الإسلام ، ويقابله بما يريده منا متبعو الشهوات ، كأنه يقول ما جعل إرادة التوبة علة لتلك الأحكام إلا وهو يريد ذلك دائما منكم لتزكو نفوسكم وتطهر قلوبكم وتصلح أحوالكم^(٢٧).

وأتى بالجملة الأولى : اسمية دلالة على الثبوت ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ﴾ ،
والثانية : فعلية دلالة على الحدوث ﴿وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ﴾^(٢٨).
قوله : ﴿وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ﴾ ، اختلف في المراد بالذين يتبعون الشهوات ، فقال بعضهم : هم الزناة ، وقال آخرون : هم اليهود والنصارى ، وقال آخرون : معنى ذلك : كل متبع شهوة في دينه لغير الذي أبيح له.
قال ابن جرير : وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال : معنى ذلك : ويريد الذين يتبعون شهوات أنفسهم من أهل الباطل ، وطلاب الزنا ، ونكاح الأخوات من الآباء ،

(٢٧) ينظر تفسير القرآن الحكيم ٣٦/٥.

(٢٨) ينظر الدر المصون ٦٦٢/٣.

وغير ذلك مما حرمه الله أن تميلوا ميلا عظيما عن الحق ، وعما أذن الله لكم فيه ، فتجوروا عن طاعته إلى معصيته ، وتكونوا أمثالهم في اتباع شهوات أنفسكم فيما حرم الله وترك طاعته ، ميلا عظيما^(٢٩).

وأراد بالذين يتبعون الشهوات : الذين تغلبهم شهواتهم على مخالفة ما شرعه الله لهم : من الذين لا دين لهم ، وهم الذين لا ينظرون في عواقب الذنوب ومفاسدها وعقوباتها ، ولكنهم يرضون شهواتهم الداعية إليها^(٣٠).

قوله : ﴿ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا ﴾ أي : تنحرفوا عما يريد الله سبحانه بكم من أسباب التوبة ، وهي فعل الأوامر وترك النواهي ، فالله يريد شيئا وهم يريدون شيئا بخلافه.

قوله : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾ الذ ساء : ٢٨ الإرادة هنا شرعية ، وليست كونية ؛ لأن الله يقدر على العبد أشياء تثقل عليه العبادات بسببها ، لكنه شرعا لا يريد منا أن نشق على أنفسنا ، بل إنه لما قال عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما : لأصومن النهار ، ولأقومن الليل ما عشت ، نهاه الرسول عليه الصلاة والسلام ، وقال : (إن لجسدك عليك حقا ، وإن لعينك عليك حقا ، وإن لزوجك عليك حقا ، وإن لزورك عليك حقا)^(٣١).

والتخفيف من الله سبحانه تخفيف في الأوامر وتخفيف في النواهي : أما التخفيف في الأوامر فإن الله سبحانه لما ذكر ما يجب علينا من طهارة الوضوء والغسل والتيمم

(٢٩) ينظر جامع البيان ٢٩-٨/٤.

(٣٠) ينظر التحرير والتنوير ٢١/٥.

(٣١) أخرجه البخاري في كتاب الصوم باب حق الجسم في الصوم ٢/٢٤٥ ح ١٨٧٤ ، ومسلم في كتاب الصيام باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به أو فوت به حقا.. ١/٨١٢ ح ١١٥٩.

قال: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ الماء . لدة: ٦، وكذلك خفف في النواهي فقال: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ الأنع . م: ١١٩، أي: فليس بحرام، وهذا تخفيف على العباد، ولم يذكر متعلق التخفيف وفي ذلك أقوال: أحدها: أن يكون في إباحة نكاح الأمة وغيره من الرخص، الثاني: في تكليف النظر وإزالة الحيرة فيما بين لكم مما يجوز لكم من النكاح وما لا يجوز، الثالث: في وضع الإصر المكتوب على من قبلنا، وبمجيء هذه الملة الحنيفية سهلة سمحة، الرابع: بإيصالكم إلى ثواب ما كلفكم من تحمل التكاليف، الخامس: أن يخفف عنكم إثم ما ترتكبون من المآثم لجهلكم^(٣٢).

يذكر الله عباده بذلك أنه لا يزال مراعيًا أحوال عباده في الفرق بهذه الأمة، وإرادته بها اليسر دون العسر، إشارة إلى أن هذا الدين بين حفظ المصالح ودرء المفاسد، في أيسر كيفية وأرفقها، فرمما ألغت الشريعة بعض المفاسد إذا كان في الحمل على تركها مشقة أو تعطيل مصلحة، كما ألغت مفساد نكاح الإماء نظرا للمشقة على غير ذي الطول، والآيات الدالة على هذا المعنى بلغت مبلغ القطع كقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ الح . سج: ٧٨ وقوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ البقرة: ١٨٥ وقوله: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ الأعراف: ١٥٧^(٣٣).

وخص بعضهم التخفيف في هذه الآية، فقال: المراد به نكاح الأمة عند الضرورة، وهو قول مجاهد ومقاتل، والباقون قالوا: هذا عام في كل أحكام الشرع،

(٣٢) ينظر تفسير القرآن العظيم ٦٩/٣، والبحر المحيط ٢٢٧/٣، و تفسير سورة النساء للعثيمين ٢٤٦/١.

(٣٣) ينظر التحرير والتنوير ٢٢/٥.

وفي جميع ما يسره لنا وسهله علينا إحسانا منه إلينا، ولم يثقل التكليف علينا كما ثقل على بني إسرائيل بفضله ولطفه ^(٣٤).

قوله: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ قال ابن عباس: يضعف عن الصبر عن الجماع، وبهذا قال أكثرهم، وقال الكلبي وطاووس: لا يصبر عن النساء، وقال ابن كيسان والزجاج: أي: يستميله هواه وشهوته فهو ضعيف في ذلك، قال ابن جزي: وذلك مقتضى سياق الكلام، واللفظ أعم من ذلك ^(٣٥).

قال ابن القيم: والصواب: أن ضعفه يعم هذا كله، وضعفه أعظم من هذا وأكثر: فإنه ضعيف البنية ضعيف القوة، ضعيف الإرادة، ضعيف العلم، ضعيف الصبر، والآفات إليه مع هذا الضعف أسرع من السيل في صيب الحدور، فبالاضطرار لا بد له من حافظ معين يقويه ويعينه وينصره ويساعده، فإن تخلص عنه هذا المساعد المعين فالحلاك أقرب إليه من نفسه ^(٣٦).

والجملة فيها نوع تعليل لقوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ كأن قائلًا يقول: لماذا أراد ذلك؟ فقال: لأن الإنسان خلق ضعيفا، أي خلقه الله عز وجل ضعيفا في كل أموره: ضعيفا في جسمه، ضعيفا في إرادته، ضعيفا في علمه، ضعيفا في كل شيء ^(٣٧).

(٣٤) ينظر جامع البيان ٢٩/٤، والبسيط للواحد ٤٦٦/٦.

(٣٥) ينظر تنوير المقباس ص ٨٣، وتفسير الحسن ٢٧١/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٤/٢، وزاد المسير

٦٠/٢، والتسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي الكلبي ص ١١٧.

(٣٦) ينظر طريق المجرتين ص ١٠٨.

(٣٧) ينظر الجدول في إعراب القرآن ١٤/٥، وتفسير سورة النساء للعثيمين ٢٤٧/١.

ما يستنبط من الآيات:

- ١ - إثبات الإرادة لله سبحانه وتعالى ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ ، وكذا الإرادة للمخلوق ، ﴿وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ﴾ لكن إرادة الله واقعة لا محالة ، بخلاف إرادة المخلوق فقد تقع وقد لا تقع.
- ٢ - بيان لطف الله بعباده ورحمته لهم حيث بين لهم ما ينفعهم ، وحذرهم مما يضرهم ، في كتبه وعلى السنة رسله.
- ٣ - أنه ليس في شرع الله المنزل شيء مجهول لكل أحد ، حيث إن الله قد بين لعباده أحكام دينه وشرعه ، لكنه قد يخفى على أحد ويظهر لآخرين ^(٣٨).
- ٤ - أن الهداية بيد الله سبحانه وتعالى ، أما الخلق فلا يستطيع أحد منهم أن يهدي أقرب الناس إليه ، ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ القصص: ٥٦.
- ٥ - وصول هذه الأمة إلى مرتبة الكمال في شريعتها ، ﴿وَيَهْدِيكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ النساء: ٢٦.
- ٦ - إرادة الله سبحانه التوبة على عباده بل محبته لذلك وفرحه بتوبة عبده ، أشد من فرح الفاقد لراحلته بأرض فلاة ^(٣٩).
- ٧ - إثبات اسمين من أسماء الله ، وهما العليم والحكيم ، وما تضمناه من الوصف ، فالعليم تضمن العلم ، والحكيم تضمن الحكم والحكمة ^(٤٠).

(٣٨) تفسير القرآن الكريم سورة النساء ١/٢٤٠.

(٣٩) أخرجه البخاري في كتاب الدعوات باب التوبة ١٤٤/٧ ح ٦٣٠٨.

(٤٠) تفسير القرآن الكريم سورة النساء ١/٢٤٤.

- ٨- قناعة المؤمن بما يجريه الله في هذا الكون من أحكام شرعية أو كونية لأنه يعلم أن ذلك واقع بعلم من الله وحكمة.
- ٩- وجوب مراقبة العبد لربه في أفعاله وتصرفاته ، لأن الله عالم بما يفعله عبده ومطلع عليه ومجازيه عليه أتم الجزاء.
- ١٠- ضلال كثير من الخلق وانحرافهم باتباعهم الشهوات.
- ١١- إرادة المنحرفين من الذين يتبعون الشهوات أن يميل الناس كلهم ميلا عظيما ، فهم يحبون ذلك ويسعون له جاهدين ليل نهار.
- ١٢- في وصف الله للميل الذي يريده متبعو الشهوات بالميل العظيم ، دليل على ما يكنه أعداء الله وأعداء عباده الصالحين ، لهذا الدين وإرادتهم الميل بالمجتمع بأسره ميلا عظيما عن جادة الحق والصواب ، سواء في الأخلاق والسلوك ، أو في الطاعة والعبادة.
- ١٣- سعة علم الله سبحانه وتعالى ، حيث أخبرنا عن إرادة الذين يتبعون الشهوات ، مع أن الإرادة محلها القلب ، لكنه سبحانه لا تخفى عليه خافية.
- ١٤- وجوب أخذ الحيلة والحذر من الذين يتبعون الشهوات ، سواء كانت شهوة بطن وفرج أو شهوة فكر وقلب.
- ١٥- الإشارة إلى من قد انحطت منزلته فقادته شهوته واتبعها ، ولم يحكم عقله ليرشده إلى ما ينفعه في دنياه وآخرته.
- ١٦- الكشف عن نيات المنحرفين والمتبعين للشهوات ، وفضح مخططاتهم ، وكشف أسرارهم.
- ١٧- لطف الله سبحانه بعباده ومحبه لهم ، بتيسيره وتخفيفه عنهم بعض التكاليف.

١٨- الحث على اتباع الرخص لأن ذلك من التخفيف، و(إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه)^(٤١).

١٩- من لطف الله بعباده ذكر العلة للحكم، فمن علة التخفيف على العباد قوله: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾.

٢٠- يجب على الإنسان إذا حدثته نفسه بالكبر والترفع أو العلو والأنفة أن يتذكر ضعفه دائماً ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾.

٢١- أن ما كان مكروها للعبد فإن الله يعبر عنه بالبناء للمفعول ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ﴾ مع أن ذكر الله قد ورد في الجملة السابقة^(٤٢).

المبحث الثاني: ضمان الله سبحانه وتعالى لمن اجتنب الكبائر بتكفير الصغائر،

وإدخاله المدخل الكريم

قوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلَ كَرِيمٍ﴾ النساء: ٣١.

مناسبة الآية لما قبلها

مناسبة هذه الآية ظاهرة، لأنه تعالى لما ذكر الوعيد على فعل بعض الكبائر، ذكر الوعد على اجتناب الكبائر.

(٤١) أخرجه الطبراني في الكبير عن ابن عباس ٣٢٣/١١ ح ١١٨٨٠، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٦٢/٣: ورواه البزار عن الحسين بن محمد الذراع به، ورجال البزار ثقات وكذلك رجال الطبراني، وينظر تفسير القرآن الكريم سورة النساء ٢٤٩/١.

(٤٢) تفسير القرآن الكريم سورة النساء ٢٤٩/١.

وقيل : اعتراض ناسب ذكره بعد ذكر ذنبن كبيرين : وهما : قتل النفس ، وأكل المال بالباطل ، على عادة القرآن في التفنن من أسلوب إلى أسلوب ، وفي انتهاز الفرص في إلقاء التشريع عقب المواعظ وعكسه^(٤٣).

اختلف في عدد الكبائر فقد جاء في الأحاديث ببيان عددها : بثلاث ، وأربع ، وسبع ، وتسع^(٤٤).

وسئل ابن عباس رضي الله عنهما عن الكبائر هل هي سبع ؟ فقال : هي إلى السبعين أقرب منها إلى السبع ، وفي رواية أخرى قال : هي إلى السبعمئة أقرب منها إلى السبع ، ولكن لا كبيرة مع الاستغفار ، ولا صغيرة مع الإصرار^(٤٥).

وورد عن ابن مسعود أنها من أول سورة النساء إلى قوله : ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا نُهَوْنَ عَنْهُ ﴾^(٤٦).

(٤٣) ينظر البحر المحيط ٢٣٣/٣ ، التحرير والتنوير ٢٠/٥ .

(٤٤) أخرج ذلك الطبري عن ابن مسعود وغيره ينظر جامع البيان ٦٤٠-٦٥٢ ، وأخرج البخاري عن عبد الله بن عمرو وعد منها أربعاً كتاب الإيمان والنذور باب اليمين الغموس ٢٢٨/٧ ح ٦٦٧٥ ، وأخرج مسلم في كتاب الإيمان باب بيان الكبائر وأكبرها عدة روايات ٩١/١ ح ١٤٣-١٤٦ ، وأخرج البغوي في شرح السنة عن عبد الله ابن عمرو وأبي هريرة وابن عباس وابن مسعود عدة روايات شرح السنة كتاب الكبائر ٧٨-٨٧ ، وأخرج عبد الرزاق في المصنف بعض هذه الروايات عن الحسن وغيره ٤٦٠-٤٦١ ح ٤٦٠٤ ، ١٩٧٠٥ ، ١٩٧٠٤ ، وينظر الدر المنثور ٣٥٩-٣٧٠ .

(٤٥) أخرج ذلك الطبري عن ابن عباس جامع البيان ٦٥١/٦ ، وأخرج الرواية بأنها إلى السبعين أقرب عبد الرزاق في المصنف ٤٦٠/١٠ ح ١٩٧٠٢ ، وذكره في الدر المنثور منسوباً لابن عباس ٣٥٨-٣٥٩ .

(٤٦) أخرج ذلك الطبري عن ابن مسعود جامع البيان ٦٤١-٦٤٢ ، وأخرجه ابن المنذر في تفسيره عن ابن عباس ص ٦٧١ ح ١٦٧٠ ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٤/٧ رواه البزار ورجاله رجال الصحيح ، وأخرجه الحاكم في المستدرک وصححه ووافقه الذهبي ٥٩/١ ، ونقله ابن كثير في تفسير القرآن العظيم ٨٣/٣ .

وقال ابن جرير: وأولى ما قيل في تأويل الكبائر بالصحة، ما صح به الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دون ما قاله غيره، وإن كان كل قائل فيها قولاً من الذين ذكرنا أقوالهم قد اجتهد وبالع في نفسه، ولقوله من الصحة مذهب، فالكبائر إذن: الشرك بالله، وعقوق الوالدين، وقتل النفس المحرم قتلها، وقول الزور - وقد يدخل في قول الزور شهادة الزور - وقذف المحصنة، واليمين الغموس، والسحر - ويدخل في قتل النفس المحرم قتلها، قتل الرجل ولده من أجل أن يطعم معه - والفرار من الزحف، والزنا بجليلة الجار^(٤٧).

وقال ابن كثير: وقد اختلف علماء الأصول والفروع في حد الكبيرة، فمن قائل: هي ما عليه حد في الشرع، ومنهم من قال: هي ما عليه وعيد مخصوص من الكتاب والسنة، وقيل غير ذلك، قال أبو القاسم الرافعي في كتابه الشرح الكبير: ثم اختلف الصحابة رضي الله عنهم فمن بعدهم في الكبائر وفي الفرق بينها وبين الصغائر، وللأصحاب في تفسير الكبيرة وجوه: أحدها: أنها المعصية الموجبة للحد، الثاني: أنها المعصية التي يلحق صاحبها الوعيد الشديد بنص كتاب أو سنة، وهذا أكثر ما يوجد لهم، وهو إلى الأول أميل، لكن الثاني أوفق لما ذكره عند تفصيل الكبائر. الثالث: قال إمام الحرمين في الإرشاد وغيره: كل جريمة تنبئ بقلّة اكتراث مرتكبها بالدين ورقة الديانة، فهي مبطلّة للعدالة. الرابع: ذكر القاضي أبو سعيد الهروي أن الكبيرة كل فعل نص الكتاب على تحريمه وكل معصية توجب في جنسها حداً من قتل أو غيره، وترك كل فريضة مأمور بها على الفور، والكذب في الشهادة

(٤٧) جامع البيان ٦/٦٥٧.

والرواية واليمين، هذا ما ذكروه على سبيل الضبط، وللحافظ الذهبي كتاب جمع فيه نحوًا من سبعين كبيرة^(٤٨).

وقيل: إنها ما ترتب عليها حد أو توعدها بالنار، أو اللعنة، أو الغضب، وهذا أمثل الأقوال أما الصغائر: فمنهم من قال: الصغيرة ما دون الحدين: حد الدنيا وحد الآخرة، ومنهم من قال: كل ذنب لم يختم بلعنة أو غضب أو نار، ومنهم من قال: الصغيرة ما ليس فيها حد في الدنيا ولا وعيد في الآخرة^(٤٩).

قوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا﴾ هنا عدول عن الغيبة إلى الخطاب، فالغيبة: في قوله: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ النساء: ٣٠ وأما ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا﴾ فهذا للخطاب^(٥٠)، ومن المعلوم أن مواجهة المخاطب بالخطاب أولى وأدعى لامتناله لما يخاطب به، لاحتمال أن المراد غيره لو كان الخطاب للغائب.

ومعنى ﴿تَجْتَنِبُوا﴾ أي: تبتعدوا عن كبائر ما تنهون عنه، الاجتناب والتجنب والمجانبة المباحدة عن الشيء وتركه جانباً^(٥١).

وقوله: ﴿كَبَائِرَ﴾ جمع كبيرة، ﴿مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ النهي: هو طلب الكف على وجه الاستعلاء، أي: ما ينهاكم الله عنه^(٥٢).
قوله: ﴿نُكْفِرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾.

(٤٨) ينظر تفسير القرآن العظيم ٨٦/٣-٨٧، والكبائر للذهبي تحقيق: محمد الشرقاوي.

(٤٩) ينظر شرح الطحاوية ص ٣٦١.

(٥٠) ينظر روح المعاني ١٧/٥، وتفسير سورة النساء للعثيمين ٢٦١/١.

(٥١) ينظر تهذيب اللغة (جنب) ١١٧/١١، والبسيط للواحد ٤٧٢/٦، وروح المعاني للألوسي ١٧/٥.

(٥٢) ينظر تهذيب اللغة (نهي) ٤٣٨/٦، وزاد المسير ٦٢/٢.

﴿نُكَفِّرْ﴾: مأخوذ من الكفر، وهو الستر، فالتكفير إذن معناه ستر السيئات، وذلك بالعفو عنها، واختيار ما يدل على العظمة بطريق الالتفات تفخيم لشأن ذلك الغفران، ﴿سَيِّئَاتِكُمْ﴾ جمع سيئة، والمراد بها هنا الصغيرة، والدليل على ذلك أنها جاءت في مقابلة الكبائر في قوله: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ وإلا فالأصل أن السيئة عامة للكبيرة والصغيرة، وهذا من بلاغة القرآن أن يعرف معنى الكلمة بذكر ما يقابلها، ومن ذلك قوله: ﴿فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾ النساء: ٧١،

فمعنى: ﴿ثُبَاتٍ﴾ فرادى، بدليل ما بعدها (٥٣).

قوله: ﴿وَنُدْخِلْكُمْ مَدْخَلًا كَرِيمًا﴾ المدخل الكريم: هو الجنة.

أما القراءة فقرأته عامة قراء المدينة وبعض الكوفيين:

﴿وَنُدْخِلْكُمْ مَدْخَلًا كَرِيمًا﴾ بفتح الميم، وكذلك الذي في الحج:

﴿لِيُدْخِلَنَّهُمْ مَدْخَلًا يَرْضَوْنَهُ﴾ الح . . . ج: ٥٩، فمعنى: ﴿وَنُدْخِلْكُمْ

مَدْخَلًا﴾ فيدخلون دخولا كريما، وقد يحتمل على مذهب من قرأ هذه القراءة أن يكون المعنى في المدخل: المكان والموضع، لأن العرب ربما فتحت الميم من ذلك بهذا المعنى.

وقرأ ذلك عامة قراء الكوفيين والبصريين: ﴿مَدْخَلًا﴾ بضم الميم،

يعني: وندخلكم إدخالا كريما.

وأولى القراءتين بالصواب قراءة من قرأ ذلك: ﴿وَنُدْخِلْكُمْ مَدْخَلًا كَرِيمًا﴾

(٥٣) ينظر البسيط ٤٧٤/٦، البحر المحيط ٢٣٣/٣، فتح القدير ٤٥٧/١، وروح المعاني ١٧/٥.

بضم الميم، لما وصفنا من أن ما كان من الفعل بناؤه على أربعة في
(فَعَلَ) فالمصدر منه :
(مُفَعَّل) ^(٥٤).

وأما المراد بالمدخل الكريم: فهو الطيب الحسن، المكرم بنفي الآفات والعاهات
عنه، وبارتفاع الهموم والأحزان ودخول الكدر في عيش من دخله، فلذلك سماه الله
كريما ^(٥٥).

وقال ابن قتيبة: ﴿مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ أي شريفا ^(٥٦).

ما يستنبط من الآية

١ - مواجهة المخاطب بالخطاب الموجه إليه مباشرة، ليكون ذلك أدعى إلى
الانتباه،

وأقوى في التحمل ^(٥٧).

٢ - استعمال القرآن لأسلوب الترغيب والترهيب، كما في هذه الآية.

٣ - التعبير بالمجانبة يفيد عدم المزاولة للشيء، وعدم مقاربته.

٤ - انقسام المعاصي عموما إلى كبائر وصغائر.

٥ - رحمة الله بخلقه، وعفوه عما يقع منهم من صغائر، لأن من طبيعة

الإنسان مقارفة الذنوب

(٥٤) ينظر جامع البيان ٦/٦٦١-٦٦٢، والسبعة لابن مجاهد ص ٢٣٢، والحجة لأبي علي الفارسي ٣/١٥٣ -

١٥٤، ومعاني القرآن للأخفش ١/٤٤١.

(٥٥) ينظر جامع البيان ٦/٦٦٣.

(٥٦) ينظر مشكل القرآن وغريبه لابن قتيبة ١/١١٩.

(٥٧) ينظر تفسير القرآن الكريم سورة النساء ١/٢٦١.

(لو لم تذبوا لذهب الله بكم، ولجاء بقوم يذنبون، في يستغفرون الله فيغفر لهم) (٥٨).

- ٦- تفاضل الناس في الأعمال، وكذا تفاضلهم بالإيمان.
- ٧- أن الإيمان يزيد وينقص، كما هو مذهب أهل السنة والجماعة.
- ٨- بطلان مذاهب الفرق الضالة من المرجئة والخوارج والمعتزلة، بزعمهم أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، ومذهب أهل السنة: أن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية (٥٩).

٩- إثبات عظمة الله سبحانه، حيث عبر سبحانه عن نفسه بنون العظمة في قوله: ﴿تُكْفِّرُ﴾ و﴿وَنُدْخِلُكُمْ﴾.

- ١٠- أن تكفير الصغائر مشروط باجتناب الكبائر.
- ١١- ضمان دخول الجنة لمن كفر الله عنه سيئاته.
- ١٢- وصف مساكن الجنة بأنها من المداخل الكريمة.
- ١٣- أن الجنة لا يدخلها إلا أصحاب النفوس الزكية الطاهرة من جميع الذنوب والمعاصي، وذلك يوم القيامة؛ لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُجِى الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَنذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جَنَّتَا﴾ فأصحاب المعاصي يدخلون النار، لكنهم بعد التمحيص يخرجون إلى الجنة.

(٥٨) أخرجه مسلم في كتاب التوبة باب سقوط الذنوب بالاستغفار، توبة ٣/٢١٠٦ ح ٢٧٤٩.

(٥٩) ينظر تفسير القرآن الكريم سورة النساء ١/٢٦٥.

المبحث الثالث: تتره الله سبحانه عن الظلم، مع تضعيفه للحسنات،

وإيتائه الأجر العظيم

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضْعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ

أَجْرًا عَظِيمًا﴾ النساء: ٤٠.

مناسبة الآية لما قبلها

اعلم أن تعلق هذه الآية بقوله تعالى: ﴿وَمَا ذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ﴾ النساء: ٣٩، واضح، فكأنه قال: فإن الله لا يظلم من هذه حاله مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا، فرغب بذلك في الإيمان والطاعة^(٦٠).

وقيل: إنه لما أمر سبحانه بعبادته والإحسان للوالدين ومن ذكر معهم، ثم أعقب ذلك بدم البخل والأوصاف المذكورة معه، ثم وبخ من لم يؤمن ولم ينفق في طاعة الله فكان هذا كله توطئة لذكر الجزاء على الحسنات والسيئات، فأخبر تعالى بصفة عدله وأنه عز وجل لا يظلم أدنى شيء، ثم أخبر بصفة الإحسان بتضعيف الحسنات^(٦١).

وقيل: بعد ما بين تعالى صفات المتكبرين وسوء حالهم وتوعدهم على ذلك أراد أن يزيد الأمر تأكيداً ووعيداً فبين أنه لا يظلم أحداً من العاملين بتلك الوصايا قليلاً أو كثيراً بل يوفيه حقه بالقسط المستقيم، فالآية تتميم لموضوع الآية السابقة وترغيب للعاملين في الخير كما قال في سورة الزلزلة: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ فمن سمع هذه الآية تعظم رغبته في الخير ورجاؤه في الله تعالى^(٦٢).

(٦٠) ينظر التفسير الكبير للرازي ١٠/١٠١.

(٦١) ينظر البحر المحيط ٣/٢٥١.

(٦٢) ينظر تفسير القرآن الحكيم ٥/١٠٥.

يقرر الله سبحانه وتعالى في هذه الآية نفي الظلم عن ذاته سبحانه، وقد ورد عدة آيات في الموضوع مثل قوله: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ الكهف: ٤٩ وقوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ ف. صلت: ٤٦ وقوله: ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ النحل: ٣٣

وفي الحديث القدسي: (يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا...) (٦٣).

أما العباد فمن طبعهم الظلم، ولذا قال الشاعر (٦٤):

والظلم من شيم النفوس فإن تجد ذا عفة فلعله لا يظلم

من المسلم أن الظلم ليس من الشيم، بل هو من الطبائع والأخلاق المردولة، ومراد الشاعر بقوله: فإن تجد ذا عفة: أي إنسانا عفيفا عن الظلم، فلعله لا يظلم: أي أنه عليل أي: سقيم لا يستطيع الظلم، فلضعفه لم يظلم.

ومما يدل على وقوع الظلم كثيرا من البشر، أنه لما نزل قوله تعالى:

﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ الأنعام: ٨٢ شق ذلك على المسلمين،

فقالوا: يا رسول الله فأينا لا يظلم نفسه؟

(فقال: ليس ذلك، إنما هو الشرك، ألم تسمعون إلى ما قال لقمان لابنه وهـ و

يعظه:

﴿يَبْنَىٰ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ لقمان: ١٣ (٦٥).

(٦٣) أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب باب تحريم الظلم ٣/١٩٩٤ ح ٢٥٧٧، و ينظر الأحاديث القدسية ١/٢٦٥ ح ٢٦٧.

(٦٤) البيت لأبي الطيب المتنبي ينظر ديوانه بشرح العكبري ١/١٦٦.

(٦٥) ينظر معالم التنزيل ٣/١٦٤، وزاد المسير ٣/٧٧، والجامع لأحكام القرآن ٧/٣٠، والحديث أخرجه

أصل الظلم النقص ، لقوله تعالى : ﴿ كَلَّا الْبَشَرُ لَكُلِّهَا وَلَمْ تَظْلِمِ مِنْهُ شَيْئًا ﴾
الكهف: ٣٣. أي : لم تنقص منه شيئا ، فهذا أصل الظلم ، فالله لا ينقص الناس من
حقوقهم شيئا ، كما قال سبحانه : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا
هَضْمًا ۝١١٢ ﴾ طه: ١١٢. أي : ظلما بعقوبته على شيء لم يفعله ، ولا هضمًا : أي
نقصًا من ثوابه ^(٦٦).

والمثقال : مقدار الشيء في الثقل ، وهو مفعال من الثقل ، يقال : هذا على مثقال
هذا ، أي وزن هذا.

ومعنى ﴿ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ ﴾ دُرِّلَتْ أي ما يكون وزنه وزن الذرة ^(٦٧).
أما الذرة : فهي النملة الحميراء الصغيرة في قول أهل اللغة ، وهو قول ابن
عباس وابن زيد ^(٦٨).

والذرة يضرب بها المثل في التحقير ، وإلا فإن الله تعالى لا يظلم مثقال ذرة ولا
دونه ، وما جيء به على سبيل التحقير أو التكثير فإنه لا مفهوم له ، وعلى هذا فلو
سألنا سائل : هل يظلم الله دون مثقال ذرة : قلنا : لا ^(٦٩).

= البخاري في كتاب الأنبياء باب قول الله تعالى : (ولقد آتينا لقمان الحكمة..) ٤/١٣٧ ح ٣٤٢٨.

(٦٦) ينظر تهذيب اللغة (ظلم) ٤/٣٨٢ ، ومعجم مقاييس اللغة (ظلم) ٣/٤٦٨ ، والمحرج الوجيز ٤/١١٨.

(٦٧) ينظر مشكل القرآن وغريبه لابن قتيبة ص ١١٩ ، وجامع البيان ٧/٢٩ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج
٥٢/٢ ، والبسيط للواحدي ٦/٥١٤.

(٦٨) ينظر تهذيب اللغة (ذر) ٤/١٤٠ ، واللسان (ذر) ٤/٣٠٤ ، وأخرج الطبري ذلك عن ابن عباس ويزيد بن
هارون جامع البيان ٧/٢٩ ، وينظر زاد المسير ٢/٨٥ ، والدر المنثور ٤/٤٣٩.

(٦٩) ينظر تفسير سورة النساء للعثيمين ١/٣٢٩.

واعلم أن هذه الآية مشتملة على الوعد بثلاثة أمور: الأول: قوله تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ النساء: ٤٠

والثاني: قوله تعالى ﴿وإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَعِفَهَا﴾

والثالث: قوله تعالى: ﴿وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (٧٠).

قال ابن كثير: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ يخبر تعالى أنه لا يظلم عبدا من عباده يوم القيامة مثقال حبة خردل، ولا مثقال ذرة، بل يوفيها له ويضاعفها له إن كانت حسنة، كما قال تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾ (٤٧) الأنبياء: ٤٧

وقال تعالى مخبرا عن لقمان أنه قال: ﴿يَبْنِيْ لَهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ لقمان: ١٦ وقال تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ﴾ (٦) فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره (٧) ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره (٨) الزلزلة: ٦ - ٨ وفي الصحيحين عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث الشفاعة الطويل، وفيه (فيقول الله عز وجل: ارجعوا فمن وجد مدتم في قلبه له مثقال ذرة من إيمان فأخرجوه من النار)، وفي لفظ: (أدنى أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان فأخرجوه من النار)، فيخرجون خلقا كثيرا، ثم يقول أبو سعيد: اقرؤوا إن شئتم ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ الآية (٧١).

(٧٠) ينظر التفسير الكبير ١٠/١٠١-١٠٤.

(٧١) تفسير القرآن العظيم ٣/١٠٧، وأخرج الحديث البخاري في كتاب التوحيد باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم ٧/٢٠٠ ح ٧٥١٠، وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب أدنى أهل الجنة

قوله: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَعِفْهَا﴾ اختلف القراء في قراءة ﴿حَسَنَةً﴾ فقرأ ابن كثير ونافع: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً﴾ رفعا. وقرأ الباقر: نصبا. قال أبو علي: النصب حسن لتقدم ذكر: ﴿مَثَقَالَ ذَرَّةٍ﴾ فالتقدير: وإن تكن الحسنة مثقال ذرة يضاعفها، كما قال: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ الأنعام: ١٦٠. والرفع على: وإن تحدث حسنة، أو إن تقع حسنة يضاعفها.

واختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها والتخفيف والتشديد من قوله عز وجل: ﴿يُضَعِفْهَا﴾ فقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿يُضَعِفْهَا﴾ مشددة العين بغير ألف. وقرأ الباقر:

﴿يُضَعِفْهَا﴾ خفيفة بألف. قال أبو علي: المعنى فيهما واحد وهما لغتان قال سيبويه: تجيء فاعلت لا تريد به عمل اثنين، ولكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على أفعل، وذلك قولهم: ناولته، وعاقبته، وعافاه الله، وسافرت قال: ونحو ذلك: ضاعفت، وضعفت، وناعمت ونعمت، فدل هذا على أنهما لغتان فبأيتهما قرأت كان حسنا^(٧٢).

والمضاعفة: إضافة الضعف - بكسر الضاد - أي: المثل، يقال: ضاعف وضعف وأضعف، وهي بمعنى واحد على التحقيق عند أئمة اللغة، مثل أبي علي الفارسي، وقال أبو عبيدة: ضاعف يقتضي أكثر من ضعف واحد وضعف يقتضي ضعفين، ورد بقوله تعالى: ﴿يُضَعِّفْ لَهَا الْعَذَابَ ضِعْفَيْنِ﴾ الأحزاب: ٣٠^(٧٣).

= مترلة فيها ١٨٢/١ ح ١٩٣.

(٧٢) ينظر السبعة لابن مجاهد ص ٢٣٣، والحجة لأبي علي الفارسي ١٦٠/٣، وعند سيبويه في باب دخول الزيادة في فعلت للمعاني ٢٣٩/٢.

(٧٣) ينظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ١٢٧/١، وجامع البيان ٣٥/٧، وتهذيب اللغة للأزهري (ضعف) ٤٨٠/١،

ولم يبين في هذه الآية الكريمة أقل ما تضاعف به الحسنة، ولا أكثره ولكنه بين في موضع آخر أن أقل ما تضاعف به عشر أمثالها، وهو قوله: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ الأنعام: ١٦٠. وبين في موضع آخر أن المضاعفة ربما بلغت سبعمائة ضعف إلى ما شاء الله، وهو قوله: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ﴾ البقرة: ٢٦١ (٧٤).

قال ابن عباس نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ في المنافقين، وقوله: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً﴾ في المؤمنين، يقول: لا ينقص ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ من عمل المنافق إلا جازاه بها رواه عنه عطاء. وقال آخرون هذا على العموم، ثم اختلفوا، فذهب بعضهم في تأويله إلى ما رواه أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (وإن الله لا يظلم حسنة، أما المؤمن فيثاب عليها الرزق في الدنيا، ويجزى بها في الآخرة، وأم الكافر فيطعم بها في الدنيا، فإذا كان يوم القيامة لم تكن له حسنة) (٧٥).

وذهب بعضهم إلى تأويل هذه الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ للخصم على الخصم، بل يأخذ له ومنه، ولا يظلم مِثْقَالَ ذَرَّةٍ تبقى للخصم، بل يثيبه عليها ويضاعفها له، واحتجوا بما روي عن ابن مسعود أنه قال: يؤتى بالعبد يوم القيامة وينادي مناد على رؤوس الأولين والآخرين: هذا فلان بن فلان، من كان له عليه حق فليأت إلى حقه، ثم يقال له: آت هؤلاء حقوقهم، فيقول: يا رب من أين وقد ذهبت

=والحرر الوجيز ١١٩/٤.

(٧٤) ينظر الحرر الوجيز ١١٩/٤-١٢٠، والبحر المحيط ٢٥٢/٣، وأضواء البيان ٣٩١/١.

(٧٥) ينظر تنوير المقباس ص ٨٥، والبسيط للواحدي ٥١٥/٦، والحديث أخرجه مسلم في كتاب صفات المنافقين باب جزاء المؤمن بحسناته في الدنيا والآخرة، وتعجيل حسنات الكافر في الدنيا

٢٨٠٨ ح ٢١٦٢/٣.

الدنيا، فيقول الله لملائكته في أعماله الصالحة: فأعطوهم منها، فإن بقي مثقال ذرة من حسنة ضعفها الله تعالى لعبده وأدخله الجنة بفضل رحمته^(٧٦).

قوله: ﴿وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ قال عطاء: يريد من عنده أجرا عظيما يتفضل عليه بأكثر من العشرة الأضعاف، وقال الكلبي: الأجر العظيم الجنة، وقال الحسن: هذا أحب إلى العلماء، أن لو قال: الحسنة بمائة ألف وهو كقوله ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ القدر: ٣ ولم يقل مثل ألف شهر^(٧٧).

قوله: ﴿لَدُنْهِ﴾ قال ابن هشام: ومنها (أي من حروف الجر) (لدى) بمعنى: عند، إلا أنها تختص بستة أمور:

أحدها: أنها ملازمة لمبدأ الغايات. الثاني: أن الغالب استعمالها مجرورة بمن.

الثالث: أنها مبنية إلا في لغة قيس، وبلغتهم قرئ (من لدنه).

الرابع: جواز إضافتها إلى الجمل.

الخامس: جواز إفرادها قبل (غدوه).

السادس: أنها لا تقع إلا فضلة^(٧٨).

ولدى: فيها لغات: يقال: لد ولدن، ولدن، ولدن، ولدن، والمعنى واحد ومعناه من

قبله، إلا أنها لا تتمكن تمكن عند، لأنك تقول: هذا القول عندي صواب، ولا يقال:

الوقت لدني صواب، وتقول: عندي مال عظيم والمال غائب عنك، و(لدى) لما يليك^(٧٩).

(٧٦) أخرجه ابن جرير بأكثر من طريق ينظر جامع البيان ٣٢/٧-٣٤، وذكره ابن كثير في تفسير القرآن

العظيم ١٠٨/٣ وقال: ول بعض هذا الأثر شاهد في الحديث الصحيح، وينظر الدر المنثور ٤/٤٤٠-٤٤١.

(٧٧) ينظر تفسير الحسن ٢٧٩/١، وجامع البيان ٣٥/٧-٣٧، والبسيط ٥١٩/٦.

(٧٨) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ص ٤٠١، حروف المعاني للزجاجي ص ٢٦.

(٧٩) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥٣/٢، والتفسير الكبير ١٠٤/١٠.

وقيل : (لندن) بمعنى عند ، وقال بعضهم : إن (لندن) أقوى في الدلالة على القرب من عند فلا يقال : لدي مال إلا إذا كان حاضرا ، ويقال عندي مال وإن كان غائبا^(٨٠).

وقال الفخر الرازي : اعلم أنه لا بد من الفرق بين قوله : ﴿لَدُنْهُ﴾ وبين قوله : ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَعِفَهَا﴾ والذي يخطر ببالي والعلم عند الله ، أن ذلك التضعيف يكون من جنس ذلك الثواب ، وأما هذا الأجر العظيم فلا يكون من جنس ذلك الثواب ، والظاهر أن ذلك التضعيف يكون من جنس اللذات الموعود بها في الجنة ، وأما هذا الأجر العظيم الذي يؤتاه من لدنه ، فهو اللذة الحاصلة عند الرؤية^(٨١).

قلت : ما أشار إليه الرازي له شبيه في شريعة محمد صلى الله عليه وسلم ، وهو ما ثبت في الصحيح في تفسير قوله سبحانه : ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ يونس: ٢٦ فقد فسرت الزيادة بأنها النظر إلى وجهه الكريم سبحانه^(٨٢).

وهناك معنى آخر لعله أن يكون أقرب من هذا : وهو أن الله يضاعف لهم حسناتهم ، ثم يؤتيهم من لدنه زيادة في الدرجات سوى التضعيف ، وذلك لأن التضعيف مهما زاد فإنه يصل إلى حد معين ، فلذا يزيد سبحانه عباده فضلا آخر زيادة عن التضعيف تكريما منه سبحانه.

ما يستنبط من الآية

١ - إثبات صفة الكمال لله سبحانه بنفي جميع أنواع الظلم عنه ، سواء النقص في الحسنات أو الزيادة في السيئات.

(٨٠) تفسير القرآن الحكيم ١٠٩/٥.

(٨١) ينظر التفسير الكبير ١٠/١٠٥.

(٨٢) ينظر معالم التنزيل ٤/١٣٠ ، وتيسير الكريم الرحمن ص ٣٦٢ ، وصحيح مسلم كتاب الإيمان باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى ١/١٦٣ ح ١٨١.

- ٢- أن ما ذكر على سبيل المبالغة لا مفهوم له ، فعلى ذلك أن الله لا يظلم أي شيء على الإطلاق^(٨٣).
- ٣- سعة فضل الله ورحمته لعباده ، حيث إنه لا يظلم أحدا سبحانه.
- ٤- سعة علم الله سبحانه وإطلاعه على أحوال خلقه ، وذلك مستلزم لمعرفة من يستحق الظلم ممن لا يستحقه.
- ٥- كرم الله وفضله على عباده بتضعيف الحسنة إلى عشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة.
- ٦- أن رحمة الله سبحانه سبقت غضبه ، لأنه يضاعف الحسنات ، أما السيئات فلا تزد على العبد لقوله سبحانه ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾
- ٧- أن الله يمن على عبده المسلم بالثواب زيادة على التضعيف كما قال سبحانه في هذه الآية: ﴿وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾.
- ٨- أن الحسنة تجذب الحسنة ، فقوله: ﴿وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ فهذا الأجر إنما حصل له بسبب الحسنة الأولى.
- ٩- وقد سمي سبحانه هذا العطاء أجرا مع أنه لا مقابل له من الأعمال لأنه تابع للأجر الأول على العمل فسمي باسمه من قبيل مجاز المجاورة ، ولذا فلا مطمع فيها للمسيئين الذين غلبت سيئاتهم على حسناتهم.

(٨٣) ينظر تفسير القرآن الكريم سورة النساء ١/٣٣٣

المبحث الرابع: أن الشرك هو الذنب الذي لا يغفر إلا بالتوبة، وما عداه فتحت

المشيئة، والمشرك مفتر على الله

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ

فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ (٤٨) النساء: ٤٨.

مناسبة الآية لما قبلها

يجوز أن تكون هذه الجملة متعلقة بما قبلها من تهديد اليهود بعقاب في الدنيا، فالكلام مسوق لترغيب اليهود في الإسلام، وإعلامهم بأنهم يتجاوز الله عنهم عند حصول إيمانهم، ولو كان عذاب الطمس نازلا عليهم، فالمراد بالغفران التجاوز في الدنيا عن المؤاخذة لهم بعظم كفرهم وذنوبهم، أي برفع العذاب عنهم، وتتضمن الآية تهديدا للمشركين بعذاب الدنيا يحل بهم فلا ينفعهم الإيمان بعد حلول العذاب.

ويجوز أن تكون الجملة مستأنفة، وقعت اعتراضا بين قوارع أهل الكتاب ومواعظهم، فيكون حرف ﴿إِنَّ﴾ لتوكيد الخبر لقصد دفع احتمال المجاز أو المبالغة في الوعيد، وهو إما تمهيد لما بعده لتشنيع جرم الشرك بالله ليكون تمهيدا لتشنيع حال الذين فضلوا الشرك على الإيمان، وإظهارا لمقدار التعجب من شأنهم الآتي في قوله:

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ وَأَلَّغُوتِ وَيَقُولُونَ

لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَتُّؤَلَاءِ أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا سَبِيلًا﴾ (٥١) النساء: ٥١

أي فكيف ترضون بحال من لا يرضى الله عنه..

وإما أن يكون استئناف تعليم حكم في مغفرة ذنوب العصاة: ابتدئ بمحكم وهو قوله: ﴿لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ وذيل بمتشابه وهو قوله: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ فالمغفرة مراد منها التجاوز في الآخرة^(٨٤).

سبب نزول الآية:

أخرج الطبري عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أنه قال: لما نزلت: ﴿قُلْ يَبْعَادَى الَّذِينَ اسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ الزمر: ٥٣. قام رجل فقال: والشرك يا نبي الله فكره ذلك النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ إلى قوله: ﴿فَقَدْ أَفْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيماً﴾^(٨٥).

كما أخرجه أيضا عن ابن عمر بلفظ قال: كنا معشر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لا نشك في قاتل المؤمن، وأكل مال اليتيم، وشاهد الزور، وقاطع الرحم، حتى نزلت هذه الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ فأمسكنا عن الشهادة^(٨٦).

(٨٤) ينظر التحرير والتنوير ٨٠/٥.

(٨٥) جامع البيان ١٢٢/٧، وأخرجه ابن المنذر في تفسيره من طريق أبي مجلز ص ٧٣٩ ح ١٨٥٦، وينظر معالم التنزيل ٢٣٢/٢، وزاد المسير ١٠٣/٢.

(٨٦) جامع البيان ١٢٣/٧، وأخرج أبو يعلى عن ابن عمر نحوه ينظر مسند أبي يعلى ١٨٥/١٠ ح ٥٨١٣، وكذلك ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٢١١/١٠ وقال: رواه البزار بإسناد جيد، وأخرج نحوه الطبراني في الكبير عن ابن عمر ٣٥٧/١٢ ح ١٣٣٣٢، وساق ابن كثير عدة أحاديث في تفسيره حول هذه الآية ينظر تفسير القرآن العظيم ١٣٣/٣-١٣٤، وكذلك السيوطي في الدر المنثور ٤٧٠/٤-٤٧٣ ساق عدة أحاديث حول هذه الآية، وينظر لباب النقول في أسباب الترول ص ٧٠.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ تحدث سبحانه عن نفسه بصيغة الغائب تعظيماً له، كما يقول الملك لجنوده: إن الملك يأمركم أن تتجهوا إلى المكان الفلاني، فيكون هذا من باب التعظيم، أي: أن تحدث المتحدث عن نفسه بصيغة الغائب يعد تعظيماً.

وقوله: ﴿لَا يَغْفِرُ﴾ المغفرة الستر مع تجاوز، ويدل على أن المعنى المركب من الستر والتجاوز الاشتقاق، لأن المغفرة مأخوذة من المغفر: وهو الذي يوضع على الرأس يُتقى به السهام، وإذا وضع على الرأس واتقى به السهام صار فيه ستر ووقاية (٨٧).

والشرك: هو صرف شيء من العبادة لغير الله، فهو تنقص لرب العالمين، وصرف خالص حقه لغيره، وعدل غيره به، كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ الأنعام: ١ وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ البقرة: ١٦٥ (٨٨).

وقوله: ﴿أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ يشمل الإشراك: في الربوبية والإشراك: في الألوهية التي هي العبادة، والثالث الإشراك: في الأسماء والصفات، فالله لا يغفره، لأن جانب التوحيد أعظم الجوانب حقاً أن يوفى به، فإذا أخل به الإنسان فإن الله سبحانه لا يغفره، بخلاف المعاصي الأخرى التي دونه أو التي سوى الشرك فإن الله يغفرها، فمن اعتقد أن مع الله خالفاً فهو مشرك..

(٨٧) ينظر تهذيب اللغة (غفر) ١٠٥/٨، ومعجم مقاييس اللغة (غفر) ٣٨٥/٤.

(٨٨) ينظر معارج القبول ٤٤٢/١، وفتح المجيد شرح كتاب التوحيد باب الخوف من الشرك ص ٧٢.

وفي العبادة: من سجد لغير الله، أو نذر لغير الله، أو ذبح لغير الله، فهو مشرك، ومن أشرك بالله في العبادة رياء فهو مشرك.. وكذلك من زعم أن لله مثيلاً في صفاته، أو أن استواء الله على عرشه كاستواء الإنسان على السرير وما أشبه ذلك، فهو مشرك، وكل هذا لا يغفره الله^(٨٩). قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ أي: لا يتجاوز ولا يستر الإشراك به.

وقال ابن جرير: وقد أبانت هذه الآية أن كل صاحب كبيرة ففي مشيئة الله، إن شاء عفا عنه ذنبه، وإن شاء عاقبه عليه ما لم تكن كبيرته شركاً بالله تبارك وتعالى^(٩٠). وأخرج البخاري ومسلم عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس فقال: (بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً ولا تسرقوا ولا تزنوا وقرأ هذه الآية كلها، فمن وفى منكم فأجره على الله ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به فهو كفارته ومن أصاب من ذلك شيئاً فستره الله عليه إن شاء غفر له وإن شاء عذبه)^(٩١).

قوله: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ المراد بما دون ذلك أي: ما هو أصغر من ذلك، فهو مأخوذ من الدون الذي هو أقل، لا من الدون الذي بمعنى سوى، لأنه لو فسر بمعنى ما سوى ذلك لكان كفر الجحود داخلاً في الآية وليس كذلك، أي: لزم أن

(٨٩) ينظر فتح المجيد باب الخوف من الشرك ص ٧٢، وأضواء البيان ٣٩٣/١، وتفسير سورة النساء للعثيمين ٣٨٧/٢.

(٩٠) جامع البيان ١٢٣/٧.

(٩١) صحيح البخاري كتاب الحدود باب الحدود كفارة ١٥/٨ ح ٦٧٨٤، وصحيح مسلم كتاب الحدود باب الحدود كفارات لأهلها ١٣٣٣/٢ ح ١٧٠٩.

يغفر الله كفر الجحود، لأنه سوى الشرك، قوله: ﴿لِمَن يَشَاءُ﴾ أي: للذي يشاء، فعلى هذا يكون الشرك وما كان بمنزلته من كفر الجحود ونحوه غير مغفور، وما دون ذلك فهو تحت المشيئة، فليس مغفورا ولا مؤاخذا به، بل هو تحت المشيئة^(٩٢).

قوله: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ يعني بذلك جل ثناؤه: ومن يشرك بالله في عبادته غيره من خلقه ﴿فَقَدْ أَفْرَقَ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ يقول: فقد اختلق إثما عظيما، وإنما جعله عز ذكره مفتريا، لأنه قال زورا وإفكا بجحوده وحدانية الله، وإقراره بأن الله عز وجل شريكا من خلقه أو صاحبة أو ولدا، فقائل ذلك مفتر، وكذلك كل كاذب فهو مفتر في كذبه مختلق له^(٩٣).

والافتراء: افتعال من فرى يفري وأصل معناه القطع، ويطلق على الكذب والإفساد لأن قطع الشيء الصحيح مفسد له، والشرك بالقول لا يكون إلا كذبا وبالفعل لا يكون إلا إفسادا، قال الراغب: الفري: قطع الجلد للخرز والإصلاح، والإفراء للإفساد والافتراء فيهما وفي الإفساد أكثر وكذلك استعمل في القرآن في الكذب والشرك والظلم^(٩٤).

وأما الحكمة في عدم مغفرة الشرك فهي: أن الدين إنما شرع لتزكية نفوس الناس وتطهير أرواحهم وترقية عقولهم، والشرك هو منتهى ما تهبط إليه عقول البشر وأفكارهم ونفوسهم ومنه تتولد جميع الرذائل والخسائس التي تفسد البشر في أفرادهم وجمعياتهم، لأنه عبارة عن رفعهم لأفراد منهم أو لبعض المخلوقات التي هي دونهم

(٩٢) ينظر المحرر الوجيز ١٤٤/٤، وزاد المسير ١٠٣/٢، وتفسير سورة النساء للعثيمين ٣٨٨/١.

(٩٣) جامع البيان ١٢٣/٧.

(٩٤) ينظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ١٢٩/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦٠/٢، والمفردات للراغب (فري) ص ٣٧٩، والوسيط للواحيدي ٦٥/٢.

أو مثلهم إلى مرتبة يقدسونها ويخضعون لها ويدلون بدافع الشعور بأنها ذات سلطة عليا فوق سنن الكون وأسبابه ، وإن إرضاءها وطاعتها هو عين طاعة الله تعالى أو شعبة منها لذاتها ، فهذه الخلقة الدنيئة هي التي كانت سبب استبداد رؤساء الدين والدنيا بالأقوام والأمم واستعبادهم إياهم وتصرفهم في أنفسهم وأموالهم ومصالحهم ومنافعهم تصرف السيد المالك القاهر بالعبد الذليل الحقير ، والتوحيد الذي يناقض الشرك هو عبارة عن إعتاق الإنسان من رق العبودية لكل أحد من البشر وكل شيء من الأشياء السماوية والأرضية وجعله حرا كريما عزيزا لا يخضع خضوع عبودية مطلقة إلا لمن خضعت لسننه الكائنات^(٩٥).

ما يستنبط من الآية

- ١ - وجوب توحيد الله وإفراده بالعبادة.
- ٢ - عظم الشرك بالله سبحانه ، فهو الذنب الذي لا يغفره الله إلا بالتوبة.
- ٣ - إثبات الأفعال الاختيارية لله عز وجل ، خلافا للفرق الضالة عن منهج أهل السنة والجماعة في صفات الله عز وجل^(٩٦).
- ٤ - أن ما دون الشرك من الذنوب داخل تحت مشيئة الله سبحانه ، إن شاء غفره وإن شاء عاقبه عليه.
- ٥ - أن المشرك مفتر على الله ، كما أخبر سبحانه : ﴿ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا ﴾.
- ٦ - عظم الكذب على الله سبحانه فقد وصفه سبحانه بأنه قد افترى ﴿ إِثْمًا عَظِيمًا ﴾ وفي آية أخرى ﴿ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾ النساء: ١١٦^(٩٧).

(٩٥) ينظر تفسير القرآن الحكيم ١٤٨/٥-١٤٩.

(٩٦) ينظر تفسير القرآن الكريم سورة النساء ١/٣٩٠.

المبحث الخامس: ضمان المغفرة، والرحمة، لمن أتبع السيء والظلم، بالاستغفار

قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (١١٠) النساء: ١١٠.

مناسبة الآية لما قبلها

اعتراض بتذييل بين جملة ﴿هَاتَيْنِئْتُمُ هَؤُلَاءِ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ﴾ النساء: ١٠٩ وبين جملة ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ﴾ (٩٨).

قال ابن جرير: واختلف أهل التأويل فيمن عني بهذه الآية، فقال بعضهم: عني بها الذين وصفهم الله بالخيانة بقوله: ﴿وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ﴾ النساء: ١٠٧.

وقال آخرون: عني بها الذين كانوا يجادلون عن الخائنين الذين قال الله لهم:

﴿هَاتَيْنِئْتُمُ هَؤُلَاءِ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ النساء: ١٠٩.

قلت: يشير ابن جرير بذلك إلى قصة الذي أو دع درعا عند طعمة بن أبيرق فجحدها طعمة، فأنزل الله قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْنَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾ (١٠٥) النساء: ١٠٥ بني أبيرق (٩٩).

= (٩٧) نفس المصدر السابق ٣٩١/١.

(٩٨) ينظر التحرير والتنوير ١٩٥/٥.

(٩٩) قصة بني أبيرق أخرجها الطبري من عدة طرق جامع البيان ٤٦٣/٧-٤٧٤، وأخرجها الترمذي في كتاب التفسير باب ومن سورة النساء ٢٤٤/٥-٣٠٣٦ وقال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعلم أحدا أسنده غير محمد بن سلمة الحراني، وأخرجه الحاكم في المستدرک ٣٨٥/٤-٣٨٨ وصححه وسكت عنه الذهبي. وأورده السيوطي في الدر المنثور ٦٧٧/٤ وزاد نسبه لابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ، وذكره أيضا في لباب النقول في أسباب الترويل ص ٨٢.

ثم قال ابن جرير: والصواب من القول في ذلك عندنا: أنه عني بها كل من عمل سوءاً أو ظلم نفسه، وإن كانت نزلت في أمر الخائنين والمجادلين عنهم، الذين ذكر الله أمرهم في الآيات قبلها^(١٠٠).

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا﴾ قال الليث: ساء يسوء: فعل لازم ومجاوز، يقال: ساء الشيء يسوء فهو سيء إذا قبح، والسوء الاسم الجامع للآفات والداء، ويقال: سؤت وجه فلان، وأنا أسوؤه مساءة ومسائية، قال: والمساية لغة في المساءة، تقول: أردت مساءتك ومسايتك، ويقال أسأت إليه في الصنيع، وإيتاء فلان في الصنيع من السوء بمنزلة اهتم، من الهم، أو أساء فلان الخياطة والعمل، وقال الليث: يقال: ساء ما فعل صنيعاً يسوء، أي قبح صنيعه صنيعاً، قال: والسيء والسيئة: عملان قبيحان، يصير السيئ نعتاً للذكر من الأعمال، والسيئة للأنثى، والله يعفو عن السيئات، والسيئة: اسم كالخطيئة، قال: والسوء - بوزن فعلى - : اسم للفعلة السيئة، بمنزلة الحسنى للحسنة محمولة على جهة النعت في حد أفعل وفعلَى كالأسوأ والسوء، وقال ابن السكيت: يقال: إن أخطأت فخطيئتي وإن أسأت فسؤي عليّ: أي: قبح عليّ إساءتي^(١٠١).

فيكون المراد بالسوء: ما يسوء غيره، كما يدل على هذا أن الآيات كلها في سياق قصة معينة، فيكون المراد بالسوء ما يسوء الغير، كاتهام هؤلاء اليهودي بالسرقة، كما في قصة سبب النزول.

﴿أَوْ يَظْلِمَ نَفْسَهُ﴾ يعني: بالمعاصي، لأن المعاصي ظلم للنفس، إذ إن النفس عندك أمانة يجب عليك أن ترعاها حق رعايتها، فإذا عصيت الله فقد ظلمتها، ولهذا

(١٠٠) جامع البيان ٤٧٥/٧.

(١٠١) جمهرة اللغة لابن دريد (سأوى) ١٧٨/١، وتهذيب اللغة (ساء) ١٣٠/١٣-١٣١.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ (٧٢) الأحزاب: ٧٢ لماذا؟
﴿إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ إذا هو يظلم نفسه بالمعاصي التي بينه وبين ربه،
ويعمل سوءا يسيء به إلى غيره.

قوله: ﴿ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهُ﴾ أي: يطلب مغفرة الله عز وجل، بحاله ومقاله، أما
المقال فظاهر، كأن يقول: اللهم اغفر لي، أو أستغفر الله، وأما الحال: فبأن يكون آتيا
بشروط التوبة، والمغفرة: ستر الذنب والتجاوز عنه، وليست الستر فقط، لأن
الاشتقاق يدل على أنه لا بد من ستر ووقاية، لأنها مأخوذة من المغفر، وهو ما يغطي
الرأس في الحرب لاتقاء السهام (١٠٢).

قال ابن جرير: يخبر الله تعالى عن كرمه وجوده أن كل من تاب إليه، تاب عليه
من أي ذنب كان، فقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهُ يَجِدِ
اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (١١٠) النساء: ١١٠

قال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس أنه قال في هذه الآية: أخبر الله عباده
بغفوه وحلمه وكرمه، وسعة رحمته، ومغفرته فمن أذنب ذنبا صغيرا كان أو كبيرا
﴿ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهُ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ ولو كانت ذنوبه أعظم من السماوات
والأرض والجبال.

وأخرج أيضا عن أبي وائل، قال: قال عبد الله: كانت بنو إسرائيل إذا أصاب
أحدهم ذنبا أصبح قد كتب كفارة ذلك الذنب على بابه، وإذا أصاب البول شيئا منه
قرضه بالمقراض، فقال رجل: لقد أتى الله بني إسرائيل خيرا. فقال عبد الله: ما آتاكم

(١٠٢) ينظر تهذيب اللغة (غفر) ١٠٥/٨، ومعجم مقاييس اللغة (غفر) ٣٨٥/٤.

الله خير مما آتاهم، جعل الله الماء لكم طهورا، وقال: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ﴾ آل عمران: ١٣٥، وقال: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ، ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (١٠٣).

قوله: ﴿ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ﴾ كأن يقول: اللهم اغفر لي، أو أستغفر الله.

لقد وجه سبحانه عباده المسيئين والظالمين لأنفسهم إلى الاستغفار، وهذا كرم منه سبحانه وجود، ورحمة بالمسيئين من عباده، كما أن فوائد الاستغفار ليست خاصة بالمسيئين، بل قد أخبر سبحانه بحصول عدة مزايا للمستغفرين من عباده حيث قال: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا (١٠) يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا (١١) وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَجَعَلَ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَجَعَلَ لَكُمْ أَنْهَارًا (١٢)﴾ نوح: ١٠ - ١٢. فقد ضمن سبحانه للمستغفر في هذه الآية، ستة أمور: الأول: المغفرة. الثاني: إرسال المطر المdrار. الثالث: الإمداد بالأموال. الرابع: الإمداد بالبنين. الخامس: جعل جنات للمستغفر. السادس: جعل أنهارا للمستغفر أيضا.

ولو نظرنا إلى حال أفضل هذه الأمة وأزكاها، لوجدناه صلى الله عليه وسلم ملازما للاستغفار، في مجالسه، وفي ليله ونهاره، فقد ثبت في السنة عدة أحاديث عنه صلى الله عليه وسلم، تحكي حاله مع الاستغفار، فمن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

أخرج مسلم عن الأغر المزني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إنه هـ ليغان^(١٠٤) على قلبي، وإني لأستغفر الله في اليوم مائة مرة)^(١٠٥).

(١٠٣) جامع البيان ٧/٤٧٥-٤٧٦، وأخرجه الطبراني في الكبير رقم (٨٧٩٤) وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١١/٧ رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح، وذكره ابن كثير في تفسير القرآن العظيم ٣/٢١٤ وقال المحقق: حكمت ياسين: سنده حسن.

وأخرج ابن ماجه عن ابن عمر قال: إن كنا لنعد لرسول الله صلى الله عليه وسلم في المجلس يقول (رب اغفر لي وتب علي، إنك أنت التواب الرحيم) مائة مرة، وفي رواية عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة) ^(١٠٦).

قوله: ﴿يَجِدُ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ أي: أن الله يغفر له، والغفور هو: ذو المغفرة، كما قال: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ الرعد: ٦. والرحيم: هو ذو الرحمة، كما قال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ﴾ الكهف: ٥٨. فأنت إذا استغفرت الله عز وجل، وتبت إليه على الوجه الذي يرضاه فستجد الله غفورا رحيمًا. والرحمة تطلق على الرحمة التي هي صفته، وعلى آثار الرحمة التي هي خلقه.

أما القسم الأول: فهو الأصل، وهو أن الرحمة صفة من صفات الله عز وجل، وأما الثاني: فمنه قوله تعالى للجنة: (أنت رحمتي أرحم بك من أشياء) ^(١٠٧).

= (١٠٤) (ليغان) قال أهل اللغة: الغين والغيم بمعنى واحد، والمراد هنا: ما يتغشى القلب، قال القاضي: قيل المراد العثرات والغفلات عن الذكر الذي كان شأنه الدوام عليه، فإذا فتر عنه أو غفل، عد ذلك ذنبا، واستغفر منه. حاشية محمد عبد الباقي على صحيح مسلم ٢٠٧٥/٣.

(١٠٥) أخرجه مسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار باب استحباب الاستغفار والاستكثار منه ٢٠٧٥/٣ ح ٢٧٠٢.

(١٠٦) أخرجهما ابن ماجه في كتاب الأدب باب الاستغفار ١٢٥٣/٢ ح ٣٨١٤، ٣٨١٥، وصححهما الألباني في صحيح سنن ابن ماجه ٣٢١/٢، وأشار إلى الأول منهما في السلسلة الصحيحة ٨٩/٢ ح ٥٥٦. وأخرج الحاكم عدة أحاديث في هذا الباب وحكم على بعضها بالصحة ووافقه على بعضها الذهبي ينظر المستدرک کتاب الدعاء ٥١٠-٥١١.

(١٠٧) أخرجه البخاري في كتاب التفسير باب سورة ق ٤٨/٦ ح ٤٥٦٩، وأخرجه مسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء ٢١٨٦/٣ ح ٢٨٤٦.

وليس المعنى الرحمة التي هي وصفه، لأن الجنة مخلوق بائن، أما الرحمة التي هي وصفه فإنها تنقسم عند أهل العلم إلى قسمين: عامة وخاصة، فالعامة: هي التي تشمل كل مخلوق، ولذلك نجد أن الكفار لله تعالى عليهم رحمة، فرزقهم وأمدهم بالأموال، وأعطاهم عقولا يدركون بها، لا عقول رشد وتصرف، وكل ما مربك من ذكر اسم الرحيم فالمراد الرحمة العامة، وتدخل فيه الخاصة.

وأما الخاصة: فهي المختصة بالمؤمنين، وهي التي تتصل بها سعادة الدنيا والآخرة، ومثالها قوله تعالى: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ الأحزاب: ٤٣^(١٠٨).

ولعل المراد بوجدان الله غفورا رحيمًا، هو أن التائب المستغفر يجد أثر المغفرة في نفسه بكراهة الذنب وذهاب داعيته، ويجد أثر الرحمة بالرغبة في الأعمال الصالحة التي تطهر النفس وتزيل ذلك الدرن منها، كما قيل: رب معصية أورثت ذلا وانكسارا، خير من طاعة أورثت عزا واستكبارا. والمراد الذل والانكسار لله عز وجل الذي يورث صاحبه العزة والرفعة^(١٠٩).

وأخرج البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (إن الله خلق الرحمة يوم خلقها مائة رحمة فأمسك عنده تسعا وتسعين رحمة وأرسل في خلقه كلهم رحمة واحدة فلو يعلم الكافر بكل الذي عند الله من الرحمة لم ييأس من الجنة ولو يعلم المؤمن بكل الذي عند الله من العذاب لم يأمّن من النار)^(١١٠).

(١٠٨) ينظر تفسير سورة النساء للعثيمين ١٩٦/٢.

(١٠٩) ينظر تفسير القرآن الحكيم ٣٩٩/٥.

(١١٠) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق باب الرجاء مع الخوف ١٨٢/٧ ح ٦٤٦٩.

مقتضى هذا الحديث أن الله علم أن أنواع النعم التي ينعم بها على خلقه مائة نوع، فأنعم عليهم في هذه الدنيا بنوع واحد انتظمت به مصالحهم وحصلت به مراقبهم، فإذا كان يوم القيامة كمل لعباده المؤمنين ما بقي فبلغت مائة، وكلها للمؤمنين، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ الأحزاب: ٤٣ فإن رحيمًا من أبنية المبالغة التي لا شيء فوقها، ويفهم من هذا أن الكفار لا يبقى لهم حظ من الرحمة لا من جنس رحمت الدنيا ولا من غيرها، إذا كمل كل ما كان في علم الله من الرحمت للمؤمنين، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿فَسَاكُتُهَا لِلَّذِينَ يَنْقُوتُ﴾ الأعراف: ١٥٦^(١١١).

وأخرج مسلم عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (جعل الله الرحمة مائة جزء، فأمسك عنده تسعة وتسعين، وأنزل في الأرض جزءا واحدا، فمن ذلك الجزء تتراحم الخلائق حتى ترفع الدابة حافرها عن ولدها خشية أن تصيبه)^(١١٢).

قال ابن أبي جمرة: (في الحديث إدخال السرور على المؤمنين، لأن العادة أن النفس يكمل فرحها بما وهب لها إذا كان معلوما مما يكون موعودا، وفيه الحث على الإيمان، واتساع الرجاء في رحمت الله تعالى المدخرة)^(١١٣).

(١١١) ينظر فتح الباري ٤٣٢/١٠.

(١١٢) أخرجه مسلم في كتاب التوبة باب في سعة رحمة الله تعالى، وأنها سبقت غضبه ٢١٠٧/٣ ح ٢٧٥٢، وأخرج الإمام أحمد في المسند ١٩٥/١٦ ح ١٠٢٨٠ عن أبي هريرة نحوه، ونحوه أيضا عند أبي يعلى عن أبي هريرة، مسند أبي يعلى ٢٥٨/١١ ح ٦٣٧٢.

(١١٣) فتح الباري كتاب الأدب باب جعل الله الرحمة في مائة جزء ٤٣٣/١٠ ح ٦٠٠٠.

وهذا الحديث من أحاديث الرجاء والبشارة للمسلمين: قال العلماء: (لأنه إذا حصل للإنسان من رحمة واحدة في هذه الدار - المبنية على الأكدار - بالإسلام والقرآن والصلاة والرحمة في قلبه، وغير ذلك مما أنعم الله تعالى به، فكيف الظن بمائة رحمة في الدار الآخرة وهي دار القرار ودار الجزاء)^(١١٤).

ولهذا فإن على المسلم أن يكون دائما متجها إلى الله بجناحين: أحدهما: الخوف، والآخر: الرجاء، من الذين: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ الإسراء: ٥٧.

وأخرج الإمام أحمد عن علي رضي الله عنه قال: كنت إذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا نفعتني الله بما شاء أن ينفعني منه، وحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(ما من مسلم يذنب ذنبا، ثم يتوضأ ثم يصلي ركعتين ثم يستغفر الله لذلك الذنب، إلا غفر له، وقرأ هاتين الآيتين:

﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ، ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (١١٠)،
﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَجِيسَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ (١١٥). فهذه الأحاديث التي ذكرتها، وسواها كثير في السنة المطهرة تركتها خشية الإطالة، تدل على كرم الله

(١١٤) صحيح مسلم شرح النووي كتاب التوبة باب في سعة رحمة الله تعالى، وأما سبقت غضبه ٢٧٥٢/٥.

(١١٥) مسند الإمام أحمد ٢١٨/١ ح ٤٧، وإسناده حسن كما ذكر ذلك ابن كثير في تفسيره ٤٢٦/٢، وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده ٢٥/١ ح ١٤ وقال محقق المسند: حسين سليم أسد: إسناده صحيح، وأخرجه الترمذي في سننه كتاب التفسير باب ومن سورة آل عمران ٢٢٨/٥ ح ٣٠٠٦ وحسن إسناده، وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب ٢٦٨/١ وهذا الحديث جيد الإسناد. وقد ذكر الحافظ ابن كثير عند تفسيره لهاتين الآيتين أعني آية آل عمران ١٣٥ وآية النساء ١١٠ كثيرا من الأحاديث التي

وجوده على عباده، وسعة رحمته، وقرب عفوه للمسيئين المستغفرين من عباده، ولا مطمع فيها للمصرين والمشركين من عباده المقصرين.

ومما يلاحظ في هذه الآية: أن الأفعال، يعمل، ويظلم، ويستغفر، ويجد، جاءت بالفعل المضارع الدال على التجدد، وهذا دليل وحافز للمرء المسلم، بعدم اليأس والقنوط، مهما كثرت الذنوب، حاضرا أو مستقبلا.

كما أن التعبير بقوله سبحانه: يجد الله، مشعر بأن الإجابة مضمونة، إذا أخلص العبد بالتوبة.

ما يستنبط من الآية

- ١- تنوع الذنوب والمعاصي، فمنها ما هو جنائية على الخلق، ومنها ما هو جنائية على النفس^(١١٦).
- ٢- أن من طبيعة بني آدم مقارفة المعاصي، والوقوع في الظلم (كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون)^(١١٧).
- ٣- أن من أساء إلى غيره ثم اعترف بذنبه واستغفر الله، غفر الله له ذنبه.
- ٤- أن من ظلم نفسه فوقع في تقصير في أمر، أو وقع في نهى، ثم استغفر الله غفر الله له ذنبه.

=تدل على سعة رحمة الله عز وجل، تركتها خشية الإطالة فمن أراد الاستزادة فليرجع إليها في

٢١٥-٢١٤/٣، ٢٢٨-٢٢٥/٢

(١١٦) ينظر تفسير القرآن الكريم سورة النساء ١٩٤/٢.

(١١٧) أخرجه الترمذي في كتاب صفة القيامة باب ٤٩، ٤٩/٤ ح ٢٤٩٩ وقال أبو عيسى هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث علي بن مسعدة عن قتادة، وأخرجه ابن ماجه في كتاب الزهد باب ذكر التوبة ١٤٢٠/٢ ح ٤٢٥١ وحسن إسناده الألباني في صحيح سنن ابن ماجه ٤١٨/٢ ح ٤٢٥١، وفي تحريج المشكاة ٧٢٤/٢ ح ٢٣٤١.

- ٥ - سعة رحمة الله على عباده ، فإن التوبة من الذنب تصح ولو تكرر عدة مرات ما لم يصبر المسيء على ذنبه.
- ٦ - شؤم المعاصي وأنها ظلم للنفس ، فالله يريد أن يتوب علينا ونحن نقع في ظلم أنفسنا ﴿ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ (٥٧) البقرة: ٥٧.
- ٧ - أن الإنسان قد يكون عدوا لنفسه ، كما أن أقرب الناس إليه قد يكونوا أعداء له ، كما قال تعالى : ﴿ إِنِّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ ﴾ التغابن: ١٤ (١١٨).
- ٨ - أن من الأدلة على ظلم الإنسان لنفسه ، شهادة جوارحه عليه يوم القيامة ، قال تعالى : ﴿ وَقَالُوا لِمُجْلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ فصلت: ٢١
- ٩ - قرب الله من عبده وسرعة استجابته له إذا استغفر من ذنبه كما قال سبحانه : ﴿ يَجِدِ اللَّهُ عَفْوَاً رَحِيماً ﴾ (١١٠) النساء: ١١٠.
- ١٠ - كرم الله وجوده على عباده ، فقد أضاف إلى مغفرته لعبده إذا استغفر لذنبه ، رحمته له ، وذلك كرم منه سبحانه لعلمه بضعف العبد وعجزه وحاجته إلى رحمة ربه.
- ١١ - سعة رحمة الله على عباده وخاصة المذنبين منهم ، فمهما عمل العبد من السوء أو وقع في الظلم ، فإن الله يغفر له ويرحمه ، متى لجأ إليه واستغفره.

المبحث السادس: ثبوت الأجر للمؤمنين بالله ورسله، والبشارة لهم بالمغفرة والرحمة
 قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُولَٰئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ (النساء: ١٥٢).
 مناسبة الآية لما قبلها

جاء بهذه الآية لمقابلة المسيئين بالمحسنين، والندارة بالبشارة على عادة القرآن. وقيل: لما ذكر الله في الآية السابقة حال الذين يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض، ذكر في هذه الآية حال الذين يجمعون في الإيمان بين الجميع، وهذه من عادة القرآن أن يذكر الحالين، فإذا ذكر حالا ذكر بعدها ما يضادها، فيذكر العقوبة ثم يتبعها بذكر المثوبة وهكذا، لأنه مثاني تشني فيه المعاني، ولهذا فوائد عظيمة فهو يشد الذهن ويقوي النفس إلى ما يتلى أو يسمع، ولكي يكون سير الإنسان إلى ربه بين طرفي النقيض: الإفراط والتفريط، لأن الإنسان لو غلب جانب الرجاء لحصل له الأمن من مكر الله، ولو غلب جانب الخوف لحصل له اليأس والقنوط من رحمة الله^(١١٩).

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ الإيمان بالله، لغة: هو الإقرار أو التصديق، قال أبناء يعقوب لأبيهم: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ يوسف: ١٧ أي: بمصدق لنا، لكن الإقرار وحده لا يكفي بل لابد من العمل كما قال سبحانه في عدة آيات: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ البقرة: ٢٧٧ وكما هو تعريف الإيمان في الشرع.
 وفي الشرع: قول باللسان واعتقاد بالجنان وعمل بالأركان يزيد بالطاعة وينقص بالعصيان.

(١١٩) ينظر التحرير والتنوير ١٢/٦، وتفسير سورة النساء للعثيمين ٢/٢٩٧-٢٩٨.

أما أركان الإيمان فهي ستة : كما ذكرها صلى الله عليه وسلم في حديث جبريل الطويل : أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره^(١٢٠).
 أما الإيمان بالرسول : فهو الإيمان بأنهم صادقون فيما أخبروا به عن الله سبحانه وتعالى ، فما ورد ذكره منهم على التفصيل فيجب الإيمان به على التفصيل ، وكذا ما جاء به الخبر مجملاً فيجب الإيمان بما أخبرنا به سبحانه كقوله : ﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ﴾ النساء : ١٦٤ .

قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ ﴾ المراد هنا عدم التفريق في أصل الإيمان لا في العمل ، ففي أصل الإيمان نؤمن بالجميع ، وأنهم كلهم رسل من رب العالمين ، وأما العمل فلكل نبي شريعة تخصه وقومه كما قال سبحانه :

﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ المائدة : ٤٨ .^(١٢١)

قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ ﴾ النساء : ١٥٢

﴿ أُولَئِكَ ﴾ أتى باسم الإشارة هنا تعظيماً لهم ، وجاءت بصيغة البعيد لعلو منزلتهم ، قوله ﴿ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ ﴾ سوف والسين تتناوبان على الفعل المضارع ، ويفرق بينهما : بأن السين للتحقيق والتقريب ، وسوف للتحقيق مع البعد ، وهل سوف أبلغ في التنفيس من السين ، أو هما سيان ؟ في ذلك خلاف ، ومذهب البصريين أن سوف أبلغ^(١٢٢).

(١٢٠) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب بيان الإيمان والإسلام.. ١/٣٦ ح ٨، وينظر كتاب الإيمان لابن منده

١/١١٩، وشرح الطحاوية ص ٣٥٠.

(١٢١) ينظر تفسير سورة النساء للعثيمين ٢/٣٩٨.

(١٢٢) ينظر الجني الداني في حروف المعاني ص ٥٩، ٤٥٨، وحروف المعاني للزجاجي ص ٥، وتهذيب

اللغة (ساف) ١٣/٩٢، ومفردات الراغب كتاب السين ص ٢٤٩.

وقد أورد الشيخ العثيمين هنا سؤالاً: هل إيتاؤهم أجورهم كان بعيداً؟
ثم أجاب: هو بعيد قريب، أما من جهة امتداده، وأن الله تعالى يجازيهم شيئاً
فشيئاً، ثم يأتي الجزاء الأوفى يوم القيامة فهو لا شك أنه بعيد، وأما كون كل آت قريباً
فهو قريب، كما قال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ
السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ (١٧) الشورى: ١٧ (١٢٣).

وروى حفص عن عاصم: ﴿أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ﴾ بالياء، وروى
أبو بكر عن عاصم: ﴿يُؤْتِيهِمْ﴾ بالنون. وقرأ حمزة: ﴿أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ
أَجْرُهُمْ﴾ بالنون، وكذلك قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر والكسائي (١٢٤).
قوله: ﴿سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ﴾ هذا وعد من الله بأنه سيؤتيهم أجورهم،
ولم يبين مقدار الأجر هنا ولكنه قد ورد في آيات أخرى كثيرة وكذلك في السنة، فالله
يجزي للعامل الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة.

قوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ النساء: ٩٦ ختم الله سبحانه هذه الآية بصفتي
المغفرة والرحمة، وهذا لما يعلمه سبحانه من عباده من العجز والقصور، والوقوع في
المخالفات أحياناً، فلذا من كرمه وجوده يغفر لهم ويستتر عليهم ويرحم ضعفهم
وقصورهم.

ما يستنبط من الآية

١ - أن القرآن مثاني تشي فيه القصص والمواعظ، وكذا الترغيب والترهيب

(١٢٥).

(١٢٣) ينظر تفسير سورة النساء للعثيمين ٢/٤٠٠.

(١٢٤) السبعة في القراءات ص ٢٤٠، والحجة للقراء السبعة ٣/١٨٨، وإرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في
القراءات العشر ص ٢٩٠. والبحر المحيط ٣/٣٨٦.

- ٢- عظم ثواب الإيمان بالله، وهذا يتفاوت حسب زيادة الإيمان ونقصانه.
- ٣- وجوب الإيمان بالرسول، وهو ركن من أركان الإيمان.
- ٤- عدم التفريق بين الرسل فدعوتهم واحدة، لكن الشرائع تختلف في التفاصيل.
- ٥- الإشارة إلى أولئك الصنف من المؤمنين بلفظ يفيد التعظيم وذلك لعلو منزلتهم عند الله سبحانه^(١٢٦).
- ٦- أن الدنيا دار عمل، والجزاء يكون في الآخرة، ﴿أُولَٰئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ﴾.
- ٧- وعد الله لعباده المؤمنين أعظم الجزاء إذا حققوا الإيمان به ورسله.
- ٨- أن الله جمع لعباده بين الوعد والبشارة، فوعدهم بالأجر، وبشرهم بالمغفرة والرحمة.
- ٩- إثبات اسمين من أسماء الله: الغفور والرحيم، فالغفور مقابل الذنوب، والرحيم مقابل الجزاء والثواب، فالمغفرة تتعلق بالذنوب، والرحمة تتعلق بحصول المطلوب من الجزاء والثواب^(١٢٧).

الخاتمة وفيها أهم النتائج

- ١- سعة علم الصحابييين الجليلين، ودقة فهمهما، ولا عجب في ذلك، فقد دعا صلى الله عليه وسلم، لابن عباس فقال: (اللهم فقهه في الدين)^(١٢٨) وقال في ابن

= (١٢٥) ينظر تفسير القرآن الكريم سورة النساء ٢/٤٠.

(١٢٦) ينظر تفسير القرآن الكريم سورة النساء ٢/٣٩٩.

(١٢٧) نفس المصدر السابق ٢/٤٠٥.

مسعود: (من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل، فليقرأه على قراءته ابن أم عبد) (١٢٩).

٢- اشتمال هذه الآيات مع قصرها، على مزايا، وبشارات، لم تجتمع في غيرها، ولهذا اتفق على اختيارها العلماء الجليلان.

٣- أن القضايا التي تناولتها تلك الآيات تعتبر قضايا أساسية في حياة المرء المسلم، ولذلك أشار إليها الصحابي الجليلان دون غيرهما.

٤- البيان الواضح الجلي في هذه الشريعة، لكل ما يحتاجه العبد المسلم في معاشه ومعاده.

٥- أن الله قد هدى هذه الأمة إلى سنن الأمم السابقة، وأنه يريد أن يتوب عليهم، ولذلك يسر لهم سبل التوبة، ومنَّ عليهم بقبولها.

٦- فضح الله سبحانه، لإرادة متبعي الشهوات، وكشف مخططاتهم لإضلال عباد الله.

٧- إرادة الله التخفيف على عباده فيما شرع لهم، لعلمه سبحانه بضعفهم وعجزهم.

٨- أن الذنوب تنقسم إلى كبائر وصغائر، وقد وعد سبحانه عباده المؤمنين بتكفير الصغائر إذا اجتنبوا الكبائر، وبشرهم بإدخالهم مدخلا كريما.

= (١٢٨) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء باب وضع الماء عند الخلاء، وهذا لفظه، ١/٤٥٥ ح ١٤٣، وأخرجه مسلم بلفظ: اللهم فقهه، في كتاب فضائل الصحابة باب فضائل عبد الله بن عباس ٢/١٩٢٧ ح ٢٤٧٧.

(١٢٩) أخرجه ابن ماجة في المقدمة، فضل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ١/٤٩ ح ١٣٧، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجة ١/٢٩ ح ١١٤.

- ٩- تنزه الباري جل وعلا عن الظلم بجميع صورته وأشكاله ، وتكرمه سبحانه بتضعيف الحسنات ، وتفضله من لدنه بالأجر العظيم.
- ١٠- شدة خطر الشرك ، وأن المشرك مفتر على الله ، وهو الذنب الوحيد الذي لا يغفر إلا بالتوبة ، ومغفرته سبحانه لما دون ذلك لمن يشاء.
- ١١- أن البشر مطبوعون على عمل السوء ، واقرار الظلم ، لكن تفضل الله عليهم بالوعد بالمغفرة ، لمن لم يصر على الذنب ، واستغفر الله سبحانه.
- ١٢- عظم منزلة الإيمان بالله ورسوله ، ووعد الله لمن حقق ذلك بالأجور العظيمة ، مع البشارة بالمغفرة والرحمة منه سبحانه وتعالى.

المصادر والمراجع

- [١] الأحاديث القدسية ، مجموعة من الموطأ والصحيحين والسنن الأربع ، من منشورات دار الكتاب العربي ، بيروت لبنان ، طبع عام ١٤٠٢هـ.
- [٢] الإيمان ، لابن منده : محمد بن إسحاق بن منده ، تحقيق : د/علي بن محمد الفقيهي ، طبع المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية عام ١٤٠١هـ.
- [٣] إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر ، للقلانسي ، محمد بن الحسين ، تحقيق : عمر حمدان الكبيسي ، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- [٤] أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، للشنقيطي ، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي ، طبع وتوزيع الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالملكة العربية السعودية ١٤٠٣هـ.

- [٥] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، عبدالله جمال الدين بن يوسف الأنصاري المصري ، ولم يذكر الناشر ولا سنة النشر على المطبوع.
- [٦] البحر المحيط ، لأبي حيان ، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي ، الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- [٧] البسيط ، للواحدي ، علي بن أحمد الواحدي ، عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد سعود بالرياض ، تحقيق مجموعة من طلبة العلم ١٤٣٠هـ.
- [٨] التاريخ الكبير ، للبخاري ، محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق : عبد الرحمن المعلمي ، مصورة الكتب العلمية بيروت.
- [٩] التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ، عبد الله بن الحسين العكبري ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- [١٠] التحرير والتنوير ، للطاهر بن عاشور ، محمد الطاهر بن عاشور ، لم يذكر الناشر ولا سنة الطبع.
- [١١] التسهيل لعلوم التنزيل ، للكلبي ، محمد بن أحمد بن جزي الكلبي ، أشرف عليه : لجنة تحقيق التراث في دار الكتاب العربي بيروت ، عام ١٤٠٣هـ.
- [١٢] تفسير ابن المنذر ، محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ، تحقيق : سعد بن محمد السعد ، دار المآثر المدينة النبوية ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
- [١٣] تفسير الحسن البصري ، الحسن بن أبي الحسن يسار البصري ، جمع وتوثيق ودراسة د/ محمد عبد الرحيم ، دار الحديث القاهرة ، ١٩٩٢م.
- [١٤] تفسير سورة النساء ، للعثيمين ، محمد بن صالح العثيمين ، دار ابن الجوزي ، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ.

- [١٥] تفسير القرآن، عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق د/مصطفى مسلم، مكتبة الرشد ١٤١٠هـ.
- [١٦] تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار، محمد رشيد رضا، دار المعرفة بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ.
- [١٧] تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، محمد بن إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق: أ.د: حكمت ياسين، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ.
- [١٨] تفسير كتاب الله العزيز، للشيخ هود بن محكم الهواري، حققه وعلق عليه: بالحاج بن سعيد شريف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٩٠هـ.
- [١٩] التفسير الكبير، للرازي، محمد بن عمر بن حسين القرشي الشافعي الملقب بفخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي بيروت، ولم تذكر سنة النشر.
- [٢٠] تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، للفيروز أبادي، محمد بن يعقوب الفيروز أبادي الشافعي، دار الأشراف، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- [٢١] تهذيب التهذيب، لابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، طبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند، سنة ١٣٢٥هـ.
- [٢٢] تهذيب اللغة، للأزهري، محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق الأستاذ: إبراهيم الإبياري، دار الكاتب العربي، ولم تذكر سنة الطبع.
- [٢٣] تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، للسعدي، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق: د/عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

- [٢٤] جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للطبري، محمد بن جرير الطبري، تحقيق د/عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- [٢٥] الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، أحمد بن محمد الأنصاري القرطبي، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، ١٤٠٥هـ.
- [٢٦] الجدول في إعراب القرآن، تصنيف: محمود صافي ولينة الحمصي، دار الرشيد دمشق بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- [٢٧] الجرح والتعديل، للرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم الحنظلي الرازي، بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن الهند، الطبعة الأولى سنة ١٢٧١هـ.
- [٢٨] جمهرة اللغة، لابن دريد، محمد بن الحسن الأزدي البصري، دار صادر بيروت، ولم تذكر سنة الطبع.
- [٢٩] الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د/فخر الدين قباوة والأستاذ: محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- [٣٠] الحجة للقراء السبعة، للفراسي، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، حققه: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث ١٤٠٤هـ.
- [٣١] حروف المعاني، للزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، حققه د/علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

- [٣٢] *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*، للحلبي، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: د/أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ.
- [٣٣] *الدر المنشور في التفسير بالمأثور*، للسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: د/عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
- [٣٤] ديوان المتنبي، شرح أبي البقاء العكبري، تحقيق: مجموعة من العلماء، دار المعرفة بيروت.
- [٣٥] *رياض الصالحين*، للنووي، يحيى بن شرف النووي، حققه: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، توزيع الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد الرياض، دار المأمون للتراث، عام ١٤٠٢هـ.
- [٣٦] *روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني*، للألوسي، محمود الألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ.
- [٣٧] *زاد المسير في علم التفسير*، لابن الجوزي، عبد الرحمن بن الجوزي البغدادي، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ولم تذكر سنة النشر.
- [٣٨] *الزهد*، لهناد بن السري الكوفي، حققه: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- [٣٩] *السبعة في القراءات*، لابن مجاهد، تحقيق: د/شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ.
- [٤٠] *سلسلة الأحاديث الصحيحة*، للألباني، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ.

- [٤١] سنن سعيد بن منصور، تحقيق د/سعد بن عبد الله آل حميد، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- [٤٢] سنن ابن ماجه، محمد بن عبد الله القزويني، دار الدعوة، تركيا، ١٣٧٣هـ.
- [٤٣] سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر، دار الدعوة، تركيا ١٣٥٧هـ.
- [٤٤] الشرح الممتع على زاد المستقنع، للشيخ: محمد بن صالح العثيمين، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض.
- [٤٥] شرح السنة، للبغوي، الحسين بن مسعود الفراء البغوي، تحقيق: شعيب الأرناؤط وزهير الشاويش، ١٣٩١هـ.
- [٤٦] شرح الطحاوية في العقيدة السلفية، للحنفي، علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي، تحقيق: أحمد شاكر، طبع ونشر وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد المملكة العربية السعودية، ١٤١٨هـ.
- [٤٧] شعب الإيمان، للبيهقي، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- [٤٨] صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، دار الدعوة، تركيا.
- [٤٩] صحيح سنن ابن ماجه، للألباني، محمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ.
- [٥٠] صحيح مسلم بن الحجاج، دار الدعوة، تركيا.
- [٥١] الضوء المنير على التفسير، جمع: علي الحمد الصالحي، الناشر: مؤسسة النور للطباعة والتجليد بالتعاون مع مكتبة السلام، ولم تذكر سنة الطبع.

- [٥٢] طريق الهجرتين وبياب السعادتين، لابن القيم الجوزية، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.
- [٥٣] فتح الباري، لابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تصحيح وتحقيق سماحة الشيخ: عبد العزيز بن باز، نشر وتوزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية.
- [٥٤] فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، للشوكاني، محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان، ولم تذكر سنة الطبع.
- [٥٥] فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، للشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، تحقيق: محمد حامد الفقي، أنصار السنة المحمدية لاهور ١١٩٣هـ.
- [٥٦] الكبائر، للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: محمد سعيد الشرقاوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ولم تذكر سنة الطبع.
- [٥٧] الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، توزيع دار الباز مكة المكرمة، دار المعرفة بيروت، ولم تذكر سنة الطبع.
- [٥٨] لباب النقول في أسباب النزول، للسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار إحياء العلوم بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٨م.
- [٥٩] لسان العرب، لابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

- [٦٠] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: المجلس العلمي بكناس، دار الكتاب الإسلامي القاهرة، ولم تذكر سنة الطبع.
- [٦١] مجاز القرآن، لأبي عبيدة، معمر بن المثنى، تعليق: د/محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.
- [٦٢] مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، علي بن أبي بكر الهيثمي، بتحريه الحافظين العراقي وابن حجر، دار الكتاب العربي بيروت لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.
- [٦٣] مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ومساعدة ابنه محمد، نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة النبوية ١٤٢٥هـ.
- [٦٤] مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، المشرف العام على الموسوعة د/عبد الله بن عبد المحسن التركي، توزيع: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ.
- [٦٥] مسند أبي يعلى الموصلي، أحمد بن علي المثنى التميمي، حققه: حسين سليم أسد، دار الثقافة العربية دمشق بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- [٦٦] مشكاة المصابيح، للتبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ.
- [٦٧] مشكل القرآن وغريبه، لابن قتيبة، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، دار المعرفة بيروت لبنان توزيع دار الباز للنشر والتوزيع مكة المكرمة.
- [٦٨] مصنف عبد الرزاق، عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، توزيع المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

- [٦٩] معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، حافظ أحمد الحكمي، من مطبوعات الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية.
- [٧٠] معالم التنزيل، للبغوي، الحسين بن مسعود البغوي، حققه مجموعة من العلماء، دار طيبة للنشر والتوزيع الرياض ١٤٠٩هـ.
- [٧١] معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، إبراهيم بن السري، شرح وتحقيق: د/عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- [٧٢] معاني القرآن، للأخفش، سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي، دراسة وتحقيق: د/عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- [٧٣] المعجم الكبير، للطبراني، سليمان بن أحمد الطبراني، حققه: حمدي عبد المجيد السلفي، مطبعة الزهراء الحديثة، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
- [٧٤] معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق وضبط: عبد السلام هارون، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- [٧٥] المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، تحقيق وضبط: محمد السيد كيلاني، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان.
- [٧٦] المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية حلب، ١٤٠٣هـ.
- [٧٧] الوسيط في تفسير القرآن المجيد، للواحدي، علي بن أحمد الواحدي، تحقيق: مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

Eight Verses of the Tasks of NISA

Ali ibn Umar Suhaibani

*Associate Professor Department of Quran
Qassim University, Department of Law and studies*

(Received 28/5/1432H; accepted for publication 13/3/1433H)

Abstract. This is a summary of the research: (eight verses of the tasks of NISA)

This research consists of an introduction, preface, six Detectives, and a conclusion.

Provided and the importance of the subject and the reason for his choice, and text effects to boot it from Ibn Abbas and Ibn Mas'ud - may God be pleased with them - and attributed to the output of the Sunni scholars and judged.

The first topic: talk about the verses of the first three: in which the will of God is our statement of this religion, and to guide him, and repentance of sins and the sins, and reduce costs, and the will of the followers of desires us to tilt the Great to haraam desires. And the second topic: the security of God to those who avoid the major sins that expiate for minor sins with him, and enters the holy entrance. The third topic: the promenade God for the injustice in all its forms is not a shortage of good deeds or an increase in evil deeds, good deeds, But doubling the delivery of good deeds with a great reward.

The fourth section: that the polytheist and a forger to God, and that does not forgive Shirk, but to repent, and what else the sins of will is opened. And Section V: the guarantee of forgiveness and mercy for those who follow the evil of injustice for forgiveness. And Section VI: the evidence of wage of the believers in Allah and His messengers, and The Annunciation of forgiveness and compassion.

تقليد المجتهد الميت

دراسة أصولية

د. عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم العويد

الأستاذ المشارك بقسم أصول الفقه

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم

(قدم للنشر في ١٤٣٢/١/٥ هـ ؛ وقبل للنشر في ١٤٣٢/٧/٥ هـ .)

ملخص البحث. لما كان من التداعيات المعاصرة سهولة تناول الفتوى الشرعية بالنقد من غير أهل العلم وكان من مثرات الانتقاد التي تطرح وفاة المفتي والقائل بهذا القول توهيناً لقوله كانت هذه الدراسة الأصولية لتحلية الحقيقة العلمية في هذه المسألة في بيان حكم تقليد المجتهد الميت وأقوال العلماء فيها والترجيح وشروط تقليده وذكر المسائل التي لها علاقة تأثير أو تأثر بهذه المسألة بالدليل والترجيح، ومن الله نستمد العون والتوفيق...

المقدمة

إن الحمد لله ، نستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. أما بعد :

فإن من تشريف الله تعالى لأهل العلم الشرعي أن جعلهم ورثة النبي صلى الله عليه وسلم ورثوا عنه العلم كما ورثوا عنه تعليمه وتبليغه والدعوة إليه.

فمن شرف أهل العلم أنهم " : ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، ويدعون من ضل إلى الهدى ، ويصبرون منهم على الأذى ، فكم من ضال قد هدوه ، وكم من قتل لإبليس قد أحيوه ، فما أحسن أثرهم على الناس وأقبح أثر الناس عليهم".^(١)

وإن مما يلحظ ومع الانفتاح الإعلامي انشغال بعض من ساء أثرهم على العلم وأهله بنقد أهل العلم ، خصوصاً ممن ابتلوا بالعناية برد فتاوى العلماء المعبرين وتوهينها والتقليل منها.

وحين تأملت مشاركات الطعن في فتاوى العلماء وكبارهم عند بعض هؤلاء وجدت أن من مظاهر النقد التي يوجهونها لفتاوى العلماء الأجلاء أنها فتاوى علماء قد ماتوا ، وحينئذ قد يلتبس على من يقرأ لهم أن العالم يموت وقوله وفتواه بموته ولا يصح تقليده ، فرأيت أن أقوم بدراسة مسألة تقليد العالم المجتهد الميت ، وبيان الحق فيها لعل الله تعالى أن ينفع بها ، وأن تكون هذه الدراسة من نصرة الحق ، وقياماً بواجب إجلال وتقدير أهل العلم والذب عنهم.

(١) من وصف الإمام أحمد رحمه الله تعالى لأهل العلم كما في مقدمة كتابه الرد على الزنادقة و الجهمية ص ٦ .

إن مشكلة البحث تكمن في تحديد من يحق تقليدهم أهو خاص بالمجتهدين الأحياء أم يصح تقليد الأموات ، وإن السبب لهذه الدراسة ما يثار في الساحة الفكرية من نقد الفتوى كونها صادرة من مجتهد ميت.

وأهمية البحث ظاهرة في تجلية الحق في المسألة ، وبيان قدر و منزلة فتوى العلماء الأموات.

وقد حرصت أن تكون الدراسة وافية و وفق المنهج العلمي فسعيت لشمول البحث لكل ما يتعلق بمسألة " تقليد المجتهد الميت " وما يرتبط بها من أحكام مما تبي المسألة عليه من المسائل ، أو ما يتفرع عنها ويبنى عليها من المسائل أيضاً فكان البحث في مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة على النحو التالي :

التمهيد في التعريف بمفردات البحث

- المبحث الأول : حكم تقليد المجتهد الميت.
- وفيه الأقوال وأدلتها ومناقشة الأدلة والترجيح
- المبحث الثاني : شروط تقليد المجتهد الميت.
- المبحث الثالث : مسائل أصولية يبنى عليها الخلاف في تقليد المجتهد الميت.
- المبحث الرابع : مسائل أصولية تنشأ عن الخلاف في تقليد المجتهد الميت
- الخاتمة .. أبنت فيها ما توصلت إليه من خلال الدراسة ، مع بعض التوصيات

المتعلقة بموضع الدراسة

وسرت في الدراسة وفق المنهج الآتي :

- ١ - نقل الأقوال وتوثيقها .
- ٢ - جمع الأدلة لكل قول ، مع بيان وجه الدلالة من كل دليل ، وذكر ما يرد عليه أو على الاستدلال به من اعتراضات والإجابة عن ما يمكن الإجابة عنه.

٣- الترجيح لما أراه راجحاً مع بيان سبب الترجيح.

٤- عزو الآيات القرآنية.

٥- تخريج الأحاديث النبوية وآثار الصحابة.

فما كان منها في الصحيحين اكتفيت بذلك استغناءً بإطابق الأمة على صحة ما فيهما، وما كان في غيرهما جهدت في تتبعه، والنقل عن المحدثين القول في تصحيحه أو تضعيفه.

وأسأل الله العظيم أن يحشرني ووالدي وذريتي ومشايخي وقراء هذا البحث في زمرة محمد خير النبيين وخلفائه الراشدين المهديين، وعلماء الأمة المجتهدين الصالحين المصلحين وأن يرزقنا حبهم، واقتفاء أثرهم إنه سميع مجيب.
والحمد لله رب العالمين

التمهيد: التعريف بمفردات البحث

المطلب الأول: تعريف التقليد

التقليد في اللغة من قلده إذا جعل القلادة في عنقه^(٢).

يقول الجوهري " قلدت المرأة فتقلدت أي وضعت القلادة في عنقها " ^(٣).

وفي الاصطلاح عرفه الآمدي فقال " عبارة عن العمل بقول الغير بغير حجة

ملزمة " ^(٤)

وتعريفات الأصوليين لا تبعد عن هذا كثيراً في معناه ^(٥)

(٢) ينظر / تاج العروس ٦٥/٩ ، القاموس المحيط ٣٢٩/١.

(٣) الصحاح ٥٣٧/٢.

(٤) الإحكام في أصول الأحكام ٢٢٧ / ٤ .

وجمهور العلماء من جميع المذاهب على جواز تقليد العامي للمجتهد في الفروع^(٦).

وقال بعض المعتزلة: لا يجوز حتى يتبين له طريق الحكم. ومنع منه مطلقاً ابن حزم^(٧)، والشوكاني^(٨).

المطلب الثاني: تعريف المجتهد

المجتهد اسم فاعل من الاجتهاد وهو من يقع منه عملية الاجتهاد^(٩). والاجتهاد في اللغة من الجهد وهو الطاقة، وهو است فراغ الوسع لتحقيق أمر من الأمور^(١٠).

وفي الاصطلاح عرفه البيضاوي: بأنه است فراغ الجهد في درك الأحكام الشرعية^(١١).

(٥) ينظر / الحدود للباجي ص ٦٤ ، التعريفات ص ٦٤ ، المنحول ص ٤٧٢ ، الفقيه والمتفقه ٦٦/٢ ، الفوائد شرح الزوائد ١٢٠٣/٢ ، شرح الكوكب المنير ٥٢٩/٤ .

(٦) ينظر / ميزان الأصول ص ٦٧٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٤٣ ، رفع النقاب ٤٣/٦ ، التبصرة ص ٤١٤ ، الإحكام في أصول الأحكام ٢٧٨/٤ ، التمهيد في أصول الفقه ٣٩٩/٤ .

(٧) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٢٢٧/٦ .

(٨) إرشاد الفحول ١٠٩٣/٢ ، إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد ص ١٦٨ .

(٩) ينظر / المستصفى ٤/٤ ، المحصول ١/٦ ، رفع الحجاب ٧٢٩/٤ ، البحر المحيط ١٩٥/٦ .

(١٠) ينظر / أساس البلاغة ص ٦٧ ، مقاييس اللغة ٤٨٦/١ ، الصحاح ٤٦٠/٢ .

(١١) منهاج الوصول مع شرحه نهاية السؤل ١٠٢٥/٢ .

وينظر في تعريفه الإحكام في أصول الأحكام ١٩٧/٤ ، المحصول ٦/٦ ، المحصول لابن العربي ص ٦٠٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٢٩ ، رفع النقاب ٧/٦ ، التعريفات ص ١٠ ، فتح الغفار ٣٤/٣ ، نهاية الوصول ١٢٤٥/٢ ، شرح الكوكب المنير ٤٥٨/٤ ، تيسير التحرير ١٧٩/٤ .

قال الجصاص: " لا خلاف بين الصدر الأول والتابعين وأتباعهم في إجازة الاجتهاد والقياس على النظائر في أحكام الحوادث، وما نعلم أحداً نفاه وحظره من أهل هذه الأعصار المتقدمة " (١٢).

ونقل كثير من الأصوليين الإجماع على مشروعية الاجتهاد (١٣).
والمجتهد عند الأصوليين هو من صارت العلوم ملكة له، وأحاط بمعظم قواعد الشرع، ومارسها بحيث اكتسب قوة يفهم بها مقصود الشارع (١٤).

المبحث الأول: حكم تقليد المجتهد الميت

من بلغ مرتبة الاجتهاد وصح تقليده حال حياته، ثم رويت عنه فتاواه واجتهاداته بعد موته فهل يجوز تقليده في اجتهاداته وفتاواه بعد موته فتكون باقية بعده يعمل بها ويقلد فيها، أم أن موته قاطع من تقليده لموت قوله واجتهاده بموته؟

اختلف الأصوليون في حكم تقليد الميت على أقوال هي:

القول الأول: جواز تقليد المجتهد الميت

وهو مذهب جماهير أهل العلم من المذاهب المعتبرة (١٥)
فهو مذهب الحنفية (١٦) ومذهب المالكية (١٧) وهو الذي عليه أكثر الشافعية (١٨)
وأكثر الحنابلة في أشهر القولين عندهم (١٩)

(١٢) الفصول في الأصول ٢٣/٤.

(١٣) انظر / المصنوع ١٨/٦، رفع النقاب ١٠١/٦.

(١٤) غاية الوصول ص ١٦٤.

(١٥) ينظر / التبصير شرح التحرير ٣٩٨٣/٨، شرح الكوكب المنير ٥١٣/٤.

(١٦) ينظر / بذل النظر ص ٦٩٣، تيسير التحرير ٤ / ٢٤٩، فواتح الرحموت ٤٣٨ / ٢، البحر الرائق

وقد استدلل لهذا بأدلة هي :

الدليل الأول : قوله صلى الله عليه وسلم " اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر " (٢٠)

= (١٧) ينظر / مقدمة في أصول الفقه لابن القصار ص ١٧٠، نشر البنود ٢ / ٣٤٤، مواهب الجليل ٨ / ٦٨، فتح العلي المالك ١ / ١٧١.

(١٨) ينظر / الوسيط للغزالي ٧ / ٢٩٠، المخصول ٦ / ٧١ و ٧٢، الإيجاج في شرح المنهاج ٣ / ٢٦٥، نهاية السؤل ٢ / ١٠٤٧، أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح ص ٣٣، غاية الوصول ص ١٧١، البحر المحيط ٦ / ٢٩٧، سلاسل الذهب ص ٤٤٨، أسنى المطالب ٤ / ٢٨١،

(١٩) ينظر / المسودة ص ٥٢٢، إعلام الموقعين ٤ / ٢١٥، شرح مختصر الروضة ٣ / ٩٦، أصول الفقه لابن مفلح ٤ / ١٥١٤، التحبير شرح التحرير ٨ / ٣٩٨٣، شرح الكوكب المنير ٤ / ٥١٣، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٢٠٢،

(٢٠) من حديث حذيفة بن اليمان:

رواه أحمد - حديث حذيفة بن اليمان ٣٨ / ٢٨٠ (ح) ٢٣٢٤٥ و ٣٨ / ٣٠٩ (ح) ٢٣٢٧٦.

كما رواه أحمد في كتاب فضائل الصحابة ١ / ١٨٦ و ١٨٧ (ح) ١٩٨ و ١ / ٣٥٩ (ح) ٥٢٦.

والترمذي - كتاب المناقب - باب مناقب عمار بن ياسر ٥ / ٦٢٧ (ح) ٢٣٧٩٩ وقال: هذا حديث حسن.

وابن ماجه - في المقدمة - باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ ١ / ٣٣ (ح) ٩٧ وصححه الألباني

والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه - باب ما جاء في قول الواحد من الصحابة ١ / ٤٤٤ (ح) ٤٦٧.

وابن حبان كما في موارد الظمان - كتاب المناقب - باب فيما يشترك فيه أبو بكر وعمر وغيرهما من الفضل ص ٥٣٨ و ٥٣٩ (ح) ٢١٩٣.

وابن أبي شيبه في المصنف - كتاب الفضائل - ما ذكر في أبي بكر الصديق ﷺ ١٢ / ١١ (ح) ٣٢٦٠٥.

والبيهقي في السنن الكبرى - كتاب النكاح - باب ما للمحرم قتله من دواب البر في الخل والحرم ٥ / ٢٠٩ (ح) ١٠٣٤٨.

والحاكم في المستدرک - كتاب معرفة الصحابة - أبو بكر بن أبي قحافة رضي الله عنهما ٣ / ٧٩ (ح) ٤٤٥١ وصححه الذهبي.

والطبراني في المعجم الأوسط ٥ / ٣٤٤ (ح) ٥٥٠٣.

استدل بالحديث مجد الدين ابن تيمية^(٢١) والزركشي^(٢٢)

وجه الدلالة من الحديث أن الأمر بالاعتداء بهم يعني الاعتداد بأقوالهم مطلقاً حتى بعد موتهم وهذا تسويغ لتقليدهم بعد موتهم^(٢٣)

ويمكن أن يرد الاستدلال بالحديث أن هذا خاص بالصحابيين الكريمين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وليس لعموم المجتهدين ، ولذلك استفيد من الحديث حجية أقوالهما دون غيرهما المجتهدين. فيكون الأخذ بأقوالهما من باب الاستدلال لا التقليد. **الدليل الثاني : قوله ﷺ : " أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم " (٢٤).**

= ومن حديث ابن مسعود:

رواه الترمذي - كتاب أبواب المناقب - باب مناقب عبدالله بن مسعود ٦٣٠/٥ (ح ٣٨٠٥) وقال: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه.

والحاكم في المستدرک - كتاب معرفة الصحابة - أبو بكر بن أبي قحافة رضي الله عنهما ٨٠/٣ (ح ٤٤٥٦) وقال الذهبي: سنده واه.

والطبراني في المعجم الكبير ٤٦٠/٧ (ح ٨٣٤٤).

وقال ابن كثير في تحفة الطالب ص ١٣٦: في سنده يحيى بن سلمة بن كهيل ، وهو ضعيف.

ومن حديث أبي الدرداء :

رواه الطبراني كما عزاه إليه الهيثمي في مجمع الزوائد - كتاب المناقب - باب فيما ورد من الفضل لأبي بكر وعمر ٥٣/٩. قال الهيثمي: وفيه من لم أعرفهم.

وقال الغماري في تخريج أحاديث اللمع ص ٢٧١: إسناده ضعيف.

(٢١) المسودة ص ٥٢١.

(٢٢) البحر المحیط ٢٩٧/٦.

(٢٣) البحر المحیط ٢٩٧/٦.

(٢٤) من حديث جابر بن عبدالله رواه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله بسنده - باب ذكر الدليل في أقاويل السلف على أن الاختلاف خطأ وصواب يلزم طلب الحجة عنده وذكر بعض ما خطأ فيه بعضهم بعضاً، وأنكره بعضهم على بعض عند اختلافهم، وذكر معنى قوله صلى الله عليه وسلم

استدل بالحديث مجد الدين ابن تيمية^(٢٥) والزركشي^(٢٦)

وجه الدلالة من الحديث : هذا الحديث مستدل به كما في الحديث السابق له من أن الأمر بالإقتداء بهم تجوز عام لتقليدهم في حياتهم وبعد مماتهم. فيجاب عن الاستدلال به بما أجيب عن الاستدلال بالحديث الأول ، غير أنه يزيد عليه بجواب ثانٍ وهو ضعف الحديث. فقد قال البيهقي: " هذا الحديث مشهور ، وأسانيده كلها ضعيفة لم يثبت منها شيء " ^(٢٧).

وقال البزار: " هذا الكلام لم يصح عن النبي ﷺ " ^(٢٨).

وقال ابن حزم: " حديث موضوع " وقال مرة أخرى: هذا الكلام لا يصح عن النبي ﷺ ^(٢٩).

=أصحابي كالنجوم: ٩٢٤/٢ (ح ١٧٥٩).

وعزاه العراقي في تخريج أحاديث المختصر ص ٨١ إلى الدارقطني في كتاب الفضائل.

ومن حديث ابن عمر بلفظ " بأيهم أخذتم " أخرجه عبد بن حميد في المنتخب من المسند ص ٢٥١ و٢٥٠ (ح ٧٨٣).

وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال ٧٨٥/٢ و٧٨٦.

ومداره على حمزة بن أبي حمزة. قال البخاري: منكر الحديث ، وقال النسائي: متروك الحديث. وقال ابن حجر: متروك متهم بالوضع.

ينظر / الكامل لابن عدي ٧٨٥/٢ ، تقريب التهذيب ص ١٧٩.

(٢٥) المسودة ص ٥٢١.

(٢٦) البحر المحيط ٢٩٧/٦.

(٢٧) تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزيلعي ٢٢٩/٢.

(٢٨) ينظر / التلخيص الحبير ١٩٠/٤ ، المعبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر ص ٨٠-٨٤ ، الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج ص ٢٠٥-٢٠٧.

كما ضعفه ابن عبد البر^(٣٠) والعراقي^(٣١) وابن حجر^(٣٢)، وابن الملقن^(٣٣).

الدليل الثالث : ما ورد عن بعض الصحابة رضي الله عنهم من النهي عن تقليد الأحياء والأمر بتقليد الأموات.

ومن ذلك قول علي رضي الله عنه " إياكم والاستئذان بالرجال فإن كنتم مستئين لا محالة فعليكم بالأموات ، لأن الرجل قد يعمل الزمن من عمره بالعمل الذي لو مات عليه دخل الجنة فإن كان قبل موته تحول فعمل بعمل أهل النار فمات فدخل النار ، وإن الرجل ليعمل الزمن من عمره بعمل أهل النار فإذا كان قبل موته بعام فعمل بعمل أهل الجنة فمات فدخل الجنة " ^(٣٤)

= (٢٩) الإحكام في أصول الأحكام ٦/ ٨١٠.

(٣٠) جامع بيان العلم وفضله ٢/ ٩٢٤ و ٩٢٥.

وقال: هذا إسناد لا تقوم به الحجة ؛ لأن الحارث بن عقبة مجهول.

(٣١) المعتمر في تخريج أحاديث المنهاج ص ٨٢.

(٣٢) المطالب العالية ٤/ ١٤٦.

(٣٣) البدر المنير ٩/ ٥٨٤ و ٥٨٥ ، وقال: " هذا الحديث غريب لم يروه أحد من أصحاب الكتب المعتمدة " .

وقد استقصى ابن الملقن طرق الحديث وبيّن ضعفها جميعاً في البدر المنير ٩/ ٥٨٤ و ٥٨٨.

(٣٤) رواه ابن بطة في الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة - الباب العاشر باب ما روي

عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ٤/ ١٣٥ (ح ١٥٧٢)

وابن عبد البر في جامع العلم وفضله - باب فساد التقليد ونفيه والفرق بين التقليد والاتباع ٢/ ٢٢٨ (ح ٩٦٥)

وابن حزم في الإحكام في أصول الأحكام ٦/ ٣١٩.

وفي إسناد ابن عبد البر خالد بن عبد الله الواسطي تكلم في الأثر بعضهم من جهته، وقد نقل ابن أبي حاتم في

الجرح والتعديل ٣/ ٣٤١ عن أحمد وأبي زرعة توثيقه.

ومنه قول عبدالله بن مسعود رضي الله عنه "ألا لا يقلدن رجل رجلا دينه ، فإن آمن آمن وإن كفر كفر ، فإن كان مقلدا لا محالة فليقلد الميت ويترك الحي ، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة" (٣٥).

والأثران واضحان في الدلالة على الأمر بتقليد المجتهد الميت ، بل بينا أن السلامة في ذلك ، لأمن الفتنة على الأموات فهم أولى من الأحياء من هذه الجهة. وابن حزم بناءً على أصله في منع التقليد بعمومه فقد وهن الاستدلال بمثل هذه الآثار بتوهين ما عللت به من أن الميت تؤمن عليه الفتنة دون الحي ، بل حتى الميت لا تؤمن عليه الفتنة ، يضاف إلى هذا توهين ابن حزم لأثر ابن مسعود رضي الله عنه إسناداً.

قال ابن حزم _ تعليقا على أثر ابن مسعود - " قال أبو محمد وهذا باطل لأن ابن وهب لم يسم من أخبره ولا لقي عبدة بن أبي لبابة بن مسعود ، مع أنه كلام

(٣٥) رواه البيهقي في السنن الكبرى - كتاب آداب القاضي - باب مَا يَقْضَى بِهِ الْقَاضِي وَيُفْتَى بِهِ الْمُفْتَى فَإِنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ لَهُ أَنْ يُقْلَدَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ دَهْرِهِ وَلَا أَنْ يَحْكُمَ أَوْ يُفْتَى بِالِاسْتِحْسَانِ ١١٦/١٠ (ح ٢٠٨٤٦)

واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة - سياق ما فسر من كتاب الله عز و جل من الآيات في الحث على الاتباع وأن سبيل الحق هو السنة والجماعة ٦٩/١ (ح ١٣٠ و ١٣١)

والطبراني في المعجم الكبير ٦٣/٨ (ح ٨٦٧٧)

قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٢١/١ " رجاله رجال الصحيح "

وأبو نعيم في حلية الأولياء ١٣٦/١.

وابن حزم في الإحكام في أصول الأحكام ٦/ ٢٥٥.

فاسد لأن الميت أيضا لا تؤمن عليه الفتنة إذا أفتى بما أفتى ولا فرق بينه وبين الحي في هذا " (٣٦)

وتضعيف الإسناد بانقطاعه مدفوع باتصال رواية البيهقي في السنن الكبرى (٣٧) مع تقوية الطرق الأخرى له.

والحديث وإن كان وارداً في وجوب الإتيان والسنة والتحذير من البدعة التي هي في المتأخرين أكثر غير أن عموم الحديث يتناول مسائلنا.

الدليل الرابع : الإجماع على جواز تقليد المجتهد

نقل هذا الإجماع الإمام الرازي (٣٨) والإمام البيضاوي (٣٩) ثم نقله عنهما غيرهما (٤٠)

كما نقل الخطاب الرعيني المالكي عن ابن عرفة الإجماع قال في مواهب الجليل "نقل ابن عرفة عن أهل الأصول انعقاد الإجماع على جواز تقليد الميت" (٤١) ونقل ابن عبد الشكور البهاري في فواتح الرحموت الإجماع أيضاً (٤٢)

كما نقل الشنقيطي في شرحه لمراقي السعود الإجماع و، وقد كانت حكايته للإجماع تعليلاً لقول صاحب المراقي بأن الخلاف في تقليد الميت قد نفى في هذه الأزمنة فلم يعد موجوداً فعلمه بانعقاد الإجماع على جوازه (٤٣).

(٣٦) الإحكام في أصول الأحكام ٦ لابن حزم / ٢٥٥.

(٣٧) السنن الكبرى ١٠ / ١١٦.

(٣٨) المحصول ٦ / ٧١ و ٧٢.

(٣٩) منهاج الوصول مع شرحه نهاية السؤل ٢ / ١٠٤٧.

(٤٠) ينظر / الإجماع في شرح المنهاج ٥ / ٢٦٩، البحر المحیط ٦ / ٢٩٧، إرشاد الفحول ٢ / ١٠٩٨.

(٤١) مواهب الجليل ٨ / ٦٨.

(٤٢) فواتح الرحموت ٢ / ٤٣٨.

وقد بين الإمام الرازي أن هذا الإجماع إنما وقع في زمانه، وعلله بأنه ليس في زمنه مجتهد يقلد.

فقال ".... فقد انعقد الإجماع في زماننا هذا على جواز العمل بهذا النوع من الفتوى لأنه ليس في هذا الزمان مجتهد والإجماع حجة" (٤٤)

وقرر ابن القيم أن تقليد الأموات هو الذي عليه عمل جميع المقلدين حين يقول "وعليه - يعني تقليد المجتهد الميت - عمل جميع المقلدين في أقطار الارض" (٤٥) و حلولو من المالكية أكد أن هذا الإجماع واضح بين لا خفاء فيه يقول كما نقله عنه صاحب نشر البنود قوله "ولا خفاء في ثبوت الإجماع في ذلك إذ لم يرو عن أحد من أهل العلم إلا من مجتهد ولا من غيره بعد استقرار المذاهب المقتدى بها إظهار الإنكار على الناس في تقليدهم مالكا والشافعي مع استمرار الأزمنة وانتشار ذلك في الأقطار والأمصار" (٤٦)

وقد تعقب هذا الإجماع بمجموعة من الاعتراضات أهمها:

١- من جهة المجمعين فإنه إجماع عملي صادر من المقلدين وهم ليسوا من أهل الإجماع. فإنه لما نسب الرازي الإجماع إلى العمل ورد النقد عليه أن التقليد إنما هو عمل المقلدين لا المجتهدين فلم يكن الإجماع هنا صادراً عن أهله.

= (٤٣) نثر الورود شرح مراقبي السعود ٢ / ٦٧٧.

(٤٤) المحصول ٦ / ٧١ و ٧٢.

(٤٥) إعلام الموقعين ٤ / ٢١٥.

(٤٦) نشر البنود ٢ / ٣٤٤.

قال الصفي الهندي يعني هذا الإجماع " وفيه نظر، إذ لا عبرة بإجماع غير المجتهدين" (٤٧)

٢- كما أنه منتقد من وجه آخر يلزم به الرازي والبيضاوي وهو أنهم لما عللوا إجماعهم بعدم وجود مجتهد في زمانهم وهذا الإجماع تحقق في زمانهم دل أنه لم يتحقق من أهله، إذ كيف ينعقد إجماع ممن لا يعتبر إجماعه .

يقول الإسنوي في نهاية السؤل متعقباً البيضاوي في نقل الإجماع " وهو دليل ضعيف، فإن الإجماع إنما يعتبر من المجتهدين، فإذا لم يوجد مجتهد في هذا الزمان لم يعتبر إجماع أهله " (٤٨)

وقد أجاب الزركشي عن ما تقدم من أن " الظاهر أن المراد إجماع المجتهدين قاطبة " (٤٩)

٣- معارضته بدعوى الإجماع على نقيضه وهو الإجماع على عدم جواز تقليد المجتهد الميت كما حكاه الغزالي في المنحول^(٥٠) وكما سيأتي ضمن أدلة القول الثاني

٤- كما أن هذا الإجماع مناقش بعدم التسليم بسببه وهو انعدام المجتهدين في زمانهم، فإن هذا غير مسلم خصوصاً عند من يقول إنه لا يجوز خلو العصر من مجتهد^(٥١)

(٤٧) الفائق في أصول الفقه ٨٨/٥.

(٤٨) نهاية السؤل ١٠٤٨/٢.

(٤٩) البحر المحيط ٢٩٧/٦.

(٥٠) المنحول ص ٥٩١.

(٥١) سيأتي الكلام على المسألة

الدليل الخامس: أن الأقوال لا تموت بموت أصحابها

هذا ما قاله الشافعي رحمه الله تعالى تأصيلاً من أن المذاهب والأقوال لا تموت بموت أصحابها، ثم أعجب كثير من أهل العلم بالمقولة وتناقضوها. قال إمام الحرمين في البرهان " ومن العبارات الرشيقة للشافعي أنه قال: المذاهب لا تموت بموت أصحابها " (٥٢)

فالمجتهد لا يموت قوله بموته وإذا من آثار عدم موت قوله تقليده فيه.

يقول ابن القيم في إعلام الموقعين ".. المذاهب لا تبطل بموت أصحابها، ولو بطلت بموتهم لبطل ما بأيدي الناس من الفقه عن أئمتهم، ولم يسغ لهم تقليدهم والعمل بأقوالهم، وأيضاً لو بطلت أقوالهم بموتهم لم يعتد بهم في الإجماع والنزاع.." (٥٣)

الدليل السادس: أن المجتهد الميت لا يبطل قوله ولا يزول في مسائل الإجماع بموته، فقوله باقٍ لا يزول في ما نقل عنه موافقته للمجتهدين فكذا في المسائل الخلافية لا يزول بل يبقى (٥٤)

قال الإمام النووي في معرض استدلاله للقول " ولأنه لو بطل قوله بموته لبطل الإجماع بموت المجمعين " (٥٥)

(٥٢) البرهان ١ / ٤٥٦.

ينظر / ١ نهاية السؤل ٢ / ٧٧٠، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول ص ٤٥٧، غاية الوصول ص ١٧١، البحر المحيط ٦ / ٢٩٧، التحبير شرح التحرير ٤ / ١٦٥٣، شرح الكوكب المنير ٢ / ٢٧٢ و ٤ / ٥١٣،

(٥٣) إعلام الموقعين ٤ / ٢٦٠.

(٥٤) التحبير شرح التحرير ٨ / ٣٩٨٣،

(٥٥) روضة الطالبين ١١ / ٩٩.

وقد يجاب عنه بالفرق بين المسائل المجمع عليها والمختلف فيها ، فالمجمع عليها معصومة بمجرد الاتفاق ، والمسائل الخلافية ليست كذلك فيجوز تغيير الاجتهاد. **الدليل السابع:** القياس على حكم الحاكم فإنه لا يموت الحكم ولا يلغى بموت الحاكم ، فكذا اجتهاد المجتهد لا يموت بموت المجتهد ^(٥٦).

الدليل الثامن: القياس على شهادة الشاهد ، فإن الشاهد على أمر لا تبطل ولا تلغى شهادته بموته ^(٥٧).

قال ابن حمدان: " ويؤكدده - يعني القول بتقليد المجتهد الميت - أن موت الشاهد قبل الحكم وبعد الأداء لا يمنع من الحكم بشهادته " ^(٥٨).

الدليل التاسع: القياس على رواية الراوي ، فإن الراوي لا ترد روايته ولا يزول العمل بها بموته ، فكذلك اجتهاد المجتهد لا يرد قوله واجتهاده بموته ^(٥٩).

قال الصفي الهندي: " بأن الثقة إذا نقل أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم فهي حجة في حق المجتهدين ، لا يجوز مخالفتها ، فكذا إذا نقل الثقة قول المجتهد للعامي ، إذ قوله بالنسبة إليه كقول الرسول بالنسبة إلى المجتهد " ^(٦٠).

الدليل العاشر: أن تقليد المجتهد الميت تقتضيه الضرورة ^(٦١).

(٥٦) التحبير شرح التحرير ٨/ ٣٩٨٣ ، شرح الكوكب المنير ٤ / ٥١٣

(٥٧) أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح ص ٨٧ ، صفة الفتوى والمفتي والمستفتي لابن حمدان ص ٧٠ ،

المجموع شرح المذهب ١ / ٥٥ ، فتاوى ابن الصلاح ص ٨٧ ، إعلام الموقعين ٤ / ٢٦٠ ، نهاية السؤل

١٠٤٨/٢ ، التحبير شرح التحرير ٨/ ٣٩٨٣ ، شرح الكوكب المنير ٤ / ٥١٣ .

(٥٨) صفة الفتوى والمفتي والمستفتي ص ٧٠ .

(٥٩) إعلام الموقعين ٤ / ٢٦١ ، نهاية السؤل ٢ / ١٠٤٨ .

(٦٠) نهاية الوصول ٧ / ٣٨٨٥

(٦١) نهاية السؤل ٢ / ١٠٤٨ ، البحر المحيط ٦ / ٢٩٨ ،

قال الإمام النووي " فلو منعنا تقليد الماضين لتركنا الناس خيارى " (٦٢).

وحين يقرر ابن القيم صحة تقليد الميت وأنه هو الذي عليه العمل يعلل ذلك أن هذا هو الذي عليه العمل وهو خيار ما بأيدي الناس يقول في إعلام الموقعين " وعليه عمل جميع المقلدين في أقطار الأرض وخيار ما بأيديهم من التقليد تقليد الأموات " (٦٣). وفي موضع آخر يؤكد هذه الضرورة بأن منع تقليد الأموات وإن قالوه قولاً فإن قولهم لا يتحقق في الواقع " ومن منع منهم تقليد الميت فإنما هو شئ يقوله بلسانه ، وعمله في فتاويه وأحكامه بخلافه " (٦٤).

والذي يظهر أن الضرورة هنا ليست مبنية على القول بانقطاع الاجتهاد وانعدام المجتهدين فحسب ، بل تكون لقلة العلماء وأيضاً لشدة الحاجة لعلماء الأمة الماضين .
الدليل الحادي عشر: أن القول بعدم تقليد المجتهد الميت يلزم عليه إبطال ما في أيدي عموم المسلمين من العلم الذي ورثوه عن أئمتهم السابقين ومنهم أئمة المذاهب المعترين وهذا مما لا يقول به أحد من المسلمين.

يقول ابن القيم " ولو بطلت - يعني أقوال المجتهدين الأموات - بموتهم لبطل ما بأيدي الناس من الفقه عن أئمتهم ولم يسغ لهم تقليدهم والعمل بأقوالهم " (٦٥).

(٦٢) روضة الطالبين ١١ / ٩٩.

(٦٣) إعلام الموقعين ٤ / ٢١٥،

(٦٤) إعلام الموقعين ٤ / ٢١٥،

(٦٥) إعلام الموقعين ٤ / ٢٦٠.

وذكر الطوفي هذا المعنى في استدلاله حيث يقول "مذهب الميت لا يبطل بموته ، بدليل أن أقوال أئمة السلف معمول بها ، معتمد عليها بعد موتهم إلى يومنا هذا فما بعده " (٦٦)

ويمكن أن يجاب عنه بأن عدم التقليد للأئمة السابقين لا يلزم منه إبطال ما بأيدي المسلمين من علومهم ، إذ الانتفاع منها ليس محصوراً في التقليد
الدليل الثاني عشر: الوقوع قال ابن عبدالشكور البهاري في فواتح الرحموت " لنا الوقوع لتقليد الميت من غير نكير شاع وذاع حتى صار قطعياً كالعلم بالتجربيات " (٦٧)

القول الثاني: عدم جواز تقليد المجتهد الميت

وهذا القول هو قول بعض الشافعية (٦٨) ونقل الزركشي القول بعدم تقليده للغير ابن عبدالسلام (٦٩) وهو قول بعض الحنابلة فقد نصوا على أنه وجه لهم (٧٠) كما نسب ابن حزم القول به للقاضي الباقلاني من المالكية (٧١)
وهو معزو لقوم من الفقهاء والأصوليين (٧٢)

(٦٦) شرح مختصر الروضة ٣ / ٩٦ .

(٦٧) فواتح الرحموت ٢ / ٤٣٨

(٦٨) المحصول ٦ / ٧١ ، نهاية السؤل ١٠٤٧/٢ ، أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح ص ٣٣ ، غاية الوصول ص ١٧١ ، البحر المحيط ٦ / ٢٩٧ ، سلاسل الذهب ص ٤٤٨ ، الغيث الهامع ص ٧١٣ ، أسنى المطالب ٢٨١/٤

(٦٩) البحر المحيط ٦ / ٣٠٠ .

(٧٠) التحيير شرح التحرير ٨ / ٣٩٨٣ ، شرح الكوكب المنير ٥١٣/٤

(٧١) الإحكام في أصول الأحكام ٦ / ٢٥٥ .

(٧٢) أصول الفقه لابن مفلح ٤ / ١٥١٤ ، التحيير في شرح التحرير ٨ / ٣٩٨٣ ، شرح الكوكب المنير ٥١٤/٤ ، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٢٠٣ .

قال الزركشي " ونصره ابن العارض المعتزلي في كتاب النكت " كما نسب عن الروياني قوله " إنه القياس " (٧٣)

وقد استدل لهذا القول بأدلة هي :

الدليل الأول : أن الصحابة رضي الله عنهم لما تولى عثمان بن عفان الخلافة بعد الشيخين أبي بكر وعمر لم يشترطوا عليه تقليدهما لموتهما.
هكذا ذكر أبو الخطاب الكلوذاني الدليل في التمهيد، ثم نقله عنه الأصوليون من الحنابلة (٧٤).

وكأن استدلال أبي الخطاب التفاتة لاستدلال القائلين بتقليد الميت بأحاديث الأمر باتباع أبي بكر وعمر رضي الله عنهما المتقدم في أدلتهم و رد عليهم .
وإن مما لا يخفى أن عدم نقل اشتراطهم ليس علماً بالعدم.
وإن كان قد نقل عن الصحابة اشتراطهم على عثمان السير على طريقة الشيخين رضي الله عنهم أجمعين وإن كان ذلك بسند ضعيف (٧٥).
ثم لو لم يكن منهم اشتراط ، وعلم بالنقل عدم حصول ذلك منهم فإن هذا لا ينفي عن عثمان رضي الله عنه الاقتداء بهم طاعة لرسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٧٣) البحر المحيط ٦ / ٢٩٨.

(٧٤) لم أجده في مظنته في التمهيد - حسب اطلاعي -

وهو منقول عنه في أصول الفقه لابن مفلح ٤ / ١٥١٤ و التحبير شرح التحرير ٨ / ٣٩٨٣.

(٧٥) في مسند الإمام أحمد ١ / ٥٦٠ (ح ٥٥٧) عن أبي وائل، قال: قلت لعبد الرحمن بن عوف: كيف بايعتم عثمان وتركتم عليا ؟ قال: ما ذنبي ؟ قد بدأت بعلي، فقلت: أبايحك على كتاب الله وسنة رسوله، وسيرة أبي بكر وعمر. قال: فقال: فيما استطعت. قال: ثم عرضتها على عثمان، فقبلها.
قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٥ / ٢٢١ " رواه عبد الله بن أحمد وفيه سفيان بن وكيع وهو ضعيف جداً. "
وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده ضعيف.

ولو ثبت أنهم لم يشترطوا عليه ذلك فمن أين لنا أن مرده عندهم لكون أبي بكر وعمر قد ماتا فلا يؤخذ بقولهما ؟
وهذا النفي خلاف ما عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من توقير الشيخين والأخذ بأقوالهما.

فعن ميمون بن مهران قال : " كان أبو بكر رضي الله عنه إذا ورد عليه خصم نظر في كتاب الله فإن وجد فيه ما يقضي به قضى به بينهم ، فإن لم يجد في الكتاب نظر هل كانت من النبي - صلى الله عليه وسلم - فيه سنة فإن علمها قضى بها ، وإن لم يعلم خرج فسأل المسلمين فقال : أتاني كذا وكذا فنظرت في كتاب الله وفي سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلم أجد في ذلك شيئا فهل تعلمون أن نبي الله - صلى الله عليه وسلم - قضى في ذلك بقضاء ؟ فرمى قام إليه الرهط فقالوا : نعم قضى فيه بكذا وكذا ، فيأخذ بقضاء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - " قال جعفر : " وحدثني غير ميمون أن أبا بكر رضي الله عنه كان يقول عند ذلك : الحمد لله الذي جعل فينا من يحفظ عن نبينا - صلى الله عليه وسلم - ، وإن أعياه ذلك دعا رؤوس المسلمين وعلماءهم فاستشارهم ، فإذا اجتمع رأيهم على الأمر قضى به. قال جعفر : وحدثني ميمون أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يفعل ذلك ، فإن أعياه أن يجد في القرآن والسنة نظر هل كان لأبي بكر رضي الله عنه فيه قضاء ؟ فإن وجد أبا بكر رضي الله عنه قد قضى فيه بقضاء قضى به ، وإلا دعا رؤوس المسلمين وعلماءهم فاستشارهم ، فإذا اجتمعوا على الأمر قضى بينهم. ^(٧٦) .

(٧٦) رواه البيهقي في السنن الكبرى - كتاب آداب القاضي - باب ما يقضى به القاضي ويفتى به المفتي فإنه غير جائز له أن يقلد أحدا من أهل دهره ولا أن يحكم أو يفتي بالاستحسان ١٠ / ١١٤ (ح ٢٠٨٣٨) .
وصححه ابن حجر كما في فتح الباري ١٣ / ٣٤٢ .

وعن عبيد الله بن أبي يزيد قال : سمعت عبد الله بن عباس رضي الله عنهما إذا سئل عن شيء هو في كتاب الله قال به ، وإذا لم يكن في كتاب الله وقاله رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال به ، وإن لم يكن في كتاب الله ولم يقله رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقاله أبو بكر وعمر رضي الله عنهما قال به ، وإلا اجتهد رأييه. (٧٧).

فهذان الأثران دلا على هدي الصحابة رضي الله عنهم من الاستئناس بسنة أبي بكر وعمر ، وتقديمها على اجتهداهم ورأيهم ، بل كان ذلك الفعل من عمر وهو أحدهما باقتدائه بأفضلهما أبي بكر كما دل عليه الأثر الأول. رضي الله عنهم أجمعين وملخص ما تقدم هو في معرض الرد بالاستدلال لعدم تقليد الميت بعدم اشتراط الصحابة على عثمان رضي الله عنهم تقليد أبي بكر وعمر فجاء الكلام في معرض الرد ، وإلا فالظاهر - إن شاء الله - أن اتباع سنة أبي بكر وعمر ليس هو من التقليد

(٧٧) رواه الحاكم في المستدرک - كتب الإيمان - فصل في توفير العالم . هذه أخبار صحيحة في الأمر بتوفير العالم عند الاختلاف إليه و القعود بين يديه مما لم يخرجاه ١ / ٢١٦ (ح ٤٣٩) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين وفيه توقيف و لم يخرجاه، و وافقه الذهبي والدارمي في السنن - المقدمة - باب الْفُتْيَا وَمَا فِيهِ مِنَ الشَّدَّةِ - ١ / ١٨٩ (ح ١٦٨). و البيهقي في السنن الكبرى - كتاب آداب القاضي - باب ما يقضى به القاضي ويفتى به المفتي فإنه غير جائز له أن يقلد أحدا من أهل دهره ولا أن يحكم أو يفتي بالاستحسان ١٠ / ١١٥ (ح ٢٠٨٤٣). وفي المدخل إلى السنن الكبرى - باب أقاويل الصحابة رضي الله عنهم إذا تفرقوا فيها ويستدل به على معرفة الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أكابر فقهاء الأمصار ١ / ٢١ (ح ٤٧). وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله - باب اجتهد الرأي على الأصول عند عدم النصوص في حين نزول النازلة ٢ / ١٢٠ (ح ٨٤٧ و ٨٤٨). والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه - ذكر ما روي عن الصحابة والتابعين في الحكم بالاجتهاد وطريق القياس ٢ / ٩٧ (ح ٥٣٥).

الذي يتساويان فيه مع المجتهدين ، بل هو اتباع واقتداء واستئان تنفيذاً لما جاء من الدليل بالأمر باتباع سنتهما والاقتداء بهما.

الدليل الثاني : الإجماع على عدم جواز تقليد المجتهد

حكى الإجماع الإمام الغزالي في المنحول^(٧٨)

قال فيه "الفصل السادس في ذكر ما يجب على المقلد مراعاته بعد موت مقلده، وقد قال الفقهاء يقلده وإن مات لأن مذهبه لم يرتفع بموته وأجمع علماء الأصول على أنه لا يفعل ذلك"^(٧٩)

وهو تفرد منه بنقل هذا الإجماع لم أر أحداً حكاه غيره وهو إجماع قد تحققت معارضته بدعوى الإجماع المعارض في المسألة وبمخالفة من يعتد بمخالفته.

كما أنه معارض بواقع الإفتاء والتقليد الذي عليه عمل الإسلام من القرون المفضلة في تقليد أئمة المذاهب مع موتهم إلى يومنا هذا.

الدليل الثالث : أن قبول قول المجتهد إنما مصدره أهليته للقول والفتيا ، وقد عدت الأهلية بموته قالوا كما لو حصل منه الفسق تنتفي أهليته بفسقه^(٨٠).

و يمكن أن يجاب عن هذا الدليل بالفرق بين الأهلية الشخصية لذات المجتهد ، والأهلية العلمية والاجتهادية له ، فالأولى تزول بالموت خلاف الثانية فالعلم لا يزول بالموت.

(٧٨) المنحول ص ٥٩١.

(٧٩) المنحول ص ٥٩١.

(٨٠) إعلام الموقعين ٤ / ٢٦١ ، أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح ص ٨٧ ، صفة الفتوى والمفتي والمستفتي لابن حمدان ص ٧٠.

الدليل الرابع : أن المجتهد يموت خلافه بموته ، ولذا لو انعقد اتفاق من بعده على خلاف قوله لانعقد الإجماع دون النظر لخلافه فدل أن المجتهد الميت لا قول له ^(٨١).

وإذا لم يكن له قول لم يجز تقليده ولا الإفتاء بما ينسب إليه ^(٨٢).

وهذا الاستدلال مناقش بأمور أهمها :

١ - أن منزع هذا الاستدلال ليس مصدره ذات المجتهد وحياته و موته ، وإنما مصدره خصوصية الإجماع.

٢ - ولو صح لهم ذلك للزم - كما قال الإسنوي وغيره - أن يسقط قول المجمعين وإجماعهم بعد موتهم ^(٨٣). وهذا مما لا يقول به أحد.

٣ - أن هذا الدليل منقوض بالخبر، إذ قد يقع الإجماع على خلاف مقتضى الخبر لنسخ أو معارضته بأقوى منه، و وقوع الإجماع لخلاف الخبر لا يعني عدم اعتباره، فكذلك هنا ^(٨٤).

٤ - إن هذا الدليل لا يفيد إبطال قول المجتهد الميت بالكلية، وإنما يفيد بعد انعقاد الإجماع على خلافه، وهذا في الميت والحي سواء، فلو خالف مجتهد حي لإجماع سبق اجتهاده أو رجع عنه هو لم يقبل، فدل هذا أن المؤثر هو الإجماع المعصوم لا موت المجتهد.

(٨١) الموصول ٧١/٦، الإجماع في شرح المنهاج ٤٢٧/٥، نهاية السؤل ١٠٤٨/٢، غاية الوصول ص ١٧١، معراج المنهاج ص ٦٤٢، حاشية العطار ٢٦/٦.

(٨٢) نهاية السؤل ١٠٤٨ / ٢.

(٨٣) نهاية السؤل ١٠٤٩ / ٢، غاية الوصول ص ١٧١، شرح الكوكب الساطع ٤ / ١٦٢.

(٨٤) فواتح الرحموت ٢ / ٤٣٩.

ولذا قال ابن عبدالشكور البهاري في رد الدليل " وما لم يتحقق الإجماع فقوله - يعني المجتهد الميت - حي مع دليله " (٨٥)

الدليل الخامس : أن المجتهد لو كان حياً لوجب عليه تجديد الاجتهاد ، وبموته لا يتحقق به تجديده ، فلا يتحقق بقاء قوله الأول لاحتمال تغيره عند تجديد الاجتهاد (٨٦)
فتقليده يكون بناءً على وهم أو تردد ، والقول بذلك غير جائز (٨٧)
ويناقش الدليل بأمور منها :

١ - ما أجاب به الأسمندي بقوله " إن الظاهر من ذلك القول أنه قول الفقيه إلى أن مات ، وموته قد أزال عنه التكليف ، ولا يلزمنا إعادة الاجتهاد " (٨٨)

٢ - أن هذا الدليل بأن هذا مبني على صحة قولنا : أن المستفتي يلزمه تجديد السؤال بتجدد الحادثة له ثانياً " (٨٩) كذا وهن ابن حمدان الدليل

الدليل السادس : أن قول المجتهد وصف له ، فإذا زال الأصل زال الوصف ، وبقاء الوصف مع زوال الأصل محال (٩٠)

ويمكن أن يجاب عن الدليل بمنع هذا في القضايا العلمية ، فزوال الأصل لا يلغي زوال اتصاف المجتهد بالعلم ، ولو صح ذلك لم تبق نبوة نبي بعد موته كيف وأن أعظم صفات الأنبياء العلم الذي يبلغونه ويهدون أممهم به ، بل جعله الله موروثاً

(٨٥) فواتح الرحموت ٢ / ٤٣٩ .

(٨٦) بذل النظر ص ٦٩٣ ، صفة الفتوى والمفتي والمستفتي لابن حمدان ص ٧٠ ، إعلام الموقعين ٤ / ٢١٥ ، البحر المحيط ٦ / ٢٩٨ ،

(٨٧) البحر المحيط ٦ / ٢٩٨ .

(٨٨) بذل النظر ص ٦٩٣ .

(٨٩) صفة الفتوى والمفتي والمستفتي لابن حمدان ص ٧١ .

(٩٠) البحر المحيط ٦ / ٢٩٨ .

بعدهم يرثه العلماء كما قال صلى الله عليه وسلم في حديث أبي الدرداء رضي الله عنه "وإن العلماء ورثة الأنبياء وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر" (٩١).

القول الثالث: جواز تقليد المجتهد الميت إذا كان الناقل لمذهبه مجتهداً أهلاً للمناظرة

فإذا كان قول المجتهد الميت قد نقله عالم وصل لدرجة الاجتهاد والمناظرة، وهو أي الناقل مجتهد في علم ذلك المجتهد الميت المنقول عنه كما قيده بعض الأصوليين (٩٢) أو في مذهبه كما قيده آخرون (٩٣) فإنه يصح تقليد المجتهد الميت في القول المنقول، ومالم يكن على هذه الصفة فلا يجوز تقليد المجتهد الميت فيه.

قال بهذا القول الصفي الهندي كما في نهاية الوصول (٩٤).

وحمل الزركشي تفصيل الصفي الهندي أنه مأخوذ من مذهب الشافعية في أنهم يرون جواز فتيا متبحر المذهب بمذهب الميت على جواز تقليد الميت (٩٥) ونقل بعضهم القول عن الآمدي كما فعل الإسني (٩٦) والزركشي (٩٧).

(٩١) رواه الإمام أحمد في المسند ١٩٦/٥ (ح ٢١٧٦٣)

قال شعيب الأرنؤوط: حسن لغيره.

و رواه أبوداود - كتاب العلم - باب في فضل العلم ص ٥٢٣ (ح ٣٦٤١)

والترمذي - كتاب العلم - باب ماجاء في فضل الفقه على العبادة ص ٦٠٨ (ح ٢٦٨٢)

وابن ماجه - أبواب السنة - باب فضل العلماء والحث على طلب العلم ١٥٠/١ (ح ٢٢٣)

و صححه الألباني.

(٩٢) البحر المحيط ٦/ ٣٠٠

(٩٣) نهاية الوصول ٣٨٨٤/٨، شرح الكوكب الساطع ١٦٣/٤، البدر الطالع ٤٠١/ ٢.

(٩٤) نهاية الوصول ٣٨٨٥/٨

(٩٥) البحر المحيط ٦ / ٣٠٠.

(٩٦) نهاية السؤل ١٠٤٨/٢.

كما نقله الإسنوي عن ابن الحاجب ^(٩٨) والذي يظهر لي - والله أعلم - وبعد النظر في الكتابين - الإحكام للآمدي ومختصر ابن الحاجب - أن نسبة القول لهما محل نظر، إذ ما نقل عنهما هو عندهما، ولكنه ليس بخصوص المسألة بل لمسألة أخرى وهي إفتاء من ليس بمجتهد بمذهب مجتهد ^(٩٩) و ابن السبكي يرى أن هذا القول من الصفي الهندي في غير محل النزاع، وعلل ذلك بأن الكلام في المسألة في تقليده إنما هو فيما ثبت أنه قول له ومذهب، كذا نقله عنه السيوطي في شرح الكوكب الساطع. ^(١٠٠)

ولكن الذي يظهر لي - والله أعلم - أن قول الصفي الهندي في محل النزاع، للفرق: إذ إن اشتراط أن يكون الناقل مجتهداً مناظراً هذا أضيق في الشرط من مجرد الثقة بالناقل، إذ الثقة تتحقق بأقل من هذا من أمانة الناقل وديانته.

وقد استدلل لهذا القول بأدلة هي:

الدليل الأول: الإجماع على ذلك كذا نقله الصفي الهندي ^(١٠١) قال " فإن الأئمة في الأمصار في جميع الأعصار يفتون بذلك من غير نكير من أحد من الأئمة فكان إجماعاً " ^(١٠٢)

= (٩٧) البحر المحيط ٦ / ٣٠٠.

(٩٨) نهاية السؤل ٢ / ١٠٤٨.

(٩٩) الإحكام في أصول الأحكام ٤ / ٢٨٧، مختصر ابن الحاجب مع شرحه تحفة المسؤول ٤ / ٢٩٨.

(١٠٠) شرح الكوكب الساطع ٤ / ١٦٣.

(١٠١) نهاية الوصول ٨ / ٣٨٨٥.

(١٠٢) نهاية الوصول ٨ / ٣٨٨٥.

وقد اعترض على دعوى الإجماع هذه باعتراضات منها:

١- اعترض على دعوى الإجماع هذه بما اعترض به على دعوى الإجماعين السابقين في القولين الأول والثاني إذ هو إجماع عملي من غير أهل الإجماع فهو إجماع المقلدين

ولذا فإن الصفي الهندي وهو المستدل به قد رده بهذا الرد^(١٠٣)

٢- ثم هل الإجماع الذي أطلقه الصفي الهندي يريد به الإجماع على الجواز؟ إن كان كذلك فهذا هو الإجماع الذي حكاه أهل القول الأول وقد سبقت مناقشته، أم يريد به الإجماع على أن يكون الناقل لفتوى وقول الميت مجتهداً مناظراً - وهو ظاهر كلامه - ؟ ولا شك أنه عند إرادة الإجماع على أن يكون الناقل مجتهداً مناظراً أن توهينه وتضعيفه سهل جداً إذ لم يقل بالقول إلا الصفي وقلة معه فلم يُعلم اشتهار القول فضلاً عن الإجماع عليه.

الدليل الثاني: أن الناقل لاجتهاد المجتهد الميت إن كان مجتهداً توافرت فيه شروط المجتهدين فإن هذا يوجب ظن صدقه في النقل عن مجتهد يوجب صدق قوله فتحصل من الظنين ظن حكم الله الذي يجب على العامي الأخذ به.

قال الصفي الهندي "إن الراوي إذا كان عدلاً ثقة متمكناً من فهم كلام المجتهد الذي مات وعارفاً بمقاصده من كلامه وبأصوله وفروعه، ثم روى للعامي قول حصل للعامي ظن صدقه، ثم كون المجتهد عدلاً ثقة عالماً مستجمعاً لشرائط الاجتهاد يوجب ظن صدقه في تلك الفتوى، وحينئذ يتولد من هذين الظنين للعامي ظن أن حكم الله

تعالی ما روى له هذا الراوي الحي عن ذلك المجتهد الميت، والعمل بالظن واجب، فوجب أن يجب على العامي العمل بذلك^(١٠٤)

وقد أورد الصفي الهندي على هذا الدليل اعتراضين

- ١- بأن الظن هنا ليس بطريق معتبر في الشرع إذ لا دليل عليه.
- ٢- ولو وجد له دليل من الشرع لكان هو دليل المسألة فاستغني به عن الظن^(١٠٥)

الدليل الثالث: أن معرفة المجتهد الحي الناقل لمذهب المجتهد الميت به وبمدارك أقواله بما يمكن أن يميز بهذه المعرفة بين ما استمر عليه وما لم يستمر عليه، فلا ينقل لمن يقلده إلا ما استمر عليه بخلاف غيره.^(١٠٦)

ويمكن أن يجاب بأن الأصل استصحاب قوله وعدم تغييره، حتى يأتي الدليل على تغييره.

الدليل الرابع: أن المجوز لأخذ فتوى المجتهد الميت في هذه الحالة إنما هو الحاجة والضرورة^(١٠٧)

ويمكن أن يجاب بأن هذا مسلم عند القول بجواز خلو العصر من مجتهد، وأما مع القول بعدم الجواز فلا ضرورة.

وأما عدم جواز تقليد الميت إذا لم ينقل قوله غير المجتهد في قوله أو مذهبه فقد استدل له الإسنوي كما في نهاية السؤل لأنه يفتي بغير علم^(١٠٨)

(١٠٤) نهاية الوصول ٣٨٨٦/٨

وقريب منه مختصراً في الفائق في أصول الفقه له ٨٩/٥.

(١٠٥) نهاية الوصول ٣٨٨٦/٨ ، الفائق في أصول الفقه له ٨٩/٥.

(١٠٦) البدر الطالع ٢ / ٤٠١.

(١٠٧) نهاية الوصول ٣٨٨٦/٨ ، الفائق في أصول الفقه له ٨٩/٥.

ويمكن أن يجاب بأن عمل الناقل هنا لفتوى أو اجتهاد الميت ليس مفتياً في ذاته ، حتى يوصف بأنه بغير علم ، بل هو مجرد ناقل ومخبر ، ولا يشترط في الناقل والمخبر بلوغ مرتبة الاجتهاد.

القول الرابع : جواز تقليد المجتهد الميت بشرط فقد الحي

ومعنى هذا القول أن لا يصح تقليد المجتهد الميت إلا إذا خلا العصر من مجتهد ، فإن وجد المجتهد فلا يجوز حينها تقليد الميت.

نقل أبو زرعة العراقي في الغيث الهامع أن السبكي قطع بهذا القول^(١٠٩)

ونسب الزركشي هذا القول لابن برهان والكيه الهراسي^(١١٠)

قال الزركشي في سلاسل الذهب " قال ابن برهان في الأوسط : لا يجوز تقليد

المجتهد الميت مع وجود المجتهد الحي ، لأن الحي أولى "^(١١١)

والقائلون بهذا القول جعلوا الأصل عندهم هو عدم تقليد الميت ، ولكن

الذي حملهم على تسويغه عند عدم المجتهد الحي إنما هو الضرورة التي لا تندفع في

حق المقلد إلا بتقليد الميت

ولذا كان المنقول عنهم الاستدلال لقولهم بالضرورة لهذا التقليد^(١١٢) إذ لو لم

يؤذن بتقليد الميت لزم من ذلك ترك الناس هملاً لا مفتي لهم — كما قاله

العراقي^(١١٣)

= (١٠٨) نهاية السؤل ٢ / ١٠٤٨

(١٠٩) الغيث الهامع شرح جمع الجوامع ص ٧١٥ و ٧١٦.

(١١٠) البحر المحيط ٦ / ٢٩٩.

ولم أجد قول ابن برهان في مظنته من كتابه الوصول إلى الأصول.

(١١١) سلاسل الذهب ص ٤٤٨ و ٤٤٩.

(١١٢) نهاية السؤل ٢ / ١٠٤٧ ، غاية الوصول ص ١٧١ ، البدر الطالع ٢ / ٤٠١ ،

وابن السبكي يرى أن القول بمنع التقليد للميت مطلقاً ينبغي أن يحمل على عدم وجود المجتهد الحي قال "وينبغي حمل إطلاق المنع عليه، وإلا فكيف يترك الناس هملاً لو أطلق المنع مع فقد الحي" (١١٤)

والقول بأن ضرورة المجتمع المسلم في الفتوى لا تتحقق إلا بفقد المجتهد وعدم وجوده محل نظر، بل الظاهر أن ضرورة المجتهد لتقليد الميت تكون بغير هذا من قلة المجتهدين قياساً على حاجة المستفتين أو عسر الوصول إليهم. فالضرورة أوسع من مجرد عدم وجود المجتهد.

الترجيح

وبعد النظر في الأقوال والأدلة فإن الذي يظهر لي هو رجحان القول بجواز وتسويغ تقليد المجتهد الميت حتى لو وجد في العصر مجتهدون. وسبب الترجيح هو قوة بعض أدلة هذا القول قوة تنهض لترجيحه مع الإجابة عن أدلة المخالفين أو عدم تحقق خلاف بين بعضها والقول الراجح. فإن الذي يظهر لي هو تحقق الإجماع العملي على هذا القول، أما الإجماع لعدم وجود المجتهدين فغير مسلم - في ظني - لعدم جواز خلو عصر من مجتهد - ، كما لا يسلم القول بأنه إجماع المقلدين، بل هو إجماع العلماء وإن كان سكوتياً أو إقرارياً غير أنه مما تصح نسبته إليهم، ووجه ذلك أن العوام كانوا يقلدون المجتهدين الموتى بمحض من المجتهدين فما كانوا ينكرون عليهم كما في تقليد الأئمة الأربعة في القرون بعدهم، فهو إجماع العلماء المجتهدين من خلال إقرارهم العامة وعدم الإنكار

= (١١٣) الغيث الهامع شرح جمع الجوامع ص ٧١٦.

(١١٤) شرح الكوكب الساطع ٤ / ١٦٢.

عليهم، ويستحيل أن يرى العلماء المجتهدون العامة على خطأ ويطبقون على عدم إنكاره.

وإيراد المنع قولاً أصولياً لم يغير في حقيقة المجتهدين شيئاً بإقرار العامة عليه وعدم إنكارهم ذلك، وهذا هو الذي عناه ابن القيم حين تكلم عن نقد المانعين من تقليد المجتهد الميت فقال "ومن منع منهم تقليد الميت فإنما هو شئ يقوله بلسانه وعمله في فتاويه وأحكامه بخلافه" (١١٥)

وإن عناية الأمة - خلفاً عن سلف - بأقوال المتقدمين من أئمتها ومجتهديها وتحريرها وتأليف الكتب لجمعها وحصرها وترتيبها وتقريبها لهو إجماع عملي على اعتبار أقوالهم وصحة تقليدها، والأخذ بها والرجوع إليها، وأن المذاهب والأقوال لا تموت بموت أصحابها.

وإذا كان الحاكم والراوي والشاهد لا يموت قوله بموته فالعالم أولى ألا يموت علمه بموته.

ومما يقوي هذا القول أيضاً القول بضرورة الأمة لأقوالهم لقلة المجتهدين وتفرقهم والعسر في التمكن من استفتائهم

و واقع الأمة شاهد لذلك فإذا كان المستفتي في هذه الأزمان مع سهولة التواصل الآلي والتقني يحار المستفتي في طرح فتواه على عالم من العلماء ويعيبه الوصول إليه، وهذا في بلدان هي مما عرفت بالعلم وانتشاره فكيف الحال ببلدان هي دونها في العناية بالعلم؟ بل كيف ببلاد ليست مسلمة وليس فيها علماء؟ لا شك أن الضرورة أمر واضح جلي.

وأما الأقوال الثلاثة الباقية فقد أوردت الإجابة عن أدلتها عند ذكر هذه الأدلة.

المبحث الثاني: شروط تقليد المجتهد المیت

ذكر القائلون بجواز تقليد المجتهد المیت شروطاً لهذا الجواز، وبعضها متفق عليه وبعضها محل خلاف

ومن أهم ما ذكروا من الشروط:

الشرط الأول: أن يكون المجتهد المیت عدلاً ثبت له العدالة واستمرت حتى

وفاته

ذكر هذا الشرط ابن القيم في إعلام الموقعين^(١١٦)

والظاهر أن هذا الشرط من الوضوح بمكان، ذلك أن من شروط المجتهد الذي يصح تقليده أن يكون عدلاً وإن اختلفوا هل تشترط العدالة لكل مجتهد أم هي شرط في المجتهد الذي يقلده غيره دون من يجتهد لنفسه فقط^(١١٧)

الشرط الثاني: أن يثبت بقول العدل أن هذا القول هو قول المجتهد المیت

ومذهبه

وهذا الشرط أيضاً واضح الصحة فلا بد من تحقق النقل عنه

ولا يصح - في نظري - أن هذا الشرط هو مقتضى قول الصفي الهندي في القول الرابع حين رأى صحة تقليده حين يكون الناقل عالماً بمذهب المجتهد المیت أو بعلم المجتهد فهذا الذي يراه الصفي الهندي أشد من مجرد كون الناقل ثقة

وحينئذ لا يصح توجيه ابن السبكي لقول الصفي أنه خارج محل النزاع^(١١٨) معداً ذلك بأن الكلام في المسألة في تقليده إنما هو فيما ثبت أنه قول له ومذهب..، فإن

(١١٦) إعلام الموقعين ٤/ ٢٦٠.

(١١٧) ينظر / المستصفى ٤ / ٥، رسالة في أصول الفقه للعكبري ص ١٢٧، روضة الناظر ٣/ ٩٦٠، التعبير

شرح التحرير ٨ / ٣٨٨٠، التقرير والتحرير في علم الأصول ٣/ ٤٤٥.

ثبوت أنه قول له ومذهب يتحقق بنقل الثقة ، ولا يشترط أن يكون الناقل مجتهداً في المذهب

الشرط الثالث : اشتراط العجز عن إدراك قول المجتهد الحي .

وقد اشترط هذا الشرط العلامة صالح بن محمد بن نوح العمري، الشهير بالفلاني في كتابه إيقاظ همم أولي الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار^(١١٩) والذي يظهر لي - والله أعلم - أن هذا أوسع وأسهل من قول القائلين بعدم صحة تقليد الميت إلا عند فقد المجتهد الحي فإن وجد مجتهد حي فلا يصح ، فإن الفلاني شرطه العجز عن إدراك قول المجتهد الحي ، إذ قد يوجد مجتهد حي ولكن يعجز المقلد للوصول إليه.

المبحث الثالث : مسائل أصولية ينبنى عليها الخلاف في تقليد المجتهد الميت

عند دراسة مسألة حكم تقليد المجتهد الميت فإن الناظر فيها يدرك أن الخلاف فيها نشأ من الاختلاف في بعض المسائل الأصولية في أحكام الاجتهاد وهي :

المسألة الأولى: جواز خلو العصر من مجتهد

و وجه ابتناء مسألة تقليد المجتهد الميت على مسألة جواز خلو العصر من مجتهد أن كثيراً ممن قالوا بجواز خلو العصر من مجتهد وقالوا بتحقيق ذلك و وقوعه جوزوا تقليد المجتهد الميت على سبيل الضرورة لفقد المجتهد الحي حينئذ.

فالقائلون : إنه لا يصح تقليد المجتهد الميت إلا إذا خلا العصر من مجتهد ، فإن وجد المجتهد فلا يجوز حينها تقليد الميت كما في القول الرابع المنسوب للسبكي وابن برهان والكيالهراسي^(١٢٠) .

= (١١٨) شرح الكوكب الساطع ٤ / ١٦٣ .

(١١٩) إيقاظ همم أولي الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار ص ٧٤ .

والقائلون بهذا القول جعلوا الأصل عندهم هو عدم تقليد الميت ، ولكن الذي حملهم على تسويغه عند عدم المجتهد الحي إنما هو الضرورة التي لا تندفع في حق المقلد إلا بتقليد الميت.

فعلم بهذا أن من جاز خلق العصر من مجتهد عندهم صح عنده تقليد المجتهد ، ومن لم ير جواز خلق العصر فالمسألة مفترضة لعدم إمكانية خلق العصر فلا حاجة لتقليد الميت

وقد ذهب الجمهور من الحنفية^(١٢١) والمالكية^(١٢٢) والشافعية^(١٢٣) إلى جواز أن يخلو عصر من مجتهد.

ثم على القول بالجواز هل وقع فوجد عصر بلا مجتهد ؟
المنقول عن بعض الشافعية أن هناك عصوراً خلت من مجتهدين .

فقد صرح الرازي بأنه ليس في زمانه مجتهد^(١٢٤)

وقال النووي " ولأن الناس اليوم كالمجمعين على أنه لا مجتهد اليوم " ^(١٢٥)

وكان مصدر استدلالهم لهذا القول هو ما دل عليه الحديث من إمكانية انعدام العلماء في عصر كما هو عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : سمعت رسول الله

= (١٢٠) ينظر / الغيث الهامع شرح جمع الجوامع ص ٧١٥ و ٧١٦ ، البحر المحيط ٦ / ٢٩٩ ، سلاسل الذهب ص ٤٤٨ و ٤٤٩ .

(١٢١) فتح الغفار ٣ / ٣٧ ، تيسير التحرير ٤ / ٢٤٠ ، فواتح الرحموت ٢ / ٤٣١

(١٢٢) مختصر ابن الحاجب مع شرحه بيان المختصر ٣ / ٣٦٢ ، تحفة المسؤول ٤ / ٢٩٦ .

(١٢٣) البرهان ١ / ٦٩١ ، الإحكام في أصول الأحكام ٤ / ٢٦١ ، البحر المحيط ٦ / ٢٠٧ ، الفوائد شرح الزوائد ص ١٠٦١ ،

(١٢٤) المحصول ٦ / ٧٢ .

(١٢٥) روضة الطالبين ١١ / ٩٩ .

صلى الله عليه وسلم يقول: "إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً ، فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا".^(١٢٦)

فدل الحديث على أنه يخلو عصر من مجتهدين بموت العلماء وخالف في ذلك الحنابلة فقالوا لا يجوز خلو عصر من مجتهدٍ قائم لله بالحجة^(١٢٧) و وافقهم بعض العلماء كأبي إسحاق الإسفراييني وجماعة من المالكية كالقاضي عبدالوهاب^(١٢٨) كما وافق الحنابلة العلماء الذين يرون المنع من التقليد كابن حزم^(١٢٩) والشوكاني^(١٣٠)

ومستندهم في هذا القول الأحاديث الدالة على بقاء طائفة من أهل الحق ظاهرين في كل عصر إلى قيام الساعة وأولى الطائفة بالحق هم العلماء المجتهدون مارواه الشيخان من حديث المغيرة بن شعبة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا يزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون"^(١٣١).

(١٢٦) رواه البخاري - كتاب العلم - باب كيف يقبض العلم ٣٦/١ (ح ١٠٠)

و مسلم - كتاب العلم - باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن آخر الزمان ١٦٠ / ٨ (ح ٦٩٧١) (١٢٧) العدة في أصول الفقه ٤ / ١١٧٣ ، التحبير شرح التحرير ٨ / ٤٠٥٩ ، شرح الكوكب ٤ / ٥٦٤ ، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٢٠٣ .

(١٢٨) شرح الكوكب المنير ٤ / ٥٦٤ ، الرد على من أخلد إلى الأرض للسيوطي ص ٦٧ ، فواتح الرحموت ٤٣١ / ٢ ، إرشاد الفحول ٢ / ١٠٣٧ .

(١٢٩) الإحكام في أصول الأحكام ٦ / ٢٢٧ ، النبهة الكافية ص ٧١ .

(١٣٠) إرشاد الفحول ٢ / ١٠٣٨ .

(١٣١) رواه البخاري - كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة - باب قول النبي صلى الله عليه وسلم "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق" وهم أهل العلم ٩ / ١٢٥ (ح ٧٣١١) .

وفي رواية مسلم "لن يزال قوم من أمتي ظاهرين على الناس حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون"

قال الإمام البخاري رحمه الله: وهم أهل العلم^(١٣٢)

وفصل ابن دقيق العيد فقال: لا يجوز خلو العصر من مجتهد إلى أن يتداعى الزمان ويتزلزل، وذلك بظهور علامات الساعة الكبرى فحينئذ يجوز^(١٣٣)

و مستند هذا القول ما ورد من أحاديث تدل على ذهاب العلم والإيمان في آخر الزمان ومن ذلك حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه الطويل وفيه "فبينما هم كذلك إذ بعث الله ريحا طيبة فتأخذهم تحت آباطهم فتقبض روح كل مؤمن وكل مسلم ويبقى شرار الناس يتهارجون فيها تهارج الحمر فعليهم تقوم الساعة"^(١٣٤)

أما الحنابلة فلا أثر للمسألة عندهم فقد قالوا بجواز تقليد المجتهد الميت - في القول المشهور عندهم والراجح - مع قولهم بوجود المجتهدين في كل عصر وعدم جواز خلو عصر من مجتهد.

وأيضاً المانعون لجواز تقليد المجتهد الميت بإطلاق لا أثر لجواز خلو العصر من مجتهد عندهم على المسألة، ومنهم الحنابلة الذين لا يرون جواز خلو عصر من مجتهد أصلاً، وفيهم من غير الحنابلة ممن يجوز خلو العصر من مجتهد، بل ويقول بعضهم بفقدان المجتهدين وانقطاع الاجتهاد ومع ذلك لم يجوزوا تقليد المجتهد الميت.

=ومسلم - كتاب الإمارة - باب قوله صلى الله عليه وسلم " لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ٥٣/٦ (ح ٥٠٦٠)

(١٣٢) صحيح البخاري ١٢٥/٩.

(١٣٣) البحر المحيط ٦/ ٢٠٨، الرد على من أخلد إلى الأرض للسيوطي ص ٩٧، إرشاد الفحول ٢/ ١٠٣٧.

(١٣٤) رواه مسلم - كتاب العلم - باب ذكر الدجال وصفته وما معه ١٩٧/٨ (ح ٧٥٦٠)

المسألة الثانية : تجديد الاجتهاد

و واضح علاقة هذه المسألة في مسألة البحث - تقليد المجتهد الميت - حيث استند كثير من القائلين بمنع تقليد المجتهد الميت بعدم تحقق تجديد الاجتهاد ، إذ لو كان حياً لوجب عليه تجديد الاجتهاد ، وبموته لا يتحقق تجديده ، فلا يتحقق بقاء قوله الأول لاحتمال تغيره عند تجديد الاجتهاد^(١٣٥)

قال الزركشي " قيل الخلاف هنا - يعني في مسألة تقليد المجتهد الميت - مخرج من الخلاف في إعادة الاجتهاد عند حدوث الحادثة مرة أخرى " (١٣٦)
وقد وقع الخلاف بين الأصوليين فيما إذا استنبط المجتهد حكماً وأفتى به عاماً وتكررت الواقعة أو مثلها واحتاج إلى أن يفتي فيها ثانية فهل يجب عليه إعادة وتجديد الاجتهاد بالنظر ثانية أو يكفيه النظر الأول ؟

وتحرير محل النزاع يقتضي إخراج صورتين من الخلاف
الأولى : إذا تجدد ما يقتضي الرجوع عن قوله الأول كتغير مناط الاجتهاد أو اطلاع على دليل أو ابتناء الحكم على عرف تغير ، فهذا يجب فيه تجديد الاجتهاد^(١٣٧)

الثانية : إذا كان اجتهاده صادراً عن نص أو إجماع فلا يجدد النظر والاجتهاد ، وإنما الخلاف فيما كان مصدره الرأي والقياس^(١٣٨)
وبغير الصورتين وقع الخلاف عند الأصوليين :

(١٣٥) بذل النظر ص ٦٩٣ ، صفة الفتوى والمفتي والمستفتي لابن حمدان ص ٧٠ ، إعلام الموقعين ٤ / ٢١٥ ،
البحر المحيط ٦ / ٢٩٨ ،
(١٣٦) البحر المحيط ٦ / ٣٠٠ ،
(١٣٧) البحر المحيط ٦ / ٣٠٢ .
(١٣٨) الغيث الهامع ص ٧١٤ .

فذهب بعضهم إلى أن النظر الأول يكون كافياً ولا حاجة لإعادته وهو الذي ذهب إليه جملة من الأصوليين منهم ابن الحاجب^(١٣٩)

ودليلهم: أن النظر الأول كان كافياً فلا حاجة لإعادته، فهو قد اجتهد وحصل الظن بمقتضى اجتهاده، والأصل عدم أمر آخر يطلع عليه ثانياً يوجب تجديد الاجتهاد^(١٤٠)

وذهب بعض الأصوليين إلى أنه لا بد من إعادة النظر والاجتهاد وهو قول بعض الحنفية^(١٤١) وبعض الحنابلة^(١٤٢)

ودليلهم: وقوع الاحتمال أن يتغير اجتهاده ويطلع على ما لا يطلع عليه أولاً^(١٤٣)

وقالوا أيضاً استدلالاً: ولعله يظفر بخطأ، أو زيادة لمقتضى^(١٤٤)
وذهب قوم للتفصيل في المسألة فقالوا إن كان المجتهد ذاكراً لطريق الاجتهاد فلا حاجة لتجديد الاجتهاد وإعادته، وإن كان غير ذاك له فلا بد من تجديد الاجتهاد
وقد ذهب لهذا التفصيل الإمام الرازي^(١٤٥) والآمدي^(١٤٦) والقرافي^(١٤٧) وابن السبكي^(١٤٨) والصفى الهندي^(١٤٩)

(١٣٩) منتهى الوصول والأمل ص ١٦٥، المختصر مع شرحه بيان المختصر ٣/٣٦١.

(١٤٠) الفائق في أصول الفقه ٥ / ٨٦، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول ص ٥٢٩، الفوائد شرح الزوائد ص ١٠٥٦

(١٤١) تيسير التحرير ٤ / ٢٣١، فواتح الرحموت ٢ / ٤٢٧.

(١٤٢) صفة الفتوى والمفتي والمستفتي لابن حمدان ص ٧٠، إعلام الموقعين ٤ / ٢١٥

(١٤٣) الفائق في أصول الفقه ٥ / ٨٦، الفوائد شرح الزوائد ص ١٠٥٧

(١٤٤) البحر المحيط ٦ / ٣٠٢.

(١٤٥) المحصول ٦ / ٦٩.

(١٤٦) الإحكام في أصول الأحكام ٤ / ٢٣٩.

ودليل هذا التفصيل : أنه إن كان ذاكرًا فلا حاجة لإعادة وتجديد الاجتهاد كما لو اجتهد في الحال ، بخلاف غير الذاكر فإنه في حكم من لم يجتهد^(١٥٠)

المبحث الرابع: مسائل أصولية تنشأ عن الخلاف في تقليد المجتهد الميت

بتتبع كتب أصول الفقه أجد أن مسائل علمية القول فيها نشأ وانبنى على الخلاف في تقليد المجتهد الميت وهذه المسائل هي :

المسألة الأولى : تقليد المذاهب

القول بجواز تقليد أئمة المذاهب هو قول الجمهور من أهل الإسلام من الحنفية^(١٥١) والمالكية^(١٥٢) والشافعية^(١٥٣) والحنابلة^(١٥٤).
وخالف في ذلك ابن حزم^(١٥٥) والشوكاني^(١٥٦)
وقد استفاضت الأدلة عند الجمهور على جواز تقليد العامة للمذاهب من الكتاب الكريم والسنة النبوية

= (١٤٧) شرح تنقيح الفصول ص ٤٤٢.

(١٤٨) جمع الجوامع مع شرح المحلى وحاشية البناني ٢ / ٣٩٤ ، الغيث الهامع ص ٧١٣.

(١٤٩) الفائق في أصول الفقه ٥ / ٨٥.

(١٥٠) نهاية السؤل ٢ / ١٠٥٤ ، الفوائد شرح الزوائد ص ١٠٥٧ و ١٠٥٨.

(١٥١) ميزان الأصول ص ٦٧٥ ،

(١٥٢) إحكام الفصول ٢ / ٧٣٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٤٣ ، رفع النقاب ٦ / ٤٣.

(١٥٣) التبصرة ص ٤١٤ ، شرح اللمع ٢ / ١٠١٠ ، الإحكام في أصول الأحكام ٤ / ٢٧٨.

(١٥٤) التمهيد في أصول الفقه ٤ / ٣٩٩ ، روضة الناظر ٣ / ١٠١٩ ، شرح الكوكب المنير ٤ / ٥٣٩.

(١٥٥) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٦ / ٢٢٧ .

(١٥٦) إرشاد الفحول ٢ / ١٠٩٣ ، إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد ص ١٦٨.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (١٥٧) حيث فسر عبدالله بن عباس وجابر بن عبدالله رضي الله عنهم أولي الأمر بأنهم العلماء (١٥٨) ، وطاعتهم إنما هي في تقليدهم (١٥٩)

وقوله تعالى : ﴿وَمَا كَانُوا الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (١٦٠)

فلم يأمر الله تعالى جميع العباد بالنفير للتفقه وطلب العلم وتحصيل مرتبة الاجتهاد ، وإنما أمر بالنفير من كل فرقة منهم طائفة ، فالأمر لبعضهم لا كلهم ، فدل هذا أن حض بعض المؤمنين التفقه وحض البقية التقليد للمتفقهين (١٦١) والإمام النووي لما تكلم عن مسألة تقليد المذاهب بناها على مسألة حكم تقليد المجتهد الميت (١٦٢)

وهو واضح في أن أئمة المذاهب مجتهدون مقلدون بعد موتهم.

(١٥٧) من آية ٥٩ من سورة النساء

(١٥٨) تفسير ابن عباس مخرج في المستدرک للحاکم ٣٢٨/١ ، والسنن الكبرى للبيهقي ٢٣٧/١ ، وتفسير ابن أبي حاتم ٩٨٩/٣ ، وتفسير الطبري ١٨٠/٧ .

وتفسير جابر بن عبدالله مخرج في المستدرک للحاکم ٣٢٨/١ ، ومصنف ابن أبي شيبة ٢٤٤/١١ ، وتفسير ابن أبي حاتم ٩٨٨/٣ ، وتفسير الطبري ١٧٩/٧ ، وعزاه السيوطي في الدر المنثور ١٩٧/٢ لعبد بن حميد والحكيم الترمذي وابن المنذر .

(١٥٩) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٢٢/٣٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٣١ ، رفع النقاب ٣٢/٦ ، القول المفيد ص ١١٤ .

(١٦٠) آية ١٢٢ من سورة التوبة

(١٦١) الفصول في الأصول ٢٨١/٤ ، التبصرة ص ٤٠٧ ، العدة ١٢٢٥/٤ ، التمهيد في أصول الفقه ٤٠٠/٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٣١ ، مذكرة أصول الفقه للشنقيطي ص ٤٩١ .

(١٦٢) روضة الطالبين ١٠١/١١ .

قال ابن القصار المالكي " إذا حكى العامي عن مالك رحمه الله أو عن غيره من العلماء - وهو في غير عصره - فتوى في مسألة فإنه يجوز للعامي أن يقلد مالكا بعد موته ، وكذلك غيره من العلماء الذين اشتهرت أمانتهم ، لأن العامي إذا جاز له أن يعمل على اجتهاد بعض أصحاب مالك ، كان عمله على اجتهاد مالك أولى ، فإن لم يكن أولى منه فهو مثله ، ويكون مالك كأنه باق ، لأن قوله بمنزلته وهو حي ، وتصير منزلة العامي مع مالك كمنزلة مالك مع الصحابي في أنه يرجع إلى قوله وإن كان ميتاً ، ويكون قول الصحابي أولى من قول أهل عصر مالك " (١٦٣)

فابن القصار حين يقرر صحة تقليد المذهب ، يرى أن الأولى بالتقليد هو إمام المذهب وإن كان ميتاً ، بل قوله وهو ميت أولى من قول الأحياء من أصحابه .

المسألة الثانية: أيهما أولى بالتقليد المجتهد الحي أم المجتهد الميت

بناءً على ما سبق من ترجيح جواز تقليد المجتهد الميت مع وجود المجتهد الحي فأبي المجتهدين أولى بالأخذ بقوله الحي أم الميت ؟
عرض للمسألة المرداوي (١٦٤) وابن النجار (١٦٥) وفرضاها فيما لو كان المجتهد الحي دون الميت ، بينما أطلق الصنعاني المسألة (١٦٦)
وقد حكى ابن النجار عن بعضهم ولم يسمه أن تقليد الحي أولى من الميت (١٦٧)
ووجه تقديم الميت : أن الميت يرجح بموته (١٦٨)

(١٦٣) مقدمة في أصول الفقه لابن القصار ص ١٧٠ و ١٧١ ،

(١٦٤) التحبير شرح التحرير ٨ / ٣٩٨٤ .

(١٦٥) شرح الكوكب المنير ٤ / ٥١٤ .

(١٦٦) إجابة السائل ص ٤٠٩ .

(١٦٧) التحبير شرح التحرير ٨ / ٣٩٨٤ ، شرح الكوكب المنير ٤ / ٥١٤ ، إجابة السائل ص ٤٠٩ .

(١٦٨) التحبير شرح التحرير ٨ / ٣٩٨٤ ، شرح الكوكب المنير ٤ / ٥١٤ .

ویظهر أن الترجیح بالموت لأمن الفتنة على المیت دون الحي كما تقدم في أثر ابن مسعود رضي الله عنه.

كما حکى ابن النجار والمرداوي عن بعضهم تقديم الحي وإن لم یسمیا من قال بالقول^(١٦٩)

و وجه هذا القول :

١ - وقوع الإجماع على جواز تقليد الحي في الفروع، بخلاف المجتهد المیت فاختلفوا في جواز تقليده، والمتفق عليه مقدم على المختلف فيه.^(١٧٠)

٢ - ولأن المجتهد الحي یمكن مراجعته فيما یشكل، ویأخذ عنه بأقوى الطرق من المشافهة ونحوها، وهذا مفقود في المیت فكان تقليده للحي أولى^(١٧١)

٣ - أن المجتهد المیت مقدم قوله لأرجحيته في ذاته على الحي^(١٧٢)

و حکى الصنعاني عن بعضهم ممن لم یسمه القول بالتساوي فقول المجتهد الحي والمجتهد المیت سواء^(١٧٣)

ومعنى التساوي هنا أنه لا یترجح تقليد أحدهما دون الآخر للحياة والموت، فهما متساويان فيه، وإنما یترجح أحدهما بمرجحات أخرى.

و المرادوي وابن النجار حين عرضا للمسألة وقصرا الخلاف فيها في المجتهد الحي الأدنى من المیت یفید بالمفهوم من كلامهما أنهما یریان أنهما إذا تساويا أو كان المجتهد الحي أقوى أنه أولى بلا خلاف.^(١٧٤)

(١٦٩) التحبير شرح التحرير ٨ / ٣٩٨٤ ، شرح الكوكب المنير ٤ / ٥١٤ ،

(١٧٠) إجابة السائل ص ٤٠٩ .

(١٧١) إجابة السائل ص ٤٠٩ .

(١٧٢) التحبير شرح التحرير ٨ / ٣٩٨٤ ، شرح الكوكب المنير ٤ / ٥١٤ ،

(١٧٣) التحبير شرح التحرير ٨ / ٣٩٨٤ ، شرح الكوكب المنير ٤ / ٥١٤ .

بخلاف الإمام الصنعاني الذي أطلق الخلاف في الصور الثلاث^(١٧٥)

وابن القصار نص في مقدمته على أن تقليد إمام المذهب بعد موته أولى من تقليد أتباعه وأصحابه وهم أحياء^(١٧٦)

والذي يظهر لي - والله أعلم - أن المجتهد لا يترجح قوله ولا يقدم تقليده على غيره لحياته ولا لموته، وإن المرجح عموم ما قرره الأصوليون من ترجيح مجتهد على آخر بالعلم والديانة والورع^(١٧٧).

المسألة الثالثة: إذا اتبع العامي مجتهداً ثم مات المجتهد وفي العصر مجتهد آخر

إذا اختار العامي مجتهداً ليقبله ثم مات هذا المجتهد فهل يستمر في تقليده أم ينقطع تقليده بموته ؟

على القول بجواز تقليد الميت مطلقاً فلا إشكال لدخوله في عموم الجواز، بل قد يكون له أولوية من جهة إدراك المقلد للمجتهد حياً وأخذ عنه فيستصحبه قوله وتقليده .

وأما على القول بعدم الجواز فقد نقل الزركشي عن بعض من لم يسمه أن عليه ترك تقليد المجتهد الذي مات وإن كان يقبله في حياته ، فيجب عليه ترك تقليده لتقليد

= (١٧٤) إجابة السائل ص ٤٠٩ .

(١٧٥) التحبير شرح التحرير ٨ / ٣٩٨٤، شرح الكوكب المنير ٤ / ٥١٤، إجابة السائل ص ٤٠٩ .

(١٧٦) مقدمة في أصول الفقه لابن القصار ص ١٧٠ و ١٧١ ،

(١٧٧) ينظر في منهج الأصوليين في تقديم مجتهد على آخر / البرهان ٢ / ٨٧٩، العدة ٤ / ١٢٣٦، الأحكام في

أصول الأحكام ٤ / ٢٠٢، أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح ص ٨٦، التحبير شرح التحرير ٨ /

٤٠٨٥، تيسير التحرير ٤ / ٣٤٠، إجابة السائل ص ٣٩٩ .

المجتهد الحي، والتعليل لهذا القول - كما يقول الزركشي - بأن نظر الحي أولى من نظر الميت^(١٧٨)

ونقل الزركشي استدراك الكياالهراسي على هذا القول و توجيهه فقال " قال الكياالهراسي: وهذا ليس مقطوعاً به، فإننا نعلم أن محمد بن الحسن من المجتهدين، وما كلف الناس باتباع مذهبه بعد أبي حنيفة فإذن الاختيار مفوض إلى العامي في القبول " ثم قرر الزركشي أن القول بعدم جواز تقليد المجتهد بعد موته لتقليد الحي أنه تفريع على القول بعدم جواز تقليد المجتهد الميت^(١٧٩)

المسألة الرابعة: إذا استفتى العامي مجتهداً ثم مات المجتهد قبل عمل العامي بفتوى المجتهد إذا استفتى العامي مجتهداً في مسألة ثم مات المجتهد قبل عمل العامي بفتوى المجتهد فهل يمضي العامي فيعمل بهذه الفتوى أم ليس له ذلك ؟ على ما تقدم من ترجيح جواز تقليد المجتهد الميت بإطلاق فالمسألة هنا داخلية في عموم جواز التقليد

ولذا يقول الزركشي في سلاسل الذهب " والخلاف يلتفت إلى جواز تقليد الميت، وفيه قولان، فإن جوزناه جاز وإلا فلا...."^(١٨٠) وذكر بعض الحنابلة الوجهين في المسألة الجواز وعدمه^(١٨١) واستدل ابن مفلح للمانعين لتردد بقاء المجتهد على قوله لو بقي حياً^(١٨٢)

(١٧٨) البحر المحيط ٣٢٧/٦.

(١٧٩) البحر المحيط ٣٢٧/٦.

ولم أجد ما نقله الزركشي عن الكياالهراسي في مظنته من كتابه أحكام القرآن - حسب اطلاعي -.

(١٨٠) سلاسل الذهب ص ٤٤٨.

(١٨١) المسودة ص ٥٢١، صفة الفتوى والمفتي والمستفتي لابن حمدان ص ٧١، أصول الفقه لابن مفلح

وبين الزركشي في البحر المحيط احتمال الوجهين في المسألة - الجواز وعدمه - ، وبين أن الجواز هنا أقرب من مسألة تقليد المجتهد الميت عموماً^(١٨٣) ووجه القرب - والله أعلم - أن مسألة تقليد المجتهد الميت مرتبطة بموت المجتهد بالكلية. بينما مسألتنا لها علاقة بالحياة حيث كان السؤال والإفتاء حال حياته فأشبهه تقليد الحي من جهة وقت السؤال فكان لحكمه أقرب.

ومن نسب إليه القول بجواز العمل بهذه الفتوى العالمي من الحنفية^(١٨٤)

المسألة الخامسة: إفتاء مقلد الميت

من قلد المجتهد الميت في مذهبه وقوله فهل له أن يفتي بفتوى المجتهد الميت ؟ حرر الزركشي موضع الخلاف في المسألة و بين الفرق ، فالخلاف في ما إذا كان المفتي بقول المجتهد الميت ناقلاً محضاً ، أما إذا كان مخرجاً فليس داخلاً في الخلاف ، لأن العامي الصرف لا قدرة له على التخريج^(١٨٥) ذكر الأصوليون الخلاف في إفتاء مقلد المجتهد الميت وذكروا فيه أربعة أقوال أظهرها جواز ذلك إذا كان مطلعاً على المأخذ أهلاً للنظر.

واستدلوا لذلك بأن عمل أهل العلم عليه على ممر العصور من غير إنكار^(١٨٦)

= (١٨٢) أصول الفقه لابن مفلح ٤/ ١٥١٤.

(١٨٣) البحر المحيط ٦ / ٣٠١.

(١٨٤) الفوائد شرح الزوائد ص ١١٢٣ ، سلاسل الذهب ص ٤٤٨.

(١٨٥) البحر المحيط ٦ / ٣٠١.

(١٨٦) الحصول ٦ / ٧٠ ، نهاية السؤل ٢ / ١٠٤٧ و ١٠٤٨ ، معراج المنهاج ص ٦٤١ ، تحفة المسؤول ٤

/ ٢٩٨ ، بيان المختصر ٣ / ٣٦٥ ، نهاية الوصول ٧ / ٣٨٨٣ ، البحر المحبط ٦ / ٣٠١ ،

والمسألة متفرعة من جواز تقليد المجتهد الميت ولذا قال الإسنوي " وإن كان إمامه ميتاً ففي الإفتاء بقوله خلاف ينبغي على جواز تقليده " (١٨٧) وقال الصفي الهندي " وحيث جوزنا الفتوى - يعني للمجتهد الميت - جوزنا التحمل ، وما لا فلا " (١٨٨) وعليه فإن من قال بجواز تقليد المجتهد الميت يقول بجواز إفتاء مقلد الميت إذا كان مطلعاً على المأخذ أهلاً للنظر.

المسألة السادسة : إفتاء مقلد الميت القادر على التفريع وغيره.

بناءً على جواز تقليد الميت يجوز الإفتاء للمقلد سواء القادر على التفريع والتخريج وغيره.

قرر هذا جملة من الأصوليين كجلال الدين المحلي (١٨٩) والسمهودي (١٩٠) وابن الجمال الأنصاري (١٩١).

و علل ابن الجمال هذا الجواز " لأنه ناقل لما يفتي به عن إمامه وإن لم ينص على نقله عنه " (١٩٢).

قال جلال الدين المحلي " وهذا هو الواقع في الأعصار المتأخرة " (١٩٣).

(١٨٧) نهاية السؤل ٢ / ١٠٤٨.

(١٨٨) الفائق في أصول الفقه ٥ / ٩٠.

(١٨٩) شرح جلال الدين المحلي لجمع الجوامع ٢ / ٢٦٨.

(١٩٠) العقد الفريد ص ٧٩.

(١٩١) فتح المجيد ص ٥٢.

(١٩٢) فتح المجيد ص ٥٢.

(١٩٣) شرح جلال الدين المحلي لجمع الجوامع ٢ / ٢٦٨.

المسألة السابعة: على القول بمنع تقليد المجتهد الميت ما ثمة تأليف كتب الفقه ؟

مما يمكن أن يورد على القائلين بمنع تقليد المجتهد الميت أن لا ثمة حينئذٍ من تأليف كتب الفقه

أورد هذا الإشكال الإمام الرازي في المحصول وأجاب عنه

قال الرازي " فإن قلت : لم صنف كتب الفقه مع فناء أربابها ؟

قلت لفائدتين : إحداهما : استفادة طريق الاجتهاد من تصرفهم في الحوادث ،

وكيفية بناء بعضها على بعض ، والأخرى : معرفة المتفق عليه من المختلف فيه ^(١٩٤)

ثم تناقله الأصوليون من بعد الرازي وأجابوا عنه بجواب الرازي ^(١٩٥)

وهذا الجواب من الرازي إنما محصلته ذكر فوائد للتأليف في الفقه تتحقق ولو لم

يصح تقليدهم بعد موتهم.

وأما عند ترجيح جواز تقليد المجتهد الميت فيضاف إلى ما ذكره الرازي أن من

فوائد هذه الكتب تقليد الأئمة المجتهدين في ما قالوه وما سطوروه في كتبهم بعد موتهم .

وإذا كان تقليد المجتهد الميت يصح بما نشره في كتبه فإن هذا لا يغفل وجوب

العناية بالضوابط العلمية المصححة لصحة أخذ أقوال المجتهد من كتبه

ونقل هنا قولين نفيسين لابن القصار وللقرافي يذكran فيهما ضوابط للعلماء

تسوغ أخذ ما في كتب المجتهد وتقليده في أقواله التي حواه كتابه :

قال ابن القصار في المقدمة " باب القول فيما يوجد في كتب العلماء قال القاضي -

رحمه الله - : إذا وجد الرجل كتابا مترجما بكتاب موطأ مالك أو كتاب الثوري أو

(١٩٤) المحصول ٧١/٦ .

(١٩٥) نهاية السؤل ٢ / ١٠٤٨ ، الفائق في أصول الفقه ٥ / ٩٠ ، البحر المحيط ٦ / ٢٩٨ ، حاشية العطار

الأوزاعي أو الشافعي، فهل يجوز له أن يقول في شيء يجده فيه: قال مالك، وقال الثوري، وقال الأوزاعي، وقال الشافعي؟ قال القاضي - رحمه الله -: فهذا سبيله أن ينظر، فإن كان من الكتب التي قد اشتهر ذكرها مثل الموطأ لمالك - رحمه الله - و جامع الثوري وكتاب الربيع، جاز أن يعزى ذلك للمترجم عنه إذا كان الكتاب صحيحاً مقروءاً على العلماء، معارضاً بكتبهم، وإن كان من الكتب التي لم يشتهر وينتشر ذكرها، لم يجز ذلك حتى يروي ما فيه عن من ينسب إليه بروايات الثقات عنه، والله أعلم" (١٩٦)

وقال القرافي في نفائس الأصول "فائدة: ينبغي أن تحذر مما وقع في زماننا من تساهل بعض الفقهاء بالفتوى من الكتب الغربية التي ليس فيها رواية المفتي عن المجتهد بالسند الصحيح، ولا قام مقام ذلك شهرة عظيمة تمنع من التصحيف والتحريف، وبالغ بعضهم في التساهل حتى صار إذا وجد حاشية على كتاب أفتى بها، وفيه عدم دين وبعده عن القواعد" (١٩٧)

ومن خلال النصين يمكن إجمال أهم هذه الضوابط:

١- أن يكون الكتاب مشهوراً معروفاً عن المجتهد. إذ شهرته تمنع من التصحيف والتحريف، فإن لم يكن كذلك فلا بد أن يروى ما فيه عن المجتهد برواية الثقات.

٢- أن يكون الكتاب صحيحاً مقروءاً على العلماء.

٣- أن يروى الكتاب عن المجتهد بسند صحيح.

٤- أن يكون معارضاً بكتب العلماء.

(١٩٦) المقدمة في أصول الفقه ص ١٧٢ - ١٧٥.

(١٩٧) نفائس الأصول في شرح المحصول ٣ / ١٣٣٢.

الخلاصة

في ختام هذه الدراسة أخلص إلى النتائج والترجيحات الآتية :

- ١- أن الراجح من أقوال أهل العلم هو جواز تقليد المجتهد الميت لنهوض بعض أدلة هذا القول وسقوط جميع أدلة الأقوال الأخرى - كما تقدم - .
- ٢- أن أكبر دليل لهذا الجواز هو الإجماع العملي منذ عصور الإسلام الأولى على تقليد المجتهد الميت وبمشهد من المجتهدين وعدم إنكارهم فكان إجماعهم.
- ٣- لا يشترط في تقليد المجتهد الميت عدم وجود مجتهد حي.
- ٤- عدالة المجتهد الميت، وثبوت القول عنه شرطان صحيحان لصحة تقليده، غير أن هذين الشرطين ليسا خاصين به، بل هما شرط لتقليد كل مجتهد حيٍّ أو ميتٍ.
- ٥- الراجح عدم اشتراط كون الناقل عن المجتهد الميت مجتهداً في مذهبه أو في أقواله، وكذا الصحيح أنه لا يشترط لتقليد المجتهد الميت العجز عن الوصول للحي.
- ٦- الراجح أنه لا يجوز خلو عصر من الأعصار من مجتهدين.
- ٧- الراجح أن لا يجب على المجتهد تجديد الاجتهاد والنظر في المسألة الواحدة عند تجدد السؤال عنها، إلا أن يرد عليها ما يقتضي وجوب تجديد النظر والاجتهاد كتغير مناط الحكم، أو ابتناء حكمه على عرف رعاه الشارع وتغير ونحو ذلك.
- ٨- الراجح تقليد أئمة المذاهب ومجتهديها وهو إجماع الأمة وعملها، والقول بمنع تقليد المجتهد يوهنه هذا الإجماع.
- ٩- الراجح أنه لا يفضل مجتهد على آخر بتقديم تقليده لحياة أو موت، وإنما يقدم المجتهد بقوة علمه وديانته وورعه.

١٠- لما ترجح القول بجواز تقليد المجتهد الميت فیدخل فی الحكم كل صور التقليد له ، ومنها جواز تقليده فيما أفتى به في حياته ولم يعمل به المستفتي إلا بعد موته ، ومنها استمرار عمل المقلد بفتوى المجتهد الذي يقلده إذا مات ولا ينقطع تقليده بموته. ومنها جواز تحمل فتواه ونقلها للغير إذا كان الناقل عدلاً مطلعاً أميناً في النقل.

١١- وإن من عظمة هذا الدين أن هياً الله له الأئمة المجتهدين الذين حفظ الله بهم أركانه ، وشيّد الله بهم بنيانه ، وكان مما أسبغ الله به النعمة على هذه الأمة أن وفق علماءها للتأليف والتصنيف حفظاً للشرعة ، ودلالةً لطرق الاجتهاد والترجيح ، ومعرفةً لمحل الوفاق والخلاف ، ولتقليدهم في أقوالهم وترجيحاتهم.

وقبل أن أنهي الخاتمة فإني أدون هذه التوصيات :

١- أن يقوم الجميع بدورهم في تعريف المجتمع عموماً والناشئة خصوصاً بأهمية العلم والعلماء ، ومعرفة أقدارهم ، وحماية جنابهم.

٢- ومما ينبغي التنبيه له خطورة تهاون العامة والمتقنين في نقد العلماء وفتاويهم بلا علم وبلا سلوك لأدب الخلاف والحوار العلمي المنهجي ، وما يجره ذلك من الآثار السيئة ولو بعد حين.

٣- وحين يكون منهج أهل الحق أن كلاً يؤخذ من قوله ويرد إلا المعصوم صلى الله عليه وسلم فإنه ليس من معاني ذلك النقد لأهل العلم من غير منهج علمي ، وليس معناه أن يتساوى الناس في الكلام في المسائل الشريعة فهي شأن العلماء ، هذه وصية ربنا لنا " ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم " (١٩٨)

٤- وإذا كان مما رآه بعض العلماء سبباً لتقليد المجتهد الميت هو قلة العلماء والمجتهدين، فإن المتعين على المسلمين جميعاً أن يعنوا بالعلم الشرعي، ونشره، وتربية أبنائهم للنفيير لطلبه، كما أمرنا الله بذلك ليقوموا بفرض الكفاية في تعليم الناس وإفتائهم،

وإن الدول الإسلامية بأجهزتها التعليمية والدعوية منوطٌ بها المهمة العظمى بصياغة المشاريع العلمية الشرعية ودعمها وتشجيعها.

٥- وأمة الإسلام قد حفل تاريخها وشرف بالعلماء الربانيين المجتهدين الذين جمع الله لهم الرسوخ في العلم مع الدين والورع، وإن من أعظم أساليب كفاية الأمة حاجتها من الفتوى تقريب فتاوى هؤلاء الأعلام لعامة الأمة بجمعها وترتيبها وترجمتها ووضعها بين يدي المسلمين عبر الكتاب والمواقع الإلكترونية. وبكل وعاء يسهل تناولها والنهل من معينها.

٦- وما أجمل أن يقوم أهل الثراء والسعة ممن يحبون الله ورسوله وينصرون دينه أن يكون في أموالهم حق للعلم بالوقف على نشر فتاوى العلماء المعبرين، وأن يكون للكليات الشرعية والمراكز البحثية المتخصصة الدور العلمي الذي يساعد على إخراج هذه الفتاوى.

وفق الله الجميع لكل خير

والحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

- [١] الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة ، لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي (ت ٣٨٧هـ) تحقيق عثمان عبد الله آدم الأثيوبي ، دار الراية للنشر السعودية ١٤١٨هـ
- [٢] الإبتهاج بتخريج أحاديث المنهاج ، لعبدالله بن محمد بن الصديق الغماري ، علق عليه وضبط تخريجاته سمير طه المجدوب ، عالم الكتب. بيروت ١٤٠٥هـ.
- [٣] الإبتهاج في شرح المنهاج. لعلی بن عبدالكافي السبكي (ت ٧٥٦هـ) وولده عبد الوهاب (ت ٧٧١هـ) ، حققه وقدم له د. شعبان محمد إسماعيل ، المكتبة المكية ١٤٢٥ هـ.
- [٤] إجابة السائل شرح بغية الآمل ، لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت ١١٨٢هـ) تحقيق حسين بن أحمد السياغي ود. حسن محمد الأهدل ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٨هـ
- [٥] إحكام الفصول في أحكام الأصول. لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤هـ) ، بتحقيق وتقديم عبدالمجيد تركي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ١٤٠٧هـ.
- [٦] الإحكام في أصول الأحكام ، لعلی بن أبی علی بن محمد التغلبي الآمدي ، تعليق العلامة عبدالرازق عفيفي ، دار الصميعي للنشر والتوزيع ، الرياض ١٤١٤هـ. ونسخة أخرى بتحقيق د. سيد الجميلي. دار الكتاب العربي ، بيروت ١٤٠٤ هـ

- [٧] الإحكام في أصول الأحكام. لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، ضبط وتحقيق وتعليق د. محمد حامد عثمان، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٦هـ.
- [٨] أدب المفتي والمستفتي، لعثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الشهرزوري المعروف بابن الصلاح، تحقيق د. موفق عبدالله عبدالقادر. مكتبة العلوم والحكم. بيروت ١٤٠٧هـ.
- [٩] إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول. لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق وتعليق أبي حفص سامي بن العربي الأثري، دار الفضيلة، الرياض ١٤٢١هـ.
- [١٠] إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد. لمحمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد المشهور بالأمر الصنعاني (ت ١١٨٢هـ) تحقيق زياد نقشبندي، دار الإصلاح. دمشق ٢٠٠٧م.
- [١١] أسنى المطالب في شرح روض الطالب. لشيخ الإسلام زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ) تحقيق د. محمد محمد تامر. دار الكتب العلمية. بيروت ١٤٢٢هـ.
- [١٢] أصول الفقه. لشمس الدين محمد بن مفلح المقدسي (ت ٧٦٣هـ) حققه وعلق عليه وقدم له د. فهد بن محمد السدحان، مكتبة العبيكان، الرياض ١٤٢٠هـ.
- [١٣] أصول الفقه المسمى الفصول في الأصول، للإمام أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت ٣٧٠هـ)، دراسة وتحقيق د. عجيل جاسم النشمي، نشر إدارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ١٤١٤هـ.

- [١٤] إعلام الموقعين عن رب العالمين، لمحمد بن أبي بكر بن سعد حريز المعروف بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. دار الجيل بيروت ١٩٧٣م
- [١٥] إيقاظ همم أولي الأبصار للإقتداء بسيد المهاجرين والأنصار. للشيخ الإمام صالح بن محمد العمري المشهور بالفُلَّابي (ت ١٢١٨هـ) حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه أبي عماد السخاوي. دار الفتح. الشارقة ١٤١٨هـ.
- [١٦] البحر الرائق شرح كنز الدقائق. لزين الدين بن إبراهيم بن محمد بن نجم (ت ٩٢٦هـ) دار المعرفة. بيروت.
- [١٧] البحر المحيط في أصول الفقه. لبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، قام بتحريه د. عمر بن سليمان الأشقر، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت ١٤١٣هـ.
- [١٨] البدر الطالع في حل جمع الجوامع. لجلال الدين محمد بن أحمد المحلي، شرح وتحقيق مرتضى علي بن محمد المحمدي الداغستاني، مؤسسة الرسالة. دمشق ١٤٢٦هـ.
- [١٩] البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد بن الملقن (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق مصطفى أبو الغيث وعبدالله بن سليمان وياسر بن كمال. دار الهجرة. الرياض ١٤٢٥هـ.
- [٢٠] بذل النظر في الأصول. تصنيف الشيخ الإمام العلاء العالم محمد بن عبد الحميد الأسمندي (ت ٥٥٢هـ) حققه وعلق عليه وينشره لأول مرة الدكتور محمد زكي عبدالبر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٤١٢هـ.

- [٢١] البرهان في أصول الفقه. لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني (ت ٤٧٨هـ) حققه وقدمه ووضع فهرسة د. عبدالعظيم الديب ، دار الوفاء ، المنصورة ١٤١٨ هـ.
- [٢٢] بيان المختصر، شرح مختصر ابن الحاجب. لشمس الدين محمود بن عبدالرحمن بن أحمد الأصفهاني (ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق د. محمد مظهر بقا ، من منشورات مركز إحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
- [٢٣] التبصرة في أصول الفقه. لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ) شرحه وحققه د. محمد حسن هيتو ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٠ هـ.
- [٢٤] التحبير شرح التحرير في أصول الفقه. لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي (ت ٨٨٥هـ) دراسة وتحقيق د. أحمد بن محمد السراح و د. عوض بن محمد القرني و د. عبدالرحمن بن عبد الله الجبرين ، مكتبة الرشد ، الرياض ١٤٢١ هـ.
- [٢٥] تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب. لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤هـ) ، دراسة وتحقيق عبد الغني بن حميد بن محمود الكبيسي ، دار حراء ، مكة المكرمة ١٤٠٦ هـ.
- [٢٦] تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السؤل. لأبي زكريا يحيى بن موسى الرهوني (ت ٧٧٢هـ) دراسة وتحقيق د. الهادي بن الحسين شبيلي و د. يوسف الأخضر القيم ، من منشورات دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدولة الإمارات العربية المتحدة ١٤٢٢ هـ.

- [٢٧] تخريج أحاديث اللمع في أصول الفقه. لعبدالله بن محمد الصديقي الغماري الحسيني، خرج أحاديثه وعلق عليه د. يوسف عبدالرحمن المرعشلي، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥ هـ.
- [٢٨] تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري. لجمال الدين عبدالله بن يوسف محمد الزيلعي. تحقيق عبدالله بن عبدالرحمن السعد، دار ابن خزيمة. الرياض ١٤١٤ هـ.
- [٢٩] تفسير القرآن العظيم عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين. للإمام الحافظ عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧ هـ) تحقيق أسعد محمد الطيب. مكتبة الباز. مكة المكرمة ١٤١٧ هـ.
- [٣٠] تقريب التهذيب لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) قدم له و قابله بأصله محمد عوامة، دار الرشيد، حلب ١٤٠٨ هـ.
- [٣١] التقرير والتحريير شرح التحرير. لمحمد بن الحسن المعروف بابن أمير الحاج (ت ٨٧٩ هـ) دار الفكر. بيروت ١٤١٧ هـ.
- [٣٢] التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير. لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) من منشورات دار الباز، مكة المكرمة ١٤١٧ هـ.
- [٣٣] التمهيد في أصول الفقه. لمحموظ بن أحمد بن الحسن الكلوزاني (ت ٥١٠ هـ) الجزء الأول والثاني بتحقيق ودراسة د. مفيد محمد أبو عمشة، الجزء الثالث والرابع بتحقيق ودراسة د. محمد بن علي بن إبراهيم، من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.

- [٣٤] التمهيد في تخريج الفروع على الأصول. لعبدالرحيم بن الحسن الإسني (ت ٧٧٢هـ) تحقيق د. محمد حسن هيتو. مؤسسة الرسالة. بيروت ١٤٠٠هـ.
- [٣٥] تيسير التحرير شرح كتاب التحرير. لمحمد أمين المعروف بأمير بادشاه، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٥١هـ.
- [٣٦] جامع البيان عن تأويل القرآن. لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) تحقيق د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي. دار الكتب. الرياض ١٤٢٤ هـ.
- [٣٧] جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله. لأبي عمر يوسف بن عبدالبر النمري القرطبي (ت ٤٦٢هـ) تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الدمام ١٤١٩ هـ.
- [٣٨] جمع الجوامع لابن السبكي مع حاشية البناني عبدالرحمن البناني المغربي على، مطبوع مع شرح جلال الدين المحلي. مطبعة مصطفى البابي الحلبي. القاهرة ١٣٥٦هـ.
- [٣٩] حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع. لحسن بن محمد العطار (ت ١٢٥٠هـ) نسخة إلكترونية من المكتبة الشاملة.
- [٤٠] حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت: ٤٣٠) دار الكتاب العربي - بيروت
- [٤١] الدر المنثور في التفسير بالمأثور. للإمام جلال الدين السيوطي، عنيت بطبعه مطبعة الأنوار المحمدية. القاهرة.
- [٤٢] الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض لجلال الدين أبي بكر عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، قدم له وحققه خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٣هـ

- [٤٣] رسالة في أصول الفقه. لأبي علي الحسن بن شهاب العكبري الحنبلي، تحقيق د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر. المكتبة المكية. مكة المكرمة ١٤١٣هـ.
- [٤٤] رفع النقاب عن تنقيح الشهاب. لأبي علي حسين بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي (ت ٨٩٩هـ) تحقيق د. أحمد بن محمد السراح و د. عبدالرحمن بن عبد الله الجبرين، مكتبة الرشد. الرياض ١٤٢٥ هـ.
- [٤٥] روضة الطالبين وعمدة المفتين. لمحي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) المكتب الإسلامي. بيروت ١٤٠٥هـ.
- [٤٦] روضة الناظر وجنة المناظر. لعبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامه المقدسي (ت ٦٢٠هـ) تحقيق الدكتور عبد الكريم بن على النملة، مكتبة الرشد - الرياض.
- [٤٧] سلاسل الذهب. للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ) تحقيق ودراسة محمد المختار بن محمد الأمين الشنقيطي. دون ذكر الناشر.
- [٤٨] سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ على الأمة. لمحمد بن ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض ١٤٠٢هـ.
- [٤٩] السنن لابن ماجه. أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ) طبع بإشراف الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ. دار السلام. الرياض
- [٥٠] سنن الدارمي الإمام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي (ت ٢٥٥هـ) تحقيق: فواز أحمد زمرلي و خالد السبيع العلمي، دار الكتاب العربي - بيروت ١٤٠٧هـ

- [٥١] سنن أبي داود. سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ) طبع بإشراف الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ . دار السلام. الرياض
- [٥٢] سنن الترمذي . أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٩٧هـ) طبع بإشراف الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ . دار السلام. الرياض
- [٥٣] السنن الكبرى. لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨هـ) مطبوع مع شرحه الجوهر النقي ، دار الفكر ، بيروت.
- [٥٤] شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة لهبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي أبو القاسم ، تحقيق : د. أحمد سعد حمدان ، دار طيبة - الرياض ، ١٤٠٢هـ
- [٥٥] شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول من الأصول . لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ) حققه طه عبدالرؤوف سعد ، دار الفكر. القاهرة ، وبيروت ١٣٩٣هـ.
- [٥٦] شرح الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع للإمام جلال الدين أبي بكر بن عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) حققه وعلق على حواشيه د. محمود عبدالرحمن غنيم و د. منتصر محمد عبدالشافى ، دار الفكر العربي ودار الكتاب الإسلامي. مصر ١٤٢٨هـ.
- [٥٧] شرح الكوكب المنير. لمحمد بن أحمد بن عبدالعزيز الفتوحى المعروف بابن النجار (ت ٩٧٢هـ) ، تحقيق د. محمد الزحيلي ود. نزيه حماد ، من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
- [٥٨] شرح اللمع . لأبى إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازى (ت ٤٧٦هـ) ، حققه وقدم له ووضع فهرسة عبدالمجيد تركي ، دار الغرب ، بيروت ١٤٠٨هـ.

- [٥٩] شرح مختصر الروضة. لنجم الدين سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي (ت ٧١٦هـ)، تحقيق د. عبدالله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٠هـ.
- [٦٠] صحيح البخاري. محمد بن إسماعيل البخاري، مطبوع مع شرحه فتح الباري لابن حجر بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي. دار السلام. الرياض ١٤٢١هـ.
- [٦١] صحيح ابن حبان. أبي حاتم محمد بن حبان التميمي البستي بترتيب ابن بلبان الإحسان، تحقيق شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة. بيروت ١٤١٤هـ.
- [٦٢] صحيح مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ) عني بهذه الطبعة وأشرف عليها د. مصطفى الذهبي. دار الحديث. القاهرة ١٤١٨هـ.
- [٦٣] صفة الفتوى والمفتي والمستفتي. للإمام أحمد بن حمدان الحراني الحنبلي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني المكتب الإسلامي. بيروت ١٤٠٤هـ.
- [٦٤] العدة في أصول الفقه. لأبي يعلي محمد بن الحسين الفراء البغدادي (ت ٤٥٨هـ) حققه وعلق عليه وخرج نصه د. أحمد بن علي سير المباركي، الرياض ١٤١٠هـ.
- [٦٥] العقد الفريد في أحكام التقليد للإمام العلامة نور الدين علي بن عبدالله بن أحمد الحسني السمهودي (ت ٩١١هـ) عني به أنور بن أبي بكر الشيعي الداغستاني، دار المنهاج، جدة ١٤٣٢هـ.
- [٦٦] غاية الوصول شرح لب الأصول. لأبي يحيى زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري (ت ٩٢٦هـ) مكتبة أحمد بن سعد بن نيهان. أندونيسيا.
- [٦٧] الغيث الهامع شرح جمع الجوامع. لولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت ٨٢٦هـ) دار الكتب العلمية. بيروت ١٤٢٥هـ.

- [٦٨] الفائق في أصول الفقه. لصفي الدين محمد بن عبدالرحيم بن محمد الأرموي الهندي (ت ٧١٥هـ) دراسة وتحقيق د. علي بن عبدالعزيز العميريني ١٤١١هـ.
- [٦٩] فتاوى ابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح، نسخة إلكترونية من المكتبة الشاملة.
- [٧٠] فتح الباري شرح صحيح البخاري. لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.
- [٧١] فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك [فتاوى ابن عليش رحمه الله] لمحمد بن أحمد بن محمد عليش (ت ١٢٩٩هـ) نسخة إلكترونية من المكتبة الشاملة
- [٧٢] فتح الغفار لشرح المنار. لزين الدين بن إبراهيم الشهير بابن نجيم (ت ٩٧٠هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٢٢هـ.
- [٧٣] فتح المجيد في أحكام التقليد للإمام العالم العلامة جمال الدين علي بن أبي بكر بن الجمال الخزرجي الأنصاري الشافعي المكي (١٠٧٢هـ) تحقيق د. عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم العويد.
- [٧٤] فضائل الصحابة. لأبي عبدالله أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ) حققه وخرج أحاديثه وصي الله بن محمد عباس، من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى. مكة المكرمة ١٤٠٣هـ.
- [٧٥] الفقيه والمتفقه. لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٢هـ)، حققه عادل بن يوسف الفزاري، دار ابن الجوزي - الدمام ١٤١٧هـ.

- [٧٦] الفوائد شرح الزوائد. لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الأبناسي (ت ٨٠٢هـ)، تحقيق عبدالعزیز بن محمد بن إبراهيم العوید . دار التدمرية الرياض ١٤٣٢هـ.
- [٧٧] فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت لمحبة الدين بن عبد الشكور. ضيطة وصححه عبدالله محمود محمد عمر . دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٢٣هـ .
- [٧٨] القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد. لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) تحقيق عبدالرحمن عبدالخالق . دار القلم. الكويت ١٣٩٦هـ.
- [٧٩] الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني . دار الفكر. بيروت ١٤٠٥هـ
- [٨٠] الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار. للإمام الحافظ عبدالله بن محمد بن أبي شيبه (ت ٢٣٥هـ) عنى بتحقيقه وطبعه ونشره مختار أحمد الندوي ، الدار السلفية ، الهند ١٤٠١هـ.
- [٨١] مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) دار الكتاب العربي. بيروت ١٤٠٢هـ.
- [٨٢] المجموع شرح المذهب. لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) المكتبة السلفية. المدينة المنورة.
- [٨٣] مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن عبد السلام بن تيمية ، جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم ، وساعده ابنه محمد ، مطابع الرياض ١٣٨١هـ.
- [٨٤] المحصول في علم أصول الفقه. لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت ٦٠٦هـ) ، دراسة و تحقيق د. طه جابر فياض العلواني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤١٨هـ.

- [٨٥] *المدخل إلى السنن الكبرى*. لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي. دراسة وتحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي. مكتبة أضواء السلف. الرياض ١٤٢٠هـ.
- [٨٦] *المدخل إلى مذهب الإمام أحمد* لعبدالقادر بن بدارن الدمشقي، صححه وقدم له وعلق عليه د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي. مؤسسة الرسالة. بيروت ١٤٠٥هـ.
- [٨٧] *مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر*. للشيخ العلامة محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، طبع بإشراف بكر بن عبدالله أبو زيد. دار عالم الفوائد. مكة المكرمة ١٤٢٦هـ.
- [٨٨] *المستدرک على الصحيحين*. للإمام أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري. دار المعرفة. بيروت ١٤١٨ هـ. ونسخه أخرى بتحقيق مصطفى عبدالقادر عطا. دار الكتب العلمية. بيروت ١٤١١هـ.
- [٨٩] *المستصفي من علم الأصول*. لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، دراسة وتحقيق د. حمزة بن زهير حافظ.
- [٩٠] *مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)*. حقق بإشراف د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٢١هـ.
- [٩١] *المسودة في أصول الفقه*. لابن تيمية مجد الدين أبي البركات عبدالسلام بن عبدالله بن تيميه وشهاب الدين أبي المحاسن عبدالحليم بن عبدالسلام وتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم، بتحقيق وتعليق محمد محي الدين عبدالحميد. مطبعة المدني. القاهرة.
- [٩٢] *المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية* لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) محقق في مجموعة رسائل علمية

- قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . تنسيق : د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري ، دار العاصمة و دار الغيث ، الرياض ١٤١٩ هـ.
- [٩٣] *المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر* لمحمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (٧٧٤ هـ) تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي . دار الأرقم . الكويت.
- [٩٤] *المعجم الأوسط* . لسليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠ هـ) تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني . دار الحرمين . القاهرة ١٤١٥ هـ.
- [٩٥] *المعجم الكبير* . لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠ هـ) حققه وخرج أحاديثه حمدي عبد المجيد السلفي .
- [٩٦] *معراج المنهاج شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول* . للإمام شمس الدين محمد بن يوسف الجزري (ت ٧١١ هـ) حققه وقدم له د. شعبان محمد إسماعيل ، دار ابن حزم . بيروت ١٤٢٤ هـ.
- [٩٧] *مقدمة في أصول الفقه* . صنعه القاضي أبي الحسن علي بن عمر البغدادي المعروف بابن القصار المالكي (ت ٣٩٧) تحقيق وتعليق د. مصطفى مخدوم . دار المعلمة للنشر والتوزيع . الرياض ١٤٢٠ هـ .
- [٩٨] *المنتخب* . للحافظ عبد بن حميد ، تحقيق وتعليق مصطفى بن العدوي شلباية . دار الأرقم . الكويت ١٤٠٥ هـ .
- [٩٩] *المنحول من تعليقات الأصول* . للإمام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) ، حققه وخرج نصه وعلق عليه ، د. محمد حسن هيتو ، دار الفكر - بيروت ١٤١٩ هـ .

[١٠٠] منهاج الوصول في معرفة علم الأصول. لناصر الدين عبدالله بن عمر بن علي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) مع شرح الأصفهاني له ونسخة أخرى مع شرح الإسنوي نهاية السؤل.

[١٠١] مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرعيني (ت ٩٥٤هـ) تحقيق زكريا عميرات. دار عالم الكتب ١٤٢٣هـ.

[١٠٢] ميزان الأصول في نتائج العقول. لعلاء الدين شمس النظر محمد بن أحمد السمرقندي (ت ٥٣٩هـ)، حققه وعلق عليه د. محمد زكي عبد البر، مطابع الدوحة - قطر ١٤٠٤هـ.

[١٠٣] نشر البنود على مراقي السعود لعبدالله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، طبع صندوق إحياء التراث الإسلامي في المغرب والإمارات العربية المتحدة.

[١٠٤] نشر الورود شرح مراقي السعود. للشيخ العلامة محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، تحقيق علي بن محمد العمران. دار عالم الفوائد. مكة المكرمة ١٤٢٦هـ.

[١٠٥] نفائس الأصول في شرح المحصول لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ) في ثلاث رسائل علمية من كلية الشريعة بالرياض تحقيق د. عياض السلمي ود. عبدالكريم النملة ود. عبدالرحمن المطير.

[١٠٦] نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول. لجمال الدين عبدالرحيم بن الحسن الإسنوي (ت ٧٧٢هـ) حققه وخرج شواهد د. شعبان محمد إسماعيل، دار ابن حزم، بيروت ١٤٢٠هـ.

- [١٠٧] *نهاية الوصول في دراية الأصول*. لصفى الدين محمد بن عبدالرحيم الأرموي الهندي (ت ٧١٥هـ)، حقق لنيل الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الجزء الأول: بتحقيق د. صالح بن سليمان اليوسف، عام ١٤١٠هـ. والجزء الثاني: بتحقيق د. سعد بن سالم السويح، عام ١٤١٠هـ.
- [١٠٨] *الواضح في أصول الفقه*. لأبي الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الحنبلي (ت ٥١٣هـ)، تحقيق د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ.
- [١٠٩] *الوسيط في المذهب* لمحمد بن محمد بن محمد الغزالي أبو حامد (ت ٥٠٥هـ) تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، محمد محمد تامر. دار السلام. القاهرة ١٤١٧هـ.

Tradition Industrious Dead "Fundamentalism Study"

Dr. Abdul-Aziz bin Mohammed bin Ibrahim Uwayd

*Associate Professor, Department of Jurisprudence
College of Sharia and Islamic Studies, Qassim University*

(Received 5/1/1432H; accepted for publication 5/7/1432H)

Abstract. Because of the implications of contemporary ease of eating Fatwa criticism from non-scholars and was the most pressing criticism which put the death of Mufti and the view that this opinion Tohina for saying this was the study of fundamentalism to shed light on scientific fact in this matter in the statement of the rule of tradition industrious dead, and what scholars and weighting and conditions to give said issues related to the influence or affected by this issue and weighting evidence 'of God, draw aid and conciliation...

زكاة خطاب الضمان والاعتماد المستندي

د. عياد بن عساف بن مقبل العنزي

الأستاذ المساعد بقسم الفقه بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة القصيم

(قدم للنشر في ١٩/١/١٤٣٢ هـ ؛ وقبل للنشر في ٥/٧/١٤٣٢ هـ .)

ملخص البحث. الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد :

فخطاب الضمان، والاعتماد المستندي، من العقود المستحدثة، ومقصودي من البحث فيهما: ما يتعلق بزكاة المبلغ الذي يدفعه العميل للمصرف عند طلبه خطاب الضمان، أو الاعتماد المستندي، وهو ما يسمى بالغطاء، وقيمة خطاب الضمان، والاعتماد المستندي بالنسبة للمستفيد.

وقد جعلته في تمهيد، ومبحثين، وخاتمة؛ المبحث الأول: تكييف خطاب الضمان وزكاته. وفيه تمهيد في تعريف خطاب الضمان والغرض منه، وأطرافه والعلاقة بينها، وأهميته، وأنواعه. ومطلبان: الأول في تكييف خطاب الضمان، وقد ترجح لي أن خطاب الضمان إن كان غير مغطى فهو ضمان، وإن كان مغطى كلياً من قبل العميل فهو وكالة؛ لأن المصرف يدفع مبلغ الخطاب من الغطاء المقدم من العميل، غير أن العلاقة تبقى كفالة بين المصرف والطرف الثالث (المستفيد)، وهذا في الحقيقة مما يقوي أنه ضمان مطلقاً.

والمطلب الثاني: زكاة خطاب الضمان، وقد ترجح لي أن زكاة غطاء خطاب الضمان تأخذ حكم زكاة المال المرهون، فإن كان لا تجب فيه الزكاة قبل الرهن؛ كعقار لم يعد للتجارة، أو متزل ونحوه، لم تجب زكاته، وأن كان مالا زكوايا؛ كنقد، أو عرض تجارة، فالراجح وجوب زكاته على الراهن - وهو العميل في خطاب الضمان - فتجب عليه زكاته مدة بقائه في المصرف؛ لتمام ملكه له - والله أعلم.

المبحث الثاني : تكييف الاعتماد المستندي وزكاته. وفيه تمهيد في تعريف الاعتماد المستندي، وأطرافه، وأهميته، وأنواعه. ومطلبان: الأول في تكييف الاعتماد المستندي، وقد ترجح لي أن الاعتماد المستندي في حقيقته كفالة مالية (عقد ضمان)، ويدخل فيه توكيل العميل للبنك بأداء ما عليه للمصدر إذا كان الاعتماد المستندي مغطى بالكامل أو جزئياً. والمطلب الثاني: في زكاة الاعتماد المستندي، وظهر لي أن الغطاء فيه كالغطاء في خطاب الضمان، فهو رهن؛ وبالتالي فزكاته على مالكه، وهو العميل - والله أعلم.

ثم الخاتمة، وذكرت فيها أهم نتائج البحث، والتوصيات. وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد :

فإن المعاملات المالية في هذا العصر قد توسعت وتشعبت ، وتعددت أنماط التعامل فيها وكثرت ، واستحدثت أنواع كثيرة من المعاملات ؛ منها ما له أصل من العقود المسماة في الشريعة يمكن إرجاع تلك المعاملة المستحدثة إليه ، ومنها ما تتنازعه أصول متعددة ، ومنها ما لا يستقيم إرجاعه إلى أصل من العقود المسماة في الشريعة ، ولا حرج في استحداث تلك المعاملات إذا خلت عن المحظورات الشرعية ؛ كالربا والغرر والغش وأكل المال بالباطل ؛ لأن الأصل في العقود الحل والإباحة عند جمهور العلماء^(١).

ومن هذه العقود خطاب الضمان ، والاعتماد المستندي ، ومقصودي من البحث فيهما : ما يتعلق بزكاة المبلغ الذي يدفعه العميل للمصرف عند طلبه خطاب الضمان ، أو الاعتماد المستندي ، وهو ما يسمى بالغطاء ، وقيمة خطاب الضمان والاعتماد المستندي بالنسبة للمستفيد ، وليس المقصود دراسة هذين العقدين من جميع جوانبهما وما يحيط بهما ؛ لأنه قد كتبت في ذلك بحوث ورسائل جامعية.

وقد عنونت لهذا البحث بـ " زكاة خطاب الضمان والاعتماد المستندي "

أهمية الموضوع

تبرز أهمية الموضوع من حيث تعلقه بالزكاة ، التي لا تحفى منزلتها من الدين ؛ إذ هي الركن الثالث من أركان الإسلام ، وقرينة الصلاة في مواضع كثيرة من كتاب الله

(١) ينظر : تبين الحقائق ٨٧/٤ ، والمقدمات الممهدة ٦١-٦٢ ، والتفسير الكبير للرازي ١٣٤/١٤ ، ومجموع فتاوى ابن تيمية ١٣٢/٢٩ .

تعالى ، ولأدائها كما أمر الله تعالى الأثر المحمود على الأمة طاعة لله وامثالاً ، وتكافلاً بين المسلمين وتناصرًا وتعاونًا ومحبة وألفة ، وزكاء للمال ونماء ، وللتفريط فيها الأثر السيئ على الفرد والجماعة.

أسباب اختيار الموضوع

- ١- أهمية الموضوع ؛ كما تقدم.
- ٢- الحاجة الماسة إلى بيان حكم الزكاة المتعلقة بخطاب الضمان أو الاعتماد المستندي ، لا سيما أن التعامل فيهما قد كثر في هذا العصر ، فلا تكاد تجد عقداً من العقود الإدارية خالياً من خطاب الضمان بنوعيه الابتدائي والنهائي ، ولا عقداً من عقود الاستيراد خالياً من الاعتماد المستندي.
- ٣- أنني لم أجد فيما كتب عن خطاب الضمان والاعتماد المستندي ، أو عن النوازل في الزكاة من تكلم عن هذه المسألة ، فعزمت على الكتابة فيها ، والله من وراء القصد.

خطة البحث

- يتكون البحث من تمهيد ، ومبحثين ، ثم الخاتمة ، والفهارس.
- التمهيد في تعريف الزكاة ، وحكمها. وفيه مطلبان :
- المطلب الأول : تعريف الزكاة.
- المطلب الثاني : حكم الزكاة.
- المبحث الأول : تكييف خطاب الضمان وزكاته. وفيه تمهيد ومطلبان :
- التمهيد في تعريف خطاب الضمان والغرض منه ، وأطرافه والعلاقة بينها ، وأهميته ، وأنواعه.
- المطلب الأول : تكييف خطاب الضمان.

المطلب الثاني : زكاة خطاب الضمان.

المبحث الثاني : تكييف الاعتماد المستندي وزكاته. وفيه تمهيد ومطلبان :
التمهيد في تعريف الاعتماد المستندي ، وأطرافه والعلاقة بينها ، وأهميته ،
 وأنواعه.

المطلب الأول : تكييف الاعتماد المستندي.

المطلب الثاني : زكاة الاعتماد المستندي.

الخاتمة وتتضمن أهم النتائج - إن شاء الله - .

ثم الفهارس الفنية المتعارف عليها.

منهج البحث

- ١ - الاعتماد على المصادر الأصلية في بيان حقيقة المسألة من حيث واقعها العملي ؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره.
- ٢ - الموازنة بين أقوال المعاصرين في تكييف المسألة فقهيًا ، ثم بيان حكمها بناء على القول المرجح في تكييفها ، مع بيان ما في المسألة المخرج عليها من خلاف فقهي مع الاستدلال والمناقشة والترجيح إن كان ثم خلاف.
- ٣ - الاقتصار على المذاهب الفقهية المعتبرة في المسائل الخلافية ، مع توثيق قول كل مذهب من كتب أهل المذهب نفسه.
- ٤ - عزو الآيات إلى مواضعها من القرآن الكريم بذكر اسم السورة ورقم الآية.

- ٥ - تخريج الأحاديث من مصادرها الأصلية ، فما كان منها في الصحيحين أو أحدهما فأكتفي بتخرجه منهما ، وما لم يكن فيهما فأخرجه من مصادره مع بيان ما ذكره أهل الشأن في درجته من الصحة أو الضعف.

وفي ختام هذه المقدمة أتقدم بالشكر والعرفان - بعد شكر الله تعالى - إلى جامعة القصيم ممثلة بعمادة البحث العلمي على تمويلها لهذا البحث. والله تعالى أسأل العون والتوفيق والسداد، وأن يجعل هذا البحث في موازين حسناتي يوم ألقاه، إنه سميع مجيب، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

التمهيد في تعريف الزكاة، وحكمها

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : تعريف الزكاة.

المطلب الثاني : حكم الزكاة.

المطلب الأول : تعريف الزكاة.

وفيه فرعان :

الفرع الأول : تعريف الزكاة في اللغة

تطلق الزكاة في اللغة على معان متعددة، منها : الزيادة والبركة والنماء، والطهارة، والمدح، والصلاح. وقد أرجعها ابن فارس إلى معنيين هما : النماء والطهارة.^(٢)

قال ابن منظور : " وأصل الزكاة في اللغة : الطهارة، والنماء، والبركة، والمدح، وكله قد استعمل في القرآن والحديث، ووزنها فعلة كالصدقة فلما تحركت

(٢) ينظر : معجم مقاييس اللغة (مادة: زكى) ١٧/٣-١٨، النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (مادة: زكى) ٣٠٧/٢، تاج العروس من جواهر القاموس (مادة: زكو) ٣٨ / ٢٢٠ - ٢٢٢، لسان العرب (مادة: زكا) ٣٥٨/١٤، المخصص لابن سيده (الزكاة) ٥٨/٤.

الواو وانفتح ما قبلها انقلبت ألفا ، وهي من الأسماء المشتركة بين المخرج والفعل ، فتطلق على العين وهي الطائفة من المال المزكى بها ، وعلى المعنى وهو التزكية ^(٣) .

الفرع الثاني : تعريف الزكاة في الشرع

عرف الفقهاء الزكاة بتعريفات متقاربة ، فعرفها الحنفية بأنها :
 " تملك المال من فقير مسلم غير هاشمي ولا مولاه ، بشرط قطع المنفعة عن المملك من كل وجه لله تعالى " ^(٤)
 وعرفها المالكية بأنها :
 " إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصابا مستحقه ، إن تم الملك وحول غير معدن وحرث " ^(٥)
 وعرفها الشافعية بأنها :
 " اسم صريح لأخذ شيء مخصوص ، من مال مخصوص ، على أوصاف مخصوصة ، لطائفة مخصوصة " ^(٦)
 وعرفها الحنابلة بأنها :

" حق واجب في مال مخصوص ، لطائفة مخصوصة ، في وقت مخصوص " ^(٧)
 ولعل التعريف الأخير أوضح التعريفات ؛ حيث تبين فيه أن الزكاة حق واجب بسبب المال ، وهو مال مخصوص بينته النصوص من الكتاب والسنة من حيث الجنس والمقدار ، وليست واجبة في كل مال ، وأنها واجبة لطائفة مخصوصة ، وهم

(٣) لسان العرب ٣٥٨/١٤ .

(٤) تبين الحقائق ٢٥١/١ ، والدر المختار مع رد المختار ٤٤٥/٦ .

(٥) منح الجليل ٢٧٩/٣ .

(٦) الحاوي الكبير ٧١/٣ .

(٧) الإقناع مع شرحه كشف القناع ١٦٦/٢ ، وكشف المخدرات ١٤٢/١ .

الأصناف الثمانية المذكورون في آية التوبة، وأن لها وقتاً محدداً تجب فيه، وهو حولان الحول فيما يشترط فيه، ووقت الحصاد في الخارج من الأرض.

المطلب الثاني: حكم الزكاة

الزكاة واجبة بالكتاب والسنة والإجماع.

فمن الكتاب قول الله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ (٢٣)، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِتَّائِبِينَ إِلَّا أَنْ تُعْضُوا فِيهِ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَكِيمٌ﴾ (٢٤)، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ﴾ (٢٥).

ومن السنة حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: (بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وحج البيت ، وصوم رمضان)^(١١) ، وحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - بعث معاذاً - رضي الله عنه - إلى اليمن ، فقال : (ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم

(٨) البقرة: ٤٣.

(٩) البقرة: ٢٦٧.

(١٠) المعارج: ٢٤.

(١١) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب قول النبي - صلى الله عليه وسلم - بني الإسلام على خمس ٨/١، ومسلم في كتاب الإيمان، باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام ٤٥/١ (١٦).

صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم^(١٢)، وفي آي، وأحاديث سوى ذلك كثير.

وأما الإجماع، فقد أجمع المسلمون على وجوبها.^(١٣)

المبحث الأول : تكيف خطاب الضمان وزكاته

وفيه تمهيد ومطلبان :

التمهيد في تعريف خطاب الضمان والغرض منه، وأطرافه والعلاقة بينها، وأهميته، وأنواعه.

وفيه أربعة فروع :

الفرع الأول : تعريف خطاب^(١٤) الضمان^(١٥)، والغرض منه.

عرف خطاب الضمان بتعريفات متقاربة، منها :

١ - أنه : " عقد كتابي بمقتضاه يتعهد البنك بكفالة أحد عملائه في حدود مبلغ معين، تجاه طرف ثالث، بمناسبة التزام ملقى على عاتق العميل المكفول ؛ ضماناً لوفائه تجاه ذلك الطرف " ^(١٦).

(١٢) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة ١٠٨/٢، ومسلم في كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام ٥٠/١ (١٩).

(١٣) ينظر الإجماع لابن المنذر ص (٤٢-٤٥)، والإقناع له ١٦٥/١.

(١٤) الخطاب في اللغة : من خطب يخطب خطاباً وهو الكلام بين متكلم وسماع، ويطلق على الرسالة. (ينظر : المصباح المنير (مادة:خطب) ص ١٧٣، والمعجم الوسيط (مادة:خطب) ص ٢٤٣).

(١٥) الضمان في اللغة : الالتزام، من ضمن المال ضماناً فهو ضامن، وضمن إذا التزمه، وضمنته المال : ألزمته إياه. (ينظر : المصباح المنير (مادة:ضمن) ص ٣٦٤). والضمان اصطلاحاً : " ضم ذمة الضامن إلى ذمة المضمون عنه في التزام الحق". (المغني ٧/٧، وينظر : مختصر خليل مع الحرشي ٢١/٦، ومغني المحتاج ١٩٨/٢).

٢- أنه : " تعهد كتابي يتعهد بمقتضاه المصرف بكفالة أحد عملائه (طالب الإصدار) في حدود مبلغ معين تجاه طرف ثالث ، بمناسبة التزام ملقى على عاتق العميل المكفول ؛ ضمانا لوفاء هذا العميل بالتزاماته تجاه ذلك الطرف خلال مدة معينة ، على أن يدفع المصرف المبلغ المضمون عند أول مطالبة خلال سريان خطاب الضمان ، دون التفات لما قد يبديه العميل من المعارضة " (١٧).

وهذه التعريفات وإن اختلفت في صيغتها ، فإنها تتضمن أهم خصائص ومميزات خطاب الضمان ، من حيث إنه تعهد مباشر من المصرف للمستفيد ، كما أنه أيضا تعهد مستقل عن العقد الذي كان سببا لإنشائه ، فلا علاقة له بضمان التزام العميل فيما تعهد به للمستفيد وفقا للعقد المبرم بينهما ، وإنما يقع على مبلغ يدفعه المصرف للمستفيد لدى أول طلب منه من غير اعتبار لإذن العميل ، أو معارضته. (١٨)

وتبين من هذه التعريفات أن الغرض من خطاب الضمان ليس هو دفع المبلغ المضمون فيها ، وإنما الغرض منه ضمان جدية العميل ، وضمان وفائه بالتزاماته ، فإذا لم يحصل منه إخلال بذلك بقي الخطاب مجرد ضمان فقط إلى نهاية مدته.

الفرع الثاني : أطراف خطاب الضمان والعلاقة بينها.

لخطاب الضمان ثلاثة أطراف (١٩) :

= (١٦) الموسوعة التجارية والمصرفية - عمليات البنوك - للكيلاني ص (٣١٠)، وينظر: معجم المصطلحات

القانونية لعبد الواحد كرم ص (١٨٥).

(١٧) الاقتصاد الإسلامي للسالوس ٢ / ٧٦٣.

(١٨) ينظر : الكفالات البنكية لعبد المجيد عبوده ص (٤٠-٤١).

(١٩) ينظر : المصدر السابق، والمعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي لمحمد عثمان شبير ص (٢٤٩).

١ - الطالب، أو الأمر بإصدار خطاب الضمان، وعادة يكون عميلاً للمصرف.

٢ - المصرف (البنك) مصدر خطاب الضمان.

٣ - المستفيد من خطاب الضمان، وعادة يكون شخصية اعتبارية؛ كجهة إدارية، أو شركة.

ومن عناصر خطاب الضمان بيان المبلغ المضمون، ومدة الضمان، والغرض من إصداره، وما يشترطه المصرف (البنك) على العميل (الأمر) من تقديم رهن عيني، أو تأمين نقدي، وهو ما يسمى بغطاء خطاب الضمان، ومن العمولة التي يتقاضاها المصرف (البنك) من العميل (طالب إصدار خطاب الضمان)^(٢٠).

ويترتب على إصدار خطاب الضمان نشأة علاقتين، بخلاف العلاقة الأساسية بين الجهة المستفيدة، وعميل المصرف طالب إصدار خطاب الضمان:

العلاقة الأولى: بين المصرف وعميله طالب إصدار خطاب الضمان، وبموجب هذه العلاقة يلتزم المصرف بإصدار الخطاب باسم المستفيد، وفقاً للشروط التي يحددها العميل، وبدفع قيمة الضمان المحددة فيه للمستفيد عند طلبه في مدة الخطاب المحددة، وبرد غطاء خطاب الضمان إلى العميل إذا انتهت مدة الخطاب قبل مطالبة المستفيد. وفي مقابل ذلك يلتزم العميل بدفع العمولة والمصاريف التي يحددها المصرف مقابل قيامه بإصدار الخطاب، وقد يشترط على العميل أيضاً تقديم غطاء كلي، أو جزئي لقيمة خطاب الضمان يودع لدى المصرف؛ لضمان حقه في حال قيامه بدفع قيمة خطاب الضمان للمستفيد. ويلتزم العميل في حال عدم وجود الغطاء الكلي وقيام المصرف بدفع قيمة خطاب الضمان للمستفيد، بدفع فوائد الإقراض التقليدي (وهذا هو الربا

(٢٠) ينظر: المصدر السابق.

بعينه) على ما تم دفعه للمستفيد زائدا عن مقدار الغطاء إن كان جزئيا، وعن كامل قيمة الخطاب إن كان صدر على المكشوف _ بدون غطاء _ بالإضافة إلى رد قيمة الخطاب التي دفعها المصرف للمستفيد، هذا هو المتبع في البنوك الربوية التي تتعامل بالفائدة الربوية، وهو ما تتجنبه المصارف الإسلامية عند إصدارها لخطاب الضمان^(٢١).

العلاقة الثانية : بين المصرف والجهة المستفيدة من خطاب الضمان، والتي تتضمن تعهد المصرف بدفع مبلغ الضمان للمستفيد _ عند طلبه في مدة الخطاب _ تعهدا نهائيا لا يقبل الرجوع، ومستقلا عن علاقة المصرف بالعميل، وعن علاقة العميل بالمستفيد، فالمصرف يلتزم في مواجهة المستفيد التزاما مباشرا لا تابعا لالتزام العميل، وهو ما يعني أن المصرف يلتزم بموجب خطاب الضمان بصفته أصيلا لا بصفته نائبا عن العميل^(٢٢).

الفرع الثالث : أهمية خطاب الضمان^(٢٣).

لخطابات الضمان دور هام في الحياة الاقتصادية، فهي تحل محل التأمين النقدي، حيث تشترط الجهة التي أعلنت المناقصة _ للقيام بمشروع ما ؛ كبناء مشروع سكني، أو توريد سلع معينة _ على المناقص _ المقاول، أو المورد _ تأمينا نقديا ابتدائيا ؛ لضمان جدية العروض المقدمة، وبعد رسو المناقصة تطلب ممن رست عليه

(٢١) ينظر : العقود التجارية وعمليات البنوك في المملكة العربية السعودية لمحمد الجبر ص (٣٢٤ - ٣٢٨)، والموسوعة التجارية والمصرفية _ عمليات البنوك _ للكيلاني ص (٣٣٨-٣٣٩)، والضمان في الفقه الإسلامي لأبي زيد ص(٥٥).

(٢٢) ينظر: المصادر السابقة.

(٢٣) ينظر : الكفالات البنكية في المملكة العربية السعودية لعبد المجيد عبودة ص (٤٤-٥٧)، والعقود التجارية وعمليات البنوك في المملكة العربية السعودية لمحمد الجبر ص (٣٢٢-٣٢٣)، وعقود المناقصات في الفقه الإسلامي لعاطف أبو هرييد ص (١٣٢).

تقديم تأمين نهائي ؛ لضمان حسن التنفيذ ، فإذا أخل المتعاقد بالتزاماته أخذت الجهة من هذا التأمين تعويضا مقابل هذا الضرر ، والغالب أن يكون هذا التأمين النهائي مبلغا كبيرا حيث يصل أحيانا إلى ١٠٪ من قيمة العقد.

فيترتب على التأمين النقدي ضرر بالغ على المتعاقد ؛ لما فيه من تجميد أموال كبيرة دون استثمار مدة تنفيذ العقد ، وهي في الغالب مدة طويلة ، وقد يكون - أيضا - بحاجة ماسة إليها للوفاء بالتزاماته. إضافة لما يترتب على التأمين النقدي من طول وتعقيد إجراءات الاسترداد له بعد الانتهاء من تنفيذ العقد.

ولذا يلجأ المقاول أو المورد ونحوه إلى المصرف لإصدار خطاب ضمان بالمبلغ المطلوب تأمينه من الجهة المستفيدة - صاحبة المشروع - ، وبذلك يتجنب المقاول أو المورد ونحوه تجميد أمواله ، وتتوفر له السيولة النقدية ، ويحل هذا الخطاب لدى الجهة المستفيدة محل التأمين النقدي ، من حيث إنه يعتبر ضمنا كافيا لا يقل أهمية عن الضمان النقدي.

ولخطابات الضمان أهمية كبيرة لدى البنوك والمصارف ؛ بما تستفيدة من عمولة الإصدار ، والفوائد الربوية المترتبة على العميل في حال السداد عنه في البنوك الربوية ، إضافة إلى احتفاظ البنك بغطاء خطاب الضمان طوال مدة سريان الخطاب ، مما يزيد من ودائعه.

الفرع الرابع : أنواع خطاب الضمان.

ينقسم خطاب الضمان إلى أنواع متعددة باعتبارات مختلفة^(٢٤) ، أهمها ما يلي :

(٢٤) ينظر : الكفالات البنكية لعبودة ص ٥٨ . ٦٧ ، والمعاملات المالية المعاصرة لشبير ص ٢٥١ . ٢٥٣ ، والكفالة في ضوء الشريعة الإسلامية للسالوس ص ١٣١ ، ودراسة شرعية لأهم العقود المالية الماستحدثة للشنقيطي ٣١٨/١ . ٣١٩ ، والمعاملات المالية المعاصرة لوهبة الزحيد ص ٤٦٩ ، والمصاريف

١ - أنواع خطاب الضمان باعتبار الغرض منه ، وينقسم بهذا الاعتبار إلى ابتدائي ونهائي.

٢ - أنواع خطاب الضمان باعتبار الغطاء ، وينقسم بهذا الاعتبار إلى مغطى وغير مغطى.

٣ - أنواع خطاب الضمان باعتبار طبيعته القانونية ، وينقسم بهذا الاعتبار إلى قسمين ؛ الأول : خطاب ضمان مقيد ، وهو الخطاب الذي تتضمن صيغته اشتراط إخلال العميل بالتزاماته تجاه المستفيد. والثاني : خطاب ضمان غير مقيد ، وهو الخطاب غير المشروط دفع قيمته بعجز العميل أو تقصيره ، بل يتعهد البنك بدفع قيمة الخطاب للمستفيد دون قيد أو شرط.

والذي يتعلق بمسألة الزكاة من هذه التقسيمات ، هو التقسيم الأول ، والثاني ؛ لذا لزم الكلام عنهما بشيء من التفصيل.

التقسيم الأول: أنواع خطاب الضمان باعتبار الغرض منه

ينقسم خطاب الضمان باعتبار الغرض منه إلى أنواع متعددة ، أهمها نوعان :

النوع الأول: خطاب الضمان الابتدائي (المؤقت):

وهو الخطاب الذي تطلبه الجهة الإدارية من المناقصين عند طرح مناقصة ؛ لإرساء عقد توريد أو مقالة ، فتطلب من المناقصين أن يتقدموا بعباءاتهم (عروضهم) مصحوبة بضمان ابتدائي (مؤقت) يمثل ١ ٪ إلى ٢ ٪ من قيمة العرض ، ولا يلتفت إلى أي عطاء أو عرض غير مصحوب بهذا الضمان ، وسمي هذا النوع بالابتدائي ؛ لأنه يمثل نسبة ضئيلة من قيمة المشروع.

والهدف من الضمان الابتدائي هو التأكد من جدية صاحب العرض ، ومن التزامه بالتعاقد في حال رسو المناقصة عليه ، ولذا يرد الضمان الابتدائي إلى أصحاب العروض غير المقبولة - أي الذين لم ترس عليهم المناقصة - ويصادر هذا الضمان على المناقص إذا سحب عرضه قبل ميعاد البت في العروض ، حيث توجد فترة زمنية قصيرة ، لا تزيد عن ثلاثة أشهر في معظم الحالات بين تقديم العطاءات وبين إرساء العقد على أحد المناقصين ، أو لم يتم إبرام العقد حال رسو المناقصة عليه ، هذا هو المعروف والمنصوص عليه في أنظمة المناقصات^(٢٥).

وعند مصادرة الضمان الابتدائي من قبل الجهة الإدارية تكون مالكة له^(٢٦).

النوع الثاني: خطاب الضمان النهائي (خطاب ضمان حسن التنفيذ):

وهو الخطاب الذي يطلب ممن رست عليه المناقصة ، حيث تطلب منه الجهة الإدارية تقديم ضمان نهائي يمثل ٥ ٪ إلى ١٠ ٪ من قيمة العقد ، ويجب تقديمه إلى الجهة الإدارية في مدة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ إخطاره بقبول عرضه ، ويرد هذا الضمان إلى صاحبه بعد تنفيذ العقد بصفة نهائية.

والهدف من الضمان النهائي : هو ضمان قيام المتعاقد بالوفاء بالتزاماته دون تأخر ، ولا تخلف ، ولا مخالفة للشروط والمواصفات ، ومصادرته أو مصادرة بعضه

(٢٥) ينظر : مناقصات العقود الإدارية ص ٥٤ . ٥٥ ، ٥٦ . ٥٧ ، ٧٤ ، ومجلة مجمع الفقه الإسلامي (عقود التوريد والمناقصات للعثماني) ١٢ / ٢ / ٣٣١ . ٣٣٤ وعقد المناقصات لأبو هرييد ص ١٣٠ . ١٣١ ، والقواعد المنظمة للعقود الإدارية في المملكة العربية السعودية ص ١٣٦ . ١٣٧ ، ١٧٥ ، والنظام المصرفي الإسلامي د/ محمد أحمد سراج ص ١٢٠ . ١٢١ ، وخطابات الضمان المصرفية وتكييفها الفقهي لأحمد الحسني ص ٨ . ١٠ ، والموسوعة التجارية والمصرفية . عمليات البنوك . للك يلاي ص ٣٥٨ . ٣٦٠ .

(٢٦) ينظر : الكفالات البنكية لعيوده ص ١٥٦ .

حال إخلاله بالتزاماته، تعويضاً عن الضرر، ولذلك فإنها تستمر مدة صلاحيته إلى ما بعد انتهاء مدة العقد^(٢٧).

ومصادرة خطاب الضمان النهائي من قبل الجهة الإدارية لا يخولها ملكية مبلغ الخطاب، وإنما يرجعها إلى طبيعتها الأصلية المتمثلة في التأمين النقدي المقدم من قبل العميل لضمان حسن تنفيذ التزاماته، وبهذه الصفة تبقى المبالغ على ملكية مقدمها إلى أن يتم الاتفاق بين العميل والمستفيد على تسوية الحساب بينهما، وحينئذ تدخل المبالغ المستحقة للمستفيد في ذمته ويصبح مالكا لها، ويتعين عليه أن يرد إلى العميل ما تبقى من مبلغ الضمان^(٢٨).

التقسيم الثاني: أنواع خطاب الضمان باعتبار الغطاء من عدمه

يقصد بغطاء خطاب الضمان: الضمانات التي يشترطها البنك على العميل عند طلبه إصدار خطاب الضمان، وذلك حتى يطمئن البنك إلى إمكانية حصوله على مستحقاته المالية لدى العميل إذا ما دفع قيمة (مبلغ) الخطاب إلى المستفيد. وقد يكون هذا الغطاء نقدياً، يقوم العميل مباشرة بإيداعه خزينة البنك، أو يقوم البنك بخصمه على حساب العميل الجاري لديه، وقد يكون الغطاء عينياً؛ كرهن يقرره العميل على منقول أو عقار يملكه أو عملة أجنبية، أو أوراق مالية، أو أوراق تجارية، أو بضائع^(٢٩).

(٢٧) ينظر المصادر السابقة.

(٢٨) ينظر: الكفالات البنكية لعبوده ص ١٥٥ - ١٥٦.

(٢٩) ينظر: الموسوعة التجارية المصرفية - عمليات البنوك - للكبيسي ص ٣٧٥ - ٣٧٦، والعقود التجارية وعمليات البنوك في المملكة العربية السعودية لمحمد الجبر ص ٣٢٣ - ٣٢٤، والنظام المصرفي الإسلامي د/ محمد أحمد سراج ص ١٢٢، ودراسة شرعية لأهم العقود المستحدثة ١/ ٣١٧ - ٣١٨، وخطابات الضمان المصرفية للحسني ص ١١-١٣.

ويتوقف مقدار الغطاء على مدى ملاءة العميل المالية، وسمعته التجارية، وعلى مدى ثقة البنك فيه وعلاقته به، وكثيرا ما يقوم البنك بدراسة مركز العميل من حيث قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواجهة المتعاقد معه، ومن حيث سلوكه الخاص وماضيه في تنفيذ المشروعات، قبل إصدار خطاب الضمان، وتحديد مقدار الغطاء.

ولذا قد يصل مقدار الغطاء إلى ١٠٠٪ من قيمة (مبلغ) الخطاب إذا كان العميل غير معروف لدى البنك، ولكن لما كان الغالب هو أن يكون للعميل معاملات مع البنك وحساب جار لديه، فكثيرا ما يكتفي البنك بغطاء جزئي يتراوح مقداره ما بين ١٠٪ و ٣٠٪ من قيمة (مبلغ) الخطاب.

بل قد يقوم البنك بإصدار الخطاب للعميل على المكشوف (بدون غطاء) متى كان العميل يتمتع بسمعة طيبة، ومركز مالي متين، ويحتفظ لدى البنك بأموال كبيرة^(٣٠).

وعلى هذا فإن خطاب الضمان ينقسم باعتبار الغطاء، إلى ثلاثة أنواع^(٣١):

(٣٠) ينظر: العقود التجارية وعمليات البنوك في المملكة العربية السعودية لمحمد الجبر ص ٣٢٣-٣٢٤.

(٣١) ينظر: العقود التجارية وعمليات البنوك في المملكة العربية السعودية لمحمد الجبر ص ٣٢٣-٣٢٤.

والمعاملات المالية المعاصرة لوهبة الزحيلي ص ٤٦٩، والمعاملات المالية المعاصرة لـ شبيب ص ٢٥٢.

النوع الأول: الخطاب المغطى بغطاء كامل، وهو الذي غطيت قيمته كلها من قبل العميل أي ١٠٠ ٪ من قيمة الضمان.

النوع الثاني: الخطاب المغطى بغطاء جزئي، وهو الذي لا تغطي قيمته كلها، بل جزء منها.

النوع الثالث: الخطاب غير المغطى (الخطاب على المكشوف).

ويودع البنك مبلغ الغطاء الكلي أو الجزئي في حساب خاص، يسمى : (احتياطي خطاب الضمان) ويمنع العميل من التصرف فيه حتى ينتهي التزام البنك الناشئ عن خطاب الضمان.

وخطابات الضمان تكون بمثابة التزامات عرضية على المصارف (البنوك) المصدرة لها، قد تدفعها في حال طلب المستفيد، وقد لا تدفعها على الإطلاق إذا لم تطلب حتى نهاية مدة الخطاب، أي أنه لا يشترط أن يترتب على إصدار هذا الخطابات خروج أموال سائلة من المصرف (البنك) إلى الغير^(٣٢).

المطلب الأول: تكييف خطاب الضمان

خطاب الضمان معاملة مصرفية لم تكن معروفة عند الفقهاء المتقدمين بهذه الصورة، ولذا اختلف الفقهاء المعاصرون في تكييفه على أقوال متعددة، كما اختلف من قبلهم فقهاء القانون في تكييفه^(٣٣)، فذهبت طائفة من القانونيين إلى أنه نوع من أنواع الكفالة.

(٣٢) ينظر: خطابات الضمان لعبد العظيم ص ٢٣.

(٣٣) ينظر: العقود التجارية وعمليات البنوك في المملكة العربية السعودية لمحمد جبر ص ٣٢٣.

قالوا : لأن الكفالة هي أساس التزام البنك عند إصداره لخطاب الضمان ،
ويعد خطاب الضمان من عمليات الائتمان البنكي وينطبق عليه أحكام الكفالة في
القانون المدني^(٣٤).

وذهب بعضهم إلى تكييفه على أساس الإنابة القاصرة^(٣٥) ، وهي تتم إذا حصل
المدين على رضا الدائن بشخص أجنبي يلتزم بوفاء الدين مكان المدين بالإضافة إلى
المدين ، بحيث يصبح للدائن مدينان بدلاً من مدين واحد.

وقد لوحظ على هذه النظرية : أن خطاب الضمان يختلف عن الإنابة القاصرة
من حيث الاستقلالية ، فخطاب الضمان ينشأ عنه التزام مستقل ومباشر من قبل البنك
للمستفيد ، بخلاف الإنابة القاصرة فهي مبنية على التزام سابق للمدين قبل الدائن^(٣٦).

وذهب بعضهم إلى تكييفه على أساس نظرية الاشتراط لمصلحة الغير ، حيث إن
العميل يشترط على البنك دفع مبلغ معين من النقود للمستفيد ، على أساس كونه
أجنبياً عن العقد المبرم بين العميل والبنك.

وقد لوحظ على هذا التكييف : أنه لا ينسجم مع الآثار التي تنتج عن عملية
خطاب الضمان ، ولا تتماشى مع خصائصه التي يمتاز بها^(٣٧).

وذهب بعض القانونيين إلى تكييفه على أساس الإرادة المنفردة المنشئة للالتزام ،
حيث إن الالتزام في خطاب الضمان لا ينتج عن تلاقي إرادتين بل عن إرادة مصدر

(٣٤) ينظر: الكفالات البنكية لعبودة ص ١١٦ ، وخطاب الضمان في البنوك الإسلامية لعبد العظيم ص ٣٥.

(٣٥) يقابل الإنابة القاصرة الإنابة الكاملة: وهي التي تتضمن تغييراً للمدين بالحوالة، أو تغييراً للدائن.

(٣٦) ينظر: المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي لمحمد عثمان شير ص ٢٥٣.

(٣٧) ينظر: المصدر السابق ص ٢٥٣ - ٢٥٤.

الضمان الذي لا يستطيع التذرع بأي سبب للتحلل من التزامه الذي أفرغه في الخطاب الذي وجهه إلى المستفيد.

وقد لوحظ على هذا التكييف : أن خطاب الضمان يتضمن مدينا ودائنا، ولا بد من وجود إرادة لهذا الدائن ، وهذا توافق إرادتين^(٣٨).

ولذا رجح بعضهم التكييف الأول ، حيث يعتبر خطاب الضمان من عمليات الائتمان البنكي^(٣٩) ، فهو وسيلة ضمان ابتدعها العرف المصرفي ؛ لتحقيق هدف اقتصادي ، وهو الحل محل النقود ؛ لأن من يطلب خطاب ضمان مصرفي إنما يريد أن يطمئن كما لو كانت لديه ضمان نقدية^(٤٠).

وقد اختلف العلماء كذلك في التكييف الفقهي لخطاب الضمان على أقوال أبرزها مايلي^(٤١) :

القول الأول: أن خطاب الضمان كفالة

واستدلوا بما يلي :

١ - أن تعريف كل من خطاب الضمان والكفالة في الفقه الإسلامي متفقان من حيث المعنى ، وهو التزام الشخص مالا واجبا على غيره لشخص ثالث.

(٣٨) ينظر: المصدر السابق.

(٣٩) ينظر: الكفالات البنكية لعبوده ص ١٤٥ ، والنظام المصرفي الإسلامي د/ محمد أحمد سراج ص ١٢٠ .

(٤٠) العقود التجارية وعمليات البنوك في المملكة العربية السعودية لمحمد الجبر ص ٣٢٣ ، والموسوعة التجارية المصرفية- عمليات البنوك - للكيلاني ص ٣٠١ - ٣٠٣ .

(٤١) ينظر: الشامل في معاملات وعمليات المصارف ص ١٧٧ . ١٧٨ ، المصارف الإسلامية والمعاملات

المصرفية لصالح العلي ص ٨٨ . ٩٢ ، والمعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامية لشبير ص ٢٥٥ .

٢٥٨ ، والأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي لأحمد حسن ص ٣١٢ . ٣١٣ ، ودراسة شرعية لأهم

العقود المستحدثة للشنقيطي ١ / ٣٢١ . ٣٢٨ ، والكفالات المعاصرة لعبد الرحمن بن سعود الكبير ١ /

٤١٥-٤٣١ ، وتطوير الأعمال المصرفية لسامي حمود ص (٣٠٠).

٢- أن أركان الضمان قد وجدت في خطاب الضمان ؛ فالبنك هو الضامن، والعميل هو المضمون عنه، والمستفيد هو المضمون له، والحق الذي التزمه البنك هو المضمون به.

القول الثاني: أن خطاب الضمان وكالة

واستدلوا بما يلي :

أن المصرف يؤدي إلى المستفيد بأمر من العميل، ويرجع عليه بما أدى كما يرجع الوكيل ؛ فالكفالة بالأمر ما هي إلا وكالة بالأداء.

ونوقش : بأن الوكالة بالأمر إذا تضمنت التزاما من المأمور بالضمان للمكفول له فهي في الحقيقة كفالة، وتسميتها وكالة بالأداء لا يغير من الحقيقة شيئا ؛ لأن العبرة في العقود للمعاني وليست للألفاظ والمباني^(٤٢). والفرق ظاهر بين الوكالة والكفالة، فالوكالة نيابة عن الغير لا يترتب عليها ثبوت الحق الموكل بأدائه في ذمة الوكيل، كما أنها عقد جائز يملك كل من الطرفين فسخه، وذلك بخلاف الكفالة فهي عقد لازم ليس للكفيل فسخها، كما أنه يترتب عليها ثبوت الحق المكفول به في ذمة الكفيل مع ثبوته في ذمة الأصل، وأحكام الكفالة هي التي تنطبق في الحقيقة على خطاب الضمان، فالمصرف ليس له الخيار في الرجوع عن التزامه إذا صدر خطاب الضمان، كما أنه يلتزم بدفع المبلغ المضمون للمستفيد حتى مع معارضة العميل، وهذا يعني ثبوت المبلغ المضمون في ذمته.

القول الثالث: أن خطاب الضمان يتضمن الكفالة (الضمان) والوكالة، مع التفرقة بين المغطى وغير المغطى، فخطاب الضمان غير المغطى هو في الحقيقة كفالة

(٤٢) بدائع الصنائع ٨٠/٦، والمنثور للزركشي ٣٧١/٢، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٦٦، والفتاوى الكبرى ١٠١/٥، وإعلام الموقعين ١٣١/٣.

واضحة المعالم ؛ لأن المصرف (الكفيل) يتعهد بدفع مبلغ الخطاب الذي التزم به - في حدود كفالاته لعميله (المكفول) - للمستفيد (المكفول له).

وأما خطاب الضمان المغطى كلياً من قبل العميل فهو وكالة ؛ لأن المصرف يدفع مبلغ الخطاب من الغطاء المقدم من العميل.

وأما خطاب الضمان المغطى جزئياً من قبل العميل ، فهو وكالة في الجزء المغطى ، وكفالة في الجزء غير المغطى.

وما جرى عليه العرف المصرفي غالباً : هو أن علاقة المصرف بالعميل علاقة كفالة ووكالة معاً ، فهو وكيل بالنسبة للجزء المغطى ، وكفيل بالنسبة للجزء غير المغطى من مبلغ الخطاب^(٤٣).

فالحكم الشرعي لخطاب الضمان يتردد بين أن يكون وكالة أو كفالة ، ولا مانع من إصداره شرعاً إذا خلا من الفائدة الربوية التي يفرضها البنك على عميله في حالة السداد^(٤٤).

وقد صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي مكيفاً له بأنه كفالة (ضمان) ووكالة ، حيث جاء في قراره ما نصه :

" ١ - إن خطاب الضمان بأنواعه الابتدائي ، والانتهايي ، لا يخلو أن يكون بغطاء ، أو بدونه ، فإن كان بدون غطاء فهو : ضم ذمة الضامن إلى ذمة غيره فيما يلزم حالاً أو مآلاً ، وهذه حقيقة ما يعنى في الفقه الإسلامي باسم (الضمان) أو (الكفالة).

(٤٣) ينظر : الكفالة في ضوء الشريعة الإسلامية للسالوس ص ١٣٤ . ١٣٥ ، والشامل لإرشيد ص ١٧٩ .

(٤٤) ينظر : المعاملات المالية المعاصرة لوهبة الزحيلي ص ٤٧٠ ، ونظرية الضمان الشخص ص للموسى ص ٦٩٨ ، وأساسيات العمل المصرفي الإسلامي لعبد الحميد البعلي ص ٣٠ . ٣١ ، وفقه النوازل لبكر أبو زيد ١ / ٢٠٦ ، والربا والمعاملات المصرفية في نظر الشريعة الإسلامية للمترك ص ٣٨٦ . ٣٨٧ .

وإن كان خطاب الضمان بغطاء فالعلاقة بين طالب خطاب الضمان وبين مصدره هي (الوكالة) والوكالة تصح بأجر، أو بدونه مع بقاء علاقة الكفالة لصالح المستفيد (المكفول له).

٢- إن الكفالة هي عقد تبرع يقصد للإرفاق والإحسان، وقد قرر الفقهاء عدم جواز أخذ العوض على الكفالة؛ لأنه في حالة أداء الكفيل مبلغ الضمان يشبه القرض الذي جر نفعا على المقرض، وذلك ممنوع شرعا. ولذلك فإن المجمع قرر ما يلي:

أولاً: إن خطاب الضمان لا يجوز أخذ الأجر عليه لقاء عملية الضمان (والتي يراعي فيها عادة مبلغ الضمان ومدته)، سواء أكان بغطاء أم بدونه.

ثانياً: أما المصاريف الإدارية لإصدار خطاب الضمان بنوعيه فجائزة شرعا، مع مراعاة عدم الزيادة على أجر المثل، وفي حالة تقديم غطاء كلي أو جزئي، يجوز أن يراعى في تقدير المصاريف لإصدار خطاب الضمان ما قد تتطلبه المهمة الفعلية لأداء ذلك الغطاء. والله أعلم^(٤٥).

الترجيح

الراجح - والله أعلم - هو القول الثالث، فخطاب الضمان إذا كان غير مغطى من العميل فمن الواضح أنه يعتبر عقد كفالة، حيث إن أركان الكفالة (الضمان) وجدت فيه، فالمصرف هو الضامن، والعميل هو المضمون عنه، والمستفيد هو المضمون له، والحق الذي التزمه المصرف هو المضمون به. والضمان هو ضم ذمة إلى ذمة في التزام الحق، فثبت الحق في ذمتيهما معا، وللمضمون له مطالبة من شاء منهما.

(٤٥) مجلة جمع الفقه الإسلامي ١٢٠٩ / ٢ / ٢٠١٠ . ١٢١٠ .

أما إذا كان العميل قد أودع لدى المصرف ما يغطي خطاب الضمان، فإن العلاقة بينهما علاقة وكالة، حيث وكل العميل المصرف ليقوم بالأداء إلى المستفيد، غير أن العلاقة تبقى كفالة بين المصرف والطرف الثالث (المستفيد)، فالطرف الثالث يقبل خطاب الضمان من المصرف باعتباره كفيلاً لا وكيلاً، وهذا في الحقيقة مما يقوي أنه ضمان مطلقاً.

وما جرى عليه العرف المصرفي غالباً هو قيام العميل بالغطاء الجزئي لا الكلي، وفي هذه الحال تكون علاقة المصرف بالعميل علاقة وكالة وكفالة معا فهو وكيل بالنسبة للجزء المغطى، وكفيل مراعاة للجزء المتبقي^(٤٦).

المطلب الثاني: زكاة خطاب الضمان

تقدم أن خطاب الضمان هو في حقيقته عقد ضمان، وكونه انفرد بخصائص معينة لا يخرجها عن هذه الحقيقة، وبالتالي فالضمان في حق المضمون له - وهو المستفيد - لا يترتب عليه تملك للمال قبل الأداء، وإنما هو وثيقة يستوفى بها عند الاستحقاق.

لأن الضمان في خطاب الضمان بنوعيه الابتدائي، والنهائي هو ضمان ما سيجب، وليس ضماناً لشيء قد وجب في ذمة العميل، وبالتالي فلا زكاة لمبلغ خطاب الضمان على من صدر خطاب الضمان لصالحه (المستفيد)، حتى يستفيد من الخطاب، وذلك بمصادرة قيمة خطاب الضمان الابتدائي، إذ إن المستفيد يملكه بمجرد مصادرته كما تقدم، وبالتالي يبدأ حول زكاته من حين قبضه.

(٤٦) ينظر: الكفالة في ضوء الشريعة الإسلامية للدكتور علي السالوس ص ١٣٤ . ١٣٥ .

وأما مصادرة المستفيد لخطاب الضمان النهائي فلا تمكنه من تملكه ؛ لأنه ربما رجع عليه العميل مطالبا له بعدم استحقاقه ، فلا تجب عليه زكاة ما صادر منه حتى تتم التسوية بينهما من حيث مقدار ما يستحقه المستفيد في مقابل إخلال العميل بالتزاماته.

وأما بالنسبة للعميل فما حكم زكاة خطاب الضمان في حقه؟

لا تتصور الزكاة في حق العميل إذا كان خطاب الضمان مكشوفاً ؛ وإنما زكاة خطاب الضمان في حقه إذا كان الخطاب مغطى كلياً أو جزئياً.

وقبل بيان حكم زكاته ، لابد من بيان حقيقة الغطاء وتكييفه :

حقيقة غطاء خطاب الضمان

للعلماء المعاصرين في بيان حقيقة غطاء خطاب الضمان تخريجان ، فمنهم من خرج على أنه رهن ، ومنهم من خرج على أنه أمانة لدى المصرف ، وقد وكل بالدفع منه عند مطالبة المستفيد من الخطاب.

التخريج الأول : أن غطاء خطاب الضمان رهن

يعد غطاء خطاب الضمان رهناً تجارياً لصالح المصرف ، سواء كان رهناً نقدياً أو عينياً ، وهو رهن في مقابل القرض ، وهو مبلغ خطاب الضمان عند قيام المصرف بتسديده للمستفيد عند طلبه^(٤٧).

جاء في موسوعة أعمال البنوك ما يلي :

"يعتبر غطاء خطاب الضمان رهناً تجارياً لصالح البنك ، إذا انصب على أوراق مالية أو بضائع ، وتنطبق عليه أحكام الرهن التجاري... وإذا كان الغطاء أوراقاً تجارية فإنه يعتبر كذلك رهناً تجارياً... بقيت الصورة الأخيرة لغطاء خطاب الضمان ؛ وهي : صورة الغطاء النقدي ، ونحن نرى أن حقيقة الغطاء النقدي لا تختلف عن سائر صور

(٤٧) ينظر : الخدمات المصرفية لعلاء زعتري ص ٣٣٩.

الغطاء، فهو رهن تجاري دائماً، ورهن النقود جائز قانوناً، ويسمى بالرهن الناقص قياساً على الوديعة الناقصة^(٤٨).

وجاء في الكفالات البنكية في المملكة العربية السعودية ما يلي :

"عند طلب إصدار خطاب الضمان من قبل العميل، وقبل إصداره يطلب البنك - عادة - تقديم الضمان الذي يراه كافياً لتغطية ما يلتزم به قبل المستفيد، ويعرف هذا الضمان في الحياة العملية باسم الغطاء، وقد يكون نقدياً أو عينياً... وبهذه الصفة يكون البنك دائناً مرتهناً، يلتزم بإرجاع الرهن في حالة عدم وفائه بقيمة الضمان للمستفيد، أما في حالة الوفاء فإن للبنك أن يرجع على ما تحت يده من ضمانات في حدود ما تم دفعه للمستفيد"^(٤٩).

ويودع البنك مبلغ الغطاء الكلي أو الجزئي في حساب خاص، يسمى : (احتياطي خطاب الضمان)، كما تقدم.

وبهذا يتبين أن العرف المصرفي جرى على اعتبار هذا الغطاء رهناً يقدمه العميل للمصرف، وهذا ما يتم في الواقع عند تقديم هذا الغطاء، فالعميل يقدم رهناً يكون تحت يد المصرف، فإذا أوفى بالتزامه نحو المستفيد قام المصرف بإرجاع هذا الرهن له، وإذا لم يوف بالمصرف يتصرف في هذا الرهن في حدود ما تم دفعه للمستفيد^(٥٠).

(٤٨) موسوعة أعمال البنوك لحيي الدين إسماعيل علم الدين ٢/٨٢٣-٨٢٤.

(٤٩) الكفالات البنكية في المملكة العربية السعودية لعبد المجيد عبوده ص ١٥٨ - ١٥٩.

(٥٠) ينظر: النظام المصرفي الإسلامي لمحمد أحمد سراج ص ١٢٢-١٢٣، والكفالات المعاصرة لعبد الرحمن

بن سعود الكبير ١/٤٦٧، والخدمات المصرفية لعلاء زعتري ص ٣٩٩.

والغالب أن الغطاء يكون نقداً، ولا إشكال في رهن النقود ؛ لأنه يتحقق الاستيفاء من رهنها، فكانت محلاً للرهن، وهو ما نص عليه أكثر العلماء من الحنفية^(٥١)، والمالكية^(٥٢)، والشافعية^(٥٣)، والحنابلة^(٥٤)، والظاهرية^(٥٥).

لكن قد يرد على هذا التكييف: أن الرهن لا يكون إلا بدين ثابت، والمرهون به في خطاب الضمان غير ثابت عند تقديم الغطاء ؛ إذ هو رهن بدين قد يجب على الراهن (العميل) بسبب إخلاله بالتزاماته نحو المستفيد من خطاب الضمان، فإذا دفعه المصرف بكونه ضامناً عن الراهن (العميل) صار دائناً له بعد ذلك، ولا يجوز الرهن بدين لم يجب بعد.

والجواب عن هذا الإشكال: أن العلماء مختلفون في اشتراط كون المرهون به ديناً ثابتاً عند الرهن على قولين :

(٥١) الهداية للمرغيناني ٤/٤٧٨، شرح العناية على الهداية بمامش تكملة فتح القدير ٩/٩٣، وتبيين الحقائق ٦/٧٤، ورد المختار ٥/٣١٩.

(٥٢) المعونة ٢/١١٥٦-١١٥٧، وبداية المجتهد ٢/٤٨٤، والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٣/٢٣٦-٢٣٧.

(٥٣) ينظر: الأم ٣/١٤٤، ومغني المحتاج ٢/١٢٤، وأسنى المطالب ٢/١٤٦.

(٥٤) ينظر: الهداية لأبي الخطاب ١/١٥٠-١٥١، والمغني ٦/٤٥٩، والشرح الكبير مع الإنصاف ١٢/٤٢٦، ومطالب أولي النهى ٤/٢٥٢.

(٥٥) ينظر: المحلى ٨/١٠٨.

القول الأول : أنه لا يشترط كون المرهون به ديناً ثابتاً عند الرهن، بل يصح الرهن قبل ثبوت الحق.

ذهب إلى ذلك المالكية^(٥٦)، وأبو الخطاب من الحنابلة^(٥٧)، وجوزه الحنفية بالدين الموعود به^(٥٨)، وأجازوا للكفيل - أيضاً - أن يأخذ رهناً من المكفول قبل الأداء^(٥٩)، وهو وجه عند الشافعية^(٦٠).

القول الثاني : أنه لا يصح الرهن بالحق قبل ثبوته
ذهب إلى ذلك الحنفية^(٦١)، والشافعية^(٦٢)، والحنابلة على الصحيح من المذهب^(٦٣).

الأدلة :

أدلة القول الأول

استدل من قال بجواز الرهن بالحق قبل ثبوته بما يلي :

١ - قول الله تعالى : ﴿وَأِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَنْ مَقْبُوضَةً﴾^(٦٤).

-
- (٥٦) ينظر : الشرح الكبير بامش حاشية الدسوقي ٢٣٢/٣، والشرح الصغير مع بلغة السالك ٥٨٣/٢، والتلقين ٤١٦/٢، والمعونة ١١٥٤/٢، والذخيرة ٩٣/٨-٩٥.
- (٥٧) ينظر : الهداية لأبي الخطاب ١٥٠/١، والمغني ٤٤٥/٦، والإنصاف مع الشرح الكبير ٣٦٣/١٢.
- (٥٨) ينظر : تبين الحقائق ٧١/٦، ورد المختار ٣١٨/٥.
- (٥٩) ينظر : البحر الرائق ٢٤٤/٦، ٢٥٥، ومجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ١٩٣/٣.
- (٦٠) ينظر : الحاوي ٦/٦، وروضة الطالبين ٥٣، ٢٦٦/٤.
- (٦١) ينظر : بدائع الصنائع ١٤٣/٦-١٤٤، وتبيين الحقائق ٧١-٧٠/٦.
- (٦٢) ينظر : مغني المحتاج ١٢٦/٢، والأم ١٤٩/٣، والحاوي ٢٠/٦، والمهذب ٣٠٥/١، وروضة الطالبين ٥٣/٤.
- (٦٣) ينظر : الإنصاف مع الشرح الكبير ٣٦٣/١٢، والمغني ٤٤٥/٦.
- (٦٤) سورة البقرة من الآية (٢٨٣).

وجه الدلالة : أن الآية عامة، ولم تفرق بين حال وحال، ولو كان الرهن مقيدا في حال دون أخرى لبينته الآية^(٦٥).

المناقشة : نوقش الاستدلال بالآية، بأن الله تعالى لم يصرح بالرهن إلا بعد ثبوت الدين بدليل الآية التي قبلها: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُتِبُوهٗ﴾^(٦٦)، فكان الدين المذكور شرطا لصحة الرهن^(٦٧).

الإجابة : أجيب بأن ذكر الدين في الآية قد خرج مخرج الغالب، فإن الغالب وقوع الرهن بعد الدين، فلا يكون له مفهوم، كما أن الآية قد صرحت بالسفر وعدم الكاتب، وقد سقطا عن الاعتبار، فيسقط اعتبار تقدم الدين بالقياس عليهما بجامع أن الكل خرج مخرج الغالب^(٦٨).

٢- القياس على الضمان، فكما جاز الضمان بالحق قبل وجوبه، جاز الرهن به قبل وجوبه، بجامع أن كلا منهما وثيقة بحق^(٦٩).

المناقشة : نوقش بالفرق بينهما، فالضمان التزام مال تبرعا بالقول، فجاز من غير حق ثابت كالنذر، بخلاف الرهن^(٧٠).

٣- أن مقصود الرهن التوثق، وهو حاصل إذا تقدم الحق^(٧١)، فيكون رهنا به إذا وجب، ولا مانع منه.

(٦٥) ينظر : التلقين ٤١٦/٢، والمعونة ١١٥٤/٢، والذخيرة ٩٣/٨-٩٥.

(٦٦) البقرة: ٢٨٢.

(٦٧) ينظر : الحاوي ٢١/٦.

(٦٨) ينظر : الذخيرة ٩٤/٨.

(٦٩) ينظر : الهداية لأبي الخطاب ١٥٠/١، والمغني ٤٤٥/٦.

(٧٠) ينظر : المغني ٤٤٥/٦.

(٧١) ينظر : الذخيرة ٩٥/٨.

٤- يستدل لذلك بأن الأصل في المعاملات الإباحة والصحة، فما لم يدل دليل على منعه وتحريمه فهو باق على الأصل، وليس ثم دليل يمنع من الرهن بالحق قبل ثبوته.

أدلة القول الثاني

استدل من منع من الرهن بالحق قبل ثبوته بما يلي :

١- أن الرهن وثيقة يمكن أن يستوفى منها الحق، فلم تصح قبل ثبوته ؛ كالشهادة^(٧٢).

المناقشة : يناقش بأن القياس على الشهادة قياس مع الفارق، فإن الشهادة بحق لشخص على آخر لا تكون إلا بعد ثبوته، فيستحيل تقدمها عليه، وإلا كانت كذبا، بخلاف الرهن بحق قد ثبت في المستقبل، فإن ثبت كان رهنا به، وإلا رجع إلى مالكه، فلا كذب، ولا غرر.

٢- أن الارتهان احتباس بالحق ووثيقة به، فلم يجوز تقدم الاحتباس على غير حق يقع به الاحتباس^(٧٣).

المناقشة : يناقش بأن هذا احتجاج بالدعوى نفسها، فلا يصح، ثم إن هذا الاحتباس حصل بإذن المالك ورضاه؛ لحاجته إليه، فلا يمنع منه.

٣- أن الغرض من الرهن الاستيفاء فيكون تمليكا، والتملكات لا يجوز تعليقها ولا إضافتها^(٧٤).

(٧٢) ينظر : الحاوي ٢١/٦.

(٧٣) ينظر : المصدر السابق.

(٧٤) ينظر : تبين الحقائق ٧١/٦.

المناقشة : يناقش بأنه لا يسلم بأن الرهن تمليك ، وإنما الغرض منه الاستيفاء عند تعذره من المدين ، وهذا تعليق في الحقيقة ، فيلزم على قولكم عدم صحة الرهن أصلاً ، وهذا باطل ، وما لزم عليه باطل فهو باطل.

٤- أن الارتهان استيفاء من وجه في الحال ، فإن لم يكن الحق المرهون به ثابتاً فلا شيء في الحال يستوفى ؛ إذ استيفاء المعدوم محال^(٧٥).

المناقشة : يناقش بأنه لا يسلم بأن الارتهان استيفاء في الحال ، وإنما هو استيفاء عند تعذر الوفاء من المدين ، وهذا لا يتحقق إلا في ثاني الحال.

٥- أن الرهن بما لم يثبت بعد رهن بمجهول ، والرهن بالمجهول لا يصح ؛ لأنه غرر^(٧٦).

المناقشة : يناقش بأنه لا يسلم بأن الرهن بالدين المجهول لا يصح ، بل هو صحيح عند كثير من العلماء^(٧٧) ؛ لأنه ليس الغرض من الرهن المعاوضة حتى تبطله الجهالة والغرر ، بل المقصود هو التوثق ، والاستيفاء منه عند تعذر الوفاء من المدين ؛ كالضمان ، ولذا فإنه يجوز أن يكون الرهن أقل قيمة من المرهون به ، وأكثر ، وقد يكون المستوفى من الرهن بعض الدين ، وقد لا يستوفى منه شيء في حال سداد المدين ، ولا أثر لذلك في صحة الرهن لحصول المقصود منه.

(٧٥) ينظر : بدائع الصنائع ٦/١٤٤.

(٧٦) ينظر : الحاوي ٦/٢١.

(٧٧) ينظر : الدر المختار بهامش رد المختار ٥/٣١٨ ، والتاج والإكليل بهامش مواهب الجليل ٥/١٦ ، ومطالب أولي النهى ٤/٢٦٠.

الترجيح

يظهر - والله أعلم - أن الراجح هو القول الأول ؛ لقوة أدلته في مقابل أدلة القول الآخر، لا سيما أن الأصل في العقود والشروط هو الصحة، والحاجة داعية إلى جوازه ؛ كما في مسألة خطاب الضمان ؛ لأن البنك لا يقبل غالباً بفتح خطاب الضمان إلا بعد أن يستوثق لحقه - بالغطاء - فيما لو أدى مبلغ الخطاب.

فإذا تقرر أن غطاء خطاب الضمان هو في حقيقته رهن يقدمه العميل للمصرف، فإنها تنطبق عليه أحكام الرهن، ومنها بقاء ملكيته للراهن ؛ للنص، والإجماع.

أما النص فقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : (لا يخلق الرهن من صاحبه الذي رهنه)^(٧٨).

وأما الإجماع فلم يختلف العلماء في أن الرهن باق على ملكية الراهن، قال الإمام الشافعي - رحمه الله - : " فلا أعلم بين أحد من أهل العلم خلافا في أن الرهن ملك للراهن "^(٧٩).

إذا تبين ذلك فإن غطاء خطاب الضمان يأخذ حكم زكاة المال المرهون، فإن كان لا تجب فيه الزكاة قبل الرهن ؛ كعقار لم يعد للتجارة، أو منزل ونحوه، لم تجب زكاته، وأن كان مالا زكوايا ؛ كنقد، أو عرض تجارة، فقد اختلف الفقهاء في حكم زكاته على قولين :

القول الأول : أن المرهون لا تجب زكاته على الراهن

ذهب إلى ذلك الحنفية^(٨٠)، وهو قول عند الشافعية^(٨١).

(٧٨) سيأتي تحريجه قريباً في أدلة القول الثاني.

(٧٩) الأم ٣ / ١٩٠، وينظر : الإجماع لابن المنذر ص ٩٦.

القول الثاني : أن المرهون تجب زكاته على الراهن

ذهب إلى ذلك الشافعية^(٨٢)، والحنابلة^(٨٣)، والظاهرية^(٨٤)، وهو مقتضى مذهب المالكية ؛ لكونهم يوجبون الزكاة على من دفن ماله فضل عنه ثم وجدته^(٨٥)، فأشبهه الرهن لعدم ثبوت اليد عليه.

دليل القول الأول

أن الراهن وإن كان يملك المرهون إلا أنه ممنوع من التصرف فيه، فأنعدم ملك اليد على المرهون، ولا بد لوجوب الزكاة من الملك التام، وهو ما اجتمع فيه ملك الرقبة، واليد، وملك اليد معدوم في المرهون فلا تجب زكاته^(٨٦). ونوقش من وجهين:

الوجه الأول : لا يسلم بأن الراهن، لا يحق له التصرف في المرهون، بل يستطيع التصرف فيه بإذن المرتهن^(٨٧)، فلا يصح القول بعدم ملك اليد على المرهون.

= (٨٠) ينظر : البحر الرائق ٢/٢١٨، ورد المختار ٧/٢، والفتاوى الهندية ١/١٧٢، وحاشية الطحطاوي على الدر المختار ١/٣٩٠.

(٨١) ينظر : المجموع ٥/٣٤٣.

(٨٢) ينظر : أسنى المطالب ١/٣٦٧، والأم ٢/٥٤، والحاوي الكبير ٣/٢٠٥، ٢٠٦.

(٨٣) ينظر : الإنصاف مع الشرح الكبير ٦/٣٨٦، والمغني ٤/١٤٩، وشرح الزركشي على مختصر الخرقي ٢/٤٦٥، ٣٨٦، ومطالب أولي النهى ٢/٤٥٤.

(٨٤) ينظر : المحلى ٦/٩٥.

(٨٥) ينظر : حاشية الدسوقي ١/٤٥٧، والبيان والتحصيل ٢/٣٧٢-٣٧٣.

(٨٦) ينظر : البحر الرائق ٢/٢١٨، ورد المختار ٧/٢، والفتاوى الهندية ١/١٧٢، وحاشية الطحطاوي على الدر المختار ١/٣٩٠.

(٨٧) ينظر : المبسوط ٢١/٨٥.

الوجه الثاني : أن الراهن رهن المال باختياره لمصلحته ، فلا يسقط لذلك حق الفقير لمصلحة الغني ما دام المال باقيا في ملكيته.

أدلة القول الثاني

١ - ما روي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : (لا يغلق الرهن من صاحبه الذي رهنه ، له غنمه وعليه غرمه)^(٨٨).

(٨٨) أخرجه - موصولاً - عن أبي هريرة رضي الله عنه الشافعي في مسنده ٤٩٩/٨ ، قال: أخبرنا الثقة عن يحيى بن أنيسة.. قال الألباني في الإرواء ٢٤٣/٥ : " ويحيى هذا ضعيف، والثقة لم أعرفه"، والحاكم في المستدرک في کتاب البيوع، لا يغلق الرهن ٥١/٢، وقال : " هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، لخلاف فيه على أصحاب الزهري، وقد تابعه مالك، وابن أبي ذئب، وسليمان ابن أبي داود الحراني، ومحمد بن الوليد الزبيدي، ومعمّر بن راشد على هذه الرواية ". ووافقه الذهبي في التلخيص ٥١/٢ - ٥٢، والدارقطني في سننه في كتاب البيوع ٣٢/٣ - ٣٣ رقم (١٢٥ - ١٣٣) من طرق، قال في أحدها : " وهذا إسناد حسن متصل"، والبيهقي في السنن الكبرى، في كتاب الرهن، باب الرهن غير مضمون ٣٩/٦، قال في الجوهر النقي ٣٩/٦ - ٤٠ : " ثم ذكره موصولاً من طريق إسماعيل ابن عياش عن ابن أبي ذئب - قلت - سكت عن إسماعيل هنا، وقال في باب السفر الذي لا يقصر في مثله، وفي باب الضب : (لا يحتج بمثله) وقال في باب ترك الوضوء من الدم : (ما روى عن الشاميين صحيح، وعن أهل الحجاز ليس بصحيح) وابن أبي ذئب مدني وليس بشامي ". وقال ابن عبد البر في التمهيد (٤٢٩/٦) : " ولم يسمعه إسماعيل من ابن أبي ذئب، وإنما سمعه من عباد بن كثير عن ابن أبي ذئب. وعباد بن كثير عندهم ضعيف لا يحتج به، وإسماعيل بن عياش عندهم أيضاً غير مقبول الحديث إذا حدث عن غير أهل بلده، فإذا حدث عن الشاميين فحديثه مستقيم". وابن حبان في صحيحه بترتيب ابن بلبان في كتاب الرهن، ذكر ما يحكم للراهن والمرتهن ٢٥٨/١٣ رقم (٥٩٣٤)، وابن حزم في المحلى ٩٩/٨ وقال: " هذا مسند من أحسن ما روي في هذا الباب ". قال ابن حجر في التلخيص (٣٧/٣) معلقاً على رواية ابن حزم:

= "قلت : أخرجه الدارقطني من طريق عبد الله بن نصر الأصم الأنطاكي عن شباية به، وصححها عبدالحق. وعبدالله بن نصر له أحاديث منكورة ذكرها ابن عدي، وظهر أن قوله في رواية ابن حزم "نصر بن عاصم" تصحيف، وإنما هو عبد الله بن نصر الأصم، وسقط عبد الله، وحرف الأصم بـ . "عاصم" ."

وأخرجه مراسلاً عن سعيد بن المسيب مالك في الموطأ، في كتاب الأفضية، باب ما لا يجوز من غلق الرهن ٧٢٨/٢، والشافعي في مسنده ٤٩٩/٨، وابن أبي شيبة في المصنف، في كتاب البيوع والأفضية، في الرجل يرهن الرجل فيهلك ٣٣٤/٥، وعبدالرزاق في المصنف في كتاب البيوع، باب الرهن لا يغلق ٢٣٧/٨ رقم (١٥٠٣٣) و(١٥٠٣٤)، والبيهقي في السنن الكبرى، في كتاب الرهن، باب ما جاء في زيادات الرهن، وباب الرهن غير مضمون ٣٩/٦، وابن حزم في المحلى ٩٧/٨، وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، في الموضع السابق ٣٣٥/٥ مراسلاً عن معاوية بن عبد الله بن جعفر.

قال ابن عبد البر في التمهيد (٤٣٠/٦) : " وهذا الحديث عند أهل العلم بالنقل مرسل، وإن كان قد وصل من جهات كثيرة، فإنهم يعللونها، وهو مع هذا حديث لا يرفعه أحد منهم، وإن اختلفوا في تأويله ومعناه". وقال الزيلعي في نصب الراية (٣٢٠/٤ - ٣٢١) : " قال صاحب التنقيح : وقد صحح اتصال هذا الحديث الدارقطني، وابن عبد البر، وعبد الحق، وقد رواه أبو داود في المراسيل من رواية مالك، وابن أبي ذئب، والأوزاعي، وغيرهم عن الزهري عن سعيد مراسلاً، وكذلك رواه الثوري، وغيره عن ابن أبي ذئب مراسلاً، وهو المحفوظ، انتهى ". وقال ابن كثير في إرشاد الفقيه (٤٦/٢) بعد أن ذكر رواية مالك له مراسلاً: " هكذا رواه الشافعي، وأبو داود في المراسيل من حديث الزهري عن سعيد مراسلاً. وهكذا رواه الثقات عن أصحاب الرأي. وقد روي من طرق موصولاً كلها ضعيفة.. والمحفوظ : المرسل كما قاله البيهقي، وغيره من الحفاظ، لا كما قال الدارقطني إن وصله حسن، فإن الأخذ بقول الأكثر الأوثق.. والله أعلم ". وقال ابن حجر في التلخيص ٣٦/٣ : " وصحح أبو داود، والبخاري، والدارقطني، وابن القطان إرساله. وله طرق في الدارقطني، والبيهقي كلها ضعيفة. وصحح ابن عبد البر، وعبد الحق وصله ". وقال في بلوغ المرام (ص٢١٨) : " رواه الدارقطني، والحاكم، ورجاله

فقلوه : (له غنمه ، وعليه غرمه) يدل على تمام ملكه له ، ولذا تجب عليه زكاته.
 المناقشة : نوقش بأن الحديث لا يصح مرفوعا ، فلا يحتج به.
 ويقال أيضا : بأن الحديث لا دلالة فيه على أن الراهن له ملك اليد والتصرف
 في المرهون ، وإنما يدل على ملك الرقبة ، وهذا لا نزاع فيه.
 ٢- أن من شروط وجوب الزكاة الملك التام ، والمرهون يملكه الراهن ملكا
 تاما ، فيملك عينه ، ويملك التصرف فيه ، فتجب عليه زكاته.

الترجيح

الراجح هو القول بوجوب الزكاة في المرهون على الراهن ، لقوة أدلته ، وضعف
 دليل القول الآخر ، والله أعلم.
 وبالتالي تجب زكاة الغطاء في خطاب الضمان على العميل ، مدة بقائه في
 المصرف ؛ لملكه له - والله أعلم - .

=ثقات، إلا أن المحفوظ عند أبي داود وغيره إرساله ". وقال محمد صديق البخاري في الروضة
 الندية (٣٠٧/٢) بعد أن نقل كلام ابن حجر في البلوغ : " وأخرجه ابن ماجة من طريق
 أخرى، والرفع زيادة، وقد خرجت من مخرج مقبول". وقال الألباني في الإرواء : (٢٤٣/٥) :
 " وجملة القول أنه ليس في هذا الطرق ما يسلم من علة... ولذلك فالنفس تطمئن لرواية
 الجماعة الذين أرسلوه أكثر، لا سيما وهم ثقات أثبات، وهو الذي جزم به البيهقي، وتبعه
 جماعة منهم ابن عبد الهادي ". وفي الجامع لأحاديث البيوع ص ١١٠ : " وأما الدارقطني فقد
 اختلف قوله، ففي العلل رجح المرسل ١٦٤/٩، ونقل عنه ابن عبد الهادي أنه رجح الموصول
 كما في سننه. والصواب هو قول أبي داود ومن وافقه ؛ =لأن اجتماع مالك، والأوزاعي،
 ويونس، وابن أبي ذئب على رواية الحديث مرسلًا، يترجح بلا شك على رواية من خالفهم " .

التخريج الثاني : أن غطاء خطاب الضمان هو في حقيقته أمانة، إذ هو مال دفعه العميل للمصرف على أنه وكيل بالدفع منه إلى المستفيد عند مطالبته بمبلغ الخطأ الذي ضمنه له المصرف.

جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي بشأن خطاب الضمان : " وإن كان خطاب الضمان بغطاء فالعلاقة بين طالب خطاب الضمان وبين مصدره هي (الوكالة) والوكالة تصح بأجر، أو بدونه مع بقاء علاقة الكفالة لصالح المستفيد (المكفول له) " (٨٩). وعلى هذا التخريج فإن زكاة غطاء خطاب الضمان تجب على العميل ؛ لملكه له، ولبقاء يده عليه ؛ لأن الوكيل نائب عن المالك في اليد والتصرف، فيده باقية عليه حكماً.

وقد ذهب العلماء إلى وجوب الزكاة على من كان ماله بيد وكيله (٩٠) ؛ لتمام ملكه له، وقدرته على التصرف فيه.

فإن قيل : الموكل - في الأصل - له أن يرجع في الوكالة، إذ الوكالة عقد جائز بالاتفاق (٩١)، وهنا ليس له الرجوع.

(٨٩) مجلة مجمع الفقه الإسلامي ١٢٠٩/٢/٢.

(٩٠) ينظر : بدائع الصنائع ١٠-٩/٢، ورد المختار ٩/٢، والمهذب ١٤٢/١، وكشاف القناع ١٧٥/٢.

(٩١) ينظر : المغني ٢٣٤/٧.

قيل : إن الوكالة إذا كانت مشروطة وتعلق بها حق الغير تصبح لازمة على أصح القولين ؛ كما هو مذهب الحنفية^(٩٢) ، والمالكية^(٩٣) ، وهو قول عند الحنابلة^(٩٤) ، خلافاً للشافعية^(٩٥) ، والمذهب عند الحنابلة^(٩٦) ، وذلك ؛ لأن في جواز الفسخ في هذه الحال إبطالا لحق الغير بغير رضاه ، ولأن الأصل في الشروط الصحة ، وبالتالي فحكم الوكالة باق ، وإن كان ليس للموكل الرجوع . وهذا لا يمنعه من التصرف في المال الذي وكل بالأداء منه ، إن أذن له صاحب الحق ؛ كالمرهون - والله أعلم - .

وعند التأمل في هذا التخريج نجد أنه في الحقيقة يعود إلى التخريج الأول ، فيكون هذا المال المحتبس للأداء منه للمستفيد ، هو في الحقيقة رهن ، لكنه على هذا التخريج الأخير رهن لحق المستفيد من خطاب الضمان ؛ إذا اعتبرنا أن العلاقة بين العميل والمصرف علاقة وكالة ، وأما إذا اعتبرناها علاقة ضمان ؛ كعلاقة المصرف بالمستفيد ، صار رهننا لحق المصرف نفسه ؛ لكونه ضامناً للحق ، وبالأداء يكون دائناً للعميل ، فيكون هذا الرهن (الغطاء) لصالحه هو ، وعلى أية حال فزكاة هذا الغطاء تأخذ حكم زكاة المال المرهون كما تقدم ، والراجح وجوب زكاة المال المرهون على مالكة (الراهن) - والله أعلم - .

(٩٢) ينظر : الفتاوى الهندية ٦٣٧/٣ ، وتبيين الحقائق ٢٨٦/٤ ، وبدائع الصنائع ٣٨/٦ .

(٩٣) ينظر : مواهب الجليل ١٨٧، ٢١٥/٥ ، والمنتقى ٢٥٥/٢ ، وبداية المجتهد ٥٤١/٢ ، والذخيرة ٩/٨ .

(٩٤) ينظر : المغني ٤٧٣/٦ ، والمبدع ٢٣٤-٢٣٥ .

(٩٥) ينظر : أسنى المطالب ١٦٧/٢ ، والحاوي ١٣٢/٦ .

(٩٦) ينظر : كشف القناع ٣٤٩/٣-٣٥٠ ، والمغني ٤٧٣/٦ ، والمبدع ٢٣٤/٤ .

المبحث الثاني : تكييف الاعتماد المستندي، وزكاته.

وفيه تمهيد ومطلبان :

التمهيد في تعريف الاعتماد المستندي ، وأطرافه والعلاقة بينها ، وأهميته ، وأنواعه.

وفيه أربعة فروع :

الفرع الأول: تعريف الاعتماد^(٩٧) المستندي^(٩٨).

الاعتماد المستندي من المعاملات المصرفية المعاصرة ، وله أهمية كبيرة في التجارة الخارجية ، فلا يتم غالبا سداد الثمن إلا عن طريقه ، وفيه مصلحة لكل من المورد والمستورد ، فبه يطمئن المورد على استلام الثمن في موعده ، ويأمن من ممانعة المستورد أو مماطلته بالثمن ، أو إفلاسه ، وبه يطمئن المستورد من حيث تسليم السلعة في الوقت المحدد مستوفية للشروط التي تم الاتفاق عليها ، وقد عرف الاعتماد المستندي بتعريفات متقاربة منها :

(٩٧) الاعتماد لغة : مصدر اعتمد مأخوذ من اعتمدت على الشيء إذا اتكأت عليه. واعتمدت عليه في كذا: أي اتكلت عليه. وعمدت للشيء : أي قصدت له، والعمدة : ما يعتمد عليه، واعتمد الرئيس الأمر: وافق عليه وأمر بإنفاذه. (ينظر : لسان العرب "مادة: عمد " ٣/٣٠٣، والمعجم الوسيط "مادة: عمد" ٢/٦٢٦).

(٩٨) المستند في اللغة : ما يستند إليه، وتساند إليه، واستند بمعنى : اعتمد عليه، وسند إليه سنوداً : ركن إليه، واعتمد عليه واتكأ.

(ينظر : لسان العرب "مادة: سند " ٣/٢٢٠، والمعجم الوسيط "مادة: سند" ١/٤٥٣).
وسميت الاعتمادات المستندية بهذا الاسم ؛ لأنها تتطلب تقديم مستندات تثبت انتقال البضائع للمشتري، ويعتمد البائع على هذا التعهد، ويقوم بشحن البضائع للمشتري. (ينظر : الأعمال المصرفية للمهمشري ص ٢١٤، والبنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق ص ١٤٧، وموقف الشريعة من المصارف الإسلامية للعبادي ص ٢٩٩).

١- عرفت المادة (٣٥٩) من مشروع القانون التجاري المصري الاعتماد المستندي بأنه: "عقد يتعهد البنك بمقتضاه بفتح اعتماد بناء على طلب أحد عملائه (الامر بفتح الاعتماد) لصالح شخص آخر (المستفيد) بضمان مستندات تمثل بضاعة منقولة، أو معدة للنقل. ويعتبر عقد الاعتماد المستندي مستقلا عن العقد الذي فتح الاعتماد بسببه، ويبقى البنك أجنبيا عن هذا العقد" (٩٩).

٢- وعرف بأنه: "تعهد كتابي صادر من مصرف بناء على طلب مستورد لصالح مورد، يتعهد فيه المصرف بدفع المبالغ التي يستحقها المورد ثمنا لسلع يصدرها للمستورد طالب فتح الاعتماد، متى قدم المورد المستندات المتعلقة بالسلع والشحن على أن تكون هذه المستندات مطابقة لشروط الاعتماد" (١٠٠).

وعرف تعريفا وصفا بأنه: "عقد يبرم بين البنك "ولنفترض أنه هنا شركة الراجحي" وطالب الاعتماد (العميل) تتعهد فيه شركة الراجحي للمصدر أو بائع البضاعة على العميل بدفع قيمة البضاعة المستوردة المطلوبة من العميل، إذا طابقت المستندات المتعلقة بالبضاعة شروط فتح الاعتماد.

ويقوم بنك مراسل لشركة الراجحي التي أصدرت الاعتماد "وهذا المراسل عادة يكون في بلد المصدر أو بائع البضاعة للعميل" بتبليغ الاعتماد للمصدر أو بائع البضاعة، ويراقب تقديم المصدر أو البائع للمستندات في موعدها المنصوص عليه في

(٩٩) موسوعة أعمال البنوك ٢/ ١٠٥٤ . (وينظر: مفهوم الاعتمادات المستندية في الاسـ تيراد والتصوير لغازي حسن عرفة ص ١٣، و الموسوعة التجارية والمصرفية، المجلد الرابع، عمليات البنوك، للكيلاني ص ١٦٢، ومعجم المصطلحات القانونية لكرم ص ٥١، و المصارف والأعمال المصرفية لغريب الجمال ص ١٠١).

(١٠٠) الكفالة في ضوء الشريعة الإسلامية د/ علي السالوس ص ١٥٩.

الاعتماد المستندي، ويفحصها، وبعد التأكد من مطابقتها لشروط الاعتماد يقوم البنك المراسل بدفع قيمة البضاعة "نيابة عن شركة الراجحي التي أصدرت الاعتماد" للمصدر أو بائع البضاعة للعميل، ثم يرسل المستندات لشركة الراجحي لتدفع للبنك المراسل المبلغ الذي دفعه نيابة عن شركة الراجحي، وهذه المستندات تكون عادة: فاتورة البضاعة، ووثيقة الشحن، ووثيقة التأمين، وشهادة المنشأ^(١٠١).

الفرع الثاني: أطراف الاعتماد المستندي والعلاقة بينها

الاعتماد المستندي له ثلاثة أطراف^(١٠٢):

- ١- طالب فتح الاعتماد المستندي: وهو العميل (المشتري)، وغالبا ما يكون مستوردا للسلعة من بلد أجنبي، ويسمى بالآمر؛ لأنه يأمر البنك بفتح الاعتماد المستندي بالشروط والبيانات التي يحددها في طلبه.
- ٢- المستفيد من الاعتماد المستندي: وهو البائع، وغالبا ما يكون مصدرا للسلعة إلى بلد المستورد، وسمي بذلك لأن الاعتماد المستندي يصدر لصالحه.
- ٣- البنك فاتح الاعتماد: وهو الذي يفتح الاعتماد المستندي للعميل حسب طلبه، ويتعهد لدى المستفيد بدفع قيمته مقابل تقديم المستندات، سواء عن طريقه مباشرة، أو عن طريق بنك آخر وسيط في بلد المصدر، يسمى بالبنك الخارجي، أو البنك المراسل.

وينشأ بين هذه الأطراف التزامات بموجب هذا العقد.

(١٠١) قرارات الهيئة الشرعية لشركة الراجحي المصرفية ١٤٥ / ٣.

(١٠٢) ينظر: الموسوعة التجارية والمصرفية - عمليات البنوك - المجلد الرابع للكيلائي ص ١٦٨؛ والكفالات

المعاصرة لعبد الرحمن الكبير ١ / ٥٧٤ . ٥٨٠، والربا في المعاملات المصرفية المعاصرة - رة لا سعيدي ١ /

فالعلاقة بين العميل (الآمر) والمستفيد (البائع)، تنشأ نتيجة لعقد البيع المبرم بينهما، إذا تم الاتفاق بين الطرفين على أن يكون دفع الثمن عن طريق فتح اعتماد مستندي وفقاً للشروط المتفق عليها، فإذا ما أخل أحد الطرفين بتنفيذ التزامه جاز للطرف الآخر فسخ العقد، ومطالبته بالتعويض.

والعلاقة بين العميل (الآمر) والبنك ففتح الاعتماد، تنشأ نتيجة لعقد فتح الاعتماد المستندي المبرم بينهما، فيلتزم البنك بإبلاغ المستفيد بالاعتماد المفتوح لمصلحته وشروطه، وإبلاغه بالمستندات التي طلبها العميل، ودفع قيمة الاعتماد للمستفيد إذا قدم المستندات مطابقة للشروط والمواصفات التي حددها العميل، كما يلتزم الأمر بدفع عمولة للبنك بالقدر المتفق عليه مسبقاً، كما يلتزم في حال تنفيذ العملية بأن يرد للبنك مبلغ الاعتماد إذا لم يكن قد سبق أن دفعه، [مضافاً له الفوائد الربوية على ما دفعه البنك إلى حين السداد - في البنوك الربوية -].

والعلاقة بين البنك ففتح الاعتماد والمستفيد (البائع): تنشأ نتيجة لعقد فتح الاعتماد، حيث يترتب على البنك التزام مباشر ومستقل تجاه المستفيد بدفع قيمة الاعتماد المستندي عند تقديمه للمستندات طبقاً للمواصفات والشروط التي حددها العميل^(١٠٣).

الفرع الثالث: أهمية الاعتماد المستندي

للا اعتماد المستندي أهمية كبرى في التجارة الخارجية خاصة مع اتساع نطاق انتقال السلع فيما بين الدول، ونظراً لبعدها المسافة فيما بين البائع والمشتري، وعدم معرفته أحدهما للآخر ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته، بات من الضروري إيجاد

(١٠٣) ينظر: الموسوعة التجارية والمصرفية - عمليات البنك - الجزء الرابع للك - يلاني ص ١٦٩ - ١٧٠، والعقود التجارية وعمليات البنوك في المملكة العربية السعودية لمحمد الجبر ص ٣١٥ - ٣٢٠.

وسيلة يطمئن كل من الطرفين بواسطتها على قيام الطرف الآخر بتنفيذ العقد المبرم بينهما على ما تم الاتفاق عليه، وهذه الوسيلة تقتضي وجود وسيط بين الطرفين يقوم بهذه الضرورة، ونتيجة لذلك كان لابد من الاستعانة بوسيط محل ثقة طرفي العقد، وهو ما يحصل بالاعتماد المستندي حيث يكون البنك فاتح الاعتماد هو الوسيط بين المستورد والمصدر. حيث يتولى عملية تسلم المستندات التي تمثل السلعة من البائع، ويقوم بالتأكد من مطابقة تلك المستندات للشروط والمواصفات التي ضمنها المشتري فتح الاعتماد المستندي، والتي تم الاتفاق عليها بين البائع والمشتري (المصدر والمستورد) مسبقاً، ومن ثم يقوم بدفع ثمن البضاعة التي تمثلها تلك المستندات للبائع (المصدر)، ويعتبر التزام البنك بذلك التزاماً مستقلاً عن العقد القائم بين البائع والمشتري، متى كانت المستندات المقدمة إليه من البائع المفتوح لمصلحته الاعتماد مطابقة تماماً لشروط الاعتماد المستندي.

وبذلك يضمن البائع بأن قيمة البضاعة ستدفع له من قبل البنك، طالما استجاب لشروط فتح الاعتماد وشحن البضاعة، كما يتحقق للمشتري الاطمئنان بأن البنك لن يقوم بالدفع إلا بعد أن يتثبت من إرسال البضاعة، ومن مطابقتها للمواصفات المطلوبة، وتدقيق المستندات^(١٠٤).

(١٠٤) ينظر: الموسوعة التجارية المصرفية . عمليات البنوك . الجزء الرابع للك يلاي ص ١٥٣ . ١٥٨، والعقود التجارية وعمليات البنوك في المملكة العربية السعودية لمحمد الجبر ص ٣٠٧ . ٣٠٨.

الفرع الرابع: أنواع الاعتماد المستندي

للاعتدال المستندي أنواع متعددة باعتبارات مختلفة؁ والذي يتعلق بهذه المسألة أنواعه من حيث كون مبلغ الاعتماد مغطى من قبل العميل؁ أو غير مغطى؁ وهو بهذا الاعتبار نوعان^(١٠٥):

النوع الأول: الاعتماد المستندي المغطى

وهو الذي يدفع فيه العميل كامل قيمة البضاعة؁ أو جزءا منها للمصرف الذي فتح فيه الاعتماد المستندي ؛ ضمانا لما يدفعه للمستفيد؁ ويكون دور المصرف في هذه الحال الوكالة؁ والكفالة (الضمان) في الوقت نفسه؁ فهو وكيل عن فاتح الاعتماد في تسليم الثمن واستلام سندات البضاعة؁ والتأكد من مطابقتها لشروط العميل (فاتح الاعتماد)؁ وكفيل عنه بالثمن لحق المصدر (البائع) الذي يعد مكفولا له.

النوع الثاني: الاعتماد المستندي غير المغطى بالكامل (على المكشوف)

وهو الذي لا يدفع فيه العميل شيئا تأمينا للمصرف؁ بل يصدره المصرف على المكشوف؁ معتمدا على المركز المالي للعميل وسمعته التجارية؁ بدون الحصول على ضمانات عينية؁ أو نقدية^(١٠٦).

المطلب الأول: تكيف الاعتماد المستندي وحكمه

اختلف العلماء المعاصرون في تخريج الاعتماد المستندي على أقوال عديدة؁ أبرزها ما يلي :

(١٠٥) ينظر: الكفالة في ضوء الشريعة الإسلامية للسالوس ص ١٦٠؁ وقرارات الهيئة التشريعية لشركة الراجحي المصرفية للاستثمار ٣/ ١٤٦؁ وعقد الكفالة وتطبيقاته الحديثة . للشويعر . مجلة العدل . العدد (٤٣) ص ١٧٧؁ والمنفعة في القرض ص ٥٤٥؁ ودراسة شرعية لأهمية العقود المالية المستحدثة للشنقيطي ١/ ٢٩٥.

(١٠٦) ينظر : عقد الكفالة وتطبيقاته الحديثة للشويعر — مجلة العدل — العدد (٤٣) ص ١٧٧.

القول الأول : أنه عبارة عن وكالة^(١٠٧)

واستدلوا : بأن العميل عندما يوجه خطاباً إلى البنك لفتح الاعتماد، فإنه في الحقيقة يوكل البنك بفحص المستندات بدقة وفق شروط فتح الاعتماد، وبدفع قيمة الاعتماد إذا تحقق من شروط الاعتماد، فالبنك يقوم بدور الوكيل عن العميل.

المناقشة

نوقش بأن هناك فروقاً جوهرية بين كل من العقدين تمنع من الإلحاق ؛ أهمها : أن الاعتماد المستندي قد يكون غير مغطى، وقد يكون مغطى جزئياً، وفي جميع الحالات يلتزم البنك بدفع قيمة الاعتماد المستندي للمستفيد، ثم يرجع بها على العميل، وهذا في حقيقته ضمان وليس وكالة ؛ لأن الوكالة ما هي إلا تفويض بالأداء عن الموكل من غير أن يلتزم الوكيل بذمته شيئاً عن الموكل. وأيضاً، فإن إصدار البنك للاعتماد المستندي لصالح المستفيد غير قابل للرجوع، بمعنى أن البنك يصبح مديناً بهذا الالتزام تجاه المستفيد، فيثبت الالتزام في ذمة كل من البنك والعميل، ولا يملك العميل عزل البنك إذا وصل خطاب الضمان إلى علم المستفيد، ولا يملك البنك الرجوع بعد ذلك، وذلك بخلاف الوكالة فهي عقد جائز، وللموكل عزل الوكيل متى شاء^(١٠٨).

(١٠٧) ينظر : تطوير الأعمال المصرفية لسامي حمود ص ٣٠٦، والموسوعة العلمية والعملية للبنوك ٥/٥٠٣، والبنوك الإسلامية للطيار ص ١٤٧، والأعمال المصرفية للهمشري ص ٢١٨، ونظرية الضمان الشخصي للموسى ص ٦٧٩، ودراسات شرعية لأهم العقود المستحدثة ١/٢٩٧، والربا في المعاملات المصرفية المعاصرة للسعيد ص ٤٠٧، ٤٠٨.

(١٠٨) ينظر : موسوعة أعمال البنوك لعلم الدين ٣/١٠٧٨، والربا في المعاملات المصرفية المعاصرة للسعيد ص ٤٠٨-٤٠٩، والمغني ٧/٢٣٤.

وأيضاً، فإن فحص المستندات ليس هو كل موضوع الاعتماد، لكنه جزء منه وهو جزء تابع، فلا يستقل بالحكم^(١٠٩).
القول الثاني : أنه عبارة عن حوالة^(١١٠)

واستدلوا : بأن بائع البضاعة لا يطمئن إلى ذمة مشتر لا يعرف مدى قدرته المالية ومصداقيته، والذمة المالية للبنك يطمئن إليها كل من الطرفين البائع والمشتري، فأحال المشتري البائع بالثمن على البنك بموجب قبول البنك بفتح الاعتماد المستندي، وبقبول البائع ينتقل الثمن من ذمة المشتري إلى ذمة البنك، ويصبح مديناً أصلياً للمستفيد، يحل محل الأمر، وتبرأ بذلك ذمة الأمر، وهذه حقيقة الحوالة.

المناقشة : نوقش بأن الحوالة عند الفقهاء - رحمهم الله - هي عبارة عن نقل الدين من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه، بحيث تبرأ ذمة المحيل من الدين^(١١١)، وفي الاعتماد المستندي لا يبرأ العميل من حق المستفيد، بل يبقى الحق في ذمته بموجب عقد البيع الأصلي المبرم بينهما، وإن كان العرف قد جرى بأن المستفيد يطالب البنك، إلا أنه من الناحية العملية فإن ذمة العميل تبقى مشغولة ولا تبرأ بحوالة المستفيد على

(١٠٩) ينظر : الربا في المعاملات المصرفية المعاصرة للسعيد/١/٤١٠.

(١١٠) ينظر : الأعمال المصرفية للمهمشري ص٢١٨، والموسوعة العلمية والعملية للبنوك ٥/٥٠٣، والبنوك الإسلامية للطيار ص١٤٧، ودراسة شرعية لأهم العقود المستحدثة ١/٣٠١، والمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق للهيبي ص٤١٦، ونظرية الضمان الشخصي للموسى ص٦٨٠.

(١١١) ينظر : بدائع الصنائع ٦/١٧، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣/٣٢٥، ومغني المحتاج ٢/١٩٣، ١٩٥، والمغني ٧/٦٠.

البنك، فإذا لم يتمكن البائع من اقتضاء حقه من البنك كان له أن يطالب المشتري ببناء على عقد البيع^(١١٢).

وأيضاً، فإنه يشترط في الحوالة أن يكون المحال عليه مديناً للمحيل^(١١٣)، وهذا الشرط لا يتحقق في الاعتماد المستندي، حيث يمكن أن يحيل المشتري (عميل البنك) البائع (المستفيد) على البنك بقيمة البضاعة، ولو لم يوجد غطاء نقدي كامل أو جزئي للاعتماد المستندي^(١١٤).

وأيضاً، فإن الحوالة لا يشترط فيها رضى المحال عليه؛ لأنه يجب عليه أن يؤدي الدين إلى الدائن أو إلى من يطلب الأداء إليه من وكيل أو غيره^(١١٥)، بينما في الاعتماد المستندي لابد من موافقة البنك على فتح الاعتماد^(١١٦).

وأيضاً، فإن الاعتماد المستندي يكون مؤقتاً بمدة ينتهي عندها، وبعد مضي هذه المدة ليس للمستفيد الحق في مطالبة البنك بقيمة الاعتماد، وأما الحوالة في الفقه الإسلامي فإنها - كما تقدم - تنقل الحق من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه، ومن ثم فليس للمحال الرجوع على المحيل^(١١٧).

(١١٢) ينظر: الاعتماد المستندي لعللي جمال الدين عوض ص ٥٥، والربا في المعاملات المصرفية المعاصرة للسعيد ٤١٥/١-٤١٦.

(١١٣) ينظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣/٣٢٥، ومغني المحتاج ٢/١٩٤، والمغني ٧/٥٩.

(١١٤) ينظر: الكفالات المعاصرة لعبد الرحمن الكبير ٢/٦٩٠-٦٩١، والاعتمادات المستندية وحكمها في الفقه الإسلامي للعقلاء ص ٤١٣-٤١٤.

(١١٥) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣/٣٢٥، ومغني المحتاج ٢/١٩٤، والمغني ٧/٦٣.

(١١٦) ينظر: دراسة شرعية لأهم العقود المالية المستحدثة ١/٣٠٧.

(١١٧) ينظر: الربا والمعاملات المصرفية المعاصرة للسعيد ١/٤١٩-٤٢٠.

القول الثالث : أن الاعتماد المستندي عبارة عن عقود مرتبط بعضها ببعض، فهو عقد بيع، ووكالة وكفالة^(١١٨)

واستدلوا : بأن أساس الاعتماد المستندي هو عقد البيع المتفق عليه بين المشتري والبائع ، أما العلاقة بين العميل والبنك فهي أشبه بعقد الوكالة من العميل المشتري للبنك ، حيث يقوم البنك بإتمام إجراءات الصفقة ، ودفع الثمن للبائع المستفيد ، فهو يقوم بدور الوكيل لعميله. وأما العلاقة بين البنك والمستفيد (البائع) فهي أشبه بعقد الضمان ، حيث يضم البنك ذمته إلى ذمة العميل في ضمان الدين المستحق للمستفيد ، فالبنك يلتزم للمستفيد بدفع المبلغ المتفق عليه مع العميل عند وصول الوثائق اللازمة حسب الشروط.

وفي اعتبار هذه العقود رعاية للجوانب المختلفة في الاعتماد المستندي ، وكل منها جائز في نفسه ، ولا مانع من تعددها لعدم التضارب بين خواصها وآثارها ، بل بعضها يخدم بعضها ، ويساعد على الإنجاز بسهولة في أقرب وقت ممكن^(١١٩).

المناقشة

نوقش بأن علاقة العميل بالبنك لا تكون دائماً علاقة وكالة ؛ لأن البنك يضمن العميل بالمبلغ الذي صدر به خطاب الضمان كله ، وقد جرت العادة بأن هذا المبلغ لا يغطي كلياً من جهة العميل حتى يكون وكالة محضّة ، ومع هذا فالبنك يلتزم تجاه المستفيد بدفع المبلغ كاملاً ، وهذا ضمان في الحقيقة لا وكالة. والقيام بإتمام إجراءات

(١١٨) ينظر : مجلة البحوث الإسلامية ع (٨) ص١٤٦ ، ودراسة شرعية لأهم العقود المالية المستحدثة

للشنقيطي ٣٠٢-٣٠٣ ، والمعايير الشرعية ص٢٦٠ .

(١١٩) ينظر : مجلة البحوث الإسلامية ع (٨) ص١٤٦ .

الصفقة وفحص المستندات ودفع الثمن للمستفيد جزء من واجبات البنك وشرط يجب أن يفي به البنك لاستكمال عقد الضمان^(١٢٠).

القول الرابع : أن الاعتماد المستندي عبارة عن ضمان^(١٢١)

واستدلوا : بأن الاعتماد المستندي ما هو إلا تعهد خطي يصدر من البنك لصالح المستفيد (البائع)، يتعهد البنك من خلاله بسداد ثمن السلعة حينما يقوم المستفيد بتنفيذ شروط الأمر (المشتري)، من غير أن يكون للبنك حق الرجوع، ومع بقاء الدين في ذمة الأمر (المشتري)، وهذه حقيقة الضمان في الفقه الإسلامي^(١٢٢). فأطراف الضمان وأركانه ظاهرة في عقد الاعتماد المستندي، فالضامن هو البنك، والمضمون عنه هو الأمر (المدين بالثمن)، والمضمون له هو المستفيد (الدائن في عقد البيع)، والمال المضمون هو الثمن أو قيمة المستندات، والصيغة هي عقد فتح الاعتماد، ونتيجة لهذا العقد فإن البنك - بناء على أمر المدين المضمون عنه - يضمن دفع الثمن للمستفيد^(١٢٣).

المناقشة

نوقش بأن هناك فروقاً بين العقدين تمنع من الإلحاق وهي :

-
- (١٢٠) ينظر : الاعتمادات المستندية وحكمها في الفقه الإسلامي للعقلاء ص ١٦٩.
- (١٢١) ينظر : الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ٥/٥٠٥-٥٠٦، والربا والمعاملات المصرفية للمترك ص ٤٠١، والبنوك الإسلامية للطيار ص ١٤٨، والكفالة في ضوء الشريعة الإسلامية للسالوس ص ١٦٠، ونظرية الضمان الشخصي للموسى ص ٦٧٩، ودراسة شرعية لأهم العقود المالية المستحدثة ٢٩٩/١، والربا والمعاملات المصرفية المعاصرة للسعيد ص ٤٢٤/١.
- (١٢٢) ينظر : دراسة شرعية لأهم العقود المالية المستحدثة ٢٩٩/١، ٣٠٠.
- (١٢٣) ينظر : الاعتمادات المستندية وحكمها في الفقه الإسلامي للعقلاء ص ٤٢٤، والربا والمعاملات المصرفية المعاصرة للسعيد ٤٣٠/١-٤٣١.

الفرق الأول : أن عقد الاعتماد المستندي مؤقت بزمان محدد يجب خلاله تقديم المستندات من المستفيد حتى يأخذ قيمة الاعتماد ، وأما الضمان في الفقه الإسلامي فلا يصح توقيته بوقت معين كشهر مثلاً^(١٢٤).

الإجابة : أُجيب بأن توقيت الضمان بوقت محدد معروف للطرفين مسألة خلافية بين الفقهاء ، وقد ذهب إلى جوازه الجمهور : الحنفية^(١٢٥) ، والمالكية^(١٢٦) ، والشافعية على الصحيح من المذهب^(١٢٧) ، والحنابلة^(١٢٨) ، ومنع منه الشافعية في الأصح من مذهبهم^(١٢٩) ، وبعض متأخري الحنابلة^(١٣٠) . والراجح جواز توقيت الضمان بمدة معلومة ؛ لأنه لا ضرر على المضمون له ، فإذا قبل بتأقيت الضمان جاز ؛ لأن الحق له . ولأن الضمان وثيقة بالحق ، فإذا سقط استيفاء الحق منها لم يسقط من قبل المدين ؛ لأن المضمون له يستحق مطالبة الضامن والمضمون عنه . ولأن الحاجة تدعو للتأقيت ، وفيه غرض صحيح للضامن فجاز . ولأن الأصل في العقود والشروط الصحة والجواز - والله أعلم - .

(١٢٤) ينظر : العقود الشرعية لعيسى عبده ص ٩٦-٩٧ .

(١٢٥) ينظر : بدائع الصنائع ٣/٦ ، ورد المختار ٤/٢٥٥ .

(١٢٦) ينظر : الذخيرة ٢١٩/٩ .

(١٢٧) ينظر : مغني المحتاج ٢/٢٠٧ ، ونهاية المحتاج ٤/٤٥٧ .

(١٢٨) ينظر : المغني ٧/١٠١ ، والإنصاف مع الشرح الكبير ١٣/٧٠ .

(١٢٩) ينظر : مغني المحتاج ٢/٢٠٧ ، ونهاية المحتاج ٤/٤٥٧ .

(١٣٠) ينظر : الفروع ٤/٢٤٨ ، وتصحيح الفروع ٤/٢٤٩ .

الفرق الثاني : أن عقد الاعتماد المستندي لا يتم فيه الدفع للمستفيد إلا بعد أن يقدم المستندات الخاصة بالبضاعة مطابقة لما اشترطه الأمر ، فيكون دفع القيمة معلقاً على شرط ، والضمان في الفقه الإسلامي لا يجوز تعليقه على شرط^(١٣١).

الإجابة : أجيب بأنه لا منافاة بين عقد الضمان في الفقه الإسلامي وبين عقد الاعتماد المستندي ؛ لأن جمهور الفقهاء يرون صحة تعليق الضمان على شرط ملائم ، وهم : الحنفية^(١٣٢) ، والمالكية^(١٣٣) ، والحنابلة^(١٣٤) ، وهو قول عند الشافعية^(١٣٥) ، وإنما منع منه الشافعية على الأصح من مذهبهم^(١٣٦) ، وبعض الحنابلة^(١٣٧) . والراجح جوازه ؛ لقول الله تعالى : ﴿ قَالُوا نَفَقْدُ صَوَاعَ الْمَلِكِ وَلِمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ﴾^(١٣٨) ، حيث علق الضمان بشرط المجيء بالصواع ، وكان نداء المنادي بأمر يوسف عليه السلام ، وشرع من قبلنا شرع لنا إذا لم يرد في شرعنا ناسخ له^(١٣٩) . ولأن الضمان مبناه على التوسع ؛ لأنه تبرع في الأصل ، فلا غرر في تعليقه ولا ضرر . ولأن التعليق تدعو إليه الحاجة والمصلحة فجاز حيث لا مانع ، ولا مانع منه . ولأن الأصل في العقود والشروط الصحة والجواز - والله أعلم - .

(١٣١) ينظر : الاعتمادات المستندية وحكمها في الفقه الإسلامي للعقلاء ص ٤٣٦ .

(١٣٢) ينظر : بدائع الصنائع ٤/٦ ، وتبيين الحقائق ٤/١٥٣ .

(١٣٣) ينظر : الذخيرة ٩/٢٠٨ .

(١٣٤) ينظر : كشف القناع ٣/٣٧٧ ، وتصحيح الفروع ٤/٢٤٨-٢٤٩ .

(١٣٥) ينظر : مغني المحتاج ٢/٢٠٧ ، ونهاية المحتاج ٤/٤٥٦ .

(١٣٦) ينظر : المصدرين السابقين .

(١٣٧) ينظر : تصحيح الفروع ٤/٢٤٩ .

(١٣٨) يوسف : ٧٢ .

(١٣٩) ينظر : تبيين الحقائق ٤/١٥٣ .

الترجيح

الاعتماد المستندي في حقيقته كفالة مالية (عقد ضمان)، حيث إن المصرف الذي أصدر الاعتماد يضمن لبائع بضاعة ما، أو مصدرها دفع مبلغ معين نيابة عن العميل متى قدم البائع أو المصدر المستندات المطلوبة، وتحقق المصرف من مطابقتها للمواصفات والشروط التي ضمنها العميل (المستورد) طلب فتح الاعتماد، ويدخل في العقد توكيل العميل للبنك بأداء ما عليه للمصدر إذا كان الاعتماد المستندي مغطى بالكامل أو جزئياً.

وهو بهذا الشكل المركب عقد مستحدث، يتكون من: كفالة، ووكالة معا، لا يوجد ما يمنع من التعامل به شرعاً إذا خلا من الفوائد الربوية، كما تجزئ المصارف الإسلامية.

لكن الذي جرى به العمل في البنوك الربوية أنهم يحتسبون على العميل فوائد عن المبلغ غير المغطى من مبلغ الاعتماد، منذ قيام البنك بدفع مبلغ الاعتماد إلى البائع أو مصدر البضاعة إلى حين سداد المبلغ، وهذه الفوائد ربا؛ لأن ما يدفعه البنك يعتبر قرضاً منه للعميل (المستورد)، وأخذ الفائدة على القرض ربا^(١٤٠).

(١٤٠) ينظر: الربا والمعاملات المصرفية للمترك ص ٤٠١ - ٤٠٢، وقرارات الهيئة الشرعية لشركة الراجحي المصرفية ٣/ ١٤٧، والكفالات المعاصرة د. عبد الرحمن الكبير ٢/ ٦٩٥ - ٦٩٦، والربا في المعاملات المصرفية للسعيد ١/ ٤٢٨ - ٤٣٠، والمعايير الشرعية ص ٢٦٠، وعقد الكفالة وتطبيقاته الحديثة للشويعر - مجلة العدل - العدد (٤٣) ص ١٧٨، والكفالة في ضوء الشريعة الإسلامية لسلامة لاسالوس ص ١٦٠، ونظرية الضمان الشخصي "الكفالة" د محمد موسى ص ٦٨١، والمعاملات المالية المعاصرة في ضوء الفقه والشريعة. أ. د. محمد رواس قلعه جي ص ١٠٤ - ١٠٥، والأوراق النقدية في الاقتصار الإسلامي قيمتها وأحكامها لأحمد حسن ص ٣١٧ - ٣١٩، والبنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق للطيار ص ١٤٨، وما لا يسع التاجر جهله ص ٣٤٥.

المطلب الثاني: زكاة الاعتماد المستندي

الذي يظهر - والله أعلم - أن الغطاء في الاعتماد المستندي ؛ كالغطاء في خطاب الضمان ، فهو رهن ؛ يؤيد ذلك أن المصرف قد يعفي العميل منه ، نظراً لثقته به وبمركزه المالي ، ومعنى ذلك أن غايته التوثيق ، فأشبه الرهن ، وأيضا فإن المصرف يسمي الغطاء تأميناً^(١٤١) ، ويكتفي أحيانا بغطاء عيني ، كالבضاعة مثلا التي يرهنها المصرف بموجب مستنداتها^(١٤٢).

وإذا كان الغطاء في حقيقته رهنا ، فزكاته على مالكة وهو الراهن (العميل) ؛ لأن الرهن ملك للراهن بالنص والإجماع كما تقدم في غطاء خطاب الضمان ، وحكم زكاته هنا ، كحكم زكاته في خطاب الضمان ، مما أغنى عن التكرار.

هذا بالنسبة للعميل ، وأما بالنسبة للمستفيد ، فهل يجب عليه زكاة مبلغ

الاعتماد؟

هذا يخرج على مسألة الدين ، هل تجب زكاته على الدائن أم لا؟

إلا أن هذا الدين في الاعتماد المستندي ، لا يستقر في ذمة المشتري (المستورد) ، ولا يملك البائع (المصدر) المطالبة به لو كان حالاً ؛ إلا بعد أن يقوم بتسليم المستندات المثلثة للبضاعة إلى وكيل المشتري (البنك فاتح الاعتماد أو مراسله) ، ويتأكد من مطابقة المستندات التي يقدمها البائع (المصدر) للشروط والمواصفات المذكورة في الاعتماد المستندي ، والتي تم الاتفاق عليها بين المستورد والمصدر مسبقاً.

وبالتالي فمن حين قبول المستندات يصبح مبلغ الاعتماد ديناً مستقراً في ذمة

البنك على ما تم الاتفاق عليه ، فقد يكون حالاً ، وقد يكون مؤجلاً.

(١٤١) ينظر: موسوعة أعمال البنوك لعلم الدين ٢ / ٩٠٩.

(١٤٢) ينظر: الربا في المعاملات المصرفية للسعيد ١ / ٤٣٦.

وبالتالي ينطبق على هذا المبلغ حكم زكاة الدين - والله أعلم - .
وللعلماء في حكم زكاة الدين على الدائن تفصيلات ، واختلاف ، وهي مسألة متشعبة ، ليس هذا محل بسطها ، وقد كثرت البحوث المعاصرة فيها ، مما أغنى عن بحثها. (١٤٣)

الخاتمة

أولاً : النتائج

أهم ما توصلت إليه من نتائج في هذا البحث ما يلي :

- ١ - خطاب الضمان : عقد كتابي بمقتضاه يتعهد البنك بكفالة أحد عملائه في حدود مبلغ معين ، تجاه طرف ثالث ، بمناسبة التزام ملقى على عاتق العميل المكفول ؛ ضماناً لوفائه تجاه ذلك الطرف.

(١٤٣) (الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي للدكتور أحمد الخليل ص ٣٤٥-٣٥٠ ، ون وازل الزكاة للدكتور عبدالله الغفيلي ص ٢٠٠-٢٠٩ ، وأثر الدين في الزكاة للدكتور صالح اللاحم ص ٩٣-١٢٠ ، وأحكام الزكاة ومسائلها المعاصرة من خلال شرط الملك للدكتور صالح المسلم ص ٢٣٨-٢٧٦). والراجح أنه يفرق في الحكم بين ما إذا كان الدين على مليء باذل ، أو كان على معسر أو مماتل أو جاحد ، فإن كان على مليء باذل وجبت زكاته على الدائن كل حول ، على القول بالراجح ، وإن كان على معسر أو مماتل لم تجب عليه زكاته ، فإذا قبضه وحال عليه الحول من حين القبض وجبت زكاته.

(١٤٣) الدين حالاً ، أما إن كان مؤجلاً فقد اختلف العلماء في حكمه على أقوال ، والراجح - والله أعلم - أن الدائن في الديون الاستثمارية يزكي رأس المال ، وأما ما زاد مراجعة من أجل التأجيل فلا يزكي منه إلا قسط ما مضى من الأجل ، فإذا كان رأس المال خمسين ألفاً ، واشترى به سلعة فباعها بسبعين ألفاً مؤجلة إلى سنتين ، فإنه يزكي في السنة الأولى الخمسين ألفاً ، وقسطها من الربح وهو عشرة آلاف وهكذا.

٢- أهم خصائص ومميزات خطاب الضمان ، أنه تعهد مباشر من المصرف للمستفيد ، وهو تعهد مستقل - أيضا - عن العقد الذي كان سببا لإنشائه ، فلا علاقة له بضمان التزام العميل فيما تعهد به للمستفيد وفقا للعقد المبرم بينهما ، وإنما يقع على مبلغ يدفعه المصرف للمستفيد لدى أول طلب منه من غير اعتبار لإذن العميل ، أو معارضته.

٣- أن الغرض من خطاب الضمان ليس هو دفع المبلغ المضمون فيها ، وإنما الغرض منه ضمان جدية العميل ، وضمان وفائه بالتزاماته ، فإذا لم يحصل منه إخلال بذلك بقي الخطاب مجرد ضمان فقط إلى نهاية مدته.

٤- لخطاب الضمان ثلاثة أطراف : الطالب ، أو الأمر بإصدار خطاب الضمان ، وعادة يكون عميلا للمصرف ، والمصرف (البنك) مصدر خطاب الضمان ، والمستفيد من خطاب الضمان ، وعادة يكون شخصية اعتبارية ؛ كجهة إدارية ، أو شركة.

٥- أن خطاب الضمان يتضمن الكفالة (الضمان) والوكالة ، مع التفرقة بين المغطى وغير المغطى ، فخطاب الضمان غير المغطى هو في الحقيقة كفالة واضحة المعالم ؛ لأن المصرف (الكفيل) يتعهد بدفع مبلغ الخطاب الذي التزم به - في حدود كفالاته لعميله (المكفول) - للمستفيد (المكفول له).

وأما خطاب الضمان المغطى كليا من قبل العميل فهو وكالة ؛ لأن المصرف يدفع مبلغ الخطاب من الغطاء المقدم من العميل ، غير أن العلاقة تبقى كفالة بين المصرف والطرف الثالث (المستفيد) ، فالطرف الثالث يقبل خطاب الضمان من المصرف باعتباره كفيلا لا وكيلا ، وهذا في الحقيقة مما يقوي أنه ضمان مطلقاً.

وما جرى عليه العرف المصرفي غالبا هو قيام العميل بالغطاء الجزئي لا الكلي، وفي هذه الحال تكون علاقة المصرف بالعميل علاقة وكالة وكفالة معا فهو وكيل بالنسبة للجزء المغطى، وكفيل مراعاة للجزء المتبقي

٦- يقصد بغطاء خطاب الضمان: الضمانات التي يشترطها البنك على العميل عند طلبه إصدار خطاب الضمان، وذلك حتى يطمئن البنك إلى إمكانية حصوله على مستحقاته المالية لدى العميل إذا ما دفع قيمة (مبلغ) الخطاب إلى المستفيد. وقد يكون هذا الغطاء نقديا، يقوم العميل مباشرة بإيداعه خزينة البنك، أو يقوم البنك بخصمه على حساب العميل الجاري لديه، وقد يكون الغطاء عينيا؛ كرهن يقرره العميل على منقول أو عقار يملكه أو عملة أجنبية، أو أوراق مالية، أو أوراق تجارية، أو بضائع.

٧- لا تتصور الزكاة في حق العميل إذا كان خطاب الضمان مكشوفاً؛ وإنما زكاة خطاب الضمان في حقه إذا كان الخطاب مغطى كلياً أو جزئياً.

٨- يعد غطاء خطاب الضمان رهنا تجارياً لصالح المصرف، سواء كان رهنا نقدياً أو عينياً، وهو رهن في مقابل القرض، وهو مبلغ خطاب الضمان عند قيام المصرف بتسديده للمستفيد عند طلبه.

٩- الغالب في غطاء خطاب الضمان أن يكون نقداً، ولا إشكال في رهن النقود؛ لأنه يتحقق الاستيفاء من رهنها، فكانت محلاً للرهن، وهو ما نص عليه أكثر العلماء.

١٠- لا يشترط كون المرهون به ديناً ثابتاً عند الرهن، بل يصح الرهن قبل ثبوت الحق على القول الراجح.

١١ - زكاة غطاء خطاب الضمان تأخذ حكم زكاة المال المرهون، فإن كان لا تجب فيه الزكاة قبل الرهن؛ كعقار لم يعد للتجارة، أو منزل ونحوه، لم تجب زكاته، وإن كان مالا زكويًا؛ كنقد، أو عرض تجارة، فالراجح وجوب زكاته على الراهن _ وهو العميل في خطاب الضمان _ فتجب عليه زكاته مدة بقائه في المصرف؛ لتمام ملكه له _ والله أعلم _.

١٢ - الاعتماد المستندي: تعهد كتابي صادر من مصرف بناء على طلب مستورد لصالح مورد، يتعهد فيه المصرف بدفع المبالغ التي يستحقها المورد ثمنًا لسلع يصدرها للمستورد طالب فتح الاعتماد، متى قدم المورد المستندات المتعلقة بالسلع والشحن على أن تكون هذه المستندات مطابقة لشروط الاعتماد.

١٣ - الاعتماد المستندي في حقيقته كفالة مالية (عقد ضمان)، حيث إن المصرف الذي أصدر الاعتماد يضمن لبائع بضاعة ما، أو مصدرها دفع مبلغ معين نيابة عن العميل متى قدم البائع أو المصدر المستندات المطلوبة، وتحقق المصرف من مطابقتها للمواصفات والشروط التي ضمنها العميل (المستورد) طلب فتح الاعتماد، ويدخل في العقد توكيل العميل للبنك بأداء ما عليه للمصدر إذا كان الاعتماد المستندي مغطى بالكامل أو جزئياً.

وهو بهذا الشكل المركب عقد مستحدث يتكون من: كفالة، ووكالة معا، لا يوجد ما يمنع من التعامل به شرعاً إذا خلا من الفوائد الربوية، كما تجربة المصارف الإسلامية.

١٤ - الغطاء في الاعتماد المستندي في حقيقته؛ كالغطاء في خطاب الضمان، فهو رهن؛ يؤيد ذلك أن المصرف قد يعفي العميل منه، نظراً لثقتة به وبمركزه المالي،

ومعنى ذلك أن غايته التوثيق ، فأشبهه الرهن ، وأيضا فإن المصرف يسمى الغطاء تأميناً ، ويكتفي أحيانا بغطاء عيني ، كالبضاعة مثلا التي يرهنها المصرف بموجب مستنداتها . وإن كان الغطاء في حقيقته رهن ، فزكاته على مالكه وهو الراهن (العميل) ؛ لأن الرهن ملك للراهن ، كما تقدم في غطاء خطاب الضمان ، وحكم زكاته هنا ، كحكم زكاته في خطاب الضمان ، مما أغنى عن التكرار _ والله أعلم _ .

ثانيا : التوصيات

١ - ينبغي للمصارف الإسلامية أن تضمن بنود إصدار خطاب الضمان والاعتماد المستندي ، بندا ينص على : أن العميل هو المسؤول مسؤولية كاملة عن زكاة المبلغ المدفوع عند إصدارهما (وهو ما يسمى بغطاء خطاب الضمان) مدة بقاء هذا المبلغ في المصرف .

٢ - أوصي الباحثين في الفقه الإسلامي بالاهتمام بالمسائل النازلة ، دراسة لها وبياناً لأحكامها ، لا سيما ما يحتاج الناس إليه ، ويكثر سؤالهم عنه ، والله الموفق .
تم بحمد الله ، فما كان فيه من صواب فمن الله ، وما كان فيه من خطأ فمني ، واستغفر الله منه ، والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المصادر والمراجع

- [١] القرآن الكريم .
- [٢] أثر الدين في الزكاة ، تأليف : الدكتور صالح بن عبدالله اللاحم ، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ ، دار ابن الجوزي .
- [٣] الإجماع . تأليف : محمد بن إبراهيم بن المنذر . تحقيق : فؤاد عبدالمنعم أحمد ، دار الدعوة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٢ هـ - الإسكندرية .

- [٤] أحكام الزكاة ومسائلها المعاصرة من خلال شرط الملك، تأليف : الدكتور صالح بن محمد المسلم، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م، دار الفضيلة.
- [٥] إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه. تأليف : إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق : بهجة يوسف أبو الطيب، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
- [٦] إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل. تأليف : محمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- [٧] أساسيات العمل المصرفي الإسلامي الواقع والآفاق. للدكتور عبد الحميد محمود البعلي، الناشر : مكتبة وهبة - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- [٨] أسنى المطالب شرح روض الطالب. تأليف : أبي يحيى زكريا الأنصاري، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة.
- [٩] الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي، تأليف : د. أحمد بن محمد الخليل، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
- [١٠] الأشباه والنظائر، تأليف : جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.
- [١١] الاعتمادات المستندية، تأليف : علي جمال الدين عوض، مطبعة جامعة القاهرة، والكتاب الجامعي، ١٩٨١م.
- [١٢] الاعتمادات المستندية وحكمها في الفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه في المعهد العالي للقضاء، تأليف : د/ علي بن فريح العقلاء، ١٤٢٦هـ.

- [١٣] إعلام الموقعين عن رب العالمين، تأليف : أبي عبدالله محمد بن أبي بكر، ابن قيم الجوزية، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - بيروت، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- [١٤] الأعمال المصرفية والإسلام. تأليف : مصطفى عبد الله الهمشري، أستاذ للدراسات الإسلامية بالكلية المتوسطة بالرياض، نشرًا لمكتب الإسلامي - بيروت، مكتبة الحرمين - الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- [١٥] الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة. تأليف : أ.د/ علي أحمد السالوس، أستاذ الفقه والأصول بكلية الشريعة - جامعة قطر، دار الثقافة، الدوحة، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- [١٦] الإقناع. تأليف : محمد بن إبراهيم بن المنذر. تحقيق الدكتور: عبد الله بن عبدالعزيز الجبرين، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.
- [١٧] الأم. تأليف الإمام : محمد بن إدريس الشافعي، دار الفكر - بيروت.
- [١٨] الإنصاف. لعلاء الدين أبي الحسين علي بن سليمان المرداوي (٨١٧هـ - ٨٨٥هـ)، تحقيق : الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
- [١٩] الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي قيمتها وأحكامها. إعداد : أحمد حسن، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.
- [٢٠] بدائع الصنائع. تأليف : علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- [٢١] البحر الرائق شرح كنز الدقائق، تأليف : زين الدين بن نجيم الحنفي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.

- [٢٢] *بداية المجتهد ونهاية المقتصد*. تأليف : محمد بن أحمد بن رشد (الحفيد)، تحقيق: أبو الزهراء، حازم القاضي، ضبط أصوله: أسامة حسن، خرج حديثه: ياسر إمام. الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
- [٢٣] *بلوغ المرام من أدلة الأحكام*. تأليف: الحافظ بن حجر العسقلاني، عنى بتصحيحه والتعليق عليه: محمد حامد الفقي، دار البخاري، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
- [٢٤] *البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق*. للدكتور: عبدالله بن محمد بن أحمد الطيار، دار الوطن، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- [٢٥] *البيان والتحصيل*. تأليف: محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، تحقيق الدكتور: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- [٢٦] *تاج العروس من جواهر القاموس*. للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: عبدالعليم الطحاوي، راجعه: عبدالستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، التراث العربي، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- [٢٧] *تبين الحقائق شرح كنز الدقائق*. تأليف: عثمان بن علي الزيلعي الحنفي. دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية.
- [٢٨] *التفسير الكبير*، للإمام الفخر الرازي، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، طهران.
- [٢٩] *تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية*. للدكتور: سامي حسن أحمد حمود، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

- [٣٠] التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تأليف : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، عنى بتصحيحه : السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة - توزيع دار أحد ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م.
- [٣١] التلخيص، للحافظ الذهبي. تأليف : محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (مطبوع مع المستدرك على الصحيحين)، دار المعرفة بيروت.
- [٣٢] التمهيد، تأليف : الحافظ بن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق : سعيد أحمد أعراب، توزيع مكتبة الغرباء الأثرية.
- [٣٣] الجامع لأحاديث البيوع، (في حاشيته شروحات وتعليقات لسماحة الشيخ العلامة عبدالعزيز بن عبدالله بن باز). أعدده وحققه : سامي بن محمد الخليل، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.
- [٣٤] الجواهر النقي. للعلامة علاء الدين بن علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني المتوفى سنة ٧٤٥هـ (مطبوع في ذيل السنن الكبرى للبيهقي)، دار الفكر.
- [٣٥] حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. تأليف : محمد عرفة الدسوقي، دار الفكر.
- [٣٦] حاشية الطحطاوي على الدر المختار. تأليف : أحمد الطحطاوي، دار المعرفة - بيروت، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.
- [٣٧] الحاوي الكبير. تأليف علي بن محمد بن حبيب الماوردي، تحقيق وتعليق الشيخ : علي محمد معوض، والشيخ : عادل أحمد عبدالموجود. دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
- [٣٨] الخدمات المصرفية وموقف الشريعة الإسلامية منها. تأليف : الدكتور علاء الدين زعتري، دار الكلم الطيب - دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.

- [٣٩] *خطاب الضمان في البنوك الإسلامية*، تأليف : حمدي عبد العظيم، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- [٤٠] *خطابات الضمان المصرفية وتكييفها الفقهي*، تأليف : أحمد بن حسن بن أحمد الحسني، مؤسسة شباب الجامعة _ الإسكندرية، ١٩٩٩م.
- [٤١] *الدر المختار في شرح تنوير الأبصار*. تأليف : محمد بن علي بن محمد الحصري المعروف بالحصكفي. (مطبوع بهامش رد المحتار) دار إحياء التراث العربي _ بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- [٤٢] *دراسة شرعية لأهم العقود المالية المستحدثة*. للدكتور محمد مصطفى أبوه الشنقيطي، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- [٤٣] *الذخيرة*. تأليف : أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق الدكتور: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٩٤م.
- [٤٤] *الربا في المعاملات المصرفية المعاصرة*. إعداد : الدكتور عبد الله بن محمد بن حسن السعيد، دار طيبة - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- [٤٥] *الربا والمعاملات المصرفية في نظر الشريعة الإسلامية*، تأليف : معالي الشيخ الدكتور عمر بن عبدالعزيز المترك، المتوفى سنة ١٤٠٥هـ، اعتنى بإخراجه : بكر ابن عبدالله أبو زيد، دار العاصمة للنشر والتوزيع، النشرة الأولى ١٤١٤هـ.
- [٤٦] *رد المحتار على الدر المختار "حاشية ابن عابدين"*. تأليف : محمد أمين بن عمر ابن عابدين. دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

- [٤٧] *الروضة الندية شرح الدرر البهية*. تأليف : محمد صديق حسن خان القنوجي البخاري ، تقديم وتعليق وتخريج : محمد صبحي حسن حلاق ، مكتبة الكوثر _ الرياض ، دار الهجرة _ صنعاء ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م.
- [٤٨] *سنن ابن ماجة*. تأليف : أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ، حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر.
- [٤٩] *سنن الدارقطني*. تأليف : علي بن عمر الدارقطني. تحقيق : عبد الله هاشم يماني المدني ، دار المحاسن للطباعة - القاهرة.
- [٥٠] *السنن الكبرى* ، تأليف : أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي. دار الفكر.
- [٥١] *الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية*. تأليف : محمود عبد الكريم أحمد إرشيد ، دار النفائس - الأردن ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م.
- [٥٢] *شرح الزركشي على مختصر الخرقي* ، تأليف : محمد بن عبد الله الزركشي الحنبلي ، تحقيق وتخريج : عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ، طبع بشركة العبيكان للطباعة والنشر.
- [٥٣] *شرح السنة* ، تأليف : الإمام البغوي. تحقيق : زهير الشاويش ، وشعيب الأرناؤوط ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
- [٥٤] *الشرح الصغير* ، تأليف : أحمد بن محمد الدردير (مطبوع مع بلغة السالك) ، دار البخاري - السعودية.
- [٥٥] *شرح القواعد الفقهية* ، تأليف : الشيخ أحمد بن الشيخ محمد الزرقا ، المتوفى سنة ١٣٥٧ هـ ، تصحيح وتعليق مصطفى أحمد الزرقا (ابن المؤلف) ، دار القلم - دمشق ، الطبعة السادسة ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م.

- [٥٦] الشرح الكبير، تأليف : أحمد بن محمد الدردير (مطبوع بهامش حاشية الدسوقي عليه)، دار الفكر.
- [٥٧] صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تأليف الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق : شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
- [٥٨] صحيح البخاري، تأليف : الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المكتبة الإسلامية - استانبول.
- [٥٩] صحيح مسلم، تأليف : الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية - استانبول، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م.
- [٦٠] الضمان في الفقه الإسلامي وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، تأليف : محمد عبد المنعم أبو زيد، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- [٦١] عقد الكفالة وتطبيقاته الحديثة، إعداد : د. عبد السلام بن محمد الشويعر، بحث محكم، منشور في مجلة العدل، العدد (٤٣) رجب ١٤٣٠هـ.
- [٦٢] العقود التجارية وعمليات البنوك في المملكة العربية السعودية، تأليف : الدكتور محمد حسن الجبر، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م، مطابع جامعة الملك سعود.
- [٦٣] العقود الشرعية الحاكمة للمعاملات المالية المعاصرة، تأليف : الدكتور عيسى عبده، دار الاعتصام، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.

- [٦٤] عقود المناقصات في الفقه الإسلامي، لعاطف محمد حسين أبو هريبد، دار النفائس - الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٦م.
- [٦٥] الفتاوى الكبرى لابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م.
- [٦٦] الفتاوى الهندية، تأليف: الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الرابعة.
- [٦٧] فقه النوازل "قضايا فقهية معاصرة". تأليف: بكر بن عبد الله أبو زيد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
- [٦٨] قرارات الهيئة الشرعية لشركة الراجحي المصرفية للاستثمار، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار.
- [٦٩] القواعد المنظمة للعقود الإدارية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية. إعداد: عبد الله بن حمد الوهيبي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.
- [٧٠] كشف القناع عن متن الإقناع، تأليف: منصور بن يونس البهوتي، عالم الكتب، بيروت.
- [٧١] كشف المخدرات والرياض الزاهرات لشرح أخصر المختصرات، تأليف: أحمد بن عبد الله الحلبي البعلي، نشر دار النبلاء.
- [٧٢] الكفالات البنكية في المملكة العربية السعودية - دراسة مقارنة -، تأليف: الدكتور عبد المجيد محمد عبودة، مطبعة معهد الإدارة العامة، ١٤٠٨هـ.
- [٧٣] الكفالات المعاصرة، للدكتور عبد الرحمن بن سعود الكبير، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

- [٧٤] الكفالة في ضوء الشريعة الإسلامية، للدكتور علي أحمد السالوس، مكتبة الفلاح - الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- [٧٥] لسان العرب، تأليف: أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر - بيروت.
- [٧٦] ما لا يسع التاجر جهله، إعداد: أ.د/ عبد الله المصلح، أ.د/ صلاح الصاوي، دار المسلم للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- [٧٧] المبدع في شرح المقنع، تأليف: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح، المكتب الإسلامي، ١٩٨٠م.
- [٧٨] المبسوط، تأليف: شمس الدين السرخسي، تصنيف: خليل الميس، دار المعرفة - بيروت، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- [٧٩] مجلة البحوث الإسلامية، العدد (٨)، المعاملات المصرفية، إعداد اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية.
- [٨٠] مجلة مجمع الفقه الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي - جدة، التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي.
- [٨١] المجموع شرح المذهب، تأليف: يحيى بن شرف النووي، دار الفكر.
- [٨٢] مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد ابن قاسم، طباعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، عام ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
- [٨٣] المحلى، تأليف: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الجيل - بيروت.

- [٨٤] *المخصص - لابن سيده*، تأليف: أبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده، دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م، الطبعة : الأولى، تحقيق : خليل إبراهيم جفال.
- [٨٥] *المستدرك على الصحيحين*، تأليف الإمام : أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، دار المعرفة - بيروت.
- [٨٦] *مسند الشافعي*، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤هـ)، (مطبوع في آخر كتاب الأم للإمام الشافعي)، دار الفكر - بيروت، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- [٨٧] *المصارف الإسلامية والمعاملات المصرفية*، تأليف : الدكتور صالح حميد العلي، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م، اليمامة للنشر والتوزيع.
- [٨٨] *المصارف والأعمال المصرفية في الشريعة الإسلامية والقانون*، تأليف : الدكتور غريب الجمال، دار الشروق _ مؤسسة الرسالة.
- [٨٩] *المصنف في الأحاديث والآثار*، تأليف الحافظ : عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق : سعيد محمد اللحام دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- [٩٠] *المعاملات المالية المعاصرة*، للأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي، دار الفكر - دمشق، دار الفكر المعاصر - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
- [٩١] *المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي*، تأليف الدكتور : محمد عثمان شبير، دار النفائس للنشر والتوزيع - الأردن، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٦٦م.
- [٩٢] *المعاملات المالية المعاصرة في ضوء الفقه والشريعة*، تأليف : أ.د/ محمد رواس قلعه جي، دار النفائس - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

- [٩٣] المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ٥ - ١٤٢٤هـ / ٤ - ٢٠٠٣م.
- [٩٤] معجم المصطلحات القانونية، تأليف: عبد الواحد كرم، دار الكتب القانونية، مصر _ المحلة الكبرى، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
- [٩٥] معجم مقاييس اللغة، تأليف: أبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق وضبط: عبدالسلام محمد هارون، دار الجليل، الطبعة الأولى ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
- [٩٦] المعجم الوسيط، قام بإخراجه: إبراهيم مصطفى، وآخرون. المكتبة الإسلامية _ استانبول، الطبعة الثانية.
- [٩٧] المغني، تأليف: موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق الدكتور: عبد الله بن عبد المحسن التركي، والدكتور: عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر - القاهرة، توزيع صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن عبدالعزيز آل سعود، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- [٩٨] مغني المحتاج، تأليف: محمد الخطيب الشربيني، دار الفكر.
- [٩٩] مفهوم الاعتمادات المستندية في الاستيراد والتصدير، تأليف: غازي حسن عرفشة، مكتبة عكاظ للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- [١٠٠] المقدمات الممهدة، تأليف: محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (الجد)، تحقيق الدكتور: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- [١٠١] مناقصات العقود الإدارية، للأستاذ الدكتور رفيق يونس المصري، دار المكتبي، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

- [١٠٢] المنشور في القواعد للزركشي، تأليف : بدر الدين محمد بن بهادر الشافعي، تحقيق الدكتور : تيسير فائق أحمد حمود، مراجعة الدكتور : عبد الستار أبو غدة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - دولة الكويت.
- [١٠٣] منح الجليل على شرح مختصر خليل، تأليف : محمد عlish، دار الفكر - بيروت، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- [١٠٤] المنفعة في القرض، تأليف : عبد الله بن محمد العمراني، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
- [١٠٥] المذهب، تأليف : إبراهيم بن علي الشيرازي. دار البخاري - بريدة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، وشركاه.
- [١٠٦] مواهب الجليل، تأليف : محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخطاب، دار الفكر، الطبعة الثالثة ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
- [١٠٧] موسوعة أعمال البنوك من الناحيتين القانونية والعملية، تأليف : الدكتور محيي الدين إسماعيل علم الدين، دار النهضة العربية، ١٩٩٣م.
- [١٠٨] الموسوعة التجارية والمصرفية _ عمليات البنوك، دراسة مقارنة، تأليف : الدكتور محمود الكيلاني، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م، دار الثقافة.
- [١٠٩] الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، الناشر: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- [١١٠] الموطأ، للإمام مالك بن أنس. صححه ورقمه وخرج أحاديثه : محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م.
- [١١١] موقف الشريعة من المصارف الإسلامية المعاصرة، تأليف : د/ عبدالله عبد الرحيم العبادي، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

- [١١٢] نصب الراية لأحاديث الهداية، تأليف: جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- [١١٣] النظام المصرفي الإسلامي، تأليف: الدكتور محمد أحمد سراج. دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م.
- [١١٤] نظرية الضمان الشخصي (الكفالة)، تأليف: الدكتور محمد بن إبراهيم بن عبدالله الموسى، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.
- [١١٥] النهاية في غريب الحديث والأثر، تأليف: مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي، دار إحياء الكتب العربية.
- [١١٦] نوازل الزكاة - دراسة فقهية تأصيلية لمستجدات الزكاة، تأليف: الدكتور عبدالله ابن منصور الغفيلي، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م، نشر بنك البلاد - دار الميمان.

Zakat Letter of Guarantee and Documentary Credit

Dr. Ayad Bin Assaf Al Anzi

Assistant Professor, Department of Jurisprudence, Faculty of Sharia and Islamic Studies - Qassim University

(Received 19/1/1432H; accepted for publication 5/7/1432H)

Abstract. Praise be to Allah, and peace and blessings be upon His Prophets and Messengers, our Prophet Muhammad and his family and companions, but after :

Discourse of security, and the letter of credit, contracts developed, and Shahmaghsoudi of research, the following: with regard to zakaat amount paid by the client of the bank when you request a letter of guarantee or letter of credit, which is called the cover, and the value of the letter of guarantee, letter of credit for the beneficiary .

Has placed him in a boot, and the two sections, and a conclusion; Section I: conditioning the letter of guarantee and paid. And a boot in the definition of letter of guarantee, and its purpose, and limbs, and the relationship between them, and its importance, and types. The two demands: first, to adapt the letter of guarantee, and may suggest to me that the letter of guarantee that it is not covered is to ensure that, even if completely covered by the client is the agency; because the bank pays the amount of the letter of the cover provided by the client, is that the relationship remains to ensure that between the bank and the party III (the beneficiary), and this, in fact, strengthening to ensure that at all .

The second requirement: Zakah on the letter of guarantee, and may suggest to me that the zakat cover letter of guarantee to take the rule of ALMS mortgaged, if not obligatory is due on pre-foreclosure; a drug is no longer trading, or a house, etc, did not answer fitr, and that was money Zkoa; as money, or view the trade, the most correct and should be zakaah on the current - a client in the letter of guarantee - fitr is obligatory upon the duration of stay in the bank; for the full his queen - and God knows .-

Section II: adaptation of the documentary credit and be paid. And a boot in the definition of a documentary credit, and limbs, and its importance, and types. The two demands: first, to adapt the documentary credit, and may suggest to me that a documentary credit, in reality a financial guarantee (insurance contract), and enters a power of attorney to the bank to perform what it is to the source if the letter of credit is covered in full or in part. The second requirement: the zakat letter of credit, and appeared I cover the Kalgueta in the letter of guarantee, it is subject; Vzka and thus the owner, a client - and God knows .-

Finally, the conclusion stated in the main search results, and recommendations. May Allah bless him and bless our Prophet Muhammad and his family and companions.

الاجتماع لاستقبال المعزّين دراسة فقهية مقارنة

د. عبدالله بن سليمان بن عبدالحسن المطرودي

الأستاذ المشارك بقسم الفقه، كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية، جامعة القصيم

(قدم للنشر في ١٤٣٢/٤/٧ هـ.؛ وقبل للنشر في ١٤٣٢/٧/٥ هـ.)

ملخص البحث. جعلت هذا البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة فالمقدمة اشتملت على أهمية الموضوع وسبب اختياره والمنهج الذي سرت عليه وخطة البحث. والمبحث الأول تضمن تعريف التعزية في اللغة وفي اصطلاح الفقهاء، كما بينت فيه حكم التعزية وأن العلماء أجمعوا على مشروعيتها، وأن التعزية ليس لها صفة لا يعزى إليها، فعلى المعزي أن يختار اللفظ المناسب لحال المصاب، وأن وقت التعزية مختلف فيه والراجح أنها تستحب مطلقاً، كما بينت في المبحث الثاني أن العلماء اختلفوا في الاجتماع لاستقبال المعزين في البيت أو المقبرة أو نحوها وأن الراجح الجواز إذا لم يشتمل على منكر أو بدعة وأن التراحم على تعزية المصاب بعد الدفن غير مشروع ومخالف لمقصود التعزية وأن بناء المضلات والمنصات في المقبرة لا يجوز وأما المضلات المتنقلة فهي جائزة لأنها لا يترتب عليها شيء من المحاذير الشرعية.

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده، ورسوله. أما بعد

فإن الشريعة الإسلامية متضمنة لكل ما فيه صلاح العباد، والبلاذ، في كل عصر، وفي كل مصر. فإن الله سبحانه وتعالى جعلها نظاماً تشريعياً متكاملأ، شاملاً، لكل ما يصلح العباد، فكما اهتمت الشريعة بالعبادات، و بربط العبد بربه، اهتمت كذلك بما ينظم علاقات الناس بعضهم ببعض، في السراء، والضراء، فكما شُرعت التهنية في السراء، كذلك شُرعت التعزية في الضراء، وحصول المصائب، لمؤساة أهلها، و حثهم على الصبر، و الاحتساب، و وعدهم بالأجر؛ لصبرهم، و رضاهم بقضاء الله، و قدره، و لأهمية التعزية و حاجة الناس إليها و بيان ما يشرع، و ما لا يشرع فيها. و حيث إن من أهم مسائل التعزية، مسألة الاجتماع لاستقبال المعزّين، التي كثر الكلام، و الحوار فيها، في هذا العصر؛ لأنها ما كانت ظاهرة في بلادنا، فلهذا أحببت أن أكتب في هذه المسألة، بحثاً أجمع فيه ما استطعت، من أقوال، و فتاوى العلماء المتقدمين، و المعاصرين، و ما استدلوأ به مقارناً بما عليه عمل الناس في هذا العصر و جعلته بعنوان (الاجتماع لاستقبال المعزّين)

و قد جعلت هذا البحث في مقدمة، و مبحثين، و خاتمة.

المبحث الأول: في حكم التعزية وصفتها ووقتها

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف التعزية

المطلب الثاني: حكم التعزية

المطلب الثالث: صفة التعزية

المطلب الرابع: وقت التعزية

المبحث الثاني: الاجتماع لاستقبال المعزّين

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الاجتماع لاستقبال المعزّين في البيت ونحوه

المطلب الثاني: الاصطفاف لاستقبال المعزّين في المقبرة

المطلب الثالث: التزامهم على أهل الميت في المقبرة

المطلب الرابع: وضع منصات أو مظلات في المقبرة للتعزية

الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات

المراجع

منهج البحث

المنهج الذي سلكته في إعداد هذا البحث يتلخص في النقاط التالية:

١- اعتمدت في جمع المادة العلمية لهذا البحث على المصادر الأصلية مع الاستفادة من كتب بعض المعاصرين.

٢- بذلت الوسع في استقصاء الأقوال الواردة في كل مسألة، وذلك بذكر المذاهب الأربعة، حسب التسلسل الزمني، ثم ذكرت ما وقفت عليه من أقوال الصحابة - رضي الله عنهم - ، والتابعين، ومن بعدهم من الأئمة المعترين حسب الإمكان.

٣- ذكرت أدلة كل الأقوال، مبتدئاً بأدلة القول الأول، ثم الثاني، وهكذا إلى آخر الأدلة، وأذكر المناقشة التي ترد على الدليل عند الاستدلال به، ثم الإجابة

عليها - إن وجد شيء من ذلك - ؛ ليتضح الدليل ، و صلاحيته للاستدلال ، في مقام واحد.

- ٤ - وثقت كل مذهب ، أو قول من مصادره الأصلية.
- ٥ - عزوت الآيات كلما وردت ، مبيناً اسم السورة ، و رقم الآية.
- ٦ - خرجت الأحاديث ، و الآثار الواردة في البحث ، و إذا كان الحديث وارداً في غير الصحيحين ، فإنني أذكر أقوال العلماء في درجته بإيجاز.
- ٧ - ترجمت لكل صاحب قول فقهي غير مشهور وغير معاصر.
- ٨ - ختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها في أثناء البحث.
- ٩ - أثبت في آخر البحث المصادر و المراجع التي استقيت منها مادة البحث ، مبيناً اسم الكتاب ، و اسم مؤلفه ، وجهة و تاريخ النشر _إن وجد_ ، مع ترتيب ذلك ترتيباً هجائياً

المبحث الأول: في حكم التعزية وصفتها ووقته

وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول: تعريف التعزية

أولاً: التعزية في اللغة

التعزية في اللغة هي التأسية ، و التصبير.

جاء في تهذيب الأسماء و اللغات : التعزية لمن يصاب بحزن يُعزّى عليه ، وهو :
 أن يقال له تعز بعزاء الله ، و عزاء الله قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا
 إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾ (١٥٦) أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ (١)
 و العزاء اسم أقيم مقام التعزية ، و أصل العزاء الصبر ، و عزيت فلاناً أمرته
 بالصبر (٢)

وجاء في تهذيب اللغة (... تقول عزيت فلاناً أعزّيه تعزية أي آسيته ، و أمرته
 بالعزاء ، فنعزّى تعزياً أي تصبر صبراً ، و العزاء الصبر نفسه عن كل ما فقدت. (٣)
 فالتعزية في اللغة تسلية و تصبير من أصيب بما يعزّ عليه (٤).

ثانياً: التعزية في الاصطلاح

عرف الفقهاء التعزية بتعريفات متقاربة منها :
 عرفها الحنفية فقالوا : تصبير أهل الميت ، و الدعاء لهم به (٥).
 وعرفها المالكية فقالوا : الحمل على الصبر بوعده الأجر ، و الدعاء للميت ،
 وأهله (٦).
 و عرفها الشافعية فقالوا : (هي الأمر بالصبر ، و الحمل عليه بوعده الأجر ،
 والتحذير من الوزر بالجزع ، و الدعاء للميت بالمغفرة ، و للمصاب بجبر المصيبة) (٧)

(١) البقرة آية ١٥٦

(٢) تهذيب الأسماء و اللغات ٣ / ٢٠٥

(٣) تهذيب اللغة (مادة عزى) ٣ / ٢٠٥

(٤) لسان العرب مادة (عزى) ١٤ / ٣٥

(٥) حاشية ابن عابدين ٢ / ٢٣٩ و فتح القدير (٢ / ١٤٢) و الفتاوى الهندية (٢ / ١٦٧).

(٦) منح الجليل ١ / ٤٩٩ مواهب الجليل ٢ / ٢٣٢ و كفاية الطالب الرباني ٢ / ٢١٨

(٧) مغني المحتاج ١ / ٣٥٥ التنبيه (٥٣) المجموع (٥ / ٢٧٠)

و عرفها الحنابلة فقالوا: (هي التسلية، و الحث على الصبر، بوعده الأجر، والدعاء للميت، و المصاب)^(٨)

ومن هذه التعريفات يتبين أن التعزية في الاصطلاح لا تخرج في مجملها عن المعنى اللغوي، وأنها اشتملت على خمسة أمور:-

الأول: تهوين المصيبة على المُعزّي، و تسليته .

الثاني: حث المُعزّي على التزام الصبر، و احتساب الأجر.

الثالث: حث المُعزّي على الرضا بقدر الله، و التسليم لأمره.

الرابع: الدعاء للمُعزّي بأن يعوضه الله عن مصابه خيراً منه.

الخامس: الدعاء للميت إذا كان مسلماً.

وعلى هذا يكون التعريف المختار الذي يجمع هذه المعاني أن يقال:

التعزية في الاصطلاح: هي تسلية المصاب، و حثه على الصبر، و الاحتساب،

و الدعاء له، و للميت.

المطلب الثاني: حكم التعزية

اتفق العلماء على أن التعزية مشروعة و مستحبة^(٩)

قال ابن قدامة: (لا نعلم في هذه المسألة خلافاً...)^(١٠) و قال ابن هبيرة: (اتفقوا

على استحباب تعزية أهل الميت)^(١١)

(٨) الإنصاف ٥٦٧/٢ كشف القناع (١٦٠/٢) المبدع (٢٨٦/٢)

(٩) حاشية ابن عابدين ٢٣٩/٢ و كفاية الطالب الرباني ٢١٨/٢ و المجموع ٣٠٤/٥ و كشف القناع

١٥٩/٢ و المغني ٤٨٥/٣

(١٠) المغني ٤٨٥/٣

(١١) الإفصاح ٢٠٠/٢

وقال ابن القيم^(١٢): (... و كان من هديه تعزية أهل الميت ، و لم يكن من هديه أن يجتمع للعزاء ويُقرأ له القرآن لا عند القبر و لا غيره ، و كل هذا بدعة حادثة مكروهة)^(١٣)

وقال الشوكاني: (... و أما كون التعزية مشروعة فلحديث^(١٤) (من عزى مصاباً فله مثل أجره))^(١٥)

وقد استدلووا على ذلك بأدله منها

١ - ما ورد عن أسامة بن زيد قال: كناعند النبي صلى الله عليه وسلم، فأرسلت إليه إحدى بناته تدعوه، وتخبره أن صبيّاً لها، أو ابناً لها، في الموت، فقال للرسول: ارجع إليها، فأخبرها إن لله ما أخذ، و له ما أعطى، وكل شيء عنده بأجل مسمى، فمرها فلتصبر و لتحتسب...)^(١٦)

(١٢) ابن القيم هو أبو عبد الله ، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي ، شمس الدين ، ابن قيم الجوزية. ولد بدمشق سنة ٦٩١ هـ . ، و توفي بها سنة ٧٥١ هـ .. سمع الحديث ، واشتغل بالعلم ، و برع في العلوم المتعددة. لازم الشيخ تقي الدين ابن تيمية و تتلمذ له ، فأخذ عنه علماً جماً ، فصار متميزاً في فنون كثيرة. وكان حسن الخط و القراءة و الخلق ،. ألف تصانيف كثيرة ، منها: أحكام أهل الذمة. وزاد المعاد في هدي خير العباد ، و الروح ، و الفوائد ، و غير ذلك كثير في فنون مختلفة. _شذرات الذهب ١٦٨/٦ و الأعلام للزركلي ٦ / ٥٦

(١٣) زاد المعاد ١/٥٢٧

(١٤) الدرر المضيئة ١/٢١١

(١٥) سنن الترمذي ٣/٣٧٦ رقم ١٠٧٣. و سنن ابن ماجه ٢/٥١١ رقم ١٦٠٢ قال النووي: إسناده ضعيف المجموع ٥/٣٠٥ و قال الألباني: (... و جملة القول: إن الحديث ضعيف ، ليس في شيء من طرقه ما يمكن أن يعتمد عليه...) إرواء الغليل رقم ٧٦٥

(١٦) صحيح البخاري _ مع الفتح _ كتاب الجنائز باب يعذب الميت ببكاء اهله ٣/٤٩٦ رقم ١٢٨٤ وصحيح مسلم - بشرح النووي - كتاب الجنائز باب البكاء على الميت ٦/٤٧٩ رقم ٩٢٣

وجه الدلالة

دل هذا الحديث على مشروعية التعزية ، لأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - عزى ابنته عندما مات ولدها ، و الرسول - صلى الله عليه وسلم - لا يفعل إلا ما هو مشروع.

- ٢- ما ورد من حديث عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم - قال : من عزى مصاباً فله مثل أجره ^(١٧)
- ٣- ما ورد عن أنس ابن مالك - رضي الله عنه - قال : مر النبي - صلى الله عليه وسلم - بامرأة تبكي عند قبر فقال : (اتقي الله و اصبري... الحديث) ^(١٨)

وجه الدلالة

دل الحديث على مشروعية التعزية ؛ لأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - عزى هذه المرأة بقوله : اتقي الله و اصبري ، و الرسول - صلى الله عليه وسلم - لا يفعل إلا ما هو مشروع.

- ٤- ما جاء من حديث أم سلمة - رضي الله عنها - قالت : دَخَلَ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على أبي سلمة - رضي الله عنه - و قد شق بصره فأغمضه ثم قال : ((إن الروح إذا قبض تبعه البصر)) ، فضج ناس من أهله فقال : ((لا تدعوا على أنفسكم إلا بخير ، فإن الملائكة يؤمنون على ما تقولون)) ، ثم قال : ((اللهم اغفر لأبي سلمة ، وارفع درجته في المهديين ، و اخلفه في عقبه في الغابرين ، واغفر لنا ، وله يا رب العالمين ، و أفسح له في قبره ، و نور له فيه)) ^(١٩)

(١٧) سبق تخريجه ص ٥ هامش ((٦))

(١٨) صحيح البخاري كتاب الجنائز باب زيارة القبور ٣٨٢/١ رقم ١٢٨٣

(١٩) صحيح مسلم - بشرح النووي - كتاب الجنائز باب في إغماض الميت و الدعاء له إذا حضره ٤٧٦/٦

وجه الدلالة

دل الحديث على مشروعية التعزية ؛ لأن الرسول - صلى الله عليه و سلم - عزى أهل أبي سلمة ، بأمرهم بالصبر و أن لا يقولوا إلا خيراً ، و دعي لأبي سلمة ولعقبه ، وهذه هي التعزية.

٥- ما ورد من حديث معاوية بن قرة بن إياس عن أبيه - رضي الله عنه - ((أن النبي - صلى الله عليه و سلم - فقد بعض أصحابه ، فسأل عنه ، فقالوا : يا رسول الله : بنيّ الذي رأيته هلك ، فلقية النبي صلى الله عليه و سلم ، فسأله عن بنيّه ، فأخبره أنه هلك ، فعزاه عليه ، ثم قال : يا فلان أيما كان أحب إليك : أن تمتع به عمرك ، أو لاتأتي غداً باباً من أبواب الجنة إلا و جدته قد سبقك إليه يفتح لك ، قال : يا نبي الله بل يسبقني إلى الجنة ، فيفتحها لي لهُوَ أحب إلي ، قال : فذلك لك))^(٢٠)

المطلب الثالث: صفه التعزية

لم يرد صفة معينة للتعزية ، أو لفظ محدد لا يعزى إلا به ، فالمقصود من التعزية تخفيف أثر المصيبة عن المصاب ، و حمله على الصبر ، و الاحتساب ، و تذكيره بأن ما أصابه لم يكن ليخطئه ، و ما أخطأه لم يك ليصيبه ، كما يُبين له فضل الصبر ، و الاحتساب. فيختار المعزّي اللفظ المناسب لحال المصاب ، و الأفضل أن يُعزّى بالألفاظ

=رقم ٩٢٠

(٢٠) أخرجه النسائي في كتاب الجنائز: باب في التعزية ٤/٤٢٣-٤٢٤ برقم ٢٠٧٩ ، و أخرجه الحاكم في المستدرک ٣٨٤/١ و قال صحيح الإسناد ، و وافقه الذهبي ، و قال عنه الألباني في أحكام الجنائز ص

٢٠٥: صحيح

المأثورة، و المحضور في التعزية، أن يقول المُعزِّي: ما يخالف المشروع، كقول: البقية في حياتك^(٢١).

جاء في حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح: (... و لا حجر في لفظ التعزية، و من أحسن ما ورد في ذلك ما روي من تعزيتة - صلى الله عليه و سلم - لإحدى بناته و قد مات لها ولد فقال^(٢٢): إن لله ما أخذ، و له ما أعطى، و كل شيء عنده بأجل مسمى...)

و جاء في مواهب الجليل: (... أن التعزية لا تختص بلفظ من الألفاظ، بل بقدر ما يحضر الرجل، و بقدر منطقته...) ^(٢٣)

و قال الشيخ محمد العثيمين: (... و أحسن ما يعزى به الإنسان، ما عزى به النبي صلى الله عليه و سلم إحدى بناته، و قد أرسلت إليه رسولا تطلب منه - صلى الله عليه و سلم - أن يحضر^(٢٤)، فقال النبي - صلى الله عليه و سلم - لهذا الرسول: مرها فلتصبر، و لتحتسب، فإن لله ما أخذ، و له ما أعطى، و كل شيء عنده بأجل مسمى)) ^(٢٥)

(٢١) أحكام الجنائز للألباني ٢٠٦-٢٠٧

(٢٢) حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ٤١٠/١

(٢٣) مواهب الجليل ٢٣٢/٢

(٢٤) فتاوى ابن عثيمين في الجنائز ٣٤٧/٢-٣٤٨-٣٤٩

(٢٥) سيق تخريجه ص ٥

قال النووي^(٢٦): قوله صلى الله عليه وسلم ((إن لله ما أخذ، وله ما أعطى، وكل شيء عنده بأجل مسمى)) معناه الحث على الصبر، والتسليم لقضاء الله تعالى، وتقديره، إن هذا الذي أخذ منك كان له لا لكم، فلم يأخذ إلا ما هو له، فينبغي أن لا تجزعوا، كما لا يجزع من استردت منه ودیعة، أو عارية. وقوله صلى الله عليه وسلم ((وله ما أعطى)) معناه أن ما وهبه لكم ليس خارجاً عن ملكه، بل هو له سبحانه، وتعالى يفعل فيه ما يشاء. وقوله صلى الله عليه وسلم ((وكل شيء عنده بأجل مسمى)) معناه، اصبروا، ولا تجزعوا، فإن كل من يأت قد انقضى أجله المسمى، فمحال تقدمه، أو تأخره عنه فإذا علمتم هذا كله فاصبروا واحتسبوا ما نزل بكم.... وهذا الحديث، من قواعد الإسلام المشتمة على جمل من أصول الدين، وفروعه، والآداب. (٢٧)

المطلب الرابع: وقت التعزية

اتفق العلماء على أن التعزية تشرع من وقت حصول المصيبة، أو الموت؛ لأن المقصود بالتعزية تهوين أثر المصيبة، وتسليّة المصاب، وحثه على الصبر، واحتساب

(٢٦) النووي هو محيي الدين يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني، النووي، الشافعي، أبو زكريا، علامة بالفقه والحديث. مولده في نوا سنة ٦٣١ هـ. ووفاته فيها سنة ٦٧٦ هـ. (ونوا من قرى حوران، بسورية) واليه نسبته. تعلم في دمشق، وأقام بها زمنا طويلا. من كتبه تهذيب الأسماء واللغات و منهاج الطالبين و الدقائق و تصحيح التنبيه في فقه الشافعية باسم " التنبيه على ما في التنبيه، والنووي: نسبة لنوا. — طبقات الشافعية ١٥٦ / ٥ والاعلام للزرلكلي ١٥٠ / ٨

(٢٧) شرح صحيح مسلم — بشرح النووي — ٤٧٩/٦ قوله (كل من يأت) هكذا وردت ولعل الصواب (كل من مات) حتى يستقيم المعنى.

الأجر^(٢٨)، و المصاب محتاج إلى ذلك من وقت حصول المصيبة، واختلفوا في الوقت الأفضل في التعزية، ومتى ينتهي على ثلاثة أقوال :

القول الأول

أن التعزية من حين الموت إلى بعد الدفن بثلاثة أيام، وتكره بعد ذلك، إلا أن يكون المُعَزَّى أو المُعَزَّى غائباً، أو معذوراً بمرض، ونحوه. وهذا مذهب الحنفية^(٢٩)، والشافعية^(٣٠)، والحنابلة^(٣١).
جاء في الفتاوى الهندية: (ووقتها من حين يموت إلى ثلاثة أيام، ويكره بعدها، إلا أن يكون المُعَزَّى، أو المُعَزَّى إليه غائباً، فلا بأس بها، وهي بعد الدفن أولى منها قبله، وهذا إذا لم يُر منه جزع شديد فإن رُئي ذلك قدمت التعزية...).^(٣٢)
وجاء في مغني المحتاج: (... وغايتها ثلاثة أيام تقريباً من الموت لحاضر، ومن القدوم لغائب، ومثل الغائب المريض، والمحبوس، فتكره التعزية بعدها...).^(٣٣)

(٢٨) الدر المختار (٢ / ٢٤١) حاشية ابن عابدين (٢/٢٤١) فتح القدير (٢/١٤٢)

التابع والكليل شرح مختصر خليل ٣/٣٨ المجموع ٥/٢٧٠ والمغني ٢/٢١١

وكشاف القناع ٢/١٦٠

(٢٩) الدر المختار (٢/٢٤١) حاشية ابن عابدين (٢/٢٤١) فتح القدير (٢/١٤٢).

(٣٠) التنبيه (٥٣) المجموع (٥/٢٧٠) مغني المحتاج ١/٢٥٥

(٣١) كشاف القناع (٢/١٦٠) المبدع (٢/٢٨٦) المغني (٢/٢١١).

(٣٢) الفتاوى الهندية (٢/١٦٧).

(٣٣) مغني المحتاج ١/٢٥٥

قال ابن قدامة^(٣٤): (المقصود بالتعزية تسلية أهل المصيبة، وقضاء حقوقهم، والتقرب إليهم، والحاجة إليها بعد الدفن كالحاجة إليها قبله)^(٣٥). وجاء في دليل الطالب (تسن تعزية المسلم إلى ثلاث.....)٢

القول الثاني

أن التعزية لا حد لها، وأنها مستحبة مطلقاً، وهو قول عند المالكية^(٣٦)، والحنابلة^(٣٧) ووجه عند الشافعية^(٣٨)، واختاره عدد من المعاصرين، منهم الشيخ ابن باز، وابن عثيمين، والألباني، وأفتت اللجنة الدائمة للإفتاء بما نصه (... وليس للتعزية وقت محدد).^(٣٩)

(٣٤) ابن قدامة هو عبد الله بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، بو محمد، موفق الدين: فقيه، من أكابر الحنابلة، له تصانيف، منها " المغني " شرح به مختصر الخرقي، في الفقه، و " روضة الناظر في أصول الفقه، و " المقنع، و " ذم ما عليه مدعو التصوف، و " ذم التأويل و " ذم الموسوسين، و " لمعة الاعتقاد " و " الكافي " في الفقه، أربع مجلدات، و " العمدة " و " القدر " جزآن، و " فضائل الصحابة " جزآن، وكتاب " المتحابين في الله " وغير ذلك.

ولد في جماعيل (من قرى نابلس بفلسطين) سنة ٥٤١ هـ . وتعلم في دمشق، ورحل إلى بغداد سنة ٥٦١ هـ . فأقام نحو = أربع سنين، وعاد إلى دمشق، وفيها وفاته عام ٦٢٠ هـ .. سير أعلام النبلاء

٢٢ / ١٩٥٠ الأعلام (٦٧/٤)

(٣٥) المغني (م ١٦٥١).

٢ دليل الطالب ٨٤

٤ كتاب الفروع ٣ / ٤٠٤

(٣٦) مواهب الجليل ٢ / ٢٣٠

(٣٧) الإنصاف (٢ / ٥٦٤)

(٣٨) المجموع ٥ / ٢٧٠

(٣٩) فتاوى اللجنة ٩ / ١٣٤

جاء في مواهب الجليل : (... ولم أر لأصحابنا تعيين وقت للتعزية...).^(٤٠)

وقال النووي : (... و حكى إمام الحرمين وجهها أنه لا أمد للتعزية ، بل يبقى بعد ثلاثة أيام ، وإن طال الزمن ؛ لأن الغرض الدعاء ، والحمل على الصبر ، والنهي عن الجزع ، وذلك يحصل مع طول الزمن)^(٤١).

وجاء في الإنصاف : (... أن التعزية ليست محدودة ، وهو قول جماعة من الأصحاب ، فظاهره يستحب مطلقاً ، وهو ظاهر الخبر)^(٤٢).

وقال ابن باز : (... وليس لها وقت مخصوص ، ولا أيام مخصوصة ، بل هي مشروعة من حين الدفن ، وبعده ، والمبادرة في حال شدة المصيبة أفضل ، وتجاوز بعد ثلاث من موت الميت ، لعدم الدليل على التحديد..... وقال أيضاً : ... العزاء ليس له أيام محدودة ، بل يشرع من حين خروج الروح قبل الصلاة على الميت ، وبعدها ، وليس لغايته حد في الشرع المطهر ، سواء كان ذلك ليل ، أو نهار...)^(٤٣)

وقال الشيخ العثيمين : (العزاء ليس محدوداً بمكان وليس محدوداً بزمن أيضاً بل مادامت المصيبة باقية في نفسه فانه يعزى....)^(٤٤)

وقال الألباني : (ولا تحد التعزية بثلاثة أيام لا يتجاوزها ، بل متى رأى الفائدة في التعزية أتى بها ، فقد ثبت عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه عزى بعد الثلاثة في حديث عبد الله بن جعفر رضي الله عنهما)^(٤٥)

(٤٠) مواهب الجليل ٢/٢٣٠

(٤١) المجموع (٥/٢٧٠)

(٤٢) الإنصاف (٥٦٤/) .

(٤٣) مجموع فتاوى ابن باز ١٣/٢٧٩

(٤٤) فتاوى ابن عثيمين في الجنائز ٢/٣٤٧-٣٥٨

(٤٥) أحكام الجنائز ص ٢٠٩ حديث عبد الله بن جعفر رضي الله عنهما ورد في ص ١٩ من هذا البحث

القول الثالث

أن التعزية من حين الموت إلى حين يدفن، وهذا قول النخعي^(٤٦) وسفيان الثوري^(٤٧) وقال: لا يُعزى بعد الدفن؛ لأن الدفن خاتمة أمره^(٤٨).

الأدلة:

أدلة القول الأول: استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١_ قوله -صلى الله عليه وسلم- : (لا يحل لامرأة تؤمن بالله، و اليوم الآخر، أن تحد على ميت فوق ثلاثة أيام، إلا على زوج، أربعة أشهر، و عشراً)^(٤٩)

وجه الدلالة

دل الحديث على أن ثلاثة الأيام مدة الإحداد المطلق، الذي أذن الشارع فيها، إلا على الزوج، فكذا التعزية^٤؛ لأن المصاب بعد ثلاثة الأيام تهون عليه المصيبة غالباً، فلا يحتاج إلى تعزية.

٢- قول الرسول صلى الله عليه وسلم (إنما الصبر عند الصدمة الأولى)^(٥٠)

وجه الدلالة

دل هذا الحديث على أن الصبر يشرع عند الصدمة الأولى، و التعزية تسلية المصاب، وحثه على الصبر، و الاحتساب، فينبغي أن تكون وقت الصدمة الأولى، وهو وقت الموت، و ثلاثة أيام بعده؛ لأن المصاب بعدها تخف عنه المصيبة، و يذهب عنه الحزن غالباً.

(٤٦) نيل الأوطار ١٥٤/٤ (٤٦) مواهب الجليل ٢٣٠/٢

(٤٧) مواهب الجليل ٢٣٠/٢

(٤٨) المغني ٤٨٥/٣

(٤٩) صحيح مسلم كتاب الطلاق باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة ١١٢/٢ رقم ١٤٩١

٥- صحيح مسلم (بشرح النووي) كتاب الجنائز باب في الصبر على المصيبة ٤٨١/٦ رقم ٩٢٦

ويناقدش :

بأن الحديث ورد في الحث على الصبر، و الاحتساب، عند المصيبة دون التعزية، و قياس التعزية على الصبر عند المصيبة، قياس مع الفارق ؛ لأن الصبر عند المصيبة يشرع حال حصولها ؛ لئلا يحصل من المصاب غضب من قضاء الله، و قدره، وأما التعزية فإنها شرعت لتسليية المصاب، و حثه على الصبر، و الاحتساب، والرضا بقدر الله، و التسليم لأمره، فافترقا.

٣- أن المقصود بالتعزية تسكين قلب المصاب، والغالب سكونه بعد الثلاث، فلا يجدد له الحزن^(٥١).

أدلة القول الثاني : استدلال أصحاب القول الثاني بما يلي :

١- ما ورد من حديث معاوية بن قرة بن إياس عن أبيه رضي الله عنه ((أن النبي صلى الله عليه و سلم فقد بعض أصحابه فسأل عنه، فقالوا: يا رسول الله: بنيّه الذي رأيته هلك، فلقيه النبي صلى الله عليه و سلم، فسأله عن بنيّه، فأخبره أنه هلك، فعزاه عليه ثم قال: يا فلان أيما كان أحب إليك: أن تمتع به عمرك، أو لا تأتي غداً باباً من أبواب الجنة إلا وجدته قد سبقك إليه يفتحه لك، قال: يا نبي الله بل يسبقني إلى الجنة، فيفتحها لي لهُوَ أحب إلي، قال: فذلك لك))^(٥٢)

وجه الدلالة

دل الحديث على مشروعية التعزية بعد الدفن لان الرسول صلى الله عليه وسلم عزى هذا الرجل بعد الدفن بمدة وفعل الرسول صلى الله عليه وسلم حجة

(٥١) المجموع (٢٧٠/٥)

(٥٢) أخرجه النسائي في كتاب الجنائز: باب في التعزية ٤٢٣/٤-٤٢٤ برقم ٢٠٧٩ ، وانفرد به النسائي ،

وقال عنه الألباني: صحيح (صحيح سنن النسائي ٤٤٩/٢ برقم ١٩٧٤

٢- ماورد عن عائشة -رضي الله عنها- قالت : لما جاء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قتل ابن حارثة، وجعفر بن أبي طالب، وعبد الله بن رواحة، وجلس رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يعرف فيه الحزن...^(٥٣)

وجه الدلالة

دل الحديث على مشروعية التعزية بعد الدفن ؛ لأن الرسول -صلى الله عليه وسلم- أقر الذين عزوه لما قتل زيد بن حارثة، و جعفر بن أبي طالب و عبد الله بن رواحة - رضي الله عنهم - وإقرار الرسول - صلى الله عليه وسلم - حجة. قال الألباني : (... فقد ثبت عنه -صلى الله عليه وسلم- أنه عزى بعد الثلاثة في حديث عبد الله بن جعفر - رضي الله عنهما^٥

٣- ما ورد عن أنس ابن مالك -رضي الله عنه- قال : مر النبي - صلى الله عليه وسلم - بامرأة تبكي عند قبر فقال : (اتقي الله و اصبري... الحديث)^(٥٤)

وجه الدلالة

دل الحديث على مشروعية التعزية بعد الدفن ؛ لأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - عزى هذه المرأة بعد دفن الميت وفعل الرسول صلى الله عليه وسلم حجة و سلم - ٤- ما ورد عن بريدة بن الحَصِيب قال : (كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يتعهد الأنصار، و يعودُهم، و يسأل عنهم، فبلغه عن امرأةٍ من الأنصارِ مات ابنها و ليس لها غيره، و أنها جزعت عليه جزعاً شديداً، فأتاها النبي - صلى الله عليه وسلم - و معه أصحابه، فلما بلغ باب المرأة، قيل للمرأة: إن نبي الله يريد أن

(٥٣) صحيح مسلم كتاب الجنائز باب التشديد في النياحة ٤٩٠/٦ رقم ٩٣٥ مع شرح النووي

(٥٤) صحيح البخاري كتاب الجنائز باب زيارة القبور ٣٨٢/١ رقم ١٢٨٣

يدخل، يعزيها، فدخل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: أما إنه بلغني أنك جزعت على ابنك، فأمرها بتقوى الله وبالصبر، فقالت: يا رسول الله " مالي لا أجزع " و إني امرأة رقوب لا ألد، و لم يكن لي غيره ؟ فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : الرقوبُ: الذي يبقى ولدها، ثم قال: ما من امريء أو امرأة مسلمة يموت لها ثلاثة أولاد " يحتسبهم " إلا أدخله الله بهم الجنة، فقال عمر " وهو عن يمين النبي - صلى الله عليه وسلم - " : بأبي أنت و أمي و اثنين ؟ قال : و اثنين ^(٥٥)

وجه الدلالة

دل الحديث على مشروعية التعزية بعد الدفن و أنها لا تحد بمدة محدودة ؛ لأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - لما بلغه أن هذه المرأة ماتت أبنتها، و أنها جزعت عليه جزعاً شديداً فأتاها و عزاها بعد مدة. و فعل الرسول صلى الله عليه وسلم حجة ٥ - استدلوها بعمومات النصوص الواردة في فضل التعزية ومنها، قوله - صلى الله عليه وسلم - (من عزى مصاباً فله مثل أجره) ^(٥٦) و قوله - صلى الله عليه وسلم - (من عزى أخاه المؤمن في مصيبة كساه الله حلة خضراء يُحَبَّرُ بها يوم القيامة، قيل: يا رسول الله ما يُحَبَّرُ ؟ قال يُعَبَّطُ) ^(٥٧).

(٥٥) المستدرك للحاكم ٣٨٤/١ و قال: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي و أورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٨/٣ و قال: (...) و رجاله رجال الصحيح و قال الألباني في أحكام الجنائز ص ٢٠٨ عنه: (هو على شرط مسلم فإن رجاله كلهم رجال ((صحيحه)) ، لكن أحدهم فيه ضعف من قبل حفظه لكن لا يترل حديثه عن رتبة الحسن).

(٥٦) سنن الترمذي كتاب الجنائز باب التعزية قال الترمذي حديث غريب ، لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث علي بن عاصم... و قال النووي في المجموع ٣٠٥/٥ (... إسناده ضعيف) و قال الألباني في الإرواء ٢١٧/٣: ضعيف

(٥٧) تاريخ بغداد ٣٩٧/٧ و له شاهد عن طلحة بن عبد الله في مصنف ابن أبي شيبة ١٦٤/٤ قال الألباني في الإرواء ٢١٧/٣: (و الحديث بمجموع الطريقين حسن عندي و الله أعلم)

وجه الدلالة

فهذان الحديثان يدلان بعمومها على مشروعية التعزية مطلقاً و أنها لا تحد بوقت مخصوص ، و الأصل في الأدلة أن يعمل بها على ما اقتضته من عموم حتى يرد ما يخصها و لم يرد ما يخصها بوقت مخصوص.

قال الخطاب: ما قاله الثوري - رحمه الله - مخالف لظاهر الحديث. أعني قوله عليه السلام (من عزى مصاباً كان له مثل أجره) فإنه عام غير مختص بوقت معين^(٥٨)

٦- أن الغرض من التعزية الدعاء، و الحمل على الصبر، و النهي عن الجرع، و ذلك يحصل مع طول الزمن^(٥٩).

٧- أن التعزية مشروعة قبل الدفن و بعده، و ليس لها وقت مخصوص ولا زمن مخصوص لعدم الدليل على التحديد^(٦٠).

أدلة القول الثالث: استدلال أصحاب القول الثالث بما يلي:

١- قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - : (فإذا وجبت فلا تبكين باكية...)^(٦١).

(٥٨) مواهب الجليل ٢٣٠/٢

(٥٩) المجموع ٢٧١/٥

(٦٠) الإنصاف ٢٧١/٦ مجموع فتاوى ابن باز ٢٧٩/١٣ و فتاوى ابن عثيمين في الجنائز ٣٤٧/٢

(٦١) سنن أبي داود كتاب الجنائز باب فضل من مات بالطاعون ٤٨٢/٣ رقم ٣١١١ و سكت عنه، و قال

الحافظ ابن حجر في الفتوح الربانية ١٣٦/٤: (... هذا حديث صحيح...)

وجه الدلالة

دل هذا الحديث على أن التعزية من حين الموت إلى الوجوب و الوجوب هو دخول الميت قبره قال الشوكاني : (... إن بعض رواة الحديث قالوا : الوجوب إذا أدخل قبره...) (٦٢).

ويناقش من خمسة وجوه :

الوجه الأول : إن الحديث لم يرد في التعزية ، وإنما ورد في النهي عن البكاء ، إذا حصلت الوفاة ، وهذا المعنى ظاهر من سبب وروده ، وسياقه ، فالحديث رواه أبو داود عن عتيك بن الحارث ، وهو جد عبد الله بن عبد الله بن جابر ، أبو أمه ، أنه أخبره ، أن جابر بن عتيك أخبره ، أن رسول الله جاء يعود عبد الله بن ثابت ، فوجده قد غلب عليه ، فصاح به فلم يجبه ، فاسترجع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقال : غلبنا عليك يا أبا الربيع ، فصاح النسوة ، وبكين ، فجعل جابر يسكتهن ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - دعهن ، فإذا وجبت فلا تبكين باكية ، قالوا : يا رسول الله ، وما الوجوب ؟ قال : إذا مات ، فقالت ابنته : والله إن كنت لأرجو أن تكون شهيدا ، فإنك كنت قد قضيت جهازك ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : إن الله قد أوقع أجره على قدر نيته... (٦٣).

فهذا الحديث يدل على تحريم البكاء على الميت الذي يصحبه أمر محرم ، كالنياحة ،

(٦٢) نيل الأوطار ١٥٤/٤

(٦٣) سبق تخريجه ص

ولطم الخدود، و شق الجيوب. قال الشوكاني^(٦٤): (... فإذا وجبت فلا تبكين باكية) النهي عن البكاء الذي يصحبه شيء حرمه الشارع^(٦٥)

الوجه الثاني: أن القول بأن التعزية لا تشرع بعد الدفن مخالف للسنة القولية، والفعلية

قال الخطاب^(٦٦): ما قاله الثوري - رحمه الله - مخالف لظاهر الحديث. أعني قوله عليه السلام (من عزى مصاباً كان له مثل أجره) فإنه عام غير مختص بوقت معين^(٦٧)

وكذا السنة الفعلية، فإن الرسول صلى الله عليه وسلم عزّى، وقبل التعزية بعد الدفن كما ورد ذلك في حديث عبد الله بن جعفر - رضي الله عنهما -^(٦٨)

(٦٤) الشوكاني هو محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني: فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن، من أهل صنعاء. ولد سنة ١١٧٣ هـ . بهجرة شوكان (من بلاد خولان، باليمن) ونشأ بصنعاء. وولي قضاءها سنة ١٢٢٩ ومات حاكماً بها سنة ١٢٥٠ هـ .. وكان يرى تحريم التقليد. له ١١٤ مؤلفاً، منها (نيل الاوطار من أسرار منتقى الاخبار) و (البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع) و (إتحاف الأكابر) وهو ثبت مروياته عن شيوخه، مرتب على حروف الهجاء، و (الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة).

مقدمة السيل الجرار ١ / ٥ والأعلام ٢٩٨/٦

(٦٥) نيل الأوطار ١٥٤/٤

(٦٦) الخطاب هو محمد بن محمد بن عبد الرحمن الرعيني، أبو عبد الله، المعروف بالخطاب: فقيه مالكي، من علماء المتصوفين. أصله من المغرب. ولد سنة ٩٠٢ هـ . بمكة، ومات في طرابلس الغرب سنة ٩٥٤ هـ .. من كتبه (قرة العين بشرح ورقات إمام الحرمين) في الأصول، و (تحرير الكلام في مسائل الالتزام) و (هداية السالك المحتاج) في مناسك الحج، و (تفريح القلوب بالخصال المكفرة لما تقدم وما تأخر من الذنوب). شذرات الذهب ٨ / ٣٠١ والأعلام (٥٨/٧)

(٦٧) مواهب الجليل ٢٣٠/٢

(٦٨) سبق تخريجه ص ١٩

وحديث معاوية بن قررة بن إياس المزني - رضي الله عنه - قال : كان النبي - صلى الله عليه وسلم - إذا جلس يجلس إليه نفرٌ من أصحابه ، وفيهم رجل له ابن صغير يأتيه من خلف ظهره فيقعده بين يديه ، فهلك فامتنع الرجل أن يحضر الحلقة لذكر ابنه ، فحزن عليه ، ففقده النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : (مالي لا أرى فلانا ؟) قالوا : يا رسول الله بنيه الذي رأيته هلك ، فلقية النبي - صلى الله عليه وسلم - فسأله عن بنيه ؟ فأخبره أنه هلك ، فعزاه عليه ، ثم قال : (يا فلان أيما أحب إليك أن تمتع به عمرك ؟ أو لا تأتي غداً إلى باب من أبواب الجنة إلا وقد وجدته قد سبقك إليه يفتح لك ، قال : يا نبي الله بل يسبقني إلى باب الجنة فيفتحها لي أحب إليّ ، قال : فذاك لك))^(٦٩)

الوجه الثالث : المخالفة من جهة المعنى ، فإن بعد الدفن وقت يكثر فيه الجزع ، والهلع ؛ لأنه وقت مفارقة شخص الميت ، والرجوع عنه بالإياس منه ، فينبغي أن تستحب التعزية حينئذ ؛ لئلا يتسخط المصاب بقضاء الله فيأثم.^(٧٠)

الوجه الرابع : أن التعزية بالميت تجمع ثلاث خصال : إحداها : تهوين المصيبة على المُعزّي ، وتسلية فيها ، وحثه على التزام الصبر ، واحتساب الأجر ، والرضا بقدر الله ، والتسليم لأمره والثاني : الدعاء للمُعزّي بأن يعوضه الله عن مصابه ، بنيل الثواب ، ويحسن له العقبي ، والمآب. والثالث : الدعاء للميت بالمغفرة والرحمة إن كان مسلماً^(٧١) ، وهذا الدعاء ليس له وقت محدد في الشرع.

(٦٩) سبق تخريجه ص ١٩

(٧٠) مواهب الجليل ٢٣٠/٢

(٧١) التاج والإكليل (ص ٣٨) .

الوجه الخامس: أن تفسير الوجوب بدخول الميت قبره مرجوح ؛ لأنه مخالف للتفسير الثابت عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - لما سئل عن الوجوب: (قالوا: يا رسول الله و ما الوجوب ؟ قال: إذا مات). فالرسول - صلى الله عليه وسلم - فسر الوجوب بالموت.

قال الشوكاني: (... إن بعض رواة الحديث قالوا: الوجوب إذا دخل قبره، والتفسير المرفوع أصح و أرجح.)^(٧٢)
٢- أن الدفن خاتمة أمر الميت^(٧٣)، فلا تعزية بعد ذلك.

الترجيح:

مما سبق من ذكر أقوال العلماء و أدلتهم و ما ورد عليها من مناقشات يظهر لي رجحان القول الثاني وهو أن التعزية لا تحد بثلاثة أيام وأنها تستحب مطلقاً - و ذلك لقوة أدلتهم و ضعف أدلة المخالفين لما ورد عليها من مناقشات كما سبق بيان ذلك بالتفصيل. و الله أعلم بالصواب

المبحث الثاني: الاجتماع لاستقبال المعزين

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: الاجتماع لاستقبال المعزين في البيت ونحوه.

الاجتماع لاستقبال المعزين في البيت له حالتان:

(٧٢) نيل الأوطار ١٥٤/٤

(٧٣) مواهب الجليل ٢٣٠/٢

الحالة الأولى

أن يكون الاجتماع مشتملاً على منكر، كالنباحة، أو بدعة، كالاتتماع في بيت المُعزَّى لقراءة القرآن، والأكل، والشرب، فهذا محرم باتفاق العلماء^(٧٤)

قال الإمام الطرطوشي^(٧٥): (... فأما المآتم ممنوعة بإجماع العلماء)^(٧٦)

وقال النووي - رحمه الله تعالى - : ((قال الشافعي: وأصحابنا - رحمهم الله تعالى - يكرهون الجلوس للتعزية، قالوا: بل يعني بالجلوس أن يجتمع أهل الميت في بيت فيقصدهم من أراد التعزية، بل ينبغي أن ينصرفوا في حوائجهم، ولا فرق بين الرجال، والنساء في كراهة الجلوس لها، صرح به المحاملي، ونقله عن نص الشافعي - رضي الله عنه - ، وهذه كراهة تنزيه، إذا لم يكن معها محدث آخر، فإن ضم إليها أمر آخر من البدع المحرمة، كما هو الغالب منها في العادة، كان ذلك حراماً من قبائح المحرمات؛ فإنه محدث^(٧٧)، وثبت في الحديث الصحيح: ((إن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة))^(٧٨)

(٧٤) حاشية ابن عابدين ٢٣٩/٢ المجموع ٣٠٦/٥. الذخيرة ٤٨١/٢. كفاية الطالب الرباني ٢١٩/٢. نهاية

المطلب ٧٣/٣ الحوادث و البدع ١٧٥

(٧٥) الطرطوشي هو محمد بن الوليد بن محمد بن خلف القرشي الفهري الأندلسي، أبو بكر الطرطوشي، من فقهاء المالكية، الحفاظ. من أهل طرطوشة بشرقي الاندلس وكان ميلاده عام ٤٥١ هـ .. تفقه ببلاده، ورحل إلى المشرق سنة ٤٧٦ فحج وزار العراق ومصر وفلسطين ولبنان، وأقام مدة في الشام. وسكن الاسكندرية، فتولى التدريس واستمر فيها إلى أن توفي. وكان زاهداً لم يتشبت من الدنيا بشيء. من كتبه (سراج الملوك) و (التعليقة في الخلافات، خمسة أجزاء)، و(كتاب كبير عارض به إحياء علوم الدين للغزالي)، و (بر الوالدين) توفي عام ٥٢٠ هـ .

وفيات الأعيان ٤ / ٤٧٩ و الأعلام (١٣٣/٧)

(٧٦) الحوادث و البدع ١٧٥

(٧٧) الأذكار ص ١٣٦

(٧٨) صحيح مسلم - بشرح النووي - في كتاب الجمعة: باب تخفيف الصلاة و الخطبة ٥٩٢/٢ برقم ٨٦٧

قال الزيلعي^(٧٩): (و لا بأس بالجلوس لها - أي التعزية - إلى ثلاثة أيام من غير ارتكاب محذور، من فرش البسط و الأظعمة من أهل الميت)^(٨٠)
 قال الشيخ عبد العزيز بن باز _ رحمه الله _ : (... الاجتماع في بيت الميت للأكل ، والشرب ، وقراءة القرآن ، فهذا بدعة ، وإنما يوتى أهل الميت للتعزية..... أما أن يجتمعوا لإقامة مأتم بقراءة خاصة ، أو أدعية خاصة ، أو غير ذلك ، فذلك بدعة).^(٨١)

وقال الشيخ أحمد بن عبدالرحمن البنا : (فما يفعله الناس الآن من الاجتماع للتعزية ، وذبح الذبائح ، وتهيئة الطعام ، ونصب الخيام ، والقماش المزخرف بالألوان ، وفرش البسط ، وغيرها ، وصرف الأموال الطائلة ، في هذه الأمور المبتدعة ، التي لا يقصدون بها إلا التفاخر ، والرياء ، ليقول الناس فلان فعل كذا ، وكذا ، وأنفق كذا ، وكذا ، في مأتم أبيه مالا ، كله حرام ، مخالف لهدي النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وهدي السلف الصالح ، من الصحابة ، والتابعين ، ولم يقل به أحد من أئمة الدين ، نسأل الله السلامة).^(٨٢)

(٧٩) الزيلعي هو عثمان بن علي بن محجن فخر الدين الزيلعي ، من أهل زيلع بالصومال فقيه حنفي ، كان عالماً بالنحو و الفقه و الفرائض ، له مصنفات منها: تبين الحقائق شرح كتر الدقائق ، و الشرح على الجامع الكبير ، توفي سنة ٧٤٣ هـ .. الدرر الكامنة ٢ / ٤٤٣ والأعلام ٤ / ٢١٠

(٨٠) تبين الحقائق ١ / ٢٤٦

(٨١) مجموع فتاوى ابن باز ١٣ / ٣٨٣.

(٨٢) الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني للشيخ أحمد الب ن ل (٨ / ٩٦)

الحالة الثانية

أن يكون الاجتماع لاستقبال المعزين لايوجد فيه منكر، كالنياح، أو بدعة،
فهذه الحالة اختلف العلماء فيها على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن الاجتماع لاستقبال المعزين إذا لم يكن فيه منكر، أو بدعه جائز.

وهو مذهب الحنفية^(٨٣)، والمالكية^(٨٤)، و قول للإمام أحمد^(٨٥)، واختار هذا القول من المعاصرين الشيخ عبد العزيز بن باز^(٨٦) و الشيخ عبد الله بن جبرين^(٨٧).
جاء في فتح القدير (...ويجوز الجلوس للمصيبة ثلاثة أيام، وهو خلاف الأولى، ويكره في المسجد...) ^(٨٨).

وجاء في الدر المختار: (...لا بأس بالجلوس لها في غير مسجد ثلاثة أيام)^(٨٩)
قال ابن عابدين^(٩٠) - في حاشيته على الدر المختار - : (قوله وبالجلوس لها) أي التعزية، واستعمال لا بأس هنا على حقيقته ؛ لأنه خلاف الأولى...) ^(٩١).

(٨٣) شرح فتح القدير ١٤٢/٢ وحاشية ابن عابدين ٢٤١/٢

(٨٤) مواهب الجليل ٢٣٠/٢ و الذخيرة ٤٨١/٢

(٨٥) الإنصاف للمرداوي ٢٧٢/٢

(٨٦) مجموع فتاوى ابن باز ٣٨٢/١٣-٣٨٣

(٨٧) المقرب ل أحكام الجنائز ٩٩

(٨٨) شرح فتح القدير (١٤٢/٢).

(٨٩) الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ٢٤١/٢

(٩٠) ابن عابدين هو محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي. فقيه الديار الشامية ، و إمام الحنفية في عصره. و لد في دمشق سنة ١١٩٨ هـ . ، و توفي بها سنة ١٢٥٢ هـ .. من مصنفاته: رد الحنابلة على

الدر المختار (المعروف بحاشية ابن عابدين) ، و الرحيق المختوم في الفرائض.

انظر: الفتح المبين في طبقات الأصوليين للمراغي ١١٤/٣ ، و الأعلام ٤٢/٦.

وجاء في الفتاوى الهندية: ولا بأس لأهل المصيبة أن يجلسوا في البيت، أو في مسجد ثلاثة أيام، والناس يأتونهم ويعزونهم...^(٩٢).

و جاء في مواهب الجليل: (... ويجوز أن يجلس الرجل للتعزية...) ^(٩٣).

وجاء أيضا: (... ومحلها - أي التعزية - في البيت، وإن جعلت على القبر فواسع، غير أنه ليس من الأدب...) ^(٩٤).

قال المرداوي^(٩٥): (...وعنه - أي الإمام أحمد - الرخصة فيه؛ لأنه عُزّي، وجلس. قال الخلال^(٩٦): سهل الإمام أحمد في الجلوس في غير موضع...) ^(٩٧).

= (٩١) حاشية ابن عابدين (٢/٢٤١).

(٩٢) الفتاوى الهندية (٢/١٦٧).

(٩٣) مواهب الجليل (٢/٢٣٠).

(٩٤) مواهب الجليل (٢/٢٣٠).

(٩٥) المرداوي هو علي بن سليمان بن أحمد المرداوي ثم الدمشقي. ولد في مردا (قرب نابلس) عام ٨١٧ هـ. فقيه حنبلي، وانتقل في كبره إلى دمشق فتوفي فيها عام ٨٨٥ هـ. من كتبه "الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف في اثني عشر جزءا، اختصره في مجلد، و " التنقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع و " تحرير المنقول - في أصول الفقه، وشرح " التحرير في شرح التحرير " و " الدر المنتقى المجموع في تصحيح الخلاف.

السحب الوابلة ٢ / ٧٣٩ ولأعلام (٤/٢٩٢)

(٩٦) الخلال هو هو أحمد بن محمد بن هارون، أبو بكر، الخلال: مفسر عالم بالحديث واللغة، م. من كتب مار الحنابلة. من أهل بغداد. كانت حلقة بجامع المهدي. قال ابن أبي يعلى: له التفاسير الدائرة والكتب السائرة. وقال الذهبي: جامع علم أحمد ومرتبته. من كتبه (تفسير الغريب) و (طبقات أصحاح ابن حنبل) و (الحث على التجارة والصناعة والعمل و (السنة) و (العلل) و (الجامع لعلوم الإمام أحمد)، قيل: لم يصنف في مذهب مثله، نحو مئتي جزء (٢). توفي عام ٣١١ هـ. - سير أعلام النبلاء ١٤ /

٨٣ والأعلام (١/٢٠٦)

(٩٧) الانصاف للمرداوي (٢/٢٧٢).

قال الشيخ ابن باز: (... لا أعلم بأساً في من نزلت به مصيبة، بموت قريبه، أو زوجته، ونحو ذلك، أن يستقبل المعزين في بيته، في الوقت المناسب؛ لأن التعزية سنة، واستقبال المعزين مما يعينهم على أداء السنة...) (٩٨)

وقال الشيخ ابن جبرين (... وأرى أنهم لو حددوا وقتاً، كآخر النهار، وأول الليل، وجلسوا في موضع للعزاء، فلا مانع من ذلك؛ فإن الناس قد يشق عليهم تتبع منازلهم...) (٩٩)

القول الثاني: أن الاجتماع لاستقبال المعزين غير مشروع، بل من العلماء من وصفه بأنه محدث، وبدعة. وهذا قول للمالكية، والشافعية، واختاره من المعاصرين الشيخ محمد بن عثيمين، والشيخ ناصر الدين الألباني.

وقال الإمام الطرطوشي (... قال علماؤنا المالكيون: التصدي للعزاء بدعة، ومكروه، فأما إن قعد في بيته من غير أن يتصدى للعزاء فلا بأس...) (١٠٠)
قال الشيرازي (... ويكره الجلوس للتعزية؛ لأن ذلك محدث، والمحدث بدعة) (١٠١)

ووصف أبو الخطاب الجلوس للتعزية: بأنه محدث. (١٠٢)

(٩٨) مجموع فتاوى ابن باز ٣٧٣/١٣

(٩٩) المقرب لأحكام الجنائز ٩٩

(١٠٠) البدع والحوادث ص ١٧٠

(١٠١) المهذب مع المجموع ٣٠٥/٥

(١٠٢) الشرح الكبير - مع المقنع - ٢٧٢/٦

قال العمراني^(١٠٣): (ويكره الجلوس للتعزية، وهو أن يجتمع أهل الميت في بيت ليقصدهم من أراد العزاء ؛ لأن ذلك محدث، وبدعة، بل يتوجه كل واحد منهم لحاجته، فيُعزّي الرجل في مصلاه، وفي سوقه، وضيعته)^(١٠٤).

وقال السيوطي^(١٠٥) في شرح التنبيه: (ويكره الجلوس لها - أي للتعزية - بأن يجتمع أهل الميت في بيت، ويقصدهم من يعزيهم ؛ لأنه بدعة).^(١٠٦)

وقال الشيخ الألباني: وينبغي اجتناب أمرين، وإن تتابع الناس عليهما:

(أ) الاجتماع للتعزية في مكان خاص، كالدار، أو المقبرة، أو المسجد.

(ب) اتخاذ أهل الميت الطعام لضيافة الواردين للعزاء^(١٠٧).

وقال الشيخ محمد العثيمين (...و أما اجتماع الناس للعزاء في بيت واحد، فإن ذلك من البدع، فإن انظم إلى ذلك صنع الطعام، في هذا البيت، كان من النياحة)^(١٠٨)

-
- (١٠٣) العمراني هو يحيى بن سالم (أبي الخير) بن أسعد بن يحيى، أبو الحسين العمراني ولد ٤٨٩ هـ .: فقيه.
- كان شيخ الشافعية في بلاد اليمن. له تصانيف، منها " البيان في فروع الشافعية، و " الزوائد " و " الأحداث " و " شرح الوسائل " للغزالي. توفي بذي سفل باليمن عام ٥٥٨ هـ .
- طبقات الشافعية ٤ / ٣٢٤ والأعلام (١٤٦/٨)
- (١٠٤) البيان للعمراني (١١٨/٢).
- (١٠٥) السيوطي هو الإمام الحافظ، جلال الدين، أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، الشافعي، ولد سنة ٨٤٩ هـ .، أخذ العلم عن عدد كبير من علماء عصره، منهم الجلال الحلبي، والشرف المناوي و سيف الدين الحنفي وغيرهم.
- له مؤلفات كثيرة جداً، منها الدر المنثور في التفسير والأشباه والنظائر في قواعد فقه الشافعية، والأشباه والنظائر في النحو، توفي سنة ٩١١ هـ ..
- شذرات المذاهب ٧٤/١٠ وحسن المحاضرة ٣٣٨/١
- (١٠٦) شرح التنبيه للإمام السيوطي (١ / ٢١٩)
- (١٠٧) أحكام الجنائز ص ٢١٠
- (١٠٨) فتاوى ابن عثيمين ص ١٧١

و قال (...التعزية التي اعتادها بعض الناس ، بحيث يجلسون في مكان و يفتحون الأبواب، و ينثرون اللبانات، و يصفون الكراسي، و ما شابه ذلك، فإن هذا من البدع التي لا ينبغي للناس أن يفعلوها ؛ فإنها لم تكن معروفة في عهد السلف الصالح رضي الله عنهم) (١٠٩)

القول الثالث : أن الجلوس للتعزية مكروه، وهذا مذهب الشافعية^(١١٠)، والحنابلة^(١١١)

قال الإمام الشافعي : (... وأكره المآتم، وهي الجماعة، وإن لم يكن لهم بكاء ؛ فإن ذلك يجدد الحزن، و يكلف المؤنة، مع ما مضى من الأثر) (١١٢).

قال النووي : (... وأما الجلوس للتعزية فنص الشافعي، وسائر الأصحاب على كراهته، ونقله الشيخ أبو حامد في التعليق، وآخرون عن نص الشافعي قالوا: يعني الجلوس لها أن يجتمع أهل الميت في بيت، فيقصدتهم من أراد التعزية، قالوا بل ينبغي أن ينصرفوا في حوائجهم، فمن صادفهم عزاهم، ولا فرق بين الرجال، والنساء، في كراهة الجلوس) (١١٣).

قال ابن النجار^(١١٤) : (... يكره للمصاب أن يجلس في مكان ليعزوه، ويكره للمُعزّي أن يجلس عند المصاب للتعزية ؛ لما في ذلك من استدامة الحزن) (١١٥).

(١٠٩) فتاوى ابن عثيمين في الصلاة على الجنائز ٣٤٥

(١١٠) المجموع للنووي ٢٠٦/٥ و البيان للعمري ١١٨/٢

(١١١) الإنصاف للمرداوي ٢٧٢/٦ و شرح منتهى الإرادات ٥٢٢/٢

(١١٢) الأم (٣١٨/٢) المقصود بالأثر ما رواه جرير بن عبد الله البجلي قال: (كنا نعد الاجتماع إلى أهل الميت، و صنعة الطعام بعد دفنه من النياحة).

(١١٣) المجموع (٢٠٦/٥).

(١١٤) ابن النجار هو محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى، تقي الدين أبو البقاء، ولد سنة ٨٩٨ هـ . الشهير

قال أحمد - في رواية أبي داود - : ما يعجبني أن يقعد أولياء الميت في المسجد يعزّون ، أخشى أن يكون تعظيماً للموت ، أو قال للميت. وقال في رواية أبي الحارث : ما أحب الجلوس مع أهل الميت والاختلاف إليهم بعد الدفن ثلاثة أيام^(١١٦)

الأدلة

أدلة القول الأول :

١ - ماورد عن عائشة -رضي الله عنها- قالت : لما جاء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قتل ابن حارثة ، وجعفر بن أبي طالب ، و عبد الله بن رواحة ، وجلس رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يعرف فيه الحزن...^(١١٧)

وجه الدلالة

دل الحديث على جواز الجلوس لاستقبال المعزّين ؛ لأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - جلس للتعزية ، جاء في الذخيرة (... يجوز أن يجلس الرجل للتعزية)^(١١٨) ،

=باب النجار: فقيه حنبلي مصري. من القضاة. قال الشعراي: صحبته أربعين سنة فما رأيت عليه شيئا يشينه، وما رأيت أحدا أحلى منطلقا منه ولا أكثر أدبا مع جلسه. له (منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات) مع شرحه للبهوتي، في فقه الحنابلة. توفي سنة ٩٧٢هـ ..

مقدمة شرح الكوكب المنير ١ / ٥ والأعلام (٦/٦)

(١١٥) شرح منتهى الإرادات ٢/٥٢٢

(١١٦) الإنصاف للمرداوي ٦/٢٧٢. شرح منتهى الإرادات ٢/٥٢٢-٥٢٣. وكشاف القناع ٢/١٦٠

(١١٧) صحيح مسلم - بشرح النووي - كتاب الجنائز باب التشديد في النياحة ٦/٤٩٠ رقم ٩٣٥ مع

شرح النووي

(١١٨) الذخيرة ٢/٤٨١

لما في أبي داود أنه عليه السلام جلس لها في المسجد حين قتل زيد بن حارثة، وجعفر،
وعبد الله بن رواحة...^(١١٩)

وقال ابن حجر: (... وفي هذا الحديث من الفوائد أيضا جواز الجلوس للعرء
بسكينة ووقار..)^(١٢٠)

ونوقش

بأن هذا الحديث لا يدل على مشروعية الجلوس للتعزية ؛ لأن الرسول -صلى
الله عليه وسلم لم يجلس في المسجد قاصداً استقبال المعزين.
جاء في حاشية رد المحتار (... وأما أنه -صلى الله عليه وسلم - جلس لما قتل
جعفر و زيد بن حارثة و الناس يأتونه يعزونه ، يجاب عنه بأن جلوسه لم يكن مقصوداً
للتعزية)^(١٢١)

٢- ماورد عن عمرو بن العاص -رضي الله عنه - قال قبرنا مع رسول الله -
صلى الله عليه وسلم - (يعني ميتا) فلما فرغنا انصرف رسول الله -صلى الله عليه
وسلم - و انصرفنا معه ، فلما حاذى بابه وقف ، فإذا نحن بامرأة مقبلة قال : أظنه
عرفها ، فلما ذهبت إذا هي فاطمة ، فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم - : ما
أخرجك يا فاطمة من بيتك ؟ فقالت : أتيت يا رسول الله أهل هذا البيت ، فَرَحَّمْتُ
إليهم ميتهم ، أو عزيتهم به... الحديث)^(١٢٢)

(١١٩) أخرجه مسلم في صحيحة ٦ / ٤٧٩ - رقم ٩٢٣ بشرح النووي - وأخرجه أبو داود في سننه كتاب
الجنائز باب الجلوس عند المصيبة ٤٨٩ / رقم ٣١٢٢

(١٢٠) فتح الباري ٣ / ١٦٨

(١٢١) حاشية رد المحتار ٢ / ٢٤١

(١٢٢) سنن أبي داود كتاب الجنائز باب في التعزية ٢ / ٤٩٠ رقم ٣١٢٣. و الحديث ضعيف السند لأن فيه
ربيعه بن سيف المعافري ضعيف من جهة حفظه - تهذيب التهذيب ٣ / ٢٢١

وجه الدلالة

دل هذا الحديث على جواز استقبال المعزّين ، و الاجتماع عند أهل الميت ، لأن فاطمة -رضي الله عنها - ذهبت إلى بيت أهل الميت ، و لم ينكر عليها الرسول صلى الله عليه و سلم ، و إذا جاز في حق النساء ، جاز في حق الرجال.

ونوقش :

بأن هذا الحديث ضعيف السند ، و الضعيف لا يثبت به حكم شرعي ، ففي سند الحديث ربيعة بن سيف المغافري ضعيف من قبل حفظه ، فقد قال عنه البخاري في " التاريخ الكبير " ^(١٢٣) ((عنده مناكير)) ، و قال في " الأوسط " ^(١٢٤) ((وروى ربيعة بن سيف المغافري الإسكندراني أحاديث لا يتابع عليه)) ، و قال النسائي في رواية : ((ليس به بأس)) ، و قال في أخرى ((ضعيف)) ، و قال : ((بخطئ كثيراً)) ، و قال ابن يونس : ((في حديثه مناكير)) ، ^(١٢٥)

٣- أن التعزية سنة ، و اجتماع أهل الميت في مكان واحد يعين على أداء هذه السنة ، و ما أعان على أداء السنة من غير محذور شرعي ، فهو مشروع ، و جائز. ^(١٢٦)

نوقش

بأن الجلوس للتعزية خلاف السنة. قال الشيخ محمد العثيمين : (... لم يجلس الرسول صلى الله عليه و سلم للتعزية في أولاده ، و لا زوجاته ، و لا أحفاده ، و كذا الخلفاء الراشدون ، و الواجب على المؤمن أن يرجع إلى ما كان عليه سلف الأمة ،

(١٢٣) التاريخ الكبير ٢٩٠/٣

(١٢٤) الأوسط ١٤٦٤

(١٢٥) تهذيب التهذيب ٢٢١/٣

(١٢٦) مجموع فتاوى ابن باز ٣٧٣/١٣ ، و المقرب لأحكام الجنائز ٩٩

فإنهم خير القرون، و أن لا يلتفت إلى ما أحدثه الناس، لا في التعزية، و لا في غيرها،
فالخير كله في اتباع السلف، و الشر كله في ابتداع الخلف.^(١٢٧)

٤- أن الاجتماع للتعزية من العادات، و الأصل في العادات الإباحة.^(١٢٨)

ونوقش

بأن التعزية عبادة و ليست عادة، ولهذا جاء الثواب في فضل من عَزَى المصاب،
و الثواب لا يكون إلا على العبادات.^(١٢٩)

أدلة القول الثاني:

١- ما ورد عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه قال: (كنا نعد
الاجتماع عند أهل الميت بعد دفنه من النياحة)^(١٣٠)

٢- ما ورد عن جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه لما قدم على عمر بن
الخطاب رضي الله عنه فقال ((هل يناح قبلكم على الميت، قال: لا، قال: فهل
تجتمع النساء عندكم على الميت، و يطعم الطعام، فقال: نعم، فقال: تلك
النياحة))^(١٣١)

ورواه الإمام أحمد - رحمه الله - بلفظ: (كنا نعد الاجتماع إلى أهل الميت،
وصنعة الطعام بعد دفنه من النياحة).^(١٣٢)

(١٢٧) فتاوى ابن عثيمين ٣/٣٧٣-٣٨٠-٣٨٥

(١٢٨) فتاوى ابن عثيمين في الجنائز ٢/٣٧٣

(١٢٩) فتاوى ابن عثيمين ٢/٣٤٦

(١٣٠) تاريخ واسط ص ١٢٦

(١٣١) مصنف أبي شيبة ٣/٢٩١

(١٣٢) مسند الإمام أحمد ١١/٥٠٥ رقم ٦٩٠٥

ورواه ابن ماجه بلفظ (كنا نرى الاجتماع إلى أهل الميت ، و صناعة الطعام من النياحة) (١٣٣)

وجه الدلالة

دلت هذه الآثار على تحريم الاجتماع عند أهل الميت بعد دفنه ؛ لأن الصحابة - رضي الله عنهم - كانوا يرونه من النياحة ، و النياحة محرمة .
قال ابن عثيمين - رحمه الله - (... كان الصحابة - رضي الله عنهم - يعدون ذلك من النياحة و هم أعلم الأمة بمقاصد الشريعة ، و أقومهم عملاً بها ، و أسدهم رأياً ، و أطهرهم قلوباً...) (١٣٤)

ونوقش :

١ - بأن الأثر بجميع طرقه ضعيف ، و الضعيف لا يحتج به ، وبيانها فيما يلي :
- فما ورد عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فهو منقطع ؛ لأنه من رواية سيار أبي الحكم العنزي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وهو لم يلق عمر - رضي الله عنه - قال ابن حجر^(١٣٥) : (سيار أبو الحكم العنزي... ثقة... من السادسة مات سنة اثنتين و عشرين)^(١٣٦) أي سنة اثنتين و عشرين ومئة ، والحديث ضعيف فلا يحتج به .

(١٣٣) سنن أبن ماجه ٥١٤/١ رقم ١٦١٢

(١٣٤) فتاوى ابن عثيمين في الجنائز ٣٦٣/٢

(١٣٥) ابن حجر هو: أبو الفضل ، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني المصري الشافعي ، شهاب الدين . حافظ محدث فقيه . برع في علوم شتى لاسيما الحديث و علومه . ولد سنة ٧٧٣ هـ . ، و توفي سنة ٨٥٢ هـ .. من مصنفاته: فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، ولسان الميزان ، و بلوغ المرام أدلة الأحكام .

انظر حسن المحاضرة ٣٦٣/١ ، و الأعلام ١/ ١٧٨ .

(١٣٦) تحرير التقريب ٩٩/٢ ترجمة رقم ٢٧١٨

و ما رواه ابن أبي شيبه عن جرير البجلي - رضي الله عنه - فإنه منقطع ؛
لأنه من رواية طلحة بن مصرف ، و طلحة لم يسمع من جرير بن عبد الله ، و لا من
عمر ابن الخطاب - رضي الله عنهما - ، لأنه من الطبقة الخامسة من التابعين. قال ابن
حجر : (طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب اليامي... الكوفي ، ثقة قاريء فاضل من
الخامسة مات سنة اثنتي عشرة - بعد المئة - أو بعدها)^(١٣٧)

و الحديث المنقطع ضعيف فلا يحتج به.

و أما ما رواه الإمام أحمد في مسنده عن جرير ، فإنه ضعيف ؛ لأنه من رواية
نصر بن باب أبي سهل المروزي ، و قد ضعفه عدد من أهل الحديث. قال عنه يحيى بن
معين : حديثه ليس بشيء. و قال أبو حاتم الرازي : متروك الحديث.

و ما رواه ابن ماجه ، فإن مداره على هشيم بن بشر ، وهو مدلس ، و لم يصرح
بالتحديث.

قال ابن حجر : (هشيم - بالتصغير - ابن بشير - بوزن عظيم - ابن القاسم
بن بثار السلمي... : ثقة ، ثبت ، كثير التدليس ، و الإرسال الحنفي...)^(١٣٨)

و قال الذهبي : (... إنه كان من الحفاظ الثقات ، إلا أنه كثير التدليس...)^(١٣٩)

٢- إن الاجتماع الذي يعده السلف من النياحة هو الذي يشتمل على أمور
محرمة كصنع الطعام من أهل الميت أو النياحة أو نحو ذلك وهذا الذي تضمنه
الحديث

(١٣٧) تحرير التقریب ١٦٠/٢ ترجمة رقم ٣٠٣٤

(١٣٨) تحرير التقریب ٤٢/٤ رقم ٧٣١٢

(١٣٩) تذكرة الحفاظ ١٨٣/١

وأجيب بما يلي

بأن حديث جرير بن عبد الله البجلي بمجموع طرقه صحيح، وقد حكم عليه بالصحة النووي، والبوصيري، والشوكاني، والألباني، وغيرهم.

قال النووي: (... رواه أحمد بن حنبل، وابن ماجه بإسناد صحيح...) (١٤٠)

وقال البوصيري في الزوائد: (... إسناده صحيح رجال الطريق الأول على

شرط البخاري والثاني على شرط مسلم...) (١٤١)

قال الشوكاني: (... إسناده صحيح) (١٤٢)

قال محققو مسند الإمام أحمد - شعيب الأرنؤوط وزملاؤه: حديث صحيح -

نصر بن باب - وإن كان ضعيف الحديث، متابع، وبقية رجاله ثقات، رجال

الشيخين... وأخرجه ابن ماجه عن محمد بن يحيى - وهو الذهلي - عن سعيد بن

منصور، وأخرجه أيضاً عن شجاع بن مخلد كلاهما عن إسماعيل بن أبي خالد بهذا

الإسناد. قال البوصيري في الزوائد: رجال الطريق الأول على شرط البخاري، والثاني

على شرط مسلم، وهو كما قال (١٤٣)

٣- وما ورد عن ثابت بن قيس قال: أدركت عمر بن عبد العزيز - رحمه

الله - يمنع أهل الميت الجماعات يقول: تَرَزُّونَ وتغرمون (١٤٤)

(١٤٠) المجموع ٣٢٠/٥

(١٤١) سنن ابن ماجه ٥١٤/١

(١٤٢) السيل الجرار ٣٧٢/١ و نيل الأوطار ١٤٨/٤

(١٤٣) هامش المسند ٥٠٥/١١

(١٤٤) مصنف أبي شيبة ٢٩٠/٣: تَرَزُّونَ تنقصون يقال: رزأته أرزأه أصله النقص. النهاية في غريب الحديث

لابن الأثير ٢١٨/ ٢

٤- أن تعزية المصاب عبادة ؛ و لهذا جاء الثواب عليها ، و الثواب لا يكون إلا على عبادة ، و الأصل في العبادة المنع ، إلا ما قام عليه الدليل ، و لم يثبت أن النبي صلى الله عليه و سلم ، و أصحابه من بعده يجتمعون للتعزية ، فيكون الاجتماع لها بدعة ، و قد ثبت عن النبي صلى الله عليه و سلم التحذير من البدع بقوله (...كل بدعة ضلالة...) قال الشيرازي^(١٤٥) : (... و يكره الجلوس للتعزية ؛ لأن ذلك محدث ، والمحدث بدعة)^(١٤٦)

قال ابن عثيمين (... قوله - صلى الله عليه وسلم - كل بدعة ضلالة...) كلمة عامة ، من أقوى صيغ العموم ، صادرة من أعلم الناس بشريعة الله ، و مدلولات الألفاظ التي يتكلم بها ، و من أنصح الناس لعباد الله ، و من أفصحهم نطقاً ، و أبلغهم بياناً ، لا يمتري بذلك مؤمن ، و لم يأت عنه - صلى الله عليه وسلم - حرف يستثنى شيئاً من هذه القاعدة العامة.^(١٤٧)

ونوقش

بأن استقبال المعزين في بيت المصاب من العادات ، و ليس من العبادات ، والأصل في العادات الإباحة^(١٤٨).

(١٤٥) الشيرازي هو أبو إسحاق ، إبراهيم بن علي الفيروزآبادي الشيرازي ، جمال الدين. ولد في فيروزآباد بفارس سنة ٣٩٣ هـ . ، و توفي في بغداد سنة ٤٧٦ هـ .. كان فقيراً متعففاً قانعاً باليسير ، و كان أنظر أهل زمانه ، و أفصحهم ، و أورعهم ، و أكثرهم تواضعاً و بشراً. انتهت إليه رئاسة المذهب الشافعي. من مصنفاته: المهذب ، و التنبيه - في الفقه - ، و التصبرة ، و اللمع - في أصول الفقه - .

وفيات الأعيان ١ / ٤ و الأعلام (٥١/١)

(١٤٦) المهذب ١ / ١٩٠

(١٤٧) فتاوى ابن عثيمين ٢ / ٣٧٧-٣٤٦

(١٤٨) فتاوى ابن عثيمين في الجنائز ٢ / ٣٦٣

وأجيب

بأن القول بأن التعزية من العادات غير صحيح، و مخالف لفهم سلف، الأمة فإن الصحابة - رضي الله عنهم - كانوا يعدون الاجتماع عند أهل الميت، و صنع الطعام من النياحة، و النياحة محرمة ؛ لأن الرسول - صلى الله عليه و سلم - (لعن النائحة و المستمعة)

قال السندي^(١٤٩) - رحمه الله - : (قوله - كنا نرى - هذا بمنزلة رواية إجماع الصحابة - رضي الله عنهم - أو تقرير النبي - صلى الله عليه و سلم - و على الثاني فحكمه الرفع، و على التقديرين فهو حجة)^(١٥٠)

٥- أن الاجتماع للتعزية في بيت المصاب لا أصل له، بل هو مخالف لهدي النبي - صلى الله عليه و سلم -، و أصحابه - رضي الله عنهم -، و قد يكون وسيلة للكثير من البدع، و المنكرات، كما حصل في كثير من البلاد الإسلامية، كالنياحة، والنعي المحرم، و إحضار قارئ يقرأ القرآن، بصوت يهيج الأحزان، و يثير كوامن النفوس.^(١٥١) وإذا كانت الغاية محرمة، فإن الوسيلة إليها محرمة ؛ لأن للوسائل حكم الغايات.

(١٤٩) السندي هو محمد بن صادق السندي: أبو الحسن الصغير: فاضل، من المشتغلين بالحديث. من تلاميذ محمد حياة السندي. ولد في السند عام ١١٢٥ هـ . وسكن المدينة المنورة وتوفي بها - ١١٨٧ هـ .. له (شرح النخبة) في أصول الحديث، و (شرح جامع الأصول) لابن الأثير، كتب منه مجلدا و لم يتمه الأعلام (١٦٠/٦)

(١٥٠) حاشية السندي على سنن ابن ماجه ٥١٤/١

(١٥١) فتاوى ابن عثيمين ٣٦٣/٢ - ٣٦٥

أدلة القول الثالث

١ - ما رواه الإمام أحمد - رحمه الله - من حديث جرير بن عبد الله البجلي قال : (كنا نعد الاجتماع إلى أهل الميت ، و صنعة الطعام بعد دفنه من النياحة .^(١٥٢))
و رواه ابن ماجه بلفظ (كنا نرى الاجتماع إلى أهل الميت ، و صنعة الطعام من النياحة)^(١٥٣)

وجه الدلالة

دل الحديث على إن الاجتماع للتعزية غير مشروع وفعل غير المشروع أقل أحواله الكراهة

ونوقش

سبق مناقشة هذا الدليل في أدلة القول الثاني

٢ - أن الاجتماع للتعزية في بيت المصاب لا أصل له ، بل هو مخالف لهدى النبي - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه - رضي الله عنهم - ، وقد يكون وسيلة للكثير من البدع ، و المنكرات ، كما حصل في كثير من البلاد الإسلامية ، كالنياحة ، والنعي المحرم ، ولهذا يكره

٣ - أن الاجتماع للتعزية ؛ يجدد ويديم الحزن ، وهذا ينافي المقصود من التعزية فالتعزية شرعت لتسلية المصاب وتخفيف أثر المصيبة ليزول عنه الحزن

ويناقش

بأنه لا يلزم من الاجتماع تجديد الحزن أو استدامته بل قد يكون مذهباً للحزن أو مخففاً له .. جاء في تسلية أهل المصائب : (....إن كان الاجتماع فيه موعظة للمعزى بالصبر

(١٥٢) مسند الإمام أحمد ٥٠٥/١١ رقم ٦٩٠٥

(١٥٣) سنن أبى ماجه ٥١٤/١ رقم ١٦١٢

والرضا وحصل له من الهيئة الاجتماعية تسلية بتذاكرهم آيات الصبر وأحاديث الصبر والرضا فلا بأس بالاجتماع على هذه الصفة فإن التعزية سنة سنّها رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١٥٤)

٤- إن الاجتماع عند أهل الميت فيه مشقة عليهم ويكلف المؤنة^(١٥٥).

الترجيح

بعد ذكر أقوال أهل العلم، وأدلتهم، وما ورد عليها من مناقشات، يظهر أن الأصل كون التعزية بدون اجتماع خاص، كما كان عليه سلف هذه الأمة، وإن لم يتيسر ذلك إلا باجتماع يستقبل فيه المعزّين؛ فإن الاجتماع جائز، وهو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول، لكن يشترط أن يكون الاجتماع خالياً من المنكرات، و البدع، والإسراف في الإعداد له، والتجمعات التي تشبه الاحتفالات؛ لأن الأصل في التعزية سنة، وأهل المصيبة بحاجة إلى من يسليهم ويهون عليهم المصيبة، وفي هذا العصر الذي اتسع فيه البنيان و تفرق الناس فيه، وانشغلوا بأعمالهم، فإذا لم يستقبل أهل الميت المعزّين في بيوتهم، تعذر على عدد من أقاربهم، و أصدقائهم تعزيتهم.

ولأن حديث جرير البجلي - الذي اعتمد عليه المانعون - - إن صح - فهو محمول على الاجتماع، وصنع الطعام من أهل الميت وهو ظاهر الحديث، وأما كون السلف لم يفعلوا ذلك؛ لأنهم لم يحتاجوا إليه، ولأن مساكنهم متقاربة،

(١٥٤) ص ١٦٧

(١٥٥) الأم (٣١٨/٢) و شرح منتهى الإرادات ٥٢٢/٢

ويلتقون كثيراً في المساجد، أو الأسواق ونحوها، فهذه المسألة من المسائل التي يتغير فيها الاجتهاد، و الفتوى ؛ لتغير أحوال الناس. والله أعلم بالصواب.

المطلب الثاني: اجتماع أهل الميت في المقبرة للتعزية

اختلف أهل العلم في هذه المسألة على ثلاثة أقوال :

القول الأول: أن التعزية في المقبرة مكروهه، وهذا مذهب الحنفية^(١٥٦)، والمالكية^(١٥٧)، والحنابلة في من عزى قبل الدفن، لأن تكرار التعزية مكروه^(١٥٨).
جاء في الدر المختار: (... وتكره التعزية ثانياً، وعند القبر...) (١٥٩)

وجاء في مواهب الجليل: (... و محلها البيت، وإن جعلت على القبر فواسع، غير أنه ليس من الأدب...) (١٦٠)

القول الثاني: أن التعزية في المقبرة جائزة، وهذا مذهب الشافعية،^(١٦١) والحنابلة^(١٦٢) في من لم يُعزَّ قبل الدفن واختيار الشيخ ابن باز^(١٦٣) والشيخ ابن عثيمين^(١٦٤) واللجنة الدائمة للإفتاء^(١٦٥)

قال النووي: (قال أصحابنا: و تجوز التعزية قبل الدفن، و بعده...) (١٦٦)

(١٥٦) حاشية ابن عابدين ٢٤١/٢

(١٥٧) مواهب الجليل ٢٣٠/٢

(١٥٨) كشف القناع ١٦٠/٣

(١٥٩) الدر المختار (مع حاشية ابن عابدين) ٢٤١/٢

(١٦٠) مواهب الجليل ٢٣٠/٢

(١٦١) المجموع ٣٠٦/٥

(١٦٢) كشف القناع ١٦٠/٢ والإنصاف ٢٧١/٦

(١٦٣) فتاوى ابن باز

(١٦٤) فتاوى ابن عثيمين في الجنائز ٣٥٢/٢

(١٦٥) مجموع فتاوى اللجنة الدائمة ١٣٤/٩

وجاء في الإقناع: (ويكره تكرارها فلا يُعزّي عند القبر من عزّي قبل ذلك)^(١٦٧)
 قال الإمام أحمد: (أكره التعزية عند القبر، إلا لمن لم يعز...)^(١٦٨)
 وقال الشيخ ابن باز لما سئل عن هذه المسألة: (لا أعلم في هذا بأساً ؛ لما فيه
 من التيسير على الحاضرين)^(١٦٩)

وقال الشيخ ابن عثيمين لما سئل عن حكم اصطفاف أهل الميت عند باب
 المقبرة، لتلقي تعازي الناس بعد دفن الميت مباشرة فقال: (الأصل أن هذا لا بأس به ؛
 لأنهم يجتمعون جميعاً من أجل سهولة الحصول على كل واحد منهم، ليعزّي، ولا
 أعلم في هذا بأساً)^(١٧٠)

وأفتت اللجنة الدائمة بجواز ذلك، وهذا نص الفتوى: (تَقْبُلُ الْعَزَاءُ مِنْ أَهْلِ
 الْمَيِّتِ فِي الْمَقْبَرَةِ قَبْلَ الدَّفْنِ، أَوْ بَعْدَهُ لَا حَرَجَ فِيهِ..... وَقَالُوا أَيْضًا: لَيْسَ لِلتَّعْزِيَةِ وَقْتُ
 مُحَدَّدٍ، وَلَا مَكَانَ مُحَدَّدٍ)^(١٧١)

القول الثالث: أن التعزية عند القبر بدعة وهذا قول إبراهيم النخعي^(١٧٢) -

رحمه الله -

= (١٦٦) المجموع ٣٠٦/٥

(١٦٧) الإقناع ٣٨٣/١

(١٦٨) كشف القناع ١٦٠/٢ و الإنصاف ٢٧١/٦

(١٦٩) فتاوى ابن باز ٤٧٣/١٣

(١٧٠) فتاوى ابن عثيمين في الجنائز ٣٥٢/٢

(١٧١) فتاوى اللجنة الدائمة ١٣٤/٩

(١٧٢) حاشية ابن عابدين ٢٤١/٢ و لم أجد له فيما اطلعت عليه دليل.

أدلة القول الأول :

١ - أن التعزية عند القبر تمنع من القيام بحق الميت ، من الدعاء له بالتثبيت ، والمغفرة ، و هو المطلوب في هذا الموضع ، فإذا انشغل الناس بالتعزية تركوا المشروع في هذا الموضع ^(١٧٣)

٢ - أن التعزية عند القبر من سوء الأدب ^(١٧٤)

٣ - أن أهل الميت قبل الدفن مشغولون بدفنه ^(١٧٥) فلا ينبغي أن يشغلوا بالتعزية ؛ لأن المشغول لا يشغل

ويناقد

أن جميع ما استدل به أصحاب هذا القول أدلة عقلية ، و هي معارضة بأدلة نقلية منها ما هو خاص بمشروعية التعزية عند القبر و منها ما هو عام لم يرد ما يخصه ^(١٧٦) . و المنقول مقدم على المعقول عند التعارض .

أدلة القول الثاني :

١ - ما ورد عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال مر النبي - صلى الله عليه وسلم - بامرأة تبكي عند قبر ، فقال : اتقي الله ، و اصبري... الحديث ^(١٧٧)

وجه الدلالة : دل الحديث على مشروعية التعزية في المقبرة لأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - عزى هذه المرأة بقوله اتقي الله ، و اصبري ، و الرسول - صلى الله عليه وسلم - لا يفعل إلا ما هو مشروع .

(١٧٣) حاشية ابن عبيد ٢٤١/٢

(١٧٤) مواهب الجليل ٢٣٠/٢

(١٧٥) المجموع ٣٠٦/٥

(١٧٦) انظر أدلة القول الثاني ص

(١٧٧) صحيح البخاري كتاب الجنائز باب زيارة القبور ٣٨٢/١ رقم ١٢٨٣

٢- أن الأصل في التعزية أنها مشروعة في كل مكان ؛ لعموم الأدلة، و عدم ما يدل على المنع، أو الكراهة، فيبقى الحكم على الأصل وهو جواز، التعزية في المقبرة^(١٧٨).

الترجيح

مما سبق من ذكر أقوال أهل العلم، و أدلتهم يظهر لي رجحان القول الثاني وهو أن الأصل في التعزية في المقبرة الجواز لقوة أدلتهم فقد استدلوا بحديث صحيح صريح في جواز التعزية كما استدلوا بعموم الأدلة الواردة في مشروعية التعزية التي لم يرد ما يخصها، فتبقى على عمومها ؛ لأن الأصل العمل بالعام حتى يرد ما يخصه. و ضعف أدلة القول الأول، فإن جميع أدلتهم عقلية، و المنقول مقدم على المعقول. أما القول الثالث فلم أجد له دليلاً فيما اطلعت عليه. و الله أعلم بالصواب.

المطلب الثالث: التزام على أهل الميت في المقبرة للتعزية

التعزية عبادة شرعت لحكم كثيرة، منها تهوين المصيبة على المصاب، و تسليته عنها، و حثه على التزام الصبر، و احتساب الأجر، و الرضا بالقدر، و التسليم لأمر الله تعالى، و الدعاء للميت، و الترحم عليه، و الاستغفار له.^(١٧٩)

فهذه التعزية المشروعة، التي وردت عن الرسول - صلى الله عليه و سلم - وعمل بها سلف الأمة، وهي التي تترتب عليها الأحكام الشرعية، أما في هذا العصر فقد اعتاد الناس بعد دفن الميت، أن يصطف جميع أهل الميت في المقبرة، ثم يأتي جميع المشيعين له، أو أغلبهم، و يتزاحموا عليهم ؛ لتعزيتهم، و يصيب أهل الميت من التعب، و المشقة الشيء العظيم، و لهذا لا يكون لتعزية هذا الجمع الغفير أثر في

(١٧٨) المجموع ٣٠٥/٥-٣٠٦. كشف القناع ١٥٩/٢-١٦٠.

(١٧٩) بلغة السالك للصاوي ٩٩/١ و مواهب الجليل ٢٢٩/٢.

نفوس المعزين، ولا يخفف عنهم المصيبة، بل صارت التعزية عادة، للمُعزّي، وللمُعزّي و لهذا فإن التعزية في المقبرة بهذه الصفة - والتي عليها عمل أغلب الناس في بلادنا غير مشروعة ؛ لأنها مغايرة للصفة التي شرعها لنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولمعنى التعزية الشرعي.

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي : (و التعزية ليست كما يظن بعض العوام أنها مجرد قول : ((أعظم الله أجرك ، و أحسن عزاك ، و غفر لميتك))، بل هي كما قال أبو الوفاء بن عقيل^(١٨٠) فقد قال رحمه الله كلاماً معناه : إن التعزية هي أن تأتي إلى قلب قد هدته المصيبة و غيرته ، فلا تزال تلقي عليه من الآيات ، و الأحاديث ، و الترغيب ، و التهيب ، حتى ترده إلى الحق ، فهذه التعزية حقاً ، سواء كانت مشافهة ، أو بالكتابة ، إذا كان بعيداً ، و أما ما يفعله بعض الناس اليوم ، بل كلهم إلا النادر ، فليست بتعزية ، و هي لتهييج الحزن أقرب منها للتعزية)^(١٨١)

وقال الشيخ محمد العثيمين : (لما سئل عن حكم الاصطفاف للعزاء في المقبرة من قبل أقارب الميت ، و تتابع الناس على المرور أمامهم لتعزيتهم ؟

(١٨٠) أبو الوفاء ابن عقيل هو علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الظفري، أبو الوفاء، يعرف بابن عقيل ولد سنة ٤٣١ هـ .: عالم العراق و شيخ الحنابلة ببغداد في وقته. كان قوي الحجة، اشتغل بمذهب المعتزلة في حديثه. وكان يعظم الحلاج، فأراد الحنابلة قتله، فاستجار بباب المراتب عدة سنين. ثم أظهر التوبة حتى تمكن من الظهور له تصانيف أعظمها " كتاب الفنون " بقيت منه أجزاء، وهو في أربعمئة جزء، قال الذهبي في تاريخه: كتاب الفنون لم يصنف في الأصول مثله و " الفرق " و " الفصول " في فقه الحنابلة، عشرة مجلدات، و " الرد على الاشاعرة " توفي سنة ٥١٣ هـ . _ المنهج الأحمد د ٢ / ٢١٥

فأجاب: الحقيقة أنني أكره ذلك. وقد حَدَثَ هذا عندنا أخيراً، وكذلك الجلوس في البيوت لتلقي العزاء، وقد أدركتُ الناس في بلدنا لا يفعلون ذلك، وإنما يعزون ذوي الميّت الأقربين جداً إذا قابلوهم، أو صلّوا معهم في مساجدهم. أما أنا فإني أكتفي في المقبرة بتعزية أقرب الناس للميّت، وأوصيه بنقل العزاء للباقيين، أو أقف وَسَطَ دائرة المصطفين، وأعزيهم جميعاً بكلامٍ واحد. ومن المؤسف أنه يقع تزاحم، وعناق ونحو ذلك، وأنه يعزى أحياناً من ليس بمصاب، بل ربما كان فرحاً للميّت بالراحة، كما يقف ناسٌ كثيرٌ ممن ليسوا من خاصة الميت، ويغني عن قصد المنزل الاتصال بالهاتف^(١٨٢)

المطلب الرابع: بناء المظلات و المنصات داخل المقبرة للتعزية

لم أجد من تكلم عن هذه المسألة من العلماء المتقدمين لأنها لم تكن موجودة في عصرهم، فالمظلات، والمنصات لم توجد إلا في هذا العصر وقد صدر فيها فتاوى من

(١٨٢) مذكورة: ثمرات التدوين من مسائل ابن عثيمين مسألة ١٩٤ للشيخ أحمد القاضي.

سبق نقل كلاماً للشيخ العثيمين قرر فيه جواز التعزية في المقبرة لما سئل عن حكم اصطفاف أهل الميت عند باب المقبرة، لتلقي تعازي الناس بعد دفن الميت مباشرة فقال: (الأصل أن هذا لا بأس به؛ لأنهم يجتمعون جميعاً من أجل سهولة الحصول على كل واحد منهم، يُعزّى، ولا أعلم في هذا بأساً)(١٨٢) وفي هذا المبحث قال: انه يكره ذلك فهل يعني ذلك أن له في المسألة قولان؟ الذي يظهر لي انه أجاب في كل مرة حسب السؤال فإنه أجاب بالجواز لما سئل عن حكم التعزية في المقبرة والسؤال الثاني عن حكم اصطفاف أهل الميت والناس يمرون عليهم ويتزاحمون للتعزية فهذه الصفة هي التي يرى أنها مكروهة؛ أما أصل التعزية في المقبرة فإنه لا يراه مكروهاً؛ لأنه ذكر أنه أقرب الناس للميت في المقبرة، أو يعزيهم جميعاً بكلام واحد.

عدد من العلماء المعاصرين فقد صدر فتوى من سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ مفتي الديار السعودية - سابقا (١٨٣) -

وصدرت فتوى من اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (١٨٤) ومن هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية (١٨٥) وجميعها تضمنت عدم جواز بناء مظلات في المقبرة للتعزية، وعللوا ذلك، بما يترتب عليها من المفساد ولأن هذا لم يعرف من هدي سلف الأمة، ولأن فيها اغتصاب لأرض المقبرة.

فيما سبق نقلت فتاوى عدد من كبار علماء العصر، في حكم بناء منصات، أو مظلات في المقابر؛ لاجتماع المعزّين فيها، وقد قرروا تحريم ذلك، فهل وضع مظلات متحركة، ومنتقلة في المقبرة لترتيب وتنظيم المعزّين، ولتلقّي الناس من حرارة الشمس يكون لها حكم المظلات الثابتة؟

الذي يظهر لي أن الحكم مختلف، فإن المانع عللوا ذلك بسببين الأول: ما قد يترتب عليها من مفساد شرعية، والثاني: أن في إنشاء المنصات، أو المظلات اغتصاباً لأرض المقبرة المخصصة لدفن الأموات.

وأما المظلات المتحركة، فإنها لا تتوفر فيها هذه الأسباب، فلا يترتب عليها اغتصاب شيء من أرض المقبرة؛ لأنها تنقل من مكان إلى آخر، وقد تخرج من المقبرة عند عدم وجود مكان لها، أو الاستغناء عنها، كما أنها لا يترتب عليها شيء من المحاذير الشرعية، فهي وسيلة لترتيب وتنظيم المعزّين، ولتظل المعزّين والمعزّين عن الشمس. وهذه الأمور الأصل فيها الإباحة.

(١٨٣) مجموع فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ ٢٤٧/٣ رقم الفتوى ٩٥٤ بتاريخ ١٦/٥/١٣٧٧ هـ .

(١٨٤) فتاوى اللجنة الدائمة ٤٤٢/٨ و رقم الفتوى ٤٤٧٤ بتاريخ ١٤٠٢ هـ .

(١٨٥) فتاوى هيئة كبار العلماء رقم ٢/٦٨٤ بتاريخ ١٤١٠ هـ .

الخاتمة

الحمد لله وحدة و الصلاة و السلام على من لا نبي بعده. أما بعد

فقد توصلت إلى نتائج كثيرة، ومن أهمها ما يلي :

- ١ - أن معنى التعزية في اللغة لا يخرج عن معناها الاصطلاحي في الجملة فالتعزية، هي تسلية المصاب، وحثه على الصبر و الاحتساب، و الدعاء له، و للميت.
- ٢ - أن العلماء اتفقوا على مشروعية التعزية.
- ٣ - أنه لم يرد صفة معينة للتعزية، أو لفظ محدد لا يعزى إلا به فللمعزّي أن يختار اللفظ المناسب لحال المصاب، و الأفضل أن يُعزّى بالألفاظ المأثورة.
- ٤ - أن التعزية ليس لها وقت محدد ؛ لعدم الدليل على التحديد، فما دامت المصيبة باقية فإنه يعزى.
- ٥ - أن العلماء اتفقوا على أن الاجتماع للعزاء إذا كان فيه منكر كالنياحة، أو بدعة فإنه يحرم.
- ٦ - أن الأصل في التعزية أن تكون بدون اجتماع كما كان عليه السلف الصالح رحمهم الله
- ٧ - أن الاجتماع لاستقبال المعزّين إذا كان خالياً من المنكرات و البدع فإنه جائز.
- ٨ - أن الأصل جواز التعزية في المقبرة لثبوت ذلك في السنة.
- ٩ - أن اصطفاة أهل الميت عند باب المقبرة لتلقي تعازي الناس جائز.
- ١٠ - أن تراحم الناس على أهل الميت في المقبرة للتعزية غير مشروع بل مخالف للمشروع و لمعنى التعزية.
- ١١ - أن بناء المنصات و المظلات في المقبرة للتعزية غير جائز.

- ١٢- أن وضع مظلات متحركة في المقبرة لترتيب و لتنظيم المعزين جائز ؛ لأنها لا يترتب عليها شيء من المحاذير الشرعية.

المصادر والمراجع

- [١] القرآن الكريم
- [٢] أحكام الجنائز، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني - مكتبة المعارف - الرياض - ١٤١٢هـ
- [٣] الأذكار، لإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي - المكتبة العلمية - الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ .
- [٤] إرواء الغليل، في تخريج أحاديث منار السبيل للعلامة محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي - الطبعة الثانية - ١٤٠٥هـ .
- [٥] الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، للأمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي - القاهرة - مصطفى الباب الحلبي - ١٣٧٨هـ .
- [٦] الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة السابعة، ١٩٨٦م
- [٧] الإقناع لطالب الانتفاع، لشرف الدين موسى بن أحمد بن موسى الحجاوي المقدسي - تحقيق الدكتور / عبد الله التركي - دار هجر - الطبعة الأولى - ١٤١٨هـ .
- [٨] الأم، للإمام محمد بن ادريس الشافعي - دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٠هـ
- [٩] الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي، تحقيق : د/ عبد الله التركي - هجر للطباعة - ١٤١٥هـ .

- [١٠] البيان شرح المذهب ، للعلامة أبي الحسن يحيى العمراني الشافعي اليمني - تحقيق قاسم محمد النوي - دار المنهاج - الطبعة الأولى - ١٤٢١ هـ .
- [١١] تاريخ واسط ، لإمام أسلم بن سهل الرزاز الواسطي (ت ٢٩٢ هـ) تحقيق كوركيس ١٤٠٦ هـ عالم الكتب - بيروت - لبنان
- [١٢] تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، للعلامة فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي - الطبعة الأولى - بولاق سنة ١٣١٤ هـ
- [١٣] تحرير التقريب التهذيب ، لدكتور بشار عواد معروف و الشيخ شعيبا لارنوؤط مؤسسة الرسالة الأولى ١٤١٧ هـ
- [١٤] تذكرة الحفاظ ، لإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) وضع حواشيه : زكريا عميرات ١٤١٩ هـ دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
- [١٥] تهذيب الأسماء واللغات ، للإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي - بيروت - دار الكتب العلمية
- [١٦] تهذيب التهذيب ، للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) ١٤١٢ هـ دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- [١٧] حاشية رد المحتار على الدر المختار ، للعلامة محمد أمين الشهير بابن عابدين ، دار الفكر - الطبعة الثانية - ١٣٨٦ هـ
- [١٨] الحوادث والبدع ، لأبي بكر محمد بن الوليد الطرطوشي ، تحقيق : علي بن حسن بن عبد الحميد ١٤١٧ هـ ، دار ابن الجوزي - الدمام - السعودية .
- [١٩] الدرر المضيئة شرح الدرر البهية ، للإمام محمد بن علي الشوكاني - جمعية إحياء التراث الإسلامي - الكويت - الطبعة الثانية - ١٤١٨ هـ - .

- [٢٠] دليل الطالب لنيل الطالب ، للشيخ مرعي بن يوسف الحنبلي - تحقيق عبد الله البارودي - مؤسسة الكتب الثقافية الطبعة الثانية ١٤١١ هـ .
- [٢١] الذخيرة ، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي - دار الغرب الإسلامي - ١٤١٤ هـ
- [٢٢] زاد المعاد في هدي خير العباد ، لشمس الدين محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي مؤسسة الرسالة الطبعة الثالثة عشر ١٤٠٦
- [٢٣] سنن ابن ماجه ، للحافظ محمد بن يزيد القزويني - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - المكتبة العلمية بيروت - لبنان .
- [٢٤] سنن أبي داود ، للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي ، تعليق : عزت عبيد الدعاس و معه معالم السنن للخطابي ، دار الحديث - بيروت - الطبعة الأولى.
- [٢٥] سنن الترمذي ، لأبي عيسى محمد بن سورة الترمذي ، تحقيق : أحمد شاكر ، دار الكتاب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى .
- [٢٦] سنن النسائي ، لأحمد بن شعيب النسائي - دار المعرفة - بيروت .
- [٢٧] السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار ، لإمام محمد بن علي الشوكاني - تحقيق محمود إبراهيم زايد - دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- [٢٨] الشرح الكبير - مع المقنع - ، لشمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي - تحقيق : الدكتور / عبد الله التركي ، دار هجر - ١٤١٤ هـ .

- [٢٩] شرح صحيح مسلم، لإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي - دار القلم - بيروت - لبنان .
- [٣٠] صحيح البخاري = الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، لأمام محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق : محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، ١٤٠٠هـ .
- [٣١] صحيح مسلم - بشرح النووي -، لإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، - دار القلم بيروت - لبنان الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .
- [٣٢] فتاوى ابن عثيمين في الجنائز والصلاة، جمع و ترتيب فهد بن ناصر السلمان - دار الثريا للنشر -
- [٣٣] فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والأفتاء، جمع الشيخ أحمد الدويش ١٤١٨هـ، مكتبة المعارف - الرياض - السعودية .
- [٣٤] الفتاوى الهندية، للشيخ نظام و جماعة من علماء الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ١٤٠٠هـ
- [٣٥] فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ترقيم فؤاد عبد الباقي، و تخريج محب الدين الخطيب، دار الفكر - بيروت - .
- [٣٦] الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، للشيخ أحمد البنا - دار الشهاب القاهرة
- [٣٧] فتح القدير، لإمام محمد بن عبد الواحد السيوطي المعروف بابن الهمام - دار الفكر - الطبعة الثانية - .

- [٣٨] كتاب الفروع ، للعلامة شمس الدين محمد بن مفلح المقدسي - تحقيق الدكتور عبد الله التركي - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى - ١٤٢٤هـ
- [٣٩] الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار ، للحافظ أبي بكر بن أبي شيبة الدار السلفية - الهند .
- [٤٠] كشف القناع عن متن الإقناع ، للعلامة منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ، دار الفكر - بيروت - ١٤٠٢ هـ
- [٤١] كفاية الطالب الرباني ، للعلامة علي بن خلف المنوفي المالكي المصري ، الطبعة الأولى - ١٤٠٧ هـ - مطبعة المدني - بمصر .
- [٤٢] لسان العرب ، لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري - دار صادر - بيروت - لبنان .
- [٤٣] المبدع في شرح المقنع ، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح - المكتب الإسلامي - الطبعة الثانية - ١٤٠٠هـ
- [٤٤] مجموع فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ ، جمع و ترتيب محمد بن عبد الرحمن بن قاسم - الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ
- [٤٥] المجموع شرح المذهب ، لإمام محيي الدين ابن شرف النووي - دار الفكر - .
- [٤٦] مجموع فتاوى ابن باز ، مجموع فتاوى و مقالات متنوعة للشيخ ابن باز ، جمع و ترتيب و إشراف الدكتور / محمد بن سعد الشويعر ١٤٢١هـ ، دار القاسم - الرياض - السعودية .
- [٤٧] مسند الإمام أحمد بن حنبل ، إشراف الدكتور / عبد الله التركي مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى - ١٤١٩هـ

- [٤٨] معونة أولي النهى شرح المنتهى، لتقي الدين محمد بن أحمد الفتوحى الحنبلى - تحقيق عبد الملك بن دهيش - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ
- [٤٩] المغنى، لأبى محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة، تحقيق الدكتور / عبد الله التركي و الدكتور / عبد الفتاح الحلو - هجر للطبع و النشر، ١٤١٠هـ
- [٥٠] مغنى المحتاج، لشيخ محمد الشربيني الخطيب، مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٧٧هـ.
- [٥١] منح الجليل على مختصر خليل، للشيخ محمد عlish - بيروت - لبنان .
- [٥٢] المذهب في فقه الإمام الشافعي، لأبى إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي - مطبعة مصطفى الباب الحلبي ١٣٩٦هـ
- [٥٣] مواهب الجليل شرح مختصر خليل، لأبى عبد الله محمد بن عبد الرحمن المغربي ١٤١٦هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
- [٥٤] نهاية المطلب في دراية المذهب، لإمام الحرمين عبد الملك الجويني - تحقيق ا.د. عبد العظيم الذيب - وزارة الأوقاف بدولة قطر ١٤٢٨هـ .
- [٥٥] نيل الأوطار، للعلامة محمد بن علي الشوكاني، دار الفكر، بيروت .

Meeting to the Receive Mourners

Abdullah Bin Sulaiman Bin Abdul Mohsen Almtroda

*Associate Professor, Department of Jurisprudence
College of Sharia and Islamic Studies, Qassim University*

(Received 7/4/1432H; accepted for publication 5/7/1432H)

Abstract. This search is divided to an introduction sections and conclusion.

The introduction includes the importance of the subject and why it has been chosen, the method and the search plane.

The first section include the definition of condolence, in the language and in the convention of scholars; and its legitimacy, by the unanimity of scientist; and by the unanimity of scientist; and the condolence has no definite way :

The mourner chooses the words and the time which is possible.

In the second section; the scientists was meeting mourners at home, at cemetery or at any place which has no denier or heresy .

Crowding for condolence after burial is not permissible.

But the mobile umbrella is permissible because it doesn't cause any legitimate caveats.

And Allah Knows Best

أقوال الإمام ابن مردويه (ت ٤١٠ هـ) في الجرح والتعديل جمع و دراسة

د. مشعل بن محمد الحداري

موجه فني أول في دور القرآن الكريم التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة الكويت، وعضو هيئة التدريس المنتدب في قسم التفسير والحديث، كلية الشريعة، جامعة الكويت

(قدم للنشر في ١٣/٥/١٤٣٢ هـ.؛ وقبل للنشر في ٧/٥/١٤٣٢ هـ.)

ملخص البحث. تعرض الدراسة لمنهج إمام من أئمة الحديث الشريف وهو الحافظ أبو بكر بن مردويه في نوع مهم من موضوعات علم الحديث وهو الجرح والتعديل. ويرجع البحث في أهميته إلى علو مكانة ابن مردويه، وأهمية علم الجرح والتعديل في جميع الأزمنة بضوابطه الشرعية المعلومة عند العلماء، واعتماد المؤلفين على أقوال ابن مردويه، واعتمادهم لها. والدراسة جمعت الأقوال في الجرح والتعديل، مع الترجمة المختصرة لمن قيلت فيهم تلك الأقوال، ثم حللتها ودرستها حسب القواعد العلمية المتعارف عليها عند المحدثين. وامتدت الفترة الزمنية للمترجمين التي شملتها الدراسة منذ عصر الرواية الأول إلى عصر المؤلف. والبحث - إضافة لما سبق - تضمن مادة تاريخية شملت عبارات للمؤلف في الجرح والتعديل في حق مترجمين خلت تراجمهم عن الجرح والتعديل من غيره. كما أن الدراسة انفردت بنصوص لم تذكر إلا عن ابن مردويه، واعتمدها العلماء المختصون في مؤلفاتهم. وسلطت الدراسة الضوء على بقية مؤلفات الحافظ أبي بكر بن مردويه، وأوصت بعدد من الدراسات التي لم تنل العناية إلى وقت إعدادها. ودافع البحث عن الحافظ ابن مردويه وأنزله منزلته في الإمامة فيما نسب إليه من سكوته على الأحاديث الضعيفة من بعض المؤلفين بعده.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه ومن تبع ملتته إلى يوم الدين .
أما بعد ، ، ،

فإن المطلع على حركة التأليف في علوم الحديث النبوي يجد في تنوعها وتفرعها وتطورها ما يشعر بتحقيق وعد الله - ﷻ - بحفظ السنة النبوية المطهرة كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩] .

ولما كان السند هو الطريق المؤدي إلى المتن اعتنى العلماء المصنفون به بكل جزئياته ، لاسيما فيما يتعلق بتعيين الرواة الذين هم الحلقة المؤثرة في الإسناد ، فقسموا المؤلفات في ذلك إلى مؤلفات عامة لجميع الرواة ، وأخرى خاصة بالجرح والتعديل وفروعه ، ثم مع تطور حركة التأليف قام المؤلفون بتنويع المؤلفات بحسب تنوع الروابط التي تربط المترجمين ، فقد ألفوا فيمن يجمعهم رابط صحبة النبي - ﷺ - ، أو التابعين لهم بإحسان على اختلاف قريتهم منهم ، أو الاتصاف بالولاء ، أو كونهم إخوة وأخوات ، وهكذا .

وقد جاءت هذه الدراسة وعنوانها "أقوال ابن مردويه (ت ٤١٠هـ) في الجرح والتعديل جمع ودراسة" لتظهر جهود أحد العلماء المبرزين في مجال علوم الحديث .

أسباب اختيار الموضوع

ترجع أسباب اختيار الموضوع لأهميته من حيث :

١ - حفظ تراث الأئمة من الضياع ، وتسلط الضوء على جوانب مشرقة من الحياة العلمية في الفترة الزمنية للدراسة .

٢ - أهمية معرفة مناهج الأئمة في المسائل العلمية لا سيما في علم الجرح والتعديل.

٣ - علو مكانة ابن مردويه ومؤلفاته عند المحدثين ، وهذا ما سيتبين من خلال عرض ترجمته ومصنفاته العلمية.

٤ - شح الدراسات العلمية عن الحافظ أبي بكر بن مردويه عموما ، وعن منهجه في الجرح والتعديل خصوصا ، وعدم التفات كثير من المختصين المعاصرين إلى ذلك.

منهجي في البحث

اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج التالي :

أولا : المنهج التاريخي

فقد تناولت الحقبة التي عاش فيها ابن مردويه وهي الفترة من أواخر القرن الرابع الهجري إلى أوائل القرن الخامس بالبحث والدراسة ، وعرض لأهم العلماء الذين نقلوا عنه وتوثيق آرائهم.

ثانيا : المنهج التحليلي

حيث قمت بجمع أقوال ابن مردويه في الجرح والتعديل^(١) ، وحللتها تحليلا علميا ، وأبنت آراء العلماء الداعمة لرؤية ابن مردويه ، سواء أكانوا من السابقين عليه ، أم اللاحقين به ، مع الشرح والتعليق.

واقترضت طبيعة البحث أن يكون على النحو التالي :

(١) اعتنى بذكر حل أقوال ابن مردويه: ابن نقطة، كما نقلها والذهبي، وابن حجر، وغيرهما كما ستراه لاحقا.

١- المقدمة: وفيها ذكرت أهمية الموضوع، وأسباب اختياري له، ومنهجي في البحث.

٢- المبحث الأول: التعريف بابن مردويه وآثاره ومكانته. ويحتوي على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بابن مردويه.

المطلب الثاني: آثار ابن مردويه.

المطلب الثالث: مكانة ابن مردويه العلمية.

٣- المبحث الثاني: أقوال ابن مردويه في الجرح والتعديل. ويحتوي كذلك على ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: أقوال ابن مردويه في التعديل.

المطلب الثاني: أقوال ابن مردويه في الجرح.

المطلب الثالث: موقف ابن مردويه من الأحاديث الضعيفة.

٤- الخاتمة: وفيها ذكر أبرز ما توصلت إليه الدراسة، وما يمكن أن تقدمه من توصيات.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المبحث الأول : التعريف بابن مردويه وآثاره ومكانته

المطلب الأول : التعريف بابن مردويه^(٢).

للتعريف بابن مردويه حسب ما يقتضيه المقام تبين الدراسة الآتي :

١ - كنيته واسمه ونسبه ونسبته ولقبه

هو أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه بن فورك^(٣) بن موسى بن جعفر الأصبهاني الحافظ.

٢ - مولده ونشأته

ولد الحافظ ابن مردويه سنة (٣٢٣هـ/الموافق ٩٣٥م)^(٤)، ويبدو أنه من عائلة علمية، تهتم بطلب العلم، وتوجه أفرادها إليه، فمن إخوته : محمد بن موسى بن مردويه، أبو عبد الله الأصبهاني، قال الصفدي (ت ٧٦٤هـ)^(٥) عنه : "أخو الحافظ أبي بكر، كان إماماً في الفقه والأصول، وتوفي سنة ثمان وتسعين وثلاث مائة".

وفي هذا إطرأ لمكانة الحافظ أبي بكر بن مردويه ؛ إذ عرف أخاه به.

ولعل جده هو : أحمد بن محمد بن موسى، المعروف بمردويه (ت ٢٣٨هـ)^(٦).

(٢) انظر ترجمته في: التقييد (ص ١٧٣)، والمنظم (٢٩٤/٧)، والوافي بالوفيات (٢٠١/٨)، وسير أعلام النبلاء

(٣٠٨/١٧)، وتاريخ الإسلام (٢٠٠/٢٨)، رقم ٣٠٣، وغيرها.

(٣) وهم بعض المحققين فخلط بينه وبين ابن فورك الإمام: محمد بن الحسن الأنصاري الأصبهاني (ت ٤٠٦هـ).

صاحب "مشكل الحديث". انظر: تحقيق كتاب "العرش" للذهبي (ص ٢٩٦).

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء (٣٠٩/١٧)، رقم ١٨٨.

(٥) الوافي بالوفيات: (٨٦/٥)، رقم ٢٠٩١.

(٦) انظر: إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (١٣٩/١)، رقم ١٤٦. ولكنه وهم في موضع آخر من كتابه

(١٤٧/١) فظن أنه صاحب كتاب "أولاد المحدثين"، وتابعه على ذلك محقق "تهذيب الكمال"

(٨٤/١)!

ولابن مردويه حفيد محدث، وافقه في الاسم، والكنية، والبلد، والاهتمام بصناعة الحديث وتاريخ أهل الأثر، وهو: أحمد بن محمد، أبو بكر بن مردويه الأصبهاني (ت ٤٩٨هـ)^(٧).

له جزء حديثي مطبوع انتقى فيه أحاديث أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر ابن حيان (ت ٣٦٨هـ)، حققه: بدر البدر، وطبع في مكتبة الرشد في الرياض عام ١٤١٤هـ.

٣ - شيوخه

روى ابن مردويه عن جماعة من الشيوخ والمحدثين^(٨)، منهم: دعلج بن أحمد السجزي (ت ٣٥١هـ)، وسليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، وعبد الباقي بن قانع (ت ٣٥١هـ)، وغيرهم.

٤ - تلامذته

أخذ عن ابن مردويه جماعة من طلاب العلم في عصره، منهم^(٩): محمد بن إبراهيم العطار، وعبد الوهاب وعبد الرحمن ابنا الحافظ المشهور ابن مندة، والقاسم بن الفضل الثقفي - صاحب "الثقفيات" - ، وغيرهم.

٥ - وفاته

توفي الحافظ أبو بكر بن مردويه لست بقين من رمضان سنة (٤١٠هـ/الموافق ١٠١٩م)^(١٠) عن (٨٧) سنة، قضاها في رحاب العلم وأهله.

(٧) خلط بينهما محقق كتاب "المتكلمون في الرجال" (ص ١٠٦).

(٨) ذكر منهم د. الأعظمي (٣٩) شيخا استخرجهم من خلال (٤٩) نص هي مادة الكتاب الذي حققه باسم: "ثلاثة مجالس من أمالي ابن مردويه". انظرها: (ص ٣٣-٤٩).

(٩) انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/٣١٠، رقم ١٨٨).

(١٠) انظر: أخبار أصبهان: (١/١٦٨)، وسير أعلام النبلاء (١٧/٣٠٩، رقم ١٨٨)، وحدد الكتاني في

المطلب الثاني: آثار ابن مردوي

من خلال الاطلاع على ترجمة ابن مردويه في المراجع والمصادر العلمية المتاحة تبين أنه من المكثرين في التأليف ، حيث وجدت الدراسة له (١٤) كتابا ما بين مطبوع ومخطوط ومفقود.

وبيان ذلك كالتالي :

أولا : كتبه المطبوعة

١ - جزء فيه ما انتقى أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه ، على أبي القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ) من حديثه لأهل البصرة: حققه بدر البدر ، وطبع في مكتبة أضواء السلف عام ١٤٢٠هـ.

٢ - الأمالي: سماها الذهبي في كتابه "سير أعلام النبلاء"^(١١) : "الأمالي الثلاث مائة مجلس".

وطبع منها "ثلاثة مجالس من أمالي بن مردويه" جاءت في (٤٩) نصا. حققها د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي ، وطبعت في دار علوم الحديث في الفجيرة عام ١٤١٠هـ.

وقال الأعظمي : "ولا أدري هل أملى ابن مردويه ثلاثمائة مجلس كما قال الذهبي أو أنه هو ثلاثة مجالس فقط واشتهر بين الناس بثلاثمائة؟ فإن أحدا من المترجمين له لم يذكر هذا العدد الكبير من مجالسه ، والله أعلم"^(١٢).

=الرسالة المستطرفة(ص١٨) وفاته في سنة ٤١٦هـ فلا أدري ما حجته، فرمى بهم.

(١١) سير أعلام النبلاء: (٣٠٨/١٧).

(١٢) تحقيق "ثلاثة مجالس من أمالي ابن مردويه": (ص ٣٠).

ثانياً: كتبه المفقودة

١- كتاب التفسير: وهو كتاب جليل كبير في سبع مجلدات^(١٣)، يروي فيه بالأسانيد، وقد نقل منه ابن كثير كثيراً في كتابه "تفسير القرآن العظيم"^(١٤)، والزيلعي في كتابه "تخريج أحاديث الكشاف"^(١٥)، والسيوطي في كتابه "الدر المنثور في التفسير بالمأثور"^(١٦)، لكنه حذف الأسانيد كعادته فيه.

وقد قامت الباحثة خولة المزيرعي بدراسة قيمة مروياته في هذا الكتاب من خلال نصوصه التي في كتاب "تفسير القرآن الكريم" لابن كثير فيما يتعلق بربع القرآن الكريم في رسالة ماجستير قدمتها لكلية الشريعة - جامعة الكويت.

٢- كتاب الأمثال: ذكره ابن نقطة ونقل منه في كتابه: "تكملة الإكمال"^(١٧).

٣- المستخرج على صحيح البخاري: ذكره ابن نقطة في كتابه "تكملة الإكمال"^(١٨)، والذهبي في كتابه "سير أعلام النبلاء"^(١٩) وقال: "بعلو في كثير من أحاديث الكتاب حتى كأنه لقي البخاري".

٤- كتاب التشهد وطرقه وألفاظه: في مجلد صغير، قاله الذهبي في كتابه "سير أعلام النبلاء"^(٢٠).

(١٣) نص عليه الذهبي في كتابه "سير أعلام النبلاء" (٣١٠/١٧).

(١٤) أخرج عنه أكثر من (٢٤٠) نص أغلبها مسندة، انظر مثلاً: (١٤٧/١ و ١٥٠ و ٢٤٨) وغيرها.

(١٥) أخرج عنه أكثر من (٣٠٠) نص أغلبها مسندة، انظر مثلاً: (١٧٣ و ٣٦ و ٣٤/١) وغيرها.

(١٦) أخرج عنه أكثر من (١٠٨٠) نص من غير إسناد، انظر مثلاً: (٢٣/١ و ٢٦ و ٣٩) وغيرها. وهي أكثر من ذلك بكثير.

(١٧) تكملة الإكمال: (١٤٧/٣، ٤٥٧/٤).

(١٨) تكملة الإكمال: (٣٩١/٣).

(١٩) سير أعلام النبلاء: (٣١٠/١٧).

(٢٠) سير أعلام النبلاء: (الموضع السابق).

- ٥- تصنيف في شيوخه: معجم أو مشيخة، ذكره الذهبي في كتابه "تاريخ الإسلام" (٢١).
- ٦- تصنيف على الأبواب: أي أبواب الفقه، ذكره الذهبي في كتابه "تاريخ الإسلام" (٢٢).
- ٧- كتاب أولاد المحدثين^(٢٣): وقد جمعتُ نصوصه الموجودة في دراسة بعنوان: "كتاب أولاد المحدثين للحافظ أبي بكر بن مردويه (ت ٤١٠هـ) موضوعه وعناية العلماء به". نشرت في مجلة شبكة جامعة عجمان، المجلد (١٥)، العدد (٢)، عام ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
- ٨- طرق حديث الطير: ذكره ابن كثير في كتابه "البداية والنهاية" (٢٤).
- ٩- مسانيد الشعراء: ذكره ابن كثير في كتابه تفسير القرآن العظيم^(٢٥).
- ١٠- العلم: ذكره الذهبي في كتابه "سير أعلام النبلاء" (٢٦). وغير ذلك من المؤلفات^(٢٧).

(٢١) تاريخ الإسلام: (٢٨/٢٠٠، رقم ٣٠٣).

(٢٢) تاريخ الإسلام: (الموضع السابق).

(٢٣) تصحّف في حاشية كتاب "الدعاء" للطبراني (٣/١٧٤٤، ح ٢١١٥)، إلى "أدباء المحدثين"؛ لذلك لم يعرفه الدكتور الأعظمي في تحقيقه لكتاب "ثلاثة مجالس من الأمالي".

(٢٤) البداية والنهاية: (٧/٣٩٠)، طبعة دار إحياء التراث العربي.

(٢٥) تفسير ابن كثير: (٧/٤٢٩).

(٢٦) سير أعلام النبلاء: (٢٠/٤٧).

(٢٧) ونسب إليه كتاب "الجامع المختصر في الطب"، كما في هدية العارفين (٥/٧١)، وليس لابن مردويه، بل هو لأحمد بن عبد الرحمن بن مندويه الأصبهاني الطبيب. كما في تاريخ الإسلام للذهبي (٣٠/٤٩٨)، وكشف الظنون (١/٥٧٣). ونسب إليه البياضي العملي الشيعي في كتابه "الصراط"

ثالثا: كتبه المخطوطة

١- تاريخ أصبهان: وهو كتاب في تراجم من حل بأصبهان، وينقل منه كثيرا الذهبي في "تاريخ الإسلام"، وابن نقطة في "تكملة الإكمال"، ومغلطاي في "إكمال تهذيب الكمال"^(٢٨)، وغيرهم.

ولعله "معجم البلدان" الذي سماه د. الأعظمي وذكر له نسخا خطية^(٢٩) بقوله: "أصفية (٥٩٠/١) جغرافيا (١٠٠ ورقة) في القرن الثالث عشر الهجري.

جامعة طهران، مشكاة (٢٩٦١/١٢) (رقم ٣٩٦٥) (١٣٥ ورقة) في القرن الثالث عشر الهجري. انظر: تاريخ التراث العربي"^(٣٠).

ولم يذكره أحد غير فؤاد سزكين، والمشهور كتابه "التاريخ"، فلعله هو.

٢- مختارات من أمالي أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن جعفر الجرجاني (ت ٤٠٨هـ): ذكره فؤاد سزكين في كتابه "تاريخ التراث العربي"^(٣١) لما ذكر كتاب الأمالي للجرجاني، وقال: "وتوجد منه مختارات لأبي بكر أحمد بن موسى بن

=المستقيم" (١/٦ و ٩ و ١٥٣) عدة كتب، منها: "الأربعين"، و "حديث رد الشمس"، و "المتون"، فلتنظر. وجمع عبد الرزاق محمد حسين حرز الدين نصوصا عن "مناقب علي بن أبي طالب وما نزل من القرآن في علي" مع نسبتها لابن مردويه!، ولم أطلع عليه.

(٢٨) وقال (٤١٥/٢) إنه بخط سليمان بن إبراهيم الحافظ، وفي موضع آخر (٥٦٢/٢) قال: "نقلته من خط أبي نعيم الحافظ وضبطه"، وقال في موضع ثالث (٧٤٢/٢): "نقلته من خط يحيى بن مندة"، فهذه ثلاثة خطوط تدل على اعتناء العلماء والمختصين بكتب ابن مردويه، لاسيما هذا الكتاب.

(٢٩) تحقيق ثلاثة مجالس لابن مردويه: (ص ٣١).

(٣٠) لم يذكر موضع العزو، وموضعه فيه (٤٦٣/١)، رقم ٣٠٣.

(٣١) ٤٥٩/١، رقم ٣٠٠، وانظر: (٤٦٣/١)، رقم ٣٠٣.

مردويه (المتوفى سنة ٤١٠هـ / ١٠١٩م) في المتحف البريطاني، مخطوطات شرقية ٧٧٢٤ (١٧٣ ورقة في القرن السابع الهجري، ناقص).

المطلب الثالث: مكانة ابن مردويه العلمية

لابن مردويه مكانة عظيمة عند العلماء المتخصصين بعلم الحديث النبوي، فمن الأقوال التي تدل على هذه المكانة:

١ - قال الحافظ أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) - وهو من معاصريه - :
"جمع حديث الأئمة والشيوخ، والتفسير، وله مصنفات" (٣٢).

٢ - قال أبو بكر بن أبي علي (ت ٤٢١هـ) - وقد عاصره وخبره - : "هو أكبر من أن ندل عليه، وعلى فضله وعلمه وسيره، وأشهر بالكثرة والثقة من أن يوصف حديثه، أبقاه الله، ومتع به بحاسنه" (٣٣).

٣ - قال أبو موسى (٣٤) في ترجمة ابن مردويه : "سمعت أبي يحيى عمن سمع أبا بكر بن مردويه يقول: ما كتبت بعد العصر شيئاً قط، وعميت قبل كل أحد - يعني من أقرانه - ، وسمعت أنه كان يملئ حفظاً بعدما عمي.

ثم قال: وسمعت الإمام إسماعيل يقول: لو كان ابن مردويه خراسانياً، كان صيته أكثر من صيت الحاكم" (٣٥).

(٣٢) تاريخ أصبهان: (٢٠٦/١)، رقم ٢٩٧.

(٣٣) سير أعلام النبلاء: (٣٠٩/١٧)، رقم ١٨٨.

(٣٤) هو أبو موسى المديني: محمد بن عمر الأصبهاني (٥٠١-٥٨١هـ). انظر ترجمته في: "سير أعلام النبلاء" (١٥٢/٢١)، رقم ٧٨.

(٣٥) سير أعلام النبلاء: (الموضع السابق). وإسماعيل هو: ابن إسحاق الوائلي الصفاري (ت ٥٠٠هـ تقريباً). انظر ترجمته في "سير أعلام النبلاء" (٩٢/٢١).

وفي هذا دلالة على حفظ ابن مردويه فقد أسعفه بعد أن عمي ، وفيه تقدم خراسان في الشهرة العلمية على أصبهان.

٤ - قال حفيده أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن مردويه الصغير (ت ٤٩٨هـ) : " رأيت من أحوال جدي من الديانة في الرواية ما قضيت منه العجب ؛ من تثبته وإتقانه. وأهدى له كبير حلاوة ، فقال : إن قبلتها ، فلا آذن لك بعد في دخول داري ، وإن ترجع به ، تزد علي كرامة" (٣٦).

وفيه دلالة على ورع ابن مردويه وزهده فيما في أيدي الناس.

٥ - قال ابن نقطة (ت ٦٢٩هـ) : " طاف البلاد ، وسمع بالبصرة والكوفة وبغداد وغيرها من خلق كثير" (٣٧).

٦ - قال الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ) - وحسبك به مزكيا - : "كان من فرسان الحديث ، فهما ، يقظا ، متقنا ، كثير الحديث جدا ، ومن نظر في تواليفه عرف محله من الحفظ" (٣٨).

٧ - قال الصفيدي (ت ٧٦٤هـ) - وهو من العلماء المحققين - : "صنف التفسير والتاريخ والأبواب والشيوخ ، وخرج حديث الأئمة ، وسمع الكثير بأصبهان والعراق" (٣٩).

٨ - قال الحافظ السيوطي (ت ٩١١هـ) : "كان فهما بهذا الشأن ، بصيرا بالرجال ، طويل الباع ، مليح التصانيف" (٤٠).

(٣٦) سير أعلام النبلاء: (الموضع السابق).

(٣٧) التقييد: (ص ١٧٣).

(٣٨) سير أعلام النبلاء: (١٧/٣١٠ ، رقم ١٨٨).

(٣٩) الوافي بالوفيات: (٥/٨٦ ، رقم ٢٠٩١).

(٤٠) طبقات الحفاظ: (١/١٧٩).

فكل هذه الأقوال تثني على ابن مردويه وعلى مصنفاته، وتشجع وتحث على الاعتناء بها، فإذا علمنا أن أكثرها مفقود اقتضى ذلك بذل مزيد من الجهود لدراستها ودراسة مؤلفها.

المبحث الثاني : أقوال ابن مردويه في الجرح والتعدي

توفرت للدراسة مجموعة من أقوال ابن مردويه في الجرح والتعديل بلغت (٣٩) قولاً تقريباً وهو قدر لا بأس به يكفي لدراسة طلائع منهج ابن مردويه فيه، نبدأ بالأقوال التي في التعديل أولاً باعتبار أنه الوصف الأكثر في الرواة، والأقرب إلى البراءة الأصلية.

المطلب الأول : أقوال ابن مردويه في التعديل

أحصت الدراسة (٢٩) ترجمة وصفها ابن مردويه بما يقتضي التعديل أو بما له علاقة به، وفيما يلي عرض لها على ترتيب حروف الهجاء :

١ - إبراهيم بن أبان بن رسته أبو إسحاق المديني (ت ٣٣٩هـ)

قال عنه ابن مردويه : "هو أحد الثقات" (٤١).

وعند البحث عن المترجم وجدنا أن أبا نعيم ذكره في "تاريخ أصبهان" (٤٢)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم ينص على توثيقه أحد غير ابن مردويه، وساقه ابن نقطة مساق المعتمد، ولم يتعقبه بشيء، وذكر رواية ابن مردويه عنه فهو من شيوخه. فمثل هذا يقبل توثيق ابن مردويه له ؛ لتصريحه بأنه أحد الثقات ؛ ولأنه من شيوخه، ويغلب على الظن أنه قد تحمل عنه بعد بلوغه، فقد كان عمر ابن مردويه

(٤١) تكملة الإكمال: (٦٩٨/٢)، رقم (٢٥٥٣).

(٤٢) تاريخ أصبهان: (٢٤٣/١)، رقم (٣٩٠).

عند وفاة ابن رسته (١٦) عاما تقريبا ، كما أنه لم يجرحه أحد ، فحال المترجم كما قال ابن مردويه.

٢ - إبراهيم بن قرّة الأسدي القاساني الأصم (ت ٢١٠هـ)

قال عنه ابن مردويه : "كان ثقة" (٤٣).

وقال السمعاني : "كان ثقة" (٤٤) ، وهو كما قالوا.

٣ - إبراهيم بن معمر بن شريس الجوزداني

قال ابن مردويه في "تاريخه" : "إنه ثقة" (٤٥).

لم يوثقه أحد غير ابن مردويه ، وساقه ابن نقطة مساق المعتمد ، ولم يتعقبه بشيء.

فلا مخالف لابن مردويه ، وقد نص على توثيقه ؛ ولأن الراجح قبول توثيق الواحد (٤٦).

٤ - أحمد بن إبراهيم القصار الفاتني

قال ابن مردويه في "تاريخه" : "كان يختلف معنا إلى المجالس" (٤٧).

ووصفه بنحو ذلك أبو نعيم ، وعبارته : "وكان يختلف معنا إلى أن توفي" (٤٨).

وأبو نعيم لم يخالف ابن مردويه بل وافقه ، وهو يدل على معرفة ابن مردويه وأبي نعيم له ، وأنه يطلب العلم معهما.

(٤٣) تكملة الإكمال: (٥/٥).

(٤٤) الأنساب: (٤/٢٧٤).

(٤٥) تكملة الإكمال: (٢/١٧٧، رقم ١٣٧٠).

(٤٦) انظر: الكفاية في علم الرواية (١٦٠-١٦١)، وضوابط الجرح والتعديل: (ص ٣٨).

(٤٧) تكملة الإكمال: (٤/٣٣٠، رقم ٤٤٤٠).

(٤٨) تاريخ أصبهان: (١/٢٠٧، رقم ٣٠٤).

٥ - أحمد بن إسماعيل بن يوسف بن محمد الزاهد

قال ابن مردويه: "كان من عباد الله الصالحين" (٤٩).

وقال أبو الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ): "وكان أيضا من خيار عباد الله، قاله إسماعيل" (٥٠).

فهذان اثنان من معاصري ابن مردويه وقد وافقاه على وصف المترجم بما له علاقة بالعدالة، ولم يذكرهما الضبط.

٦ - أحمد بن محمد بن سهل بن المبارك الجيراني، أبو العباس المعدل الأصبهاني، يعرف بابن ممجة (ت ٣٠٦هـ)

قال ابن مردويه في "تاريخه": "هو ثقة" (٥١).

وقد وافقه أبو نعيم (٥٢)، والسمعاني (٥٣).

وموافقتهم لابن مردويه كافية في قبول قوله في المترجم، لا سيما ولم يخالفه أحد.

٧ - أحمد بن محمد بن عاصم الأصبهاني، أبو علي الكراني (ت ٣٣٩هـ)

قال ابن مردويه: "ثقة، مأمون، مكثّر" (٥٤).

قال الذهبي: "الحافظ الإمام المجود.. وكان يفهم، ويذاكر، ويؤلف" (٥٥).

(٤٩) تكملة الإكمال: (٢١٨/٣)، رقم (٣٠٩٣).

(٥٠) طبقات المحدثين بأصبهان: (٣١٠/٢)، رقم (١٩١)، وإسماعيل هو سمويه، تأتي ترجمته ص ١٤ ترجمة رقم ٩.

(٥١) تكملة الإكمال: (١٩٣/٢)، رقم (١٤٠٤).

(٥٢) تاريخ أصبهان: (١٦٣/١)، رقم (١٤٦).

(٥٣) الأنساب: (١٤١/٢).

(٥٤) سير أعلام النبلاء: (٤٠٤/١٥)، رقم (٢٢٥).

وذكر الذهبي لقول ابن مردويه ووصفه للمترجم بما يوافق قوله يدل على اعتماده له.

٨- إسحاق بن إبراهيم بن أحمد بن عبد الله بن يعيش الهمذاني يعرف

بالتابتي

قال ابن مردويه في تاريخه: "قدم أصبهان، وكان أبوه قاضي همذان" ^(٥٦).

قال نحوه أبو الشيخ الأصبهاني ^(٥٧)، وأبو نعيم ^(٥٨).

وما ذكره ينفي عنه جهالة العين، فهو معروف العين، كما أنه من أسرة علمية معروفة، ووالده قاضي همذان، ولم يعرف عنه ما يجرح به.

٩- إسماعيل بن عبد الله بن مسعود بن جبير بن كيسان العبدي، أبو بشر

الفقيه، يعرف بسمويه (ت ٢٦٧هـ) ^(٥٩)

قال ابن مردويه في تاريخه: "هو ثقة جليل، كان يحفظ، كثير الحديث" ^(٦٠).

وقال ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ): "سمعنا منه، وهو ثقة صدوق" ^(٦١)، وقال أبو

الشيخ (ت ٣٦٩هـ): "كان حافظا متقنا" ^(٦٢)، وقال أبو نعيم: "كان من الحفاظ

= (٥٥) سير أعلام النبلاء: (الموضع السابق).

(٥٦) تكملة الإكمال: (٥٤٥/١)، رقم (٩٧٨).

(٥٧) طبقات المحدثين: (٥٧/٤)، رقم (٥٤٥).

(٥٨) تاريخ أصبهان: (٢٦٢/١)، رقم (٤٣١).

(٥٩) في تاريخ أصبهان (٢٥٤/١) وفاته سنة (٢٧٧هـ)، وهو تصحيف، فقد نقل عنه ابن عساكر في "تاريخ

دمشق" (٤٢٤/٨) أنه توفي سنة (٢٦٧هـ)، وكذا حدد وفاته ابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه"

(٩٤/٥).

(٦٠) تكملة الإكمال: (٢١٧/٣)، رقم (٣٠٩٠).

(٦١) الجرح والتعديل: (١٨٢/٢).

(٦٢) سير أعلام النبلاء: (١١/١٣)، رقم (٦).

والفقيه^(٦٣)، وقال ابن عساكر: "هو ثقة صدوق"^(٦٤)، وقال الذهبي: "الإمام، الحافظ، الثبت، الرحال، الفقيه.. صاحب تلك الأجزاء الفوائد، التي تنبئ بحفظه وسعة علمه"^(٦٥).

فعبارة ابن مردويه موافقة لبقية أقوال العلماء في المترجم، ولم يخالفهم أحد.

١٠ - الحسن بن محمد بن أحمد أبو علي المجدر

قال ابن مردويه: "شيخ ثقة"^(٦٦).

ومثله قال أبو نعيم^(٦٧). فهو كما قال.

١١ - داهر بن محمد بن عبده الأصبهاني

قال ابن نقطة: "قال ابن مردويه: "سكن البصرة، وكان مؤذن جامعها... حدث عنه: ابن مردويه في تاريخه"^(٦٨).

وقال مثله أبو نعيم، وحدث عنه^(٦٩).

وظاهر اللفظ يفيد رفع جهالة العين عنه، وروايتهما - أي ابن مردويه وأبي نعيم - لا تنفي عنه جهالة الحال؛ لأنه لم يوثق.

(٦٣) تاريخ أصبهان: (١/٢٥٤، رقم ٤١٣).

(٦٤) تاريخ دمشق: (٨/٤٢٤).

(٦٥) سير أعلام النبلاء: (١٣/١٠، رقم ٦).

(٦٦) تكملة الإكمال: (٥/٢٧٧).

(٦٧) تاريخ أصبهان: (١/١٣٩).

(٦٨) تكملة الإكمال: (٣/٧، رقم ٢٦٨٧).

(٦٩) انظر: تاريخ أصبهان (١/١٥٩).

١٢ - رجاء بن أبي رجاء صهيب الجرواءاني ، أبو محمد وقيل : أبو غسان
الأصبهاني (٢٥١هـ)

قال ابن مردويه : "يقال إنه كان مستجاب الدعوة" (٧٠).

قال أبو نعيم : "مؤذن مسجد الفضل بن برغوث ، كان من أفاضل أصبهان ،
مجاب الدعوة" (٧١).

وظاهر هذه الألفاظ يفيد رفع جهالة العين عنه ، وأنه معروف عندهما ؛ لأنه
كان ممن يمارس عملا دينيا مندوبا وهو الأذان ، ومن يفعل ذلك لا يخفى جرحه - إن
وجد - عليهما ، كما أنه كان متميزا في صلاحه حتى ظن فيه أنه مستجاب الدعوة.
لكن عبارة ابن مردويه بصيغة التمرّض.

١٣ - سيمويه ويقال : سيماء البلقاوي

قال ابن مردويه : "له صحبة" (٧٢).

قال ابن ناصر الدين (ت ٨٤٢هـ) : "وكان سيمويه - من البلقاء - نصرانيا
شماسا ، فأسلم وحسن إسلامه ، وعاش عشرين ومئة سنة" (٧٣).

وقال نحوه أبو نعيم (ت ٤٣٠هـ) (٧٤) ، وابن ماكولا (ت ٤٣٠هـ) (٧٥) ، وابن
عساكر (ت ٥٧١هـ) (٧٦) ، والحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) (٧٧).

(٧٠) تكملة الإكمال: (٦٨٢/٢)، رقم ٢٥٠٩.

(٧١) تاريخ أصبهان: (٣٧١/١)، رقم ٦٨٩.

(٧٢) توضيح المشتبه: (٩٥/٥).

(٧٣) توضيح المشتبه: (الموضع السابق).

(٧٤) انظر: تكملة الإكمال (٢١٨/٣)، رقم ٣٠٩٤.

(٧٥) الإكمال: (٤٥٦/٤).

(٧٦) مختصر تاريخ دمشق: (١٤٣١/١).

وهؤلاء الأئمة كلهم بعد ابن مردويه في الوفاة، وظاهر الأمر أنهم أخذوا عنه قوله ؛ لأنهم لم ينسبوه لأحد قبله.

وقد أوضح الحافظ ابن حجر مستند قول من عده من الصحابة فقال: "روى الطبراني^(٧٨) وابن قانع وابن مندة من طريق منصور بن صبيح أخي الربيع بن صبيح، قال: حدثني سيمويه - وفي رواية ابن قانع: سيماء - قال: رأيت النبي - ﷺ - ، وسمعت من فيه إلى أذني، وحملت القمح من البلقاء إلى المدينة، فبعنا وأردنا أن نشترى التمر فمنعونا فأتينا النبي - ﷺ - فقال: "أما يكفيكم رخص هذا الطعام بغلاء هذا التمر الذي تحملونهم، ذروهم يحملون"، ... ظاهر سياق خبره عند الخطيب في "المؤتلف" أنه أسلم بعد النبي - ﷺ - " (٧٩).

ولم نجد الخبر الذي أشار إليه ابن حجر عند الخطيب، فيبقى الاحتمال وارداً.

١٤ - عبد الرحمن بن بشير بن نمير بن أشته المدني، أبو مسلم المؤدب

قال ابن نقطة: "قال ابن مردويه في تاريخه: هو شيخ ثقة، صاحب أصول، كتب بخراسان، وسجستان" (٨٠).

= (٧٧) الإصابة: (٣/٢٣٧، رقم ٣٦٣٧، القسم الأول).

(٧٨) المعجم الكبير: (٦/٣٠١، رقم ٦٥٨٦)، وقال: "حدثنا محمد بن يحيى بن منده الأصبهاني، حدثنا صالح بن قطن البخاري، حدثنا محمد بن مسكين الأزدي، حدثنا منصور بن صبيح، أخو الربيع بن صبيح، حدثني سيمويه" مرفوعاً. وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٤/١١٦): "وفيه جماعة ولم أجد من ترجمهم". وقال للدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (٣/١٤٥٢): "منصور بن صبيح يقال: إنه أخو الربيع، ولا يثبت".

(٧٩) الإصابة: (الموضع السابق).

(٨٠) تكملة الإكمال: (٢/٦٨٢، رقم ٢٥٠٩).

وافقه أبو نعيم (ت ٤٣٠هـ) فقال: "شيخ ثقة، صاحب أصول، كتب بخراسان وسجستان"^(٨١)، وقال السمعاني (ت ٥٦٢هـ): "شيخ ثقة، صاحب أصول، كتب بخراسان وسجستان"^(٨٢).

وتطابق الألفاظ بين ابن مردويه وأبي نعيم والسمعاني متكرر في هذا البحث، وهو يظهر أن أبانعيم والسمعاني ينقلان عن ابن مردويه من غير أن يصرحا بذلك.

١٥ - عبد الرحمن بن الحسن بن موسى الضراب، أبو محمد الأصبهاني (ت ٣٠٧هـ)

قال ابن مردويه في تاريخه: "كان متقنا، صحيح الكتاب والسمع"^(٨٣). وافقه أبو نعيم فقال: "من كبار المحدثين وثقاتهم"^(٨٤)، والصفدي (ت ٧٦٤هـ) فقال: "الحافظ، ثقة كبير، صنف الأبواب والمسند"^(٨٥).

فاتفق أبي نعيم والصفدي وابن مردويه، وعدم وجود مخالف لهم يجعل قولهم في المترجم مقبولا.

١٦ - عبد الله بن بندار بن إبراهيم بن المحتضر الضبيّ الأصبهاني (ت ٢٩٤هـ)

قال ابن ناصر الدين: "وثقه ابن مردويه في تاريخه"^(٨٦). وقال أبو نعيم^(٨٧) وأبو الشيخ^(٨٨): كان من الصالحين.

(٨١) تاريخ أصبهان: (٨٢/٢)، رقم (١١٥٨).

(٨٢) الأنساب: (١٦١/١).

(٨٣) تكملة الإكمال: (٦٠٨/٣)، رقم (٣٧٩١).

(٨٤) تاريخ أصبهان (١١٤/٢).

(٨٥) الوافي بالوفيات: (٦٧/٦).

(٨٦) توضيح المشتبه: (١٢٦٥/٤).

(٨٧) تاريخ أصبهان: (٢١/٢)، رقم (٩٧٣).

وقول أبي نعيم وأبي الشيخ له علاقة بالعدالة، والتوثيق أشمل من التعديل لدخول الضبط في مسماه، ولا مخالف لابن مردويه، فيقبل قوله.

١٧- عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس بن الفرّج، أبو محمد الأصبهاني (ت ٣٤٦هـ)

قال ابن مردويه في "تاريخه": "أحد الثقات" ^(٨٩).

وقال السمعاني: "كان من الثقات المعمرين الكثيرين" ^(٩٠)، وقال الذهبي: "كان من الثقات العباد"، وقال: "محدث أصبهان.. الرجل الصالح"، وقال أيضا: "مسند بلاد العجم" ^(٩١)، وقال الصفدي: "كان ثقة عابدا" ^(٩٢)، وقال ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ): "كان من الكثيرين الثقات" ^(٩٣).

فكل هذه الأقوال توافق قول ابن مردويه، ولم يخالفهم أحد، فهو كما قال.

١٨- عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان، أبو محمد الأصبهاني، المعروف بأبي

الشيخ

قال ابن مردويه: "ثقة مأمون، صنف التفسير والكتب الكثيرة في الأحكام، وغير ذلك" ^(٩٤).

= (٨٨) طبقات المحدثين: (٣/٣٧٦، رقم ٤١٨).

(٨٩) التقييد: (١/٢٣٩، رقم ٣٧٨)، وسير أعلام النبلاء: (١٥/٥٥٤، رقم ٣٢٩)، ولفظه: "كان ثقة".

(٩٠) الأنساب: (١/١٧٦).

(٩١) سير أعلام النبلاء: (١٥/٥٥٤، رقم ٣٢٩)، العبر في خبر من غير: (٢/٢٧٨)، ومثله في "شذرات

الذهب" من قول ابن العماد: (٢/٣٧٢)، وتذكرة الحفاظ: (٣/٨٦٣).

(٩٢) الوافي بالوفيات: (٥/٣٧٣).

(٩٣) اللباب في تهذيب الأنساب: (١/٦٩).

(٩٤) تذكرة الحفاظ: (٣/٩٤٥، رقم ٨٩٦)، وسير أعلام النبلاء: (١٦/٢٧٨، رقم ١٩٦).

قال الصفدي: "كان حافظاً عارفاً بالرجال والأبواب" ^(٩٥)، وقال ابن نقطة: "كان من الثقات الكثيرين" ^(٩٦)، وقال الذهبي: "حافظ أصبهان ومسند زمانه الإمام.. صاحب المصنفات السائرة.. وكتب العالي والنازل، ولقي الكبار" ^(٩٧)، وقال أيضاً: "الإمام، الحافظ، الصادق، محدث أصبهان" ^(٩٨).
فجميع هذه الأقوال توافق قول الحافظ ابن مردويه في بلديه، ولم يخالفها أحد، فهو كما قال.

١٩- علي بن إسحاق بن ماقوله، أبو الحسن السيني

قال ابن مردويه: "سمع الكثير" ^(٩٩).
فتحديث ابن مردويه عنه يعني أنه من شيوخه، ووصف سماعه للحديث بالكثير، يدل على ارتفاع جهالة عينه، ولا يبعد أن يكون مشهوراً بالعناية بالحديث؛ لكثرة سماعه له.

٢٠- علي بن سعيد بن عبد الله العسكري، أبو الحسن النيسابوري (ت ٣٠٥ أو ٣١٣ هـ)

قال ابن مردويه في "تاريخه": "كان العسكري من الثقات، يحفظ ويصنف" ^(١٠٠).

(٩٥) الوافي بالوفيات: (٤٧٣/٥).

(٩٦) تكملة الإكمال: (١٩٩/٢، رقم ١٤١٨).

(٩٧) تذكرة الحفاظ: (٩٤٥/٣، رقم ٨٩٦)، ونقل جملة من أقوال الموثقين فيه.

(٩٨) سير أعلام النبلاء: (٢٧٦/١٦، رقم ١٩٦).

(٩٩) تكملة الإكمال: (٦٦٨/٤، رقم ٥١٠٥). والسيني: نسبة لقرية سين. بينها وبين أصبهان أربعة

فراسخ. انظر: معجم البلدان (٣٠١/٣).

(١٠٠) سير أعلام النبلاء: (٤٦٣/١٤، رقم ٢٥٣).

قال السمعاني: "أحد الثقات... وكان يحفظ، ويصنف" (١٠١)، وقال الذهبي: "الإمام المحدث الرحال" (١٠٢).

فهذه الأقوال موافقة لقول ابن مردويه، وهو مصدرها، ولا يخالف لها، فهو كما قال.

٢١ - علي بن عمر بن عبد العزيز بن عمران الفرساني

قال ابن مردويه في تاريخه: "ثقة" (١٠٣).

وقال السمعاني: "ثقة" (١٠٤).

وذكر ابن نقطة (١٠٥) وياقوت الحموي (١٠٦) أن ابن مردويه روى عنه؛ فالمرجم من شيوخ ابن مردويه، وهو أعلم بهم، ولم يجرحه أحد، فكيف وقد وافقه السمعاني، فهو كما قال.

٢٢ - محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الحافظ أبو بكر ابن

المقرئ (ت ٣٨١ هـ)

قال ابن مردويه: "هو ثقة مأمون، صاحب أصول، كتب الحديث الكثير، بالشام والعراق ومصر" (١٠٧).

(١٠١) الأنساب: (١٩٥/٤).

(١٠٢) سير أعلام النبلاء: (٤٦٣/١٤)، رقم (٢٥٣).

(١٠٣) تكملة الإكمال: (٥٦٤/٤)، رقم (٤٨٤٤).

(١٠٤) الأنساب: (٣٦٤/٤).

(١٠٥) تكملة الإكمال: (الموضع السابق).

(١٠٦) معجم البلدان: (٢٤٩/٤).

(١٠٧) التقييد: (٤/١)، رقم (١)، ونحوه في "سير أعلام النبلاء": (٤٧٠/٣١)، رقم (٢٨٨).

قال ابن نقطة: "طاف البلاد سمع الكثير.. كان ثقة فاضلاً" (١٠٨)، وقال أبو نعيم: "محدث كبير، ثقة أمين، صاحب مسانيد وأصول، سمع بالعراق والشام ومصر ما لا يحصى كثرة" (١٠٩)، وقال ابن عساكر: "أحد المكثرين الرحالين، والمحدثين المشهورين" (١١٠)، وقال السمعاني: "كان فاضلاً عالماً ورعاً، ظهر له معرفة وأنس بالحديث؛ لكثرة ما سمع بقراءة الحفاظ" (١١١)، وقال الذهبي: "الشيخ الحافظ، الجوال، الصدوق، مسند الوقت" (١١٢).

فكل هذه الأقوال توافق قول ابن مردويه، ولا يخالف لها، فهو كما قال.

٢٣- محمد بن أحمد بن إبراهيم العسال، أبو أحمد القاضي (ت ٥٣٤٩هـ)

قال ابن مردويه: "وهو أحد الأئمة في علم الحديث؛ فهما، وإتقاناً، وأمانة" (١١٣).

تواردت أقوال العلماء على الثناء عليه وتوثيقه، فقد قال أبو الشيخ الأصبهاني: "من كبار الناس في العلم والإتقان والحفظ والمعرفة، مقبول القول، استقضي وحكم بين الناس، وصنف الشيوخ وعامة المسند" (١١٤)، وقال أبو نعيم: "ولي القضاء، مقبول القول، من كبار الناس في المعرفة والإتقان والحفظ، صنف

(١٠٨) التقييد: (الموضع السابق).

(١٠٩) تاريخ أصبهان: (١/٣٣٥).

(١١٠) تاريخ دمشق: (٥١/٢٢٠، رقم ٦٠٤٧).

(١١١) الأنساب: (٣/١١٩).

(١١٢) سير أعلام النبلاء: (٣١/٧٠٤، رقم ٢٨٨).

(١١٣) تذكرة الحفاظ: (٣/٨٨٦، رقم ٨٥٤)، وسير أعلام النبلاء: (١٦/٨، رقم ٢) ولفظه: "كان أبو أحمد

العسال المعدل يتولى القضاء خليفة لعبد الرحمن بن أحمد الطبري، هو أحد الأئمة في الحديث فهما، وإتقاناً، وأمانة".

(١١٤) طبقات المحدثين: (٤/٢٢٧، رقم ٦٢٩).

الشيوخ والتأريخ والتفسير وعامة المسند" (١١٥)، وقال أبو عبد الله بن مندة: "كتبت عن ألف شيخ لم أر فيهم أتقن من أبي أحمد العسال" (١١٦)، وقال السمعاني: "إمام كبير جليل القدر، أحد أئمة الحديث فهما وإتقاناً وأمانة" (١١٧)، قال ابن كثير: "أحد الأئمة الحفاظ، وأكابر العلماء، سمع الحديث وحدث به" (١١٨).

فكل هذه الأقوال متوافقة، ولا يخالف لها، فالأمر كما قال ابن مردويه.

٢٤- محمد بن عبد الله بن حامد بن علي بن خريش الدقاق، أبو بكر الكراني قال ابن مردويه: "سمع الكثير من الحديث" (١١٩).

وقال أبو نعيم: "أخو محمود الدقاق، توفي قبل الستين" (١٢٠).

وكلامهما ينفي عنه جهالة العين، ويثبت طلبه الحديث، وأن سماعه له كثير، والله أعلم.

٢٥- محمد بن عبد الله بن أحمد بن أسيد الأصبهاني (ت ٣٣٦هـ)

قال ابن مردويه: "قد رأيته ولم أسمع منه، سمع بالعراق من: جعفر الصائغ، وتمتاع، وغيرهما. كثير الحديث، ثقة" (١٢١).

(١١٥) تاريخ أصبهان: (٢/٢٥٣، رقم ١٦١٠)، ونقله الخطيب مختصراً في "تاريخ بغداد" (١/٢٧٠).

(١١٦) تاريخ بغداد: (١/٢٧٠).

(١١٧) الأنساب: (٤/١٣٩).

(١١٨) البداية والنهاية: (١١/٢٣٧).

(١١٩) تكملة الإكمال: (٥/١٥٣).

(١٢٠) أخبار أصبهان: (١/٣٦٦).

(١٢١) تكملة الإكمال: (١/١٣١، رقم ٤٧). وتمتاع هو: أبو جعفر محمد بن غالب الضبي

البصري (ت ٢٨٣هـ)، له ترجمة في "سير أعلام النبلاء" (١٣/٣٩٢، رقم ١٨٨).

قال أبو الشيخ الأصبهاني: "كتب مع أبيه ببغداد حديثا كثيرا، صحيح السماع" (١٢٢)، وقال أبو نعيم: "سمع بفائدة والده من العراقيين" (١٢٣). فالمرجم وإن لم يسمع منه ابن مردويه فهو ثقة كما صرح ؛ لثبوت عدالته، وعنايته بالعلم، لاسيما وهو من أسرة علمية، ولم يذكر فيه جرح، فالأمر كما قال ابن مردويه.

٢٦- مصعب بن عبد الله الأسدي أبو عبد الله الزبيري (ت ٢٣٦هـ)

قال ابن مردويه عنه: "ثقة" (١٢٤).

وقال الإمام أحمد: "ثبت" (١٢٥)، وقال ابن معين (١٢٦) ومسلمة بن القاسم (١٢٧): "ثقة". وهو كما قالوا.

٢٧- هارون بن سليمان بن داود بن بهرام بن بطة بن حريث بن جوين

السلمي، أبو الحسن الخزاز (ت ٣٣٥هـ)

قال ابن مردويه في تاريخه: "أحد الثقات" (١٢٨).

وقال مثله أبو نعيم، ولفظه: "أحد الثقات" (١٢٩).

(١٢٢) طبقات المحدثين: (٤/٢٥٠، رقم ٦٤٦).

(١٢٣) تاريخ أصبهان: (٢/٢٤٣، رقم ١٥٧١).

(١٢٤) تهذيب التهذيب: (١٠/١٤٨).

(١٢٥) تهذيب التهذيب: (الموضع السابق).

(١٢٦) تاريخ الدوري: (٢/٥٦٧).

(١٢٧) تهذيب التهذيب: (١٠/١٤٨).

(١٢٨) تكملة الإكمال: (١/٣٠١، رقم ٤١٢).

(١٢٩) تاريخ أصبهان: (٢/٣١٣، رقم ١٨٢٧)، وفيه بدل "بطة": "قطبة".

فالتطابق بين القولين ظاهر، وأبو نعيم ناقل عن ابن مردويه، فبين وفاتيهما عشرون سنة، ولم يعلم لهما مخالف، فيقبل قولهما في المترجم.

٢٨- يسار بن سمير بن يسار العجلي، أبو عثمان

قال ابن مردويه في "تاريخه": "كان من الزهاد" (١٣٠).

وقال أبو نعيم: "كان من العباد والزهاد" (١٣١)، وقال أبو الشيخ: "من خيار عباد الله" (١٣٢).

فمثل هذه العبارات التي تتناول الصلاح والعبادة وإن كانت لا تثبت العدالة عند المحدثين، إلا أن المقصد في الأزمان المتأخرة بقاء سلسلة الإسناد؛ لوجود الأحاديث في الكتب والأجزاء صحيحة الإسناد.

قال ابن جماعة: "ليس المقصود بالسند في عصرنا إثبات الحديث المروي وتصحيحه؛ إذ ليس يخلو فيه سند عمن لا يضبط حفظه أو كتابه ضبطاً لا يعتمد عليه فيه، بل المقصود بقاء سلسلة الإسناد المخصوص بهذه الأمة فيما نعلم، وقد كفانا السلف مؤونة ذلك، فاتصال أصل صحيح بسند صحيح إلى مصنفه كاف، وإن فقد الإتقان في كلهم أو بعضهم" (١٣٣).

كما تظهر استفادة أبي نعيم وأبي الشيخ من ابن مردويه؛ لتقارب ألفاظهم.

٢٩- يوسف بن إبراهيم بن شبيب بن يزيد الأسدي مولاهم، أبو الحجاج

الفرساني (ت ٢٤٢هـ)

(١٣٠) تكملة الإكمال: (٢٢٥/٣)، رقم ٣١٠٨.

(١٣١) تاريخ أصبهان: (٣٤٢/٢)، رقم ١٩٠٧.

(١٣٢) طبقات المحدثين: (٤٠٠/٢)، رقم ٢٢٦.

(١٣٣) المنهل الروي: (ص ٣٤)، وما ذكره ابن جماعة يكاد يشمل عامة تراجم هذه الدراسة.

قال ابن مردويه في "تاريخه": "كان يسكن فرسان، كان يحفظ، ويناوي أبا مسعود الرازي. ولم يخرج من حديثه إلا اليسير" (١٣٤).

وقال أبو نعيم: "كان من الحفاظ، يعارض أبا مسعود الرازي في الحفظ، صنف الشيوخ.. لم يخرج حديثه" (١٣٥)، وقال أبو الشيخ: "كان مسكنه بفُرسان، وكان من محدثي أهل أصبهان وحفاظهم، وكان يعارض أبا مسعود، وكان قد صنف حديث الشيوخ... كان صاحب حديث، ولم يخرج حديثه" (١٣٦).

فعبارات أبي نعيم وأبي الشيخ متقاربة، وابن مردويه مظنة كونه مصدرها، ولم يخالفهم أحد.

وبعد دراسة أقوال ابن مردويه في التعديل وعددها (٢٩) قولاً خلصت الدراسة إلى أن جميعها موافقة لبقية أقوال العلماء، إلا ما تقدم من التوقف بالجزم بصحبة سموه؛ لعدم وقوفنا على الرواية التي ذكرها الخطيب البغدادي وأشار إليها الحافظ ابن حجر.

كما ظهر كون ابن مردويه مصدراً رئيساً للأقوال المتقدمة، ما يعزز مكانته العلمية، ومكانة أقواله الحديثية لدى المختصين في زمانه إلى زماننا هذا، وكونها مقبولة لديهم.

(١٣٤) تكملة الإكمال: (٥٦٤/٤)، رقم (٤٨٤٣).

(١٣٥) تاريخ أصبهان: (٣٢٦/٢)، رقم (١٨٥٩).

(١٣٦) طبقات المحدثين: (٣٠/٣)، رقم (٢٤٥). وفرسان بكسر أوله، وقيل بضمه، وسكون ثانيه، من قرى

أصبهان. انظر: معجم البلدان (٤/ ٢٤٩).

المطلب الثاني: أقوال ابن مردويه في الجرح

اجتمعت للدراسة (١٠) تراجم في الجرح أو بما يتعلق به^(١٣٧)، وفيما يلي عرض لها على حروف الهجاء:

١ - إبراهيم بن ناصح بن المعلّى بن حماد أبو بشر لأصبهاني

قال ابن مردويه في "تاريخه": "حدث عن ابن عيينة، والنضر بن شميل بمناكير"^(١٣٨).

وقال أبو نعيم: "صاحب مناكير، متروك الحديث"^(١٣٩). وأورد له أبو نعيم عدة مناكير.

ولا مخالف لهما، فهو كما قالوا.

٢ - أحمد بن محمد بن السكن أبو الحسن الحافظ (ت ٣٠٤ هـ)

قال ابن مردويه: "كان ممن يسرق الحديث"^(١٤٠).

وقال أبو الشيخ: "كان ممن يسرق الحديث، ويحدث بالبواطيل، فتركوا حديثه"^(١٤١).

ولينه أبو بكر أحمد بن عبدان الشيرازي^(١٤٢)، وأبو نعيم^(١٤٣).

وكان أبو أحمد العسال يحسن أمره، ويروي عنه^(١٤٤).

(١٣٧) قلة أعداد تراجم الجرح عند ابن مردويه ليس لها دلالة خاصة هنا فيما يظهر لي.

(١٣٨) تكملة الإكمال: (١٥/٦)، ولسان الميزان: (١١٦/١)، رقم (٣٥٨).

(١٣٩) تاريخ أصبهان: (٩٢/١).

(١٤٠) لسان الميزان: (٢٦٦/١).

(١٤١) طبقات المحدثين بأصبهان له: (٢٣٤/٤).

(١٤٢) سؤالات حمزة بن يوسف السهمي (ص ١٥٨).

(١٤٣) تاريخ أصبهان: (٦٩/١).

فابن مردويه وافقه أبو الشيخ ، وسرقة الحديث جرح مفسر ، لا يستقيم معه مجرد التليين.

٣ - أحمد بن محمد بن موسى ، أبو بكر الملحمي ، وقيل : اللخمي

قال ابن مردويه : "ذاهب الحديث ضعيف جدا" (١٤٥).

اعتمد قوله الذهبي وابن حجر ، ولم يعقبا عليه بشيء ، وذكرنا رواية اللخمي عن أبي خليفة الجمحي (ت ٣٠٥ هـ) (١٤٦).

٤ - أحمد بن الخليل بن حرب القرشي النوفلي مولاهم ، أبو عبد الله

القومسي

قال ابن مردويه : "فيه لين" (١٤٧).

وقال ابن حجر : "ضعفه أبو زرعة ، ونسبه أبو حاتم إلى الكذب. قلت : وله حديث منكر في فوائد تمام متنه "سيد الإدام اللحم" ، أخرجه من حديث بريدة" (١٤٨).

وقال السمعاني - كما قال ابن مردويه - : "فيه لين" (١٤٩) ، وقال أبو الشيخ : "كانوا يضعفونه" (١٥٠).

فقول ابن مردويه موافق لقول أبي زرعة وأبي الشيخ. أما أبو حاتم فلعله استعظم روايته لحديث الإدام فنسبه للكذب.

= (١٤٤) تاريخ أصبهان: (١/ ٦٩)، وميزان الاعتدال: (١/ ١٣٨).

(١٤٥) ميزان الاعتدال: (١/ ١٥١)، رقم ٥٩٠، ولسان الميزان: (١/ ٢٩٥)، رقم ٨٦٩.

(١٤٦) انظر بالإضافة لما تقدم: "التقييد" (ص ٣٢٩).

(١٤٧) سير أعلام النبلاء: (١٣/ ١٥٦)، رقم ٨٧.

(١٤٨) تهذيب التهذيب: (١/ ٢٨-٢٩)، وانظر: تهذيب الكمال (١/ ٣٠٧)، رقم ٣٤.

(١٤٩) الأنساب: (٥/ ٥٣٧).

(١٥٠) طبقات المحدثين: (٣/ ٨٠)، رقم ٢٦٠.

٥ - أحمد بن يحيى بن الحجاج الأصبهاني ، أبو بكر الشيباني

قال الذهبي: "له ما ينكر، تكلم فيه بن مردويه" (١٥١).

وقال أبو نعيم: "حدث بمناكير" (١٥٢)، وذكر شيئاً منها. وهو كما قالوا.

٦ - الحسن بن إدريس ، أبو علي العسكري

ذكره أبو بكر بن مردويه وقال: "قدم أصبهان، وكان يحدث من حفظه ويخطئ" (١٥٣).

وذكره أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" وقال: "قدم أصبهان سنة إحدى وتسعين ومائتين" (١٥٤).

قال الحافظ ابن حجر: "وساق أبو نعيم في ترجمته من طريقه حديثاً منكراً ؛ لكن الآفة فيه من داود بن المخبر" (١٥٥). فيحتمل أن كون الخطأ الذي أشار إليه ابن مردويه هي النكارة التي ذكرها ابن حجر وأفتها غيره، والله أعلم.

٧ - الحسن بن سعيد بن جعفر بن الفضل ، أبو العباس العباداني المطوعي

المقري (ت ٣٧١هـ)

قال أبو بكر بن مردويه: "ضعيف" (١٥٦).

وقال أبو نعيم الحافظ: "في حديثه وروايته لين" (١٥٧). وهو كما قالوا.

(١٥١) ميزان الاعتدال: (١/١٦٣).

(١٥٢) لسان الميزان: (١/٣٢١).

(١٥٣) لسان الميزان: (٢/١٩٦)، وتاريخ الإسلام: (٦/٩٢٩).

(١٥٤) أخبار أصبهان: (٤/٤٩).

(١٥٥) لسان الميزان: (٣/٢٩).

(١٥٦) ميزان الاعتدال: (١/٤٩٢)، ولسان الميزان: (٢/٢١٠).

(١٥٧) المرجعان السابقان.

٨- الحسن بن عطاء بن يزيد، يلقب شاذويه، وقيل: شاذة، وقيل: شاذان،

يكنى أبا بشر

قال ابن مردويه: "كان يتشيع" (١٥٨).

وقد وافقه أبو نعيم (١٥٩) وأبو الشيخ (١٦٠) فقالا مثله: "كان يتشيع".

وما ذكره يتعلق بالعدالة، وفي قبول رواية من وصف بدعة خلاف وتفصيل

عند أهل الاختصاص، وما يهمنا هنا عدم مخالفة ابن مردويه لبقية الأئمة.

٩- عبد الرحمن بن إبراهيم بن زكريا، أبو مسلم الضراب

قال ابن مردويه: "كان يحفظ، ويذاكر به، ويغلط" (١٦١).

وقال أبو الشيخ: "كان ممن يحفظ ويذاكر" (١٦٢)، ولم يقل: "ويغلط".

وقوله: "يحفظ" لا يتجه مع قوله "ويغلط"، إلا إن كان يعني أنه يغلط أحيانا في

حال المذاكرة.

١٠- الفضل بن أحمد اللؤلؤي القرشي، أبو العباس البرزبازاني

قال ابن مردويه: "هو ضعيف جدا" (١٦٣).

وقال أبو الشيخ: "حضرت مع أصحابنا مجلسه فأخرج عن إسماعيل بن

عمرو، ثم ادعى عن سعيد بن سليمان الواسطي، وبكر بن خلف، فقيل له: متى

(١٥٨) تكملة الإكمال: (١١٨/٣)، رقم (٢٨٩٧).

(١٥٩) تاريخ أصبهان: (٣٠٨/١)، رقم (٥٣٦).

(١٦٠) طبقات المحدثين: (١٢٢/٣)، رقم (٢٧٨).

(١٦١) تكملة الإكمال: (٦٠٩/٣)، ولسان الميزان (٤٠٣/٣)، رقم (١٥٩٠).

(١٦٢) طبقات المحدثين: (٢٦٤/٤)، رقم (٦٥٥).

(١٦٣) الأنساب: (٣١٨/١)، ولسان الميزان: (٤٣٧/٤)، رقم (١٣٣٦)، وفي "اللباب في تهذيب الأنساب"

(١٣٧/١): "ضعفه أبو بكر بن مردويه".

كتبت عن سعيد بن سليمان؟ قال: سنة خمس وثلاثين ببغداد، فقلنا: وعن بكر بن خلف؟ قال: بأصبهان.

ثم حدث عن إسماعيل بن عمرو بأحاديث كثيرة كان يسرقها ويضعها على إسماعيل بن عمرو، فاتفق أبو إسحاق وأبو أحمد ومشايخنا على ترك حديثه وأنه كذاب^(١٦٤).

وقال أبو نعيم: "خلط في آخر عمره فترك حديثه"^(١٦٥).

فهذه الأقوال موافقة لما قاله ابن مردويه من حيث مآل حكم روايته وأنها مردودة، إلا أن قول أبي نعيم يجعل سبب الضعف الاختلاط، وقول أبي الشيخ يجعل السبب الكذب وسرقة الحديث.

كما أن أقوال ابن مردويه في هذا المطلب موافقة لأقوال بقية العلماء إلا ما تقدم من تنبيه في ترجمة الضراب، وطابع أقوال ابن مردويه الاعتدال.

المطلب الثالث: موقف ابن مردويه من الأحاديث الضعيفة

من النصوص التي نسبت للحافظ ابن مردويه على وجه الخطأ نص ذكره أبو حفص عمر بن بدر الموصلي (ت ٦٢٢هـ) في كتابه "المغني عن الحفظ والكتاب" فقد قال:

"باب: فضل علي بن أبي طالب.

قد ورد أنه سئل: من يحمل رايتك يوم القيامة؟

فقال: الذي كان يحملها في الدنيا: علي بن أبي طالب.

قال ابن مردويه: ليس فيها ما يصح^(١٦٦).

(١٦٤) طبقات المحدثين: (٥٧١/٣، رقم ٤٩٩)، وعنه في: "لسان الميزان": (الموضع السابق).

(١٦٥) تاريخ أصبهان: (١٢٢/٢، رقم ١٢٧٠) ونسبه: المديني، وعنه في: "لسان الميزان" (الموضع السابق).

فقلوه: "قال ابن مردويه.. إلخ" خطأ وقع فيه الموصلي، ولم يعلق عليه صاحب "جنة المرتاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب".!

والصواب أن هذه العبارة لابن الجوزي فقد قالها في كتابه "الموضوعات" (١٦٧) حيث قال: "وقد روى أبو بكر بن مردويه هذا الحديث من طرق ليس فيها ما يصح، والعجب من حافظ الحديث كيف يروي ما يعلم أنه باطل، ولا يبين ما يعلمه، إن هذا لخيانة للشرع".!

وتابعه الذهبي في كتابه تلخيص الموضوعات (١٦٨) فقال: "وقد رواه ابن مردويه من طرق في أمثاله وما بين بطلانها، إن هذه لخيانة وقلة ورع".!

وهذا الكلام فيه تحامل لا يجوز في حق ابن مردويه أو غيره، ورواية الأحاديث الضعيفة يقع فيها كثير من العلماء - لا سيما في الكتب المسندة - ، ولو تركنا كل كتاب ذكر فيه مؤلفه شيئاً من الضعيف - وإن قوى ضعفه - لفاتنا كثير من أحاديث السنة النبوية، كما لا يجوز وصف من ثبتت عدالته وإمامته وشهرته بالخيانة وقلة الورع بسبب أمر واحد.

وابن الجوزي معروف في توسعه في الحكم بالوضع على الأحاديث الضعيفة في كتابه الموضوعات، بل أدخل أحاديث صحيحة في كتابه منها حديث في صحيح مسلم! (١٦٩).

= (١٦٦) المغني عن الحفظ والكتاب - مع جنة المرتاب: (ص ١٤٩، باب رقم ١٢).

(١٦٧) الموضوعات: (٣٨٩/١).

(١٦٨) تلخيص الموضوعات: (١٢٩/١).

(١٦٩) انظر تفصيل ذلك في: النكت على ابن الصلاح: (٨٤٨/٢ - ٨٥٠)، والقول المسدد: (ص ٣١، ح ٣)،

وتدريب الراوي: (٢٧٩/١)، وفتح المغي: (٢٠٣/١).

والحديث الذي أشار إليه الموصلي أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٧٠)،
والبزار في "البحر الزخار" (١٧١)، وخيثمة بن سليمان في حديثه (١٧٢)، وابن حبان في
"المجروحين" (١٧٣)، ونظام الملك في "أماله" (١٧٤)، وغيرهم من طرق عن: ناصح، عن
سماك، عن جابر بلفظه.

وقال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحدا رواه عن سماك إلا ناصح".
وناصح هو: ابن عبد الله المحلمي، قال يحيى: "ناصح ليس بثقة" (١٧٥)، وقال مرة:
"ليس بشيء" (١٧٦)، وقال الفلاس: "متروك الحديث" (١٧٧)، وقال ابن حبان: "كان شيخا
صالحا، يروي عن الثقات ما ليس يشبه حديث الأثبات، وينفرد بالمناكير عن ثقات
مشاهير، غلب عليه الصلاح، فكان يأتي بالشيء على التوهم، فلما فحش ذلك منه
استحق ترك حديثه" (١٧٨)، وتوسط فيه ابن عدي فقال بعد أن ذكر مناكيره: "ولناصح غير
ما ذكرت من الحديث، وهو في جملة متشيعي أهل الكوفة، وهو ممن يكتب حديثه" (١٧٩).
فالحديث إسناده ضعيف، لكنه يكتب للاعتبار كما قال ابن عدي، ومثل هذا
لا حرج في روايته.

(١٧٠) المعجم الكبير: (٢/٢٤٧، رقم ٢٠٣٦).

(١٧١) البحر الزخار: (٢/١٢٩، رقم ٤٢٧٦).

(١٧٢) حديث خيثمة: (ص ١٩٩).

(١٧٣) المجروحون: (٢/٣١١).

(١٧٤) مجلسان من أمالي نظام الملك: (ص ٤٦، رقم ١٦).

(١٧٥) ميزان الاعتدال: (٤/٢٤٠، رقم ٨٩٨٨)، والموضوعات: (١/٣٨٩).

(١٧٦) ميزان الاعتدال: (٤/٢٤٠، رقم ٨٩٨٨)، والموضوعات: (الموضع السابق).

(١٧٧) ميزان الاعتدال: (٤/٢٤٠، رقم ٨٩٨٨)، والموضوعات: (الموضع السابق).

(١٧٨) المجروحون: (٢/٣١١).

(١٧٩) الكامل في ضعفاء الرجال: (٧/٤٧، رقم ١٩٧٩).

الخاتمة

وبعد هذه الجولة الحثيثة التي سعت الدراسة فيها لجمع وتحليل عبارات ابن مردويه في الجرح والتعديل ، بدت بعض النتائج و التوصيات ، هي كالتالي :

أولاً : النتائج

١ - بينت الدراسة مكانة الحافظ ابن مردويه ، وقيمة مصنفاته ، واهتمام العلماء بها قديماً وحديثاً.

٢ - جمعت الدراسة (٢٩) قولاً للحافظ ابن مردويه في التعديل ، اتضح بعد دراستها أنها موافقة لأقوال بقية العلماء ، بل وجدت الدراسة أن كثيراً من أقوال بعض العلماء مصدرها الحافظ ابن مردويه.

٣ - وجدت الدراسة (١٠) أقوال للحافظ ابن مردويه في الجرح ، ظهر بعد مقارنتها بأقوال غيره من العلماء أنها موافقة لهم ، كما رصدت الدراسة تشابه كثير منها مع قول الحافظ ابن مردويه.

٤ - توفر للدارسة حكم واحد على الأحاديث للحافظ ابن مردويه ، لكن تبين بعد التمحيص أنه نسب خطأ إلى الحافظ ابن مردويه.

٥ - دافعت الدراسة عن الحافظ ابن مردويه ، وبينت خطأ من اتهمه بالخيانة وقلة الورع لروايته الأحاديث الضعيفة من غير بيان ضعفها ؛ إذ روايته كانت بالسند ، وقد سبق لمثل هذا الصنيع.

ثانياً : التوصيات

١ - استكمال دراسة مناهج الأئمة العلمية وبالأخص في علم الجرح والتعديل لما له من أهمية بالغة في تقييم الرجال ، وإنزالهم منازلهم التي يستحقونها ، من غير إفراط ولا تفريط.

- ٢ - العناية بتراث الإمام ابن مردويه لا سيما كتابه الذي ألفه في "تاريخ أصبهان" مع البحث عن نسخه المخطوطة ونشرها.
- ٣ - دراسة كتابه "التفسير" لأهميته وجمعه لقدر كبير من النصوص المسندة.
- ٤ - استكمال البحث العلمي حول الكتب التراثية المفقودة ؛ لنشر ما يمكن نشره منها من خلال جمع النصوص وتحليلها وتقييمها.

المصادر والمراجع

- [١] الإصابة في أسماء الصحابة ، لابن حجر ، دار صادر-بيروت ، معه الاستيعاب ، بدون سنة نشر.
- [٢] إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، لمغلطاي ، ت : عادل محمد وزميله ، الفاروق الحديثة-مصر ، ١٤٢٢/١هـ.
- [٣] البحر الزخار ، للبزار ، ت : د. محفوظ الرحمن ، مكتبة العلوم والحكم-المدينة ، ط : ١٤٠٩/١هـ.
- [٤] البداية والنهاية ، لابن كثير ، مكتبة المعارف-بيروت ، وطبعة دار إحياء التراث العربي ، ت : علي شيري ، ط : ١٤٠٨/١هـ.
- [٥] تاريخ أصبهان ، لأبي نعيم الأصبهاني ، ت : سيد كسروي ، دار الكتب العلمية-بيروت ، ط : ١٤١٠/١هـ.
- [٦] تاريخ الإسلام ، للذهبي ، ت : د. عمر تدمري ، دار الكتاب العربي-بيروت ، ط : ١٤١٣/١هـ.
- [٧] تاريخ التراث العربي ، لفؤاد سزكين ، جامعة الإمام-الرياض ، ط : ١٤٠٣/١هـ.
- [٨] تاريخ دمشق ، لابن عساكر ، دار الفكر-بيروت ، ط : ١٤١٩/١هـ.

- [٩] التاريخ لابن معين-رواية الدوري، جامعة أم القرى-مكة المكرمة، ت: د. أحمد نور سيف، ط: ١/١٣٩٩هـ.
- [١٠] تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، ت: سامي سلامة، دار طيبة-الرياض، ط: ١/١٤٢٠هـ.
- [١١] تقريب التهذيب، لابن حجر، ت: محمد عوامة، دار الرشيد-حلب، ط: ١/١٤٠٦هـ.
- [١٢] التقويد لمعرفة رواة السنن والأسانيد، لابن نقطة، ت: كمال الحوت، دار الكتب العلمية-بيروت، ط: ١/١٤٠٨هـ.
- [١٣] تكملة الإكمال، لابن نقطة، ت: د. عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، ط: ١/١٤١٠هـ.
- [١٤] تلخيص الموضوعات، للذهبي، ت: د. سعد الحميد، مكتبة الرشد-الرياض، ط: ١/١٤١٦هـ.
- [١٥] تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، ت: مصطفى عطا.
- [١٦] تهذيب التهذيب، لابن حجر، مطبعة دائرة المعارف النظامية-الهند، ط: ١/١٣٢٦هـ.
- [١٧] تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، ت: د. بشار عواد وآخرين، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط: ١/١٤٠٠هـ.
- [١٨] توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة، لابن ناصر الدين، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، الرسالة- بيروت، ط: ١/١٩٩٣م.
- [١٩] الثقات، لابن حبان، ت: شرف الدين أحمد، مصورة دار الفكر، ط: ١٣٩٥هـ.

- [٢٠] ثلاثة مجالس من أمالي ابن مردويه ، ت : د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي ، دار علوم الحديث-الفجيرة ، ط : ١/١٤١٠هـ.
- [٢١] الجرح والتعديل ، لابن أبي حاتم ، مصورة دار إحياء التراث العربي-بيروت ، ط : ١٣٧١هـ.
- [٢٢] جزء الألف دينار ، لأبي بكر القطيعي ، ت : بدر البدر ، دار النفائس-الكويت ، ط : ١/١٩٩٣م.
- [٢٣] جمع الجوامع ، للسيوطي ، مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٩٥ حديث قوله.
- [٢٤] جنة المراتب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب ، لأبي إسحاق الحويني ، دار الكتاب العربي-بيروت ، ط : ١/١٤٠٧هـ.
- [٢٥] حديث خيثمة بن سليمان القرشي ، ت : د. عمر تدمري ، دار الكتاب العربي-بيروت ، ط : ١/١٤٠٤هـ.
- [٢٦] الدر المنثور ، للسيوطي ، دار الفكر - بيروت ، ط : ١٩٩٣م.
- [٢٧] الدعاء ، للطبراني ، ت : د. محمد البخاري ، دار البشائر-بيروت ، ط : ١/١٤٠٧هـ.
- [٢٨] سير أعلام النبلاء ، للذهبي ، ت : مجموعة من المحققين ، الرسالة-بيروت ، ط : ٧/١٤١٠هـ.
- [٢٩] طبقات الحفاظ ، للسيوطي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط : ١/١٤٠٣هـ.
- [٣٠] فتح المغيث شرح ألفية الحديث ، للسخاوي ، دار الكتب العلمية-بيروت ، ط : ١/١٤٠٣هـ.
- [٣١] القول المسدد في الذب عن مسند أحمد ، لابن حجر ، مكتبة ابن تيمية-القاهرة ، ط : ١/١٤٠١هـ.

- [٣٢] الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ت: يحيى غزاوي، دار الفكر-بيروت، ط: ١٤٠٩هـ.
- [٣٣] المجروحون، لابن حبان، ت: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي-حلب.
- [٣٤] مجلسان من أمالي نظام الملك، ت: أبي إسحاق الحويني، مكتبة ابن تيمية-القاهرة، ط: ١٤١٣/٢هـ.
- [٣٥] المعجم الكبير، للطبراني، ت: حمدي السلفي، مكتبة العلوم والحكم-الموصل، ط: ١٤٠٤/١هـ.
- [٣٦] المغني عن الحفظ والكتاب، لعمر الموصلي، انظر: جنة المرتاب.
- [٣٧] الموضوعات، لابن الجوزي، ت: عبد الرحمن عثمان، المكتبة السلفية-المدينة، ط: ١٣٨٦/١هـ.
- [٣٨] ميزان الاعتدال، للذهبي، ت: علي محمد البجاوي، دار المعرفة-بيروت.
- [٣٩] النكت على ابن الصلاح، لابن حجر، ت: دريع المدخلي، الجامعة الإسلامية-المدينة، المجلس العلمي.
- [٤٠] الوافي بالوفيات، للصفدي، ت: هلموت ريتز، جمعية المستشرقين الألمانية، ط: ١٩٣١/١م.

Statements of Al-Imam ibn Mardawayh (d. 410 AH) Biographical Evaluation Compilation and study

Mishaal bin Mohammed Alhaddara

A technician first prompt in the role of the Holy Quran of the Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, State of Kuwait, and a member of the faculty director at the Department of interpretation and the modern, the Faculty of Sharia, Kuwait University

(Received 13/5/1432H; accepted for publication 5/7/1432H)

Abstract. The study presents the approach of one imam of the imams of honourable Hadith who is Hafiz Abu Bakr Ibn Mardawayh in an important topic of the science of Hadith which is the biographical evaluation.

The importance of this research work is due to the high position of Ibn Mardawayh, the importance of the science of biographical evaluation at all times with its known legitimate regulations to the scholars, and the dependence of authors on the statements of Ibn Mardawayh and their approval for it.

The study collected the statements in the biographical evaluation with brief biography for those mentioned in these statements. Then analyzed and studied it according to the scientific rules accepted among Hadith scholars. The time period of biographies in the study covers the first narration era until the age of the author.

This research work, in addition to the above, includes a historical material containing the statements of the author in the biographical evaluation for some biographies that didn't have a biographical evaluation. Also, the study itself alone contains some texts which have not been reported except by Ibn Mardawayh and have been approved by the specialized scholars in their publications.

The study highlighted the rest of publications by Hafiz Abu Bakr Ibn Mardawayh and recommended a number of studies which did not get attention since its preparation .

The research work defended Hafiz Ibn Mardawayh and revealed his rank as an imam of what has been attributed to him in silence on weak narrations by some of authors after him.

نور القرآن الكريم ودلالته

د. منيرة بنت محمد ناصر الدوسري

قسم الدراسات الإسلامية . كلية الآداب للبنات . جامعة الدمام

(قدم للنشر في ١٤٣٢/٥/٢٢ هـ ؛ وقبل للنشر في ١٤٣٢/٧/٥ هـ .)

ملخص البحث. الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد..
فهذا بحث بعنوان (نور القرآن الكريم ودلالته) قصدت منه بيان حقيقة النور والفرق بينه وبين الضياء، وتقسيم العلماء لفظ النور إلى قسمين: النور الذي هو صفة من صفات الله، ونور مخلوق من جملة مخلوقات الله، وهذا الأخير ينقسم إلى دنيوي وآخروي.
ثم ذكرت استخدام القرآن الكريم المفردة القرآنية (النور) في مواضع عدة ، وفي آيات متنوعة، فالنور يطلق ويراد به وصف الله تعالى، وقد يراد به نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم، أو أنه دين الإسلام، ونور الإيمان والعلم والطاعة، أو بمعنى ضوء القمر والنهار.
كما أنه جاء إطلاق النور على القرآن الكريم والكتب المتحلة، فالله عز وجل سماه نوراً ؛ لأنه به تتبين الأحكام ويهتدى به من الضلالة، وهو سبب لوقوع الإيمان في القلب.
وقد قمت باستقصاء وجمع الآيات القرآنية التي تناولت هذا الموضوع، والكشف عن الألفاظ المتفقة في ظاهرها على لفظ النور، والمختلفة معانيها، وتحليلها، وبيان المراد منها، واستخراج دلالاتها، مع إلقاء الضوء على بعض ما قاله العلماء والمفسرون على بعض هذه الآيات، ليكون خدمة لكتاب الله بإبراز ما فيه من أسرار بلاغية ولطائف خفية.

والله الموفق، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد :

فإن القرآن الكريم هو كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد، أنزله الله على عبده ليكون للعالمين نذيراً، فهدى الله به أعيناً عمياً وآذاناً صماً، وقلوباً غلفاً، وهو الهادي إلى طريق الله المستقيم، به تحيا القلوب، وتسكن النفوس، وتستقيم الجوارح، فهو جبل الله الممدود من السماء إلى الأرض، فبالقرآن يخرج الله الذين آمنوا من الظلمات إلى النور.

وقد تعدد وصف القرآن الكريم بمسميات مختلفة فهو (مبين، مبارك، هدى، حكيم، مجيد، كريم..) إلى غير ذلك من الأوصاف التي تدل على شرفه وفضيلته، وعلى علو مكانته.

ومن بين هذه الصفات التي أثبتتها القرآن لنفسه وتكرر وصفه بها: (النور).

وقد جاء ذكر النور في كتاب الله في أكثر من موضع يحمل معاني متغايرة، في آيات متنوعة، وسياقات مختلفة، وبإطلاقات متعددة، فجاء لفظ النور على أنه اسم من أسماء الله عز وجل، ووصف به الرسول صلى الله عليه وسلم، ووصف به دين الإسلام، إلى جانب وصف القرآن الكريم بهذا الوصف.

وقد عازمت بعون الله الوقوف على موضوع نور القرآن الكريم ودلالته، وذلك باستقصاء وجمع الآيات القرآنية التي تناولت هذا الموضوع، والكشف عن الألفاظ

المتفقة في ظاهرها على لفظ النور، والمختلفة معانيها، وتحليلها، وبيان المراد منها، واستخراج دلالاتها، مع إلقاء الضوء على بعض ما قاله العلماء والمفسرون على بعض هذه الآيات، ليكون خدمة لكتاب الله بإبراز ما فيه من أسرار بلاغية ولطائف خفية.

هذا وقد جعلت البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة، وهي كالتالي:

التمهيد: تعريف النور في اللغة والفرق بينه وبين الضياء.

المبحث الأول: أقسام النور.

المبحث الثاني: إطلاقات النور في القرآن. وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: وصف الله تعالى بالنور.

المطلب الثاني: الرسول صلى الله عليه وسلم هو النور.

المطلب الثالث: الدين الحق هو النور.

المطلب الرابع: نور الإيمان والطاعة.

المطلب الخامس: ضوء الشمس ونور القمر.

المبحث الثالث: وصف القرآن والكتب السماوية بالنور.

المطلب الأول: وصف القرآن بالنور.

المطلب الثاني: وصف الكتب السماوية بالنور.

هذا وأدعو الله أن يجعل القرآن نوراً يهدي به قلوبنا، وأن يجعله نورا في وجوهنا، ونورا في صدورنا، ونورا في قبورنا، ونورا وذخرا لنا يوم نلقاه، وأن يوفقنا لخدمة كتابه وإعلاء كلمته.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد: تعريف النور في اللغة والفرق بينه وبين الضياء

النور في اللغة

النور: الضياء، والنور ضد الظلمة، والنور: الضوء أيًا كان أو شعاعه. والجمع أنوار ونيرانٌ

وقد نار نوراً، وأنار واستنار ونور بمعنى واحد، أي أضاء.

والمنار والمنازة موضع النور. واستنار به: استمد شعاعه. ^(١)

قال ابن فارس: "النون والواو والراء أصلٌ صحيح يدل على إضاءة واضطراب وقلة ثبات، ومنه النور والنار سميا بذلك من طريقة الإضاءة، ولأن ذلك يكون مضطرب سريع الحركة." ^(٢)

وقال الراغب الأصفهاني: "النار والنور من أصل واحد." ^(٣)

وقد عرف العلماء النور بتعريفات اتفقوا في المعنى مع اختلاف عباراتهم، فعرفه الإمام الغزالي فقال: "النور اسم لما يبصر بنفسه ويبصر به غيره كالشمس والقمر والنيران المشعلة والسرّج." ^(٤)

وقال ابن منظور: "النور هو الذي يبين الأشياء ويُري الأبصار حقيقتها." ^(٥)

وقال الراغب: "هو الضوء المنتشر الذي يُعين على الإبصار." ^(٦)

وقال الفيروزآبادي: "النور: الضياء والسناء الذي يعين على الإبصار." ^(٧)

(١) انظر: لسان العرب (٥/٢٤٠)؛ القاموس المحيط، باب الرء فصل النون؛ مختار الصحاح ص ٢٨٥.

(٢) معجم مقاييس اللغة (٥/٣٦٨)

(٣) معجم مفردات ألفاظ القرآن ص ٥٣٠.

(٤) مشكاة الأنوار ص ٧.

(٥) لسان العرب (٥/٢٤٠).

(٦) معجم مفردات ألفاظ القرآن ص ٥٣٠.

وقال ابن عطية: "النور في كلام العرب: الأضواء المدركة بالبصر." ^(٨)

وقال ابن عاشور: "النور حقيقته الإشراق والضياء." ^(٩)

وفي كشف المصطلحات: "هو اسم للكيفية العارضة من الشمس والقمر والنار على ظواهر الأجسام الكثيفة كالأرض." ^(١٠)، وقال: "هو الظاهر بنفسه المظهر لغيره." ^(١١)

والذي يظهر لي أن تعريف ابن منظور هو أشمل وأدق من التعريفات الأخرى. وذهب الإمام ابن تيمية - رحمه الله - إلى أن النور المخلوق محسوس لا يحتاج إلى بيان كيفية وقال: "لكنه نوعان: أعيان وأعراض، فالأعيان هو نفس جرم النار، والأعراض مثل ما يقع من شعاع الشمس والقمر والنار على الأجسام الصقيلة وغيرها." ^(١٢)

الضياء في اللغة

الضياء من الضؤ بالضم: الضياء، وجمعه أضواء، يقال: ضاءت وأضاءت: بمعنى استنارت وصارت مضيئة، والضوء مصدر ضاء يضيء ضوئاً، يقال: ضاء وأضاء أي ضاء هو، وأضاء غيره. ^(١٣)

= (٧) بصائر ذوي التمييز (١٣٣/٥).

(٨) تفسير المحرر الوجيز (١٨٢/٤).

(٩) تفسير التحرير والتنوير (٢٣١/١٨).

(١٠) كشف مصطلحات الفنون والعلوم للتهانوي (١٧٣١/٢).

(١١) المرجع السابق.

(١٢) تفسير سورة النور ص ٢١٣، ٢١٤.

(١٣) اللسان (١١٢/١)؛ الفروق اللغوية للعسكري ص ٣١١.

قال ابن فارس: "الضياء والواو والهمزة أصلٌ صحيح يدل على نور. من ذلك الضوُّ والضوُّ بمعنى وهو الضياء والنور." (١٤)

وقال الراغب: "الضوء ما انتشر من الأجسام النيرة، ويقال: ضاءت النار وأضاءت غيرها." (١٥)

فالضياء ما يضيء الأشياء، والإضاءة: الإشراف وهو فرط الإنارة، ومصدق ذلك قوله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾ (١٦)، و(أضاء) يرد لازماً ومتعدياً تقول: أضاء القمر الظلمة وأضاء القمر بمعنى استضاء.

وقيل: النور الساطع القوي؛ لأنه يضيء للرائي، وهو اسم مشتق من الضوء، وهو النور الذي يوضح الأشياء. (١٧)

الفرق بين النور والضياء

النور والضياء مترادفان لمعنى واحد عند أهل اللغة، فلا يفرقون بين الضوء والنور، وقد يُفَرَّق بينهما بأن النور أعم من الضياء، أي أنه يشمل الضياء وغير الضياء، بناء على أنه ما قوي من النور، والنور شامل للقوي والضعيف.

فالضياء حالة من حالات النور (اشتداد النور) فهو ليس مغايراً للنور إنما حالة من حالات النور فهي كما قال بعض المفسرين (الإضاءة: فرط الإنارة)، ولهذا

(١٤) معجم مقاييس اللغة (٣/٣٧٦).

(١٥) المفردات ص ٣٠٨.

(١٦) يونس: ٥.

(١٧) انظر: تفسير الرازي (مفاتيح الغيب) (٢/٦٨)؛ التحرير والتنوير (١١/٩٤).

وصفت الشمس بالضياء والقمر بالنور في قوله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾^(١٨).

ف قيل في نور الشمس ضياء ، أي ذات نور قوي ساطع ، وجعل القمر نورا أي ذا نور من نورها. فضياء الشمس نور ، ونور القمر ليس بضياء ، ولما جعل النور في مقابلة الضياء تعين أن المراد به نورٌ ما.

أي أن الضوء أقوى من النور ، فجعل الأضعف للقمر والأقوى للشمس.^(١٩)
قال ابن عاشور: " فجعل الشمس ضياء لانتفاع الناس بضياءها في مشاهدة ما تهمهم مشاهدته بما به قوام أعمال حياتهم في أوقات أشغالهم. وجعل القمر نورا للانتفاع بنوره انتفاعا مناسباً للحاجة التي قد تعرض إلى طلب رؤية الأشياء في وقت الظلمة وهو الليل. ولذلك جعل نوره أضعف ليتنفع به بقدر ضرورة المنتفع ، فمن لم يضطر إلى الانتفاع به لا يشعر بنوره ولا يصرفه ذلك عن سكونه الذي جعل ظلام الليل لحصوله ، ولو جعلت الشمس دائمة الظهور للناس لاستواوا في استدامة الانتفاع بضياءها فيشغلهم ذلك عن السكون الذي يَسْتَجِدُّون به ما فتر من قواهم العصبية التي بها نشاطهم وكمال حياتهم."^(٢٠)

كما أن النور يحصل فيه حرارة وإحراق كضياء الشمس بخلاف القمر فإنه نور محض فيه إشراقٌ بغير إحراق.

(١٨) يونس: ٥

(١٩) انظر: تفسير الزمخشري (الكشاف) (٣٨/١) ؛ تفسير الرازي (٢٩/١٧) ؛ نظم الدرر للبقاعي

(٧٤/٩) ؛ تفسير الآلوسي (روح المعاني) (٦٧/١١).

(٢٠) التحرير والتنوير (٩٤/١١)

وفي الحديث الذي رواه أبو مالك الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الطهور شطر الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان، وسبحان الله والحمد لله تملآن - أو تملأ - ما بين السموات والأرض، والصلاة نور، والصدقة برهان، والصبر ضياء، والقرآن حجة لك أو عليك، كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها).^(٢١)

فيتبين لنا في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قد خص الصلاة بالنور، والصبر بالضياء.

فالصلاة نور للمؤمنين في الدنيا، نور تشرق بها قلوبهم وتستنير بصائرهم، وهي في الآخرة نور للمؤمنين في ظلمات القيامة وعلى الصراط. أما الصبر فقال إنه ضياء، أي فيه نور ولكن نور مع حرارة، وذلك لأن فيه مشقة على النفوس ويحتاج إلى مجاهدة النفس وحبسها عما تهواه، ولهذا كان أجره بغير حساب.^(٢٢)

ويدل على التفرقة بين الشمس والقمر في نورهما قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِ نُورًا وَجَعَلَ الشَّمْسُ سِرَاجًا﴾^(٢٣)، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا﴾^(٢٤)، ففي الآيتين إشارة إلى الفرق بين الضياء والنور، فالشمس مضيئة لأنها سراج وهاج تعطي الضوء والحرارة من ذاتها، والسراج: هو المصباح الزاهر نوره، الذي يوقد بفتيلة في الزيت فيضيء بمقدار بقاء مادة الزيت فيه، ووصف الشمس بالسراج تشبيه

(٢١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، حديث رقم (٢٢٣)، (٢٠٣/١).

(٢٢) انظر جامع العلوم والحكم ص ٢٠٧.

(٢٣) نوح: ١٦

(٢٤) الفرقان: ٦١

بليغ، والقصد منه تقريب المشبه من إدراك السامع، فإن السراج كان أقصى ما يستضاء به في الليل.

والإخبار عن القمر بأنه نور مبالغة في وصفه بالإضاءة بمنزلة الوصف بالمصدر، فالقمر اكتسب نوره من الشمس، فهو كالمرآة تعكس الأشعة الساقطة عليها، فضوء القمر ليس من ذاته، إنما هو مظلم، ويستضيء بانعكاس أشعة الشمس على ما يستقبلها من وجهه بحسب اختلاف ذلك الاستقبال.^(٢٥)

ولما كانت الشمس أعظم جرماً خضت بالضياء لأنه هو الذي له سطوع ولمعان وهو أعظم من النور.

ولو اعترض على أن الضياء أعظم من النور، كون الله عز وجل شبه هداة ولطفه بخلقه بالنور فقال ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٢٦) وهذا يقتضي أن النور أعظم هذه الأشياء، وإلا فلم ترك التشبيه الأعلى الذي هو (الضياء) وعدل إلى الأقل الذي هو (النور)، فيقال إن الله تعالى قد جعل هداة في الكفر كالنور في الظلام فيهتدي قوم ويضل آخرون، ولو جعله كالضياء لوجب أن لا يضل أحد.^(٢٧)

وخلاصة القول في الضياء والنور:

أن الضياء خاص، والنور أعم منه، فكل ضياء نور، وليس كل نور ضياء. الضياء أقوى وأكمل من النور.

الضياء ما كان من ذات الشيء المضيء، والنور ما كان مستعاراً من غيره. الضياء يحصل فيه نوع حرارة وإحراق، بينما النور فيه إشراق بغير إحراق.

(٢٥) التحرير والتنوير (٢٩/٢٠٣، ٢٠٤).

(٢٦) النور: ٣٥.

(٢٧) المحرر الوجيز (٣/١٠٥).

المبحث الأول: أقسام النور

ينقسم النور إلى نوعين:

أولهما: النور الذي هو صفة من صفات الله تعالى، كما يليق بجلاله وعظمته، ومنه اشتق له اسم النور، الذي هو أحد أسمائه الحسنی.

الثاني: أنه نور مخلوق من جملة مخلوقات الله، ومنه قوله تعالى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾^(٢٨) أي خلقهما.

وهذا النوع كما قال الراغب^(٢٩): ضربان: دنيوي، وأخروي.

أما الدنيوي فهو ضربان: أحدهما: معقول بعين البصيرة، وهو ما انتشر من الأمور الإلهية كنور القرآن ونور الإيمان والهداية والطاعة، ومنه قوله تعالى ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾^(٣٠) وقوله ﴿وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا﴾^(٣١)

والثاني: محسوس بعين البصر، وهو ما انتشر من الأجسام النيرة كالشمس والقمر والنجوم، ومنه قوله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾^(٣٢). وإذا كان لفظ (النور) قد ورد في القرآن في تسعة وأربعين موضعاً، فإنه في معظم هذه المواضع يدل على النور المعنوي (المعقول)، وإن كان يشير في بعض المواضع إلى النور الحسي والمعنوي معاً ومنها:

(٢٨) الأنعام: ١

(٢٩) انظر مفردات ألفاظ القرآن ص ٥٣٠.

(٣٠) المائدة: ١٥

(٣١) الأنعام: ١٢٢

(٣٢) يونس: ٥

• قوله تعالى ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكُوفٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَلَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (٣٣)

فالأية تشمل النور الحسي والمعنوي، فهو سبحانه تعالى نور، وحجابه نور، وبه استنار العرش والكرسي والشمس والقمر والنجوم، وبقدرته أنارت السموات والأرض أضواؤها واستقامت أمورها، وكذلك المعنوي، يرجع إلى الله، فكتابه نور وشرعه نور والإيمان في قلوب عباده المؤمنين نور. (٣٤)

وقوله تعالى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ (٣٥) فالنور يشمل كل ما يطلق عليه اسم النور سواء أكان حسيًّا كنور النهار والشمس والقمر وغيرها أم معنويًّا كنور العلم والإيمان والطاعة. وأفرد النور لأنه جنس يشمل جميع أنواعه، وجمع الظلمات لكثرة أسبابها وتعدد أنواعها، أما النور فمصدره واحد وسبيله واحد هو سبيل الله. (٣٦) وقدم ذكر الظلمات مراعاة للترتيب في الوجود لأن الظلمة سابقة للنور. (٣٧) كما أن النور لم يأت في القرآن إلا اسماً "نور" "منير"، ولم يأت فعلاً بأي شكل من الأشكال فلم يقل: أنار، ينير.

(٣٣) النور: ٣٥

(٣٤) انظر المحرر الوجيز (١٨٣/٤) ؛ تفسير السعدي (٤٠١/٣)

(٣٥) الأنعام: ١

(٣٦) طريق المحررتين لابن القيم (٣٨٣/١).

(٣٧) انظر تفسير فتح القدير للشوكاني (١٤٢/٢) ؛ التحرير والتنوير (١٢٧/٧).

هذا هو النور الدنيوي أما الآخروي فهو ضرب واحد ومنه قوله تعالى ﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ بُشْرَانُكُمْ الْيَوْمَ جَنَّاتٌ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ (١٢) يَوْمَ يَقُولُ الْمُتَفِقُونَ وَالْمُنْفِقَتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا انْظُرُوا نَفْسٍ مِنْ نُورِكُمْ قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ ﴿٣٨﴾ والنور في هذه الآية حقيقي كما قال الجمهور، يحصل لعباد الله من المؤمنين والمؤمنات يوم القيامة، ويبشرون بأعظم بشارة وهو فوزهم بجنان النعيم، ففي يوم القيامة حينما تكور الشمس ويخسف القمر، يغشى الناس ظلمة، ويعطي الله المؤمنين نوراً على قدر أعمالهم يملكون على الصراط، وهو دليلهم من الله إلى الجنة، هناك يسعى المؤمنون والمؤمنات بنورهم، كل على قدر إيمانهم، فمنهم من يضيء نوره كما بين مكة وصنعاء، ومنهم من نوره مثل النخلة، وأدناهم نوراً من نوره على إبهامه يطفأ مرة ويوقد أخرى.

في حين يحرم من هذا النور غير المؤمنين، لأنه لما رأى المنافقون المؤمنين قد انطلقوا إلى النور تبعوهم فأظلم الله على المنافقين، وبقوا في الظلمات حائرين، فطلبوا من المؤمنين أن ينتظروهم ليستضيئوا من نورهم، فتكون مقالة الملائكة للمنافقين تهكماً إذ لا نور وراءهم وإنما أرادوا إطماعهم فقالوا لهم: ارجعوا إلى النور الذي وراءكم، أو إلى الدنيا، ثم تخيبهم بضرب السور بينهم وبين المؤمنين باطنه مما يلي المؤمنين فيه النور والرحمة، وظاهره مما يلي المنافقين فيه العذاب والظلمة.

ثم ينادي المنافقون المؤمنين ألم نكن معكم في الدنيا، يعني نصلي مثل ما تصلون، ونغزو مثل ما تغزون، ونعمل مثل ما تعملون، قالوا: بلى، أي كنتم معنا في

الظاهر، ولكنكم فتنتم أنفسكم، بمعنى استعملتموها في الفتنة والنفاق والمعاصي، وتربصتم بالنبي صلى الله عليه وسلم وبالمؤمنين، وغرتكم الدنيا، حتى جاءكم الموت، وغركم الشيطان فاطمأنتم به وصدقتموه.^(٣٩)

وجاء في آية أخرى تأكيد لهذا النور الأخروي الذي من الله به على المؤمنين والمؤمنات وهو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَتِمِّمْ لَنَا نُورَنَا وَاعْفِرْ لَنَا إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٤٠) فهذا النور المضاف إلى المؤمنين نور حقيقي يجعله الله لهم يوم القيامة، حين يسعون بنور إيمانهم، ويمشون بضياءه، ويسألون ربهم أن يبقى لهم نورهم، فلا يطفئه حتى يجوزوا الصراط، ولا سيما إذا رأوا انطفاء نور المنافقين، وذلك حين يقول المنافقون والمنافقات للذين آمنوا ﴿انظُرُونَا نَقْنِصْ مِنْ نُورِكُمْ﴾^(٤١) فيستجيب الله دعاءهم، ويوصلهم بما معهم من النور واليقين إلى جنات النعيم.

وإتمام النور: إدامته أو الزيادة منه، والمؤمنون في الآخرة أشد افتقاراً إلى ربهم عز وجل.

ومن حسن أدبهم مع الله وتواضعهم أنهم بعد أن رأوا هذا التكريم لم ينسوا تقصيرهم فقالوا على سبيل الذلة والمسكنة (واغفر لنا) فدعوا الله بالمغفرة لهم وهو طلب دوام المغفرة.

(٣٩) انظر تفسير الطبري (جامع البيان) (١٨٢/٢٣)؛ المحرر الوجيز (٢٦١/٥)؛ تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) (٢٢٣/١٧)؛ تفسير أبي حيان (البحر المحيط) (١٠٦/١٠)؛ تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم) (١٦، ١٧/١)؛ التحرير والتنوير (٣٨١/٢٨، ٣٨٢)؛ السعدي (١٧٨/٥).

(٤٠) التحريم: ٨

(٤١) الحديد: ١٣

وقدم (نورهم) على الفعل (يسعى) في آية التحريم ، وأخره في آية الحديد ، لأن السياق في آية التحريم لتعظيم النبي صلى الله عليه وسلم ، فناسب ذلك ورود الجملة الاسمية هنا بما تقتضيه من الثبات والدوام ، فقليل : (نورهم يسعى).
وأما قوله في سورة الحديد (يسعى نورهم) فبشارة للمؤمنين ، ولم يأت هنا كونهم مع نبيهم مثل ما ورد في آية التحريم فهي بشارة لهم ، فناسب تقديم الفعل ليفيد التجدد والحدوث فقليل (يسعى نورهم) ليفهم التكرر.^(٤٢)

المبحث الثاني: إطلاقات النور في القرآن

استخدم القرآن الكريم المفردة القرآنية (النور) في مواضع عدة ، وفي آيات متنوعة ، وقد حملت هذه المفردة معاني عديدة تفهم من سياق الآية التي تضمنتها.
وقد ذكرت في القرآن الكريم ثلاثاً وأربعين مرة ، إضافة إلى لفظ (المنير) ورد ست مرات.

وفي المطالب التالية يأتي توضيح ذلك :

وظهر لي أن النور يطلق على صفة من صفات الله تعالى ، وصفة من صفات الرسول صلى الله عليه وسلم ، وعلى الدين الحق ، ويطلق على نور الإيمان والطاعة ، ويطلق على ضوء الشمس ونور القمر ، وعلى نور القرآن ، وهذا الأخير سأجعله في مبحث مستقل.

المطلب الأول: وصف الله تعالى بالنور.

النور صفة من صفات الله تبارك وتعالى ، ومنه اشتق اسم (النور) الذي هو أحد أسمائه الحسنی.

(٤٢) نظم الدرر (٢٠٣/٢٠) ؛ ملاك التأويل (١٠٧١/١٢).

واعتقاد أهل السنة والجماعة في هذه الصفة هو إثبات النور اسماً لله تعالى وصفة له حقيقية، وذلك كسائر أسمائه وصفاته، مع التنزيه اللائق بجلاله، قال سبحانه وتعالى ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٤٣)

فهو بذاته نور، وحجابه نوره الذي لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه، وبه استنار العرش والكرسي والشمس والقمر والنجوم، وبه استنارت الجنة.^(٤٤)

قال ابن القيم: "إن النور جاء في أسمائه تعالى، وهذا الاسم تلقته الأمة بالقبول، وأثبتوه في أسمائه الحسنی، ولم ينكره أحد من السلف، ولا أحد من أئمة أهل السنة، ومحال أن يسمى نفسه نوراً، وليس له نور ولا صفة النور ثابتة له، كما أن المستحيل أن يكون عليمًا قديرًا سمیعاً بصیرًا، ولا علم له ولا قدرة، بل صحة هذه الأسماء مستلزمة لثبوت معانيها له، وانتفاء حقائقها عنه مستلزمة لنفيها عنه، والثاني باطل قطعاً فتعين الأول."^(٤٥)

وقد ذكر المفسرون أن معنى الآية أنه سبحانه منور السموات والأرض، أو مدبر الأمور في السموات والأرض، وهادي أهلها بنوره.^(٤٦)

وكونه تعالى منوراً لغيره وهادياً له ومدبراً لأمره لا يمنع أن يكون النور اسماً من أسمائه تعالى، أو وصفاً من أوصافه؛ لأنه إنما هو فعله سبحانه، فهو صفة فعلية لله سبحانه وتعالى.^(٤٧)

(٤٣) النور: ٣٥.

(٤٤) انظر تفسير السعدي (٤٠١/٣).

(٤٥) اجتماع الجيوش الإسلامية ص ١٠.

(٤٦) وهذا القول مروى عن ابن عباس وأنس ومجاهد وابن عرفة. انظر تفسير المحرر الوجيز (١٨٣/٤)؛

تفسير القرطبي (٢٥٧/١٢).

وفي الحديث الذي رواه مسلم، حينما سأل أبو ذر رضي الله عنه النبي صلى الله عليه وسلم: هل رأيت ربك؟ فقال: (نور أتى أراه؟) ^(٤٨) فأخبر صلى الله عليه وسلم عن ربه بأنه نور.

ويخبرنا الله عز وجل أن يوم القيامة تكور الشمس، ويخسف القمر، وتنتثر النجوم، ويكون الناس في ظلمة، فتشرق الأرض عند ذلك بنور ربها عندما يتجلى، وينزل لفصل القضاء بين عباده، قال تعالى: ﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ الْكِتَابُ وَجِئَءَ بِالْبَنِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ ^(٤٩) فإشراق الأرض يوم القيامة ليس بشمس ولا قمر، فإن الشمس تكور والقمر يخسف، ويذهب نورهما، بل هو بنوره تعالى، وأشرقت الأرض أي أضاءت يوم القيامة إذا تجلى الحق تبارك وتعالى للخلائق لفصل القضاء. ^(٥٠)

وفي الصحيحين من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: (اللهم لك الحمد، أنت نور السماوات والأرض، ولك الحمد، أنت قيم السماوات والأرض، ولك الحمد، أنت رب السماوات والأرض ومن فيهن، أنت الحق، ووعدك الحق، وقولك الحق، ولقاؤك الحق، والجنة حق، والنار حق، والنبيون حق، والساعة حق، اللهم لك أسلمت، وبك آمنت، وعليك توكلت، وإليك أنبت، وبك خاصمت، وإليك

= (٤٧) اجتماع الجيوش الإسلامية ص ١٠.

(٤٨) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، حديث رقم (٢٩١)، (١/١٦١).

(٤٩) الزمر: ٦٩.

(٥٠) انظر تفسير ابن كثير (١١٨/٧).

حاكمت، فاغفر لي ما قدمت وما أخرت، وما أسررت وما أعلنت، أنت إلهي، لا إله إلا أنت) (٥١)

المطلب الثاني: الرسول صلى الله عليه وسلم هو النور

جعل الله عز وجل نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم نوراً للناس بما أوحى إليه من الكتاب العزيز والسنة المطهرة كما قال سبحانه وتعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾ (٥٢) فوصف الله جل وعلا خاتم المرسلين نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم بأنه نور يضيء للناس طريقهم ويهتدون به إلى سعادتهم، وينجون من ظلمات الشقاء والضلالة إلى نور السعادة والهداية، والكتاب المبين هو كتاب الله العزيز الذي جاء به رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم وما فيه من البينات والحجج القاطعة، يشهد بصدق نبوته ورسالته الخاتمة.

قال ابن جرير في تفسيره: "يقول جل ثناؤه لهؤلاء الذين خاطبهم من أهل الكتاب (قد جاءكم) يا أهل التوراة والإنجيل (من الله نور) يعني بالنور محمداً صلى الله عليه وسلم الذي أنار الله به الحق، وأظهر به الإسلام، ومحق به الشرك، فهو نور لمن استنار به يبين الحق. ومن إنارته الحق، تبينه لليهود كثيراً مما كانوا يخفون من الكتاب." (٥٣)

كما وصف الرسول صلى الله عليه وسلم في آية أخرى بأنه سراج منير، يضيء لمن استضاء بضوئه، وعمل بأمره، فقال تعالى: ﴿يَتْلُوهَا الَّذِينَ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيداً

(٥١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التهجد، حديث رقم (١١٢٠)، (٣٤٠/١)؛ ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، حديث رقم (٧٦٩)، (٥٣٢/١).

(٥٢) المائدة: ١٥

(٥٣) (٥٠٢/٤).

وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ، وَسِرَاجًا مُنِيرًا ﴿٥٤﴾ فسمي الرسول صلى الله عليه وسلم سراجاً لأنه يهتدى به كالسراج، يستضاء به في الظلمة، ووصفه بالإنارة لأن من السراج ما لا يضيء.

فأمر الرسول ظاهر فيما جاء به من الحق كالشمس في إشراقها، لا يجحدها إلا معاند، فهو بالهدى الذي جاء به ووضوح أدلته بمنزلة السراج المنير، وهو نور لما أعطاه الله من القرآن الكريم والسنة المطهرة، فإن الله أنار بهما الطريق، وهدى بهما الأمة إلى الصراط المستقيم. (٥٥)

قال السعدي: كونه سراجاً منيراً، وذلك يقتضي أن الخلق في ظلمة عظيمة لا نور يهتدى به في ظلماتها، ولا علم يستدل به في جهالاتها حتى جاء الله بهذا النبي الكريم صلى الله عليه وسلم فأضاء الله به تلك الظلمات، وعلم به من الجهالات، وهدى به ضللاً إلى الصراط المستقيم، فأصبح أهل الاستقامة قد وضح لهم الطريق، فمشوا خلف هذا الإمام صلى الله عليه وسلم، وعرفوا به الخير والشر، وبأن لهم أهل السعادة من أهل الشقاوة، واستناروا به، لمعرفة معبودهم، وعرفوه بأوصافه الحميدة، وأفعاله السديدة، وأحكامه الرشيدة. (٥٦)

و أما ما يقوله بعض الصوفية من أنه صلى الله عليه وسلم خلق من نور، أو أنه أول ما خلق نور محمد صلى الله عليه وسلم، مستدلين بحديث جابر - رضي الله عنه - أنه قال: " سألت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن أول شيء خلقه

(٥٤) الأحزاب ٤٥، ٤٦.

(٥٥) انظر تفسير الطبري (٢٨٢/٢٠) ؛ والبغوي (٣٦١/٦) ؛ والقرطبي (١٨٢/١٤) ؛ دقائق التفسير لابن

تيمية (٤٧٠/٢) ؛ ابن كثير (٤٣٨/٦).

(٥٦) انظر السعدي (١٥٩/٤).

الله تعالى؟ فقال: ((هو نور نبيك يا جابر، خلقه الله ثم خلق فيه كل خير وخلق بعده كل شيء، وحين خلقه أقامه قدامه من مقام القرب اثني عشر ألف سنة، ثم جعله أربعة أقسام: فخلق العرش من قسم، والكرسي من قسم، وحملة العرش وخزنة الكرسي من قسم. وأقام القسم الرابع في مقام الحب اثني عشر ألف سنة، ثم جعله أربعة أقسام: فخلق القلم من قسم، واللوح من قسم، والجنة من قسم.. إلى آخر الحديث.

فهو حديث موضوع لا أصل له في شيء من كتب الحديث، وإنما هو مشتهر على السنة الصوفية ونحوهم، فهو مكذوب على الرسول صلى الله عليه وسلم. وقد قال الله سبحانه ﴿يَتَأَيَّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ (٤٥) وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً ﴿(٥٧) وذلك بما أوحى الله إليه من الكتاب والسنة عليه الصلاة والسلام (٥٨).

المطلب الثالث: الدين الحق هو النور.

إن دين الإسلام هو الدين الحق، دين الرشد والعدل والتوحيد، وهو النور المبين الذي ارتضاه الله تعالى لعباده، وأرسل به رسله، ولا يقبل غيره.

(٥٧) الأحزاب ٤٥، ٤٦.

(٥٨) حديث جابر هذا المنسوب إلى عبدالرزاق هو حديث موضوع لا أصل له، وقد عزاه غير واحد إلى عبد الرزاق خطأ؛ لأنه لا يوجد في مصنفه ولا جامعه ولا تفسيره؛ ومن الذين نسبوه إلى عبدالرزاق القسطلاني في المواهب اللدنية (٤٦/١)؛ والعجلوني في كشف الخفاء حديث (٨٢٧)؛ وقال الحافظ السيوطي في الحاوي في الفتاوي (٢٢٣/١): (والحديث المذكور ليس له إسناد يعتمد عليه)؛ وللاستزادة ينظر: رسالة مرشد الحائر لبيان وضع حديث جابر، للغماري، وفتاوى الشيخ عبدالعزيز ابن باز (نور على الدرب).

وقد وردت آيات عدة تصف الإسلام بأنه نور من عند الله، وسماء نوراً لأنه يستنار به في ظلمات الجهل، فيضيء أعظم الطرق وهو طريق الهداية والفلاح، هذا هو الدين الحق الذي يبين للإنسان كل ما يحتاجه حتى ينجو من فتنة الدنيا ومن عذاب الآخرة .

وقد وعد الله بإكماله وإعلانه، وبشّر بتبليغه ونشره في الآفاق وإظهاره على الدين كله، ولو كره الكافرون، وهو وعد تطمئن له قلوب الذين آمنوا، يقول تعالى:

﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورُهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾^(٥٩).

أي يريد هؤلاء الكفار من المشركين وأهل الكتاب أن يطفئوا نور الله، أي أن يخمّدوا ما بعث به رسوله من نور الإسلام ودين الحق، ويبطلوا حجج الله وبراهينه على توحيده، بمجرد جدالهم وافتراءهم وتكذيبهم، والله مظهر الحق وناصر رسوله محمداً صلى الله عليه وسلم على من عاداه ومعلن الحق، فذلك إتمام نوره.^(٦٠)

كما وعد الله في آية أخرى بإتمام نوره فقال سبحانه: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾^(٦١) والإطفاء هو الإخماد، يستعملان في النار، ويفترق الإطفاء والإخماد من وجه، وهو أن الإطفاء يستعمل في القليل والكثير، والإخماد يستعمل في الكثير دون القليل، فيقال: أطفأت السراج ولا يقال أخمدت السراج.

(٥٩) التوبة: ٣٢.

(٦٠) انظر القرطبي (١٢١/٨) ؛ ابن كثير (١٣٦/٤).

(٦١) الصف: ٨.

والفرق بين الموضعين أن في قوله ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا﴾ يقصد الكفار إطفاء نور الله مباشرة فطلبهم متجه للغاية وهي إطفاء نور الله، أما قوله (ليطفئوا) فيقصدون أمراً يتوصلون به إلى إطفاء نور الله فطلبهم متجه للوسيلة. ^(٦٢) وفي الآية تمثيل لحال مريدي إطفاء دين الله بمن أراد إطفاء الشمس بنفخة بقمه، فكما أن هذا يستحيل وقوعه فكذلك إبطال دين الإسلام مستحيل، وإضافة النور إلى اسم الجلالة إشارة إلى أن محاولة إطفائه عبث، فلا هم حصلوا على مرادهم، ولا سلمت عقولهم من النقص والقدح فيها. ^(٦٣)

والله عز وجل يتولى المؤمنين بتوفيقه وحفظه يخرجهم من ظلمات الكفر والضلالة إلى نور الإسلام، فهو نور للعباد يستنيرون به في حياتهم، كما قال تعالى ﴿أَوْمَن كَانَ مِيتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا﴾ ^(٦٤)

أي أومن كان قبل هداية الله ميتاً في الضلالة، وفي ظلمات الكفر والجهل هالكا حائراً، فأحيينا قلبه بنور الإيمان، وهديناه له وللعلم والطاعة، ووفقناه لإتباع رسله، فأصبح يعيش في أنوار الهداية، فصار يمشي بين الناس في النور متبصراً في أموره، مهتدياً لسبيله، عارفاً للخير، كمن مثله في الضلالات وفي ظلمات الجهل والكفر والمعاصي، لا يستويان أبداً. ^(٦٥)

(٦٢) انظر مفردات الراغب ص ٣١٤؛ القرطبي (٧٧/١٨).

(٦٣) انظر السعدي (٢٣٢/٥)؛ التحرير والتنوير (١٧٢/١٠).

(٦٤) الأنعام: ١٢٢.

(٦٥) انظر تفسير السعدي (٦٥/٢).

وقد قال بعض المفسرين: إن المراد بهذا النور القرآن، ومنهم من قال: نور الدين، ومنهم من قال: نور الهدى والعلم. والأقوال كلها متقاربة.^(٦٦)

المطلب الرابع: نور الإيمان والطاعة

الله سبحانه وتعالى يهدي لنوره من يشاء كما قال تعالى ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾^(٦٧) فبرحمته وهدايته لكم وثنائه عليكم، ودعاء ملائكته لكم أخرجكم من ظلمات الكفر والجهل والضلال إلى نور الإيمان والهدى والطاعة.

وقد أخبر سبحانه أنه ولي الذين آمنوا، وهو ناصرهم وموفقهم، فيخرج عباده المؤمنين من ظلمات الشرك وظلمات المعاصي إلى نور الحق والإيمان والطاعة، قال تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾^(٦٨)، فيزيد الذين اهتدوا هدى لأن أتباعهم الإسلام تيسير لطرق اليقين، فهم يزدادون توغلاً فيه يوماً، وبعكسهم الذين كفروا إنما وليهم الشيطان، يزيد لهم ما هم فيه من الجهالات والضلالات، ويخرجونهم ويحيدون بهم عن طريق الحق إلى الكفر، فمصيبرهم إلى النار والخلود فيها، قال تعالى ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(٦٩)، ولهذا وحد تعالى لفظ النور وجمع الظلمات ؛ لأن الحق واحد، والكفر أجناس كثيرة، وكلها باطلة.^(٧٠)

(٦٦) انظر تفسير الرازي (١٤١/١٣) ؛ زاد المسير لابن الجوزي (١١٦/٣).

(٦٧) الأحزاب: ٤٣

(٦٨) البقرة: ٢٥٧

(٦٩) البقرة: ٢٥٧

(٧٠) انظر تفسير البغوي (٣٦٠/٦)، وابن كثير (٤٣٦/٦) ؛ التحرير والتنوير (٤٩/٢٢).

وبتولي الله عز وجل المؤمنين ورعايتهم وهدايتهم إلى الدين الحق يجعل لهم نوراً يمشون به وذلك بفضلته ومنته.

قال تعالى: ﴿أَوْمنَ كَانَ مِيتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(٧١) وهذا مثل ضربه الله تعالى للمؤمن الذي كان ميتاً أي هالكاً في الضلالة فأحيا الله قلبه بالإيمان وهداه له يسير ويتصرف به كيف سلك، وشبه الكافر بالمتخبط في الظلمات المستقر فيها دائماً ليظهر الفرق بين الفريقين، فلا يستوي من أخرج من الظلمات، ومن ترك فيها، فكذلك لا يستوي المؤمن الذي يبصر الحق ويعمل به، والكافر الذي لا يبصر.^(٧٢)

قال أبو حيان: "وقال (في الناس) إشارة إلى تنويره على نفسه وعلى غيره من الناس، فذكر أن منفعة المؤمن ليست مقتصرة على نفسه، وقابل تصرفه بالنور وملازمة النور له باستقرار الكافر (في الظلمات) وكونه لا يفارقها."^(٧٣)

فالنور الذي يقذفه الله في قلب العبد هو نور الإيمان والهدى، وهو من أعظم أسباب انشراح الصدر؛ لأنه نور جاء من عند الله فهو على نور من ربه أي على هدى من ربه، فيوسع صدر صاحبه ويفرح قلبه، وإذا فُقد هذا النور من قلب العبد، ضاق وخرج وصار في أضيق سجن وأصعبه، فنصيب العبد من انشراح الصدر نصيبه من هذا النور.^(٧٤)

(٧١) الأنعام: ١٢٢

(٧٢) انظر البحر المحيط (٤/٦٣٤)؛ وابن كثير (٣/٣٣١).

(٧٣) البحر المحيط (٤/٦٣٥).

(٧٤) زاد المعاد لابن القيم (٢/٢٣).

قال تعالى: ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِّن رَّبِّهِٗٓ قَوَّلٌ لِّلْقَسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِّن ذِكْرِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (٧٥).

وقال تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ (٧٦).

وقد أخبر الله تعالى عن القرآن العظيم الذي أنزله على رسوله صلى الله عليه وسلم فقال: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ﴾ (١٥) يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ ﴿٧٧﴾ أي ويخرجهم من ظلمات الكفر والبدعة والمعصية والجهل والغفلة إلى (النور) نور الإيمان والسنة والطاعة والعلم والذكر، وكل هذه من الهداية بإذن الله. (٧٨).

فآيات البينات التي أيد الله سبحانه بها رسوله جاءت لتخرجهم من ظلمات الجهل والكفر إلى نور الإيمان والطاعة، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ عَلَى عَبْدِهِ ءَايَاتٍ يُبَيِّنُ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَإِنَّ اللَّهَ بِكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ (٧٩) فهذا من رحمته سبحانه ورأفته بعباده، حيث أنزل الكتاب وأرسل الرسل لهدايتهم، ووعد المؤمنين به وبرسوله ضعفين من رحمته، ويزيدهم هدى يبصرون به من العمى والجهالة ويغفر لهم، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَءَامِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِّن رَّحْمَتِهِ

(٧٥) الزمر: ٢٢

(٧٦) الأنعام: ١٢٥

(٧٧) المائدة: ١٥، ١٦

(٧٨) انظر تفسير السعدي (١/٤٧٠).

(٧٩) الحديد: ٩

وَجَعَلَ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ، وَيَعْفِرُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٨٠﴾ ومن لطفه سبحانه ورحمته أنه أرسل رسوله صلى الله عليه وسلم بالآيات البينات، وكانت سبباً لإخراج المؤمنين الصالحين من ظلمات الكفر وفساد الأعمال إلى نور الإيمان والأعمال الصالحة قال تعالى: ﴿رَسُولًا يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُمِيزَةً لِيُخْرِجَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ (٨١) (٨٢)

وقال تعالى: ﴿الرَّكَتَبُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِنُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ (٨٣)، أي لتخرج الناس بالكتاب وهو القرآن بدعائك إليه من ظلمات الكفر والضلالة والجهل إلى نور الإيمان والعلم. (٨٤) وكذلك رسوله موسى عليه السلام كان سبباً في إخراج قومه من ظلمات الكفر والجهل إلى نور الإيمان والهداية، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَذَكِّرْهُمْ بِآيَاتِنَا﴾ (٨٥) فلا يستوي من أنار الله قلبه بالإيمان بمن كان في الظلمات أعمى القلب، كما لا يستوي الأعمى عن دين الله الذي ابتعث به نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم، ولا البصير الذي قد أبصر

(٨٠) الحديد: ٢٨

(٨١) الطلاق: ١١

(٨٢) انظر تفسير ابن كثير (١٥٦/٨).

(٨٣) إبراهيم: ١

(٨٤) القرطبي (٢٩٥/٧).

(٨٥) إبراهيم: ٥

دينه، قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَةُ وَالنُّورُ﴾ ^(٨٦) وقال تعالى: ﴿وَلَا الظُّلُمَةُ وَلَا النُّورُ﴾ ^(٨٧)

المطلب الخامس: النور بمعنى ضوء الشمس ونور القمر.

الله سبحانه وتعالى أخبرنا في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ ^(٨٨) بأن النور والظلمة مخلوقان، فلم يكن في الأزل نور ولا ظلام، قال الواقدي: "كل ما في القرآن من الظلمات والنور فهو الكفر والإيمان، إلا في هذه الآية فإنه يريد بهما الليل والنهار." ^(٨٩)

والظلمات هي ظلمات الليل وسواده، والنور هو نور النهار وضياؤه، فجعل الظلمات والنور منفعة لعباده في ليلهم ونهارهم، وآيات للمتفكرين، ودلائل على وحدانيته وقدرته وتدبيره، ثم مع هذه النعم يشرك به الكافرون. ^(٩٠)

كما أخبرنا عز وجل عما خلق من الآيات الدالة على كمال قدرته وعظيم حكمته وتدبيره، بأن جعل الشمس مضيئة ساطعة بالنهار، والقمر منيراً بالليل، وهذا من كمال رحمته بالعباد، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾ ^(٩١)، أي أن ربكم الله الذي خلق السموات والأرض هو الذي أضاء الشمس فجعلها ضياءً بالنهار، وأنار القمر فجعله نوراً بالليل. ^(٩٢)

(٨٦) الرعد: ١٦

(٨٧) فاطر: ٢٠

(٨٨) الأنعام: ١

(٨٩) انظر تفسير البغوي (١٢٥/٣).

(٩٠) انظر تفسير الطبري (٢٥٢/١١) ؛ ابن كثير (٢٣٩/٣).

(٩١) يونس: ٥

(٩٢) انظر تفسير الطبري (٢٣/١٥).

وجاء وصف القمر بالنور في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾^(٩٣)، يعني جعل القمر في السموات والأرض نوراً مضيئاً يستضيء به أهل الأرض، وجعله (فيه)، وهو يعني في السماء الدنيا كما يقال: أتيت بني تميم، وإنما أتى بعضهم.^(٩٤)

وقوله تعالى: ﴿نَبَارَكُ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا﴾^(٩٥)، فبفضل الله ومنته زين السماء الدنيا بتلك النجوم والكواكب والشمس والقمر المنيرين بالليل والنهار، فجعل القمر (منيراً)، أي مضيئاً مشرقاً ينير الأرض إذا طلع.^(٩٦)

المبحث الثالث: وصف القرآن بالنور

المطلب الأول: وصف القرآن بالنور

القرآن الكريم كتاب الله عز وجل، ونوره المبين، أنزله على عبده ليكون للعالمين نذيراً، وهو الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد، وهو نور ينير به طريق المؤمنين، ويزيل عنهم الظلمات. ولقد وصف الله تعالى القرآن الكريم بأفخم الصفات وأعلاها وأرفعها شأنًا، مثل مبين، مبارك، هدى، حكيم، مجيد، كريم، عظيم، بشير ونذير، عزيز عليّ،

(٩٣) يونس: ٥

(٩٤) انظر الوجوه والنظائر للدامغاني ص ٤٤٦ ؛ تفسير البغوي (٤/١٢٢) .

(٩٥) الفرقان: ٦١

(٩٦) انظر تفسير الطبري (٢٩٠/١٩) ؛ القرطبي (٦٥/١٣) .

إلى غير ذلك من الأوصاف التي تعبر عن جلال وعظمة القرآن في ذاته وعظمته وسمو الغاية التي لأجلها نزل.

ومن بين الصفات التي وصف القرآن بها: (النور)، ولقد تعدد وصفه به في مواضع عدة، وسياقات مختلفة من كتاب الله تعالى، فالقرآن الكريم كتاب الله ونور من عنده للعباد فهم مأمورون بالإيمان به كإيمانهم بالله ورسوله الذي حمّله وبلغه لهم، كما قال سبحانه ﴿فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾^(٩٧).

وقوله: (والنور الذي أنزلنا) يعني القرآن؛ لأنه يبين حقيقة كل شيء، وهو نور يهتدي به من ظلمة الضلال، فسماه نوراً؛ لأن النور ضد الظلمة فالأحكام والشرائع والأخبار التي أنزلها الله في كتابه هي أنوار يهتدى بها في ظلمات الجهل المدلّمة.

والالتفات إلى نون العظمة لإبراز كمال العناية بأمر الإنزال، فمن آمن بالله ورسوله وآمن بالقرآن وهو النور الذي أنزله الله أبصر طريق الجنة من طريق النار.^(٩٨) فالقرآن نور يضيء للناس طريق سعادتهم في الدنيا والآخرة، قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَ كُفْرَهُنَّ مِنْ رَبِّكُمُ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا﴾^(٩٩).

فإن الله سبحانه وتعالى يخبرنا أنه أنزل إلينا نوراً مبيناً، وهذا النور المبين هو كتابه الكريم، وسماه نوراً؛ لأنه به تتبين الأحكام و يهتدى به من الضلالة، وهو سبب لوقوع الإيمان في القلب، فهو يبين لكم المحجة الواضحة، والسبيل الهادية إلى ما فيه

(٩٧) التغابن: ٨

(٩٨) انظر: تفسير القرطبي (١٣٦/١٨)؛ النسفي (٢٥٢/٤)؛ أبو السعود (٢٥٧/٨)؛ السعدي (٨٦٦/١).

(٩٩) النساء: ١٧٤

لكم النجاة من عذاب الله وأليم عقابه إن سلكتموه واستترتم بضوئه، فالناس في ظلمة إن لم يستضيئوا بأنوراه، وفي شقاء عظيم إن لم يقتبسوا من خيره.^(١٠٠)

قال ابن عطية: "﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ إِنَّمَا﴾ إشارة إلى محمد صلى الله عليه وسلم، والبرهان: الحجة النيرة الواضحة التي تعطي اليقين التام، والمعنى قد جاءكم مقترناً بمحمد برهان من الله تعالى على صحة ما يدعوكم إليه وفساد ما أنتم عليه من النحل. وقوله تعالى ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا﴾ يعني القرآن فيه بيان لكل شيء، وهو الواعظ الزاجر الناهي الأمر.^(١٠١)

وفي وصفه بالنور المبين ما يشير إلى كونه سبباً في تلاشي الظلمات وتبديد حلكتها به كما قال في آية أخرى ﴿الرَّكَتَبُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾^(١٠٢)

وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ عَلَى عَبْدِهِ ءَايَاتٍ يَبَيِّنُ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَإِنَّ اللَّهَ بِكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾^(١٠٣)، فهو السبيل الوحيد لخروج الناس من الظلمات إلى النور.

فالنور المبين تتجدد به المعالم، ويُعرف الطريق، فهو ينير طريق المؤمنين، ويزيل عنهم الظلمات، وتشرق به قلوبهم، قال تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾^(١٤) يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ

(١٠٠) انظر تفسير الطبري (٣٩/٦)؛ الرازي (٩٤/١١)؛ القرطبي (٢٧/٦)؛ السعدي (٢١٧/١).

(١٠١) المحرر الوجيز (١٤١/٢)

(١٠٢) إبراهيم: ١

(١٠٣) الحديد: ٩

وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٠٤﴾.

اختلف العلماء في المراد بالنور في الآية السابقة على أقوال منها: أن المراد بالنور: القرآن، وقيل: الرسول صلى الله عليه وسلم، وقيل: الإسلام، وقيل: نور وكتاب مبين وصفان لما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، فيريد به القرآن ليستضاء به في ظلمات الجهالة وعماية الضلالة، ولكشفه وإظهاره ظلمات الشرك والشك، ولإبانتة ما كان خافياً على الناس من الحق والهدى واليقين وبكل ما يحتاج الخلق إليه من أمور دينهم ودنياهم، أو لأنه ظاهر الإعجاز. (١٠٥)

قال السمرقندي: " فيسمى القرآن نوراً ؛ لأنه يقع في القلوب مثل النور ؛ لأنه إذا وقع في قلبه يبصر به. " (١٠٦)

والذي يظهر لي أن المراد بالنور في الآية السابقة هو القرآن الكريم ؛ لأن العطف في قوله تعالى ﴿ نُورٌ وَكُتُبٌ مُّبِينٌ ﴾ لتنزيل المغايرة بالعنوان منزلة المغايرة بالذات، وفي قوله تعالى ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ ﴾ جملة مستأنفة مسوقة لبيان أن فائدة مجيء الرسول ليست منحصرة فيما ذكر، ومن بيان ما كانوا يخفونه بل له منافع لا تحصى. (١٠٧)

(١٠٤) المائدة ١٥، ١٦

(١٠٥) انظر تفسير البحر المحيط (٤٦٣/٣) ؛ النسفي (٢٧٥/١) ؛ السعدي (٢٢٦/١)

(١٠٦) بحر العلوم (٤٠٢/١).

(١٠٧) انظر تفسير أبي السعود (١٨/٣)

وجملة ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ﴾ بدل من ﴿قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا﴾ بدل اشتمال ؛ لأن مجيء الرسول اشتمل على مجيء الهدى والقرآن. ^(١٠٨)

ثم ذكر من يهتدي بهذا القرآن فقال : ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾ أي يرشد به الله ويسدد به ويهدي من اجتهد وحرص على بلوغ مرضاة الله طريق النجاة والسلامة، ومناهج الاستقامة، ويوصله إلى دار السلام، وينجيه من المهالك، ويوضح له أبين المسالك، ﴿وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ نور الإيمان والسنة والطاعة والعلم، وكل هذه من الهداية بإذن الله. ^(١٠٩)

كما وصف القرآن بالنور في قوله تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِّنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ ^(١١٠)، فمن رحمة الله بعباده أن أوحى لنبيه صلى الله عليه وسلم هذا القرآن روحاً من أمره ﴿مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ﴾ أي ما كنت تعرف يا محمد قبل الوحي كيف تقرأ القرآن ولا كيف تدعو الخلق إلى الإيمان، ولكن بالوحي استنارت حياة العباد بنور القرآن.

فهو نور وضياء للناس يستضيئون بضوئه، وهو نور يهدي به الله من يشاء من العباد ؛ لأنه نور للعقل ونور للقلب يبدد ظلمات الكفر ويمحو ظلمات الضلال. ^(١١١)

فجعله روحاً ؛ لأنه يحيي الخلق، وجعله نوراً ؛ لأنه يضيء ضياء الشمس في الآفاق، ثم أضاف وقوع الهداية به إلى مشيئته، وبين أن النور وسيلة الاهتداء، ولكن

(١٠٨) انظر التحرير والتنوير (١٥١/٦)

(١٠٩) انظر تفسير الطبري (١٤٥/١٠) ؛ ابن كثير (٣٥/٢) ؛ السعدي (٢٢٦/١).

(١١٠) الشورى: ٥٢.

(١١١) انظر تفسير الطبري (٤٦/٢٥) ؛ ابن كثير (٢١٧/٧).

إنما يهتدي به من لا يكون له حائل دون الاهتداء، ولذلك قال ﴿نَهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ أي نخلق بسببه الهداية في نفوس الذين أعددناهم للهدى من عبادنا. ^(١١٢)

وقد أمر الله عز وجل باتباع النور الذي أنزل به النبي صلى الله عليه وسلم النبي الأمي، وبين أنهم هم الناجون ووعدهم بالخير والفلاح، كما جاء في قوله تعالى: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ^(١١٣)

فسمى الله عز وجل كتابه الكريم بالنور لكونه ظاهراً بنفسه بإعجازه، ومظهراً لغيره من الأحكام وصدق الدعوى، فهو أشبه شيء بالنور الظاهر بنفسه والمظهر لغيره، بل هو نور على نور.

وسمّي القرآن نوراً لأنه يضيء الحق، ويستضاء به في ظلمات الجهل والشك والشرك، ولأنه يجعل المقتدي به ببيان طريق الحق كالماشي في ضوء النهار. ^(١١٤)

وشبه الشرع والهدى بالنور إذ القلوب تستضيء به كما يستضيء البصر بالنور، كما شبه حال المقتدي بهدي القرآن بحال الساري في الليل، إذا رأى نوراً يلوح اتبعه لعلمه بأنه يجد عنده منجاة من المخاوف وأضرار السير، فالإتباع يكون للاقتداء، والنور يكون للقرآن؛ لأن الشيء الذي يبين الحق والرشد يشبه بالنور. ^(١١٥)

(١١٢) إعجاز القرآن ص ١٤٧؛ التحرير (١٥٤/٢٥).

(١١٣) الأعراف: ١٥٧.

(١١٤) انظر تفسير النسفي (٤١/٢)؛ أبي السعود (٢٨٠/٣)؛ الآلوسي (٨٢/٩).

(١١٥) انظر تفسير المحرر الوجيز (٤٦٤/٢)؛ التحرير والتنوير (١٣٨/٩).

ويجوز أن يكون ﴿مَعَهُ﴾ متعلقاً بـ ﴿وَاتَّبِعُوا﴾ أي واتبعوا القرآن المنزل مع أتباعه صلى الله عليه وسلم بالعمل بسنته وبما أمر به ونهى عنه، أو اتبعوا القرآن مصاحبين له في اتباعه.

قال الشنقيطي: "وما دلت عليه هذه الآيات الكريمة من كون هذا القرآن نوراً، يدل على أنه هو الذي يكشف ظلمات الجهل، ويظهر في ضوئه الحق، ويتميز عن الباطل، ويميز به بين الهدى والضلال والحسن والقبيح، فيجب على كل مسلم أن يستضيء بنوره فيعتقد عقائده، ويحل حلاله ويحرم حرامه، ويمثل أوامره ويجتنب ما نهى عنه ويعتبر بقصصه." (١١٦)

المطلب الثاني: وصف الكتب السماوية بالنور

لو تأملنا الآيات القرآنية لوجدنا أن الله عز وجل قد وصف كتبه السماوية بأنها نور، نيرة بنفسها منيرة لغيرها، قال تعالى: ﴿فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ (١١٧)، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ الَّذِينَ مِّن قَبْلِهِمْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ (١١٨)، فالكتب السماوية منيرة، أي تبين الحق لمن التبس عليه وتوضحه، فتعرف بها الأحكام الشرعية، وما اشتملت عليه، فالرسل جاءوا بالبينات ليخرجوا الناس من الظلمات إلى النور.

وفي آية آل عمران تسلية للرسول صلى الله عليه وسلم لما ظهر كذبهم على الله بذكر العهد الذي افتروه، وكان في ضمنه تكذيبه، فلم يجبههم الله في ذلك، فسلى

(١١٦) أضواء البيان (٨٠/٧)

(١١٧) آل عمران: ١٨٤

(١١٨) فاطر: ٢٥

رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن هذا دأبهم ، وسبق منهم تكذيبهم لرسل جاءوا بما يوجب الإيمان من ظهور المعجزات الواضحة الدلالة على صدقهم ، وبالكتب السماوية الإلهية النيرة المزيلة للشبهات.^(١١٩)

وقد اختلف أسلوب آية آل عمران وآية فاطر من حيث اقتران الباء وعدمه في قوله ﴿وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ ، فقد اقترنت الباء في آية فاطر ﴿وَالْكِتَابِ﴾ وتجردت في آل عمران ؛ لأن الثانية جرت في سياق زعم اليهود ألا تقبل معجزة الرسول إلا معجزة قربان تأكله النار ، فقليل في التفرد ببهتانهم : فقد كُذِّبَ الرسل الذين جاء الواحد منهم بأصناف المعجزات مثل عيسى عليه السلام ، فترك إعادة الباء إشارة إلى أن الرسل قد جاءوا بالأنواع الثلاثة.

وأما آية فاطر فهي في مقام تسليية الرسول صلى الله عليه وسلم ، فناسب أن يذكر ابتلاء الرسل بتكذيب أمهم على اختلاف الرسل ، فمنهم الذين أتوا بالآيات ، ومنهم من أتى بالزبر والمواعظ ، ومنهم من جاء بالكتاب المنير وهي الشرائع ، مثل إبراهيم وموسى وعيسى ، فذكر الباء إشارة إلى توزيع أصناف المعجزات على أصناف الرسل.^(١٢٠)

أ (التوراة نور وضياء

أثنى الله عز وجل على كتابه التوراة التي أنزلها على نبيه موسى عليه السلام ، بوصفها بأنها نور وهدى فقال : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ﴾^(١٢١) ، وقال تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ ﴾^(١٢٢)

(١١٩) انظر تفسير البحر المحيط (١٣٨/٣)

(١٢٠) انظر التحرير والتنوير (٢٩٨/٢٢)

(١٢١) المائدة: ٤٤

أي أنزل الله التوراة فيها هدى يهدي إلى الإيمان الحق ويعصم من الضلالة، ونور يستضاء به في ظلمات الجهل والخيرة والشكوك والشبهات والشهوات.

وما ذكره الله عز وجل من مدح التوراة لا يوجب ذلك مدح اليهود الذين كذبوا نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم، كما أنه ليس فيها ثناء على دين اليهود المبدل المنسوخ باتفاق المسلمين، وكذلك ما ذكره من مدح الإنجيل ليس فيه مدح للنصارى الذين كذبوا نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم، وبدلوا وحرفوا أحكام التوراة والإنجيل، فليس فيما ذكر في القرآن من ذكر التوراة والإنجيل مدح لأهل الكتاب الذين كذبوا محمداً صلى الله عليه وسلم، ولا مدح لدينهم المبدل قبل مبعثه، فكان وصفهما بالنور والضياء قبل وقوع التحريف فيهما. (١٢٣)

كما وصف الله تعالى رسالته التي أنزلها على نبيه موسى عليه السلام بالضياء حين قال: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (١٢٤)

وهنا يثار سؤال لماذا وصف الله التوراة مرة بالنور ومرة بالضياء، ووصف القرآن بالنور فقط؟ الجواب عن ذلك - والله اعلم بمبراد كتابه - أن الضياء هو النور الذي يحصل فيه حرارة وإحراق كضيء الشمس بخلاف القمر، فإنه نور محض فيه لإشراق بغير الإحراق، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾ (١٢٥)، ومن هنا وصف الله عز وجل شريعة موسى بأنها ضياء، وإن كان قد ذكر أن في التوراة

= (١٢٢) الأنعام: ٩١

(١٢٣) انظر دقائق التفسير (٦٢/٢)؛ تفسير السعدي (٢٣١/١).

(١٢٤) الأنبياء: ٤٨

(١٢٥) يونس: ٥

نورا كما قال: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ﴾^(١٢٦)، لكن الغالب على شريعتهم الضياء، لما فيها من الآصار والأغلال والأثقال، فكانت ثقيلة التكليف، قال تعالى: ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ﴾^(١٢٧) الآية. فقوله: (يضع عنهم إصرهم) أي التكليف الشاقة والأعمال الشديدة التي كانت مفروضة عليهم، فقد كانت شريعة التوراة فيها شدة وحرَج، وكانت مشتملة على أحكام كثيرة شاقة وثقيلة، وذلك مثل: قتل الأنفس في التوبة، وقرض النجاسة عن الثوب بالمقراض، وتعيين القصاص في القتل وتحريم أخذ الدية، وترك العمل في السبت، والعقوبة بالقتل على معاص كثيرة، وتحريم مأكولات كثيرة طيبة، وأن صلاتهم لا تجوز إلا في الكنائس، وغير ذلك من الشدائد، وأشد ما في شريعة التوراة من الإصر أنها لم تشرع فيها التوبة من الذنوب ولا الاستتابة للمجرم.

حتى بعث الله لهم الأنبياء لتعليمهم دينهم، وتخفيف الأثقال عنهم كما حلل لهم نبي الله عيسى عليه السلام بعض ما حرم عليهم.^(١٢٨)

ووصف الله شريعة محمد صلى الله عليه وسلم بأنها نور لما فيها من الحنفية

السمحة، قال تعالى: ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴾^(١٢٩)

(١٢٦) المائة: ٤٤

(١٢٧) الأعراف: ١٥٧

(١٢٨) انظر تفسير الطبري (١٣/١٦٧)؛ البغوي (٣/٢٩٠)؛ جامع العلوم والحكم ص ٢٠٧؛ التحرير

والتنوير (٩/١٣٦).

(١٢٩) المائة: ١٥.

ب (الإنجيل نور

وصف الله تعالى كتابه الإنجيل الذي أنزله على نبيه عيسى عليه السلام بأنه هدى ونور فقال: ﴿وَأَتَيْنَهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾^(١٣٠)، فالإنجيل هدى لاشتماله على الدلائل الدالة على التوحيد والتنزيه، وبراءة الله تعالى عن الصاحبة والولد والمثل، وعلى النبوة والمعاد، فهو هدى إلى الحق وإلى الصراط المستقيم. وأما كونه نوراً فلأنه يستضاء به في إزالة الشبهات وحل المشكلات، ولما فيه من الإيضاح وحسن البيان، وكونه بياناً لأحكام الشريعة وتفصيلها، وبياناً لما جهله الناس من حكم الله في زمانه.^(١٣١) وتنوين هدى ونور للتفخيم.^(١٣٢)

الخاتمة

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً. أما بعد
فقد انتهيت بفضل الله وعونه من بحث (نور القرآن الكريم ودلالته)، وقد قسمته إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث.
بينت في المقدمة أهمية دراسة الموضوعات القرآنية، وما لها من دلالة على استيعاب القرآن الكريم لها جميعاً، وعرفت في التمهيد النور في اللغة مبرزة أقوال العلماء، ومرجحة بينها، ثم تناولت معنى الضياء والفرق بينه وبين النور، ووضحت في المبحث الأول أقسام النور وأنه على نوعين:

(١٣٠) المائدة: ٤٦

(١٣١) انظر تفسير الطبري (٣٧٤/١٠)؛ الرازي (٩/١٢)؛ البحر المحيط (٢٧٨/٤)؛ ابن كثير (٦٥/٢).

(١٣٢) انظر تفسير أبي السعود (٤٣/٣)

١ - النور الذي هو صفة من صفات الله تعالى.

٢ - النور المخلوق وهذا الأخير منه ما هو دنيوي، ومنه ما هو أخروي، ذاكرة الأمثلة على ذلك. ثم بينت في المبحث الثاني أن النور إما أن يكون صفة من صفات الله، أو من صفات الرسول صلى الله عليه وسلم، وقد يطلق على الدين الحق، أو على الإيمان والطاعة، أو على ضوء النهار ونور القمر، موضحة الأمثلة القرآنية على ذلك، ذاكرة أقوال العلماء.

ثم وضحت في المبحث الأخير وصف القرآن بالنور مبينة أقوال العلماء وآراءهم فيما اختلفوا فيه مرجحة ما أراه بالدليل، ثم ختمت المبحث ببيان أن بعضاً من الكتب السماوية وصفت بالنور كالطوراة والإنجيل والقرآن، ثم أثرت سؤالاً لماذا وصف الله تعالى التوراة وحدها بالضياء؟ وأجبت عليه.

وختمت البحث بذكر أهم المصادر والمراجع التي رجعت إليها.

والله أسأل أن يرزقنا الصدق في القول والعمل وأن يهبنا النور من عنده، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

المصادر والمراجع

- [١] إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، لأبي السعود محمد بن محمد العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان - الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ، ١٩٩١م.
- [٢] اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، لمحمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- [٣] أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن المختار الشنقيطي، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م.
- [٤] إعجاز القرآن، للقاضي أبي بكر الباقلاني، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى، ١٩٩٣ م.
- [٥] بحر العلوم، لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي، تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- [٦] البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.
- [٧] بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: عبدالعليم الطحاوي، المكتبة العلمية، بيروت - لبنان.
- [٨] تفسير البغوي (معالم التنزيل)، للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤١١ هـ.
- [٩] تفسير التحرير والتنوير، للعلامة محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر.
- [١٠] تفسير سورة النور، لشيخ الإسلام أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، الدار السلفية، بومباي - الهند.
- [١١] تفسير القرآن العظيم، للإمام الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (٧٧٤ هـ)، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م.

- [١٢] تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، للعلامة الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي، دار المدني، جدة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م.
- [١٣] جامع البيان في تأويل القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤٠٥هـ.
- [١٤] جامع العلوم والحكم، لزين الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن شهاب الدين أحمد بن رجب الحنبلي، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- [١٥] الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م.
- [١٦] الحاوي في الفتاوي، للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢ م.
- [١٧] دقائق التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن تيمية، تحقيق: د. محمد السيد جليند، مؤسسة علوم القرآن، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ م.
- [١٨] روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٠هـ - ١٩٨٥ م.
- [١٩] زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج جمال الدين عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧.
- [٢٠] زاد المعاد في هدي خير العباد، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤ م.

- [٢١] صحيح البخاري، للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
- [٢٢] صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، حققه وصححه ورقمه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- [٢٣] طريق الهجرتين وباب السعادتين، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.
- [٢٤] فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
- [٢٥] الفروق اللغوية، لأبي هلال الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر.
- [٢٦] القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاهرة، مؤسسة الحلبي.
- [٢٧] كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، للباحث العلامة محمد بن علي التهانوي، تحقيق د. علي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت - لبنان، ١٩٩٦م.
- [٢٨] الكشف عن حقوق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (٥٨٣هـ)، دار إحياء التراث، بيروت - لبنان.

- [٢٩] كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، للإمام إسماعيل بن محمد الجراحي الشافعي العجلوني (١١٦٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- [٣٠] لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، دار الفكر، دار صادر، بيروت.
- [٣١] مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم النجدي، دار العربية، بيروت - لبنان.
- [٣٢] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للقاضي أبي محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- [٣٣] مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- [٣٤] مدارك التنزيل وحقائق التأويل، للإمام أبي البركات عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي، دار الكتب العربي، بيروت - لبنان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- [٣٥] مرشد الحائر لبيان وضع حديث جابر، لأبي الفضل عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري، قسم الأبحاث والدراسات الإسلامية، تونس.
- [٣٦] مشكاة الأنوار، للإمام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- [٣٧] معجم مفردات ألفاظ القرآن، للعلامة أبي القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الراغب الأصفهاني، دار الفكر، بيروت - لبنان.

- [٣٨] معجم مقاييس اللغة ، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق وضبط :
عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، بيروت - لبنان.
- [٣٩] مفاتيح الغيب ، التفسير الكبير. لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي
(٦٠٤هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ -
١٩٩٠م.
- [٤٠] ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل ، لأحمد بن إبراهيم بن الزبير ،
تحقيق : سعيد الفلاح ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ،
١٩٨٣م.
- [٤١] المواهب اللدنية بالمنح المحمدية ، للحافظ أبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني
(٩٢٣هـ) ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ ، ١٩٩٦م ، وعلى
هامشه (شرح العلامة الزرقاني على المواهب اللدنية).
- [٤٢] نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، للإمام برهان الدين أبي الحسن إبراهيم
بن عمر البقاعي ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ -
١٩٩٢م.
- [٤٣] الوجوه والنظائر لألفاظ كتاب الله العزيز ، للشيخ أبي عبدالله الحسين بن محمد
الدامغاني ، تحقيق : عربي عبد الحميد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان.

Nur Koran and Significance

Dr. Muneera Mohammed Nasser Al-Dossri

Department of Islamic Studies Faculty of Arts of the University of Dammam Girls

(Received 22/5/1432H; accepted for publication 5/7/1432H)

Abstract. Praise be to God, prayer and peace upon the Messenger of God, his family and companions. After..

This research titled (Nur Koran and significance) meant to him to reflect the reality of the light and the difference between him and the light, and the division of scientists term the light into two parts: the light which is one of the attributes of God, and the light of one of the things God's creatures, and the latter is divided into worldly and otherworldly.

Then stated, use the Koran single Quranic (light) in several places, and in the verses of a variety of light is called and is intended to describe God, may be meant by the Prophet Muhammad, peace be upon him, or that the religion of Islam, and the light of faith and science and obedience, or in other words the light of the moon and day.

It also came the launch of Light on the Koran and books downloaded , God Almighty called Nora; to identify it by the provisions and guidance for the misguided, which is why the occurrence of faith in his heart.

I have a survey and collection of Quranic verses on this subject, and disclosure of terms that are consistent in the face of utter the light, and different meanings, and analysis, and the statement of intended use, and extract implications, highlighting some of what was said by scholars and commentators on some of these verses, to be a service to authors God is the highlight of the rhetorical and some professional secrets hidden.

God bless you, and God bless the prophet Muhammad and his family and him.